وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة :علوم سياسية
التخصص :دراسات أورو متوسطية

العنوان

الإستراتيجية الأمنية للدول الإقليمية تجاه منطقة الساحل الأفريقي (دراسة حالة: الجزائر، فرنسا).

من إعداد
مزارة زهيرة

تحت الإشراف
د. عامر ميلود حاج

المناقشة بتاريخ 2018/07/02 من طرف اللجنة المكونة من:

أ.د.غربي محمد	أستاذ تعليم عالي	المركز الجامعي تيسمسيلت	رئيس
د.مليود عامر حاج	أستاذ محاضر أ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مقرر
د.بلخيرة محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي	ممتحن
د.مكي محمد السعيد	أستاذ محاضر أ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	ممتحن
د.شاقوري عبد القادر	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي	ممتحن
د.بوضياف مليكة	أستاذة محاضرة أ	جامعة حسيبة بن بوعلي	ممتحن

2018-2017

شكر وتقدير

الشكر أولاً لله تعالى الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل وأنعم علينا بنعمة إتمامه، فالحمد لله رب العالمين.

وعملاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من لا يشكر الناس لا يشكر الله" (أخرجه الترميذي)

أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى أستاذي الفاضل الدكتور **ميلود عامر حاج** الذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف على هذا العمل، وحرصه على اكتماله وفي سبيل ذلك زودنى بنصائحه ومنحنى وقته الثمين، فأسأل الله تبارك وتعالى أن يبارك له في علمه وفي وقته، كما أشكر دكتور محمود صالح الكروي استاذ العلوم السياسية بجامعة بغداد على ما قدمه من اليد المساعدة من أجل اعداد هذه الأطروحة، كما أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف–

أشكر كل من صنع لي معروفاً وكل من كان لي عونا في انجاز هذا العمل

إليكم جميعاً خالص شكري وتقديري

الإهداء

إلى والدي العزيز سندي في هذه الحياة، أطال الله في عمره

إلى الشمعة التي أضأت دربي أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى كافة أفراد عائلتي

إلى كل الأقارب والأصدقاء والأحباب من دون استثناء

إلى كل طالب علم

إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد

طالبة مزارة زهيرة

مـــقـــدمـــــــة

مقدمة:

عرفت الساحة الدولية عدة تطورات نتج عنها حدوث تحولات وتغيرات في طبيعة التهديدات الأمنية وحتى على مستوى القضايا الدولية، وكنتيجة لتلك التحولات في العلاقات الدولية الحالية فإن العديد من القضايا تتفاعل على اختلاف مستوياتها، وحتى من درجة تأثيراتها، فقد اتسعت الأجندة الأمنية لتشمل العديد من المواضيع المختلفة التي أصبحت تفرض نفسها على المهتمين و الباحثين في مجال العلاقات الدولية.

فبعد أن كانت مواضيع الإستراتيجية الأمنية تركز على المفهوم العسكري أصبحت بعد الحرب الباردة تعرف مدلولات ومعاني جديدة لمعالجة إشكالات التحول والفوضى الدولية، وإعادة توزيع الأدوار للقوى العظمى والإقليمية المرتبطة بضرورة ترتيب أولوياتها على الصعيد الأمني أمام زوال المنظومة السوفياتية وما أعقبها من تحولات عميقة في السياسة الدولية: الجيواقتصادية، الجيوإستراتيجية، الحضارية والسياسية، بالإضافة إلى أحداث 11 سبتمبر 2001م التي كان لها تأثير على عدة تحولات إقليمية، بالأخص على منطقة الساحل الأفريقي المعروفة بهشاشة البنية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والانعدام الأمني، فتأزم الوضع الأمني في المنطقة والانتشار السريع للتهديدات الأمنية دفع بدول الجوار بانتهاج إستراتيجية أمنية تتماشى مع التحولات الإقليمية لمواجهة التحديات الأمنية.

على الرغم من أن هذه المنطقة كانت مهمشة من قبل الدول الكبرى منذ فترة الحرب الباردة، إلا أنها كانت تحظى باهتمام الدول الإقليمية باعتبارها المنطقة الأزماتية، إلا أن حالة اللااستقرار السياسي والأمني في المنطقة تعود إلى هشاشة دولها وفشلها في إيجاد آليات وسياسات قادرة على مواجهة التهديدات اللاتماثلية التي لها قدرة على اختراق حدود الدول الإقليمية.

ويزداد الاهتمام بمنطقة الساحل الأفريقي باعتبار أنها تشكل عمقاً استراتيجياً بالنسبة للدول الإقليمية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة؛ إذ يربط هذه الأخيرة حدود مع دول هذه المنطقة بحيث أن أمنها الجنوبي مهدد ومعرض للمخاطر. بالإضافة إلى تخوف الحكومة الجزائرية من انتقال العدوى إلى إقليمها سواء بانتقال المشاكل الداخلية كقضية الانفصال

خاصة قضية الطوارق، أو الهجرة غير الشرعية للأفارقة نحو الجنوب الجزائري مما يخلق بؤر التوتر الجديدة .

ونظراً لما تعانيه منطقة الساحل الأفريقي من الأزمات الأمنية والتي لها انعكاسات سلبية على الاستقرار الأمني للدول الإقليمية، أصبح محتوماً على دول الجوار التدخل في شؤون المنطقة بآليات دبلوماسية وأمنية وذلك بتكثيف جهود التعاون مع الدول المعنية (دول الساحل الأفريقي) في مختلف الميادين السياسية، الاقتصادية والأمنية.

ونظراً للتأزم الأمني في المنطقة خاصة بعد انهيار نظام معمر القذافي بليبيا عام 2011م، وصعوبة التحكم في هذه التهديدات أدى إلى زيادة التنافس الدولي من أجل حماية المدنيين سواءً من الأنظمة الحاكمة المستبدة أم من الجماعات الإرهابية؛ إلا أن الهدف من وراء تدخل الدول الأجنبية في المنطقة هو بسط نفوذها والحفاظ على مكانتها ومصالحها الاقتصادية في المنطقة.

- **طبيعة وأهمية الدراسة:**

أ- طبيعة الموضوع:

تعتبر قضية الانفلات الأمني في منطقة الساحل الأفريقي من القضايا المطروحة على الساحة الدولية، نظراً لكون أن هذه المنطقة تصنف من أكثر المناطق ضعفاً وذلك نتيجة للتحديات الاقتصادية، والصراعات الاثنية، وعدم الاستقرار السياسي، وغياب التنمية، بالإضافة إلى انتشار الأعمال الإجرامية من قبل المنظمات الإرهابية.

ونتيجة لتطور الأحداث الأمنية في المنطقة خاصة بعد انهيار الدولة الليبية وانتشار الأسلحة والعمليات الإجرامية عبر الإقليمية وزيادة الهجرة غير الشرعية، كل هذه المتغيرات زادت من تعقيد الأزمة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وزرعت الخوف لدى دول الجوار من انتقال العدوى إليها، الأمر الذي دفع بها إلى إعادة بناء إستراتجية أمنية بما يتلاءم مع المستجدات والتغيرات الأمنية من أجل حماية أمنها الداخلي، والمبادرة بتقديم المساعدات الأمنية والاقتصادية للدول الهشة في المنطقة.

مقدمة:

وفي ظل التغيرات الأمنية الراهنة التي شهدتها منطقة الساحل الأفريقي، بدأت تحظى هذه الأخيرة باهتمام وانشغال متزايد من قبل القوى الكبرى خاصة فرنسا التي تسعى إلى تعزيز نفوذها في مستعمراتها السابقة باستخدام آليات جديدة بما يضمن لها استمرارية وبقاء وعزل منافسيها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين. لذلك تم اعتماد على مستويات التحليل بدءاً من المستوى المحلي وصولاً إلى المستوى الإقليمي والدولي من أجل فهم وتحليل الوضع الراهن في المنطقة والتنبؤ بمستقبلها وبناء استراتيجيات هادفة لحل الإشكالية المستعصية فيها.

ب- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كونه سيسلّط الضوء على دور القوى الإقليمية والدولية في حل الأزمة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي، كما سيتم دراسة وتحليل مختلف التهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة خاصة انتشار النشاط الإرهابي فيها، والنزاعات التي برزت منذ تكوين الدول الأفريقية الحديثة، بالإضافة إلى الهجرة غير الشرعية التي تشكل خطراً على استقرار دول الجوار (شمال أفريقيا)، خاصة تعقيد أزمة مالي 2012م وتصاعد تأثيراتها على الدول الإقليمية. وانطلاقاً من هذا يمكن تحديد أهمية الموضوع في النقاط التالية:

1- دراسة طبيعة البيئة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي منذ تكوين الدول الحديثة من خلال الاستعانة بمختلف المقاربات النظرية خاصة النظريات الأمنية الحديثة التي تفسر الوضع الراهن في منطقة الساحل الأفريقي.

2- إن خصوصية البيئة الاجتماعية وطبيعة النظم السياسية في أفريقيا ساهم في تعقيد الأزمة الأمنية خاصة في منطقة الساحل الأفريقي.

3- ضعف مؤسسات الدول الأفريقية الحديثة وعدم قدرتها على مواجهة التهديدات الأمنية خاصة مع تصاعد عملية الانقلابات العسكرية ضد النخب الحاكمة، ودخول الجماعات المسلحة في حرب غير متكافئة مع الحكومة المركزية.

4- ستعمل الدراسة على تتبع وتفسير الإستراتيجيات الأمنية للدول الإقليمية والدولية من أجل تحقيق استرجاع الاستقرار الأمني لمنطقة الساحل الأفريقي، والقضاء على مختلف

التهديدات التي شهدتها هذه المنطقة من خلال تكثيف الجهود والتنسيق والتعاون بتنفيذ برامج تنموية في المنطقة والتي تساهم في خلق التنمية الاقتصادية لمعظم الدول الأفريقية مما يعمل على التقليل من مخاطر هذه التهديدات العابرة للقومية.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

يعتبر موضوع الإستراتيجية الأمنية للدول الإقليمية تجاه منطقة الساحل الأفريقي من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين في مجال العلاقات الدولية؛ إذ تعددت وتداخلت فيه المتغيرات حيث يركز كل باحث على زاوية محددة انطلاقاً من أسباب ذاتية، وأخرى موضوعية يفرضها البحث.

أ- مبررات الذاتية:

إن الاطلاع على بعض الدراسات العلمية التي اهتمت بموضوع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وتأثيرها على دول الجوار سواءً من خلال دور الجزائر في تحقيق نوع من الاستقرار في المنطقة عن طريق الوساطة، أم التدخل الخارجي في شؤون المنطقة بحجة تحقيق السلم وتطبيق الديمقراطية، دفعنا إلى محاولة معالجة موضوع الإستراتيجية الأمنية للدول الإقليمية تجاه المنطقة، وكذلك انطلاقاً من اعتبارات أخرى يمكن تحديدها كالآتي:

1- الرغبة في دراسة المواضيع الحديثة التي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة المتعلقة خاصة بالتهديدات الأمنية التي أصبحت تعاني منها البشرية، خاصة منطقة الساحل الأفريقي.

2- الاهتمام بمنطقة الساحل الأفريقي انطلاقاً من الروابط الثقافية والحضارية التي تربط المنطقة بشمال أفريقيا.

3- الاهتمام بالواقع الأمني في منطقة الساحل الأفريقي خاصة الأزمة الأمنية في مالي لما لها من تأثير على السياسة الأمنية الجزائرية.

ب- مبررات الموضوعية:

بخصوص الاعتبارات الموضوعية فهي ترتبط أساساً بأهمية موضوع الدراسة وحداثته كأهم محاور النقاش في الأوساط الفكرية المعاصرة.

إذ زاد الاهتمام بموضوع الأمن والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي لدى العديد من الباحثين والمختصين في المجال الأمني باعتبار هذا الموضوع حديث الساعة ومهم على مستوى العلاقات الدولية خاصة العلاقات الإقليمية (النزاعات الإقليمية).

ونظراً لقلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت الإستراتيجية الأمنية للدول الإقليمية تجاه منطقة الساحل الأفريقي على الرغم من أهمية هذا الموضوع، لذلك فإن هذه الدراسة تهدف للوصول إلى معرفة الأسباب والفواعل التي أدت إلى الانفلات الأمني في هذه المنطقة، وانعكاساتها السلبية على أمن واستقرار دول الجوار، بالإضافة إلى الموقع الجيواستراتيجي للمنطقة وما تزخر به من ثروات طبيعية جعلها منطقة تتنافس عليها أطراف دولية لتستحوذ على خيراتها وتبسط نفوذها تحت ذريعة نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

فالفكرة الرئيسة التي تطرحها الدراسة تكمن في دور الدول الإقليمية خاصة دولة الجزائر باعتبارها قوة إقليمية وتمتعها بإمكانيات مادية تأهلها للعب دور الوساطة بين الأطراف المتنازعة، بالإضافة إلى تقديم المساعدات الاقتصادية والمالية للدول الأكثر فقراً في المنطقة. كما يتوجب علينا طرح رؤية جديدة للسياسة الأمنية الجزائرية في ظل التغيرات الإقليمية الراهنة للبحث عن الأسباب الحقيقية لمشكلة الأمن في المنطقة التي لها أبعاد اقتصادية، اجتماعية، بيئية، فضلاً عن التوصل إلى بناء إستراتيجية أمنية قادرة على احتواء مختلف التهديدات الأمنية في المنطقة.

أما عند الحديث عن مكانة ودور القوى الكبرى في خلق بيئة أمنة في منطقة الساحل الأفريقي والتي تتزعمها السياسة الفرنسية تجاه المنطقة باعتبارها شريكاً استراتيجياً لمعظم دول المنطقة وهذا راجع للعلاقة الاستعمارية التي تربط فرنسا بمستعمراتها السابقة.

- **أهداف الدراسة:**

أ- الأهداف العلمية:

من بين الأهداف العلمية التي ستركز عليها الدراسة كالآتي:

محاولة فهم وتفسير مختلف الأزمات التي تعاني منها دول الساحل الأفريقي سواءً أكانت أمنية أم اقتصادية أم اجتماعية أم حتى سياسية، والبحث عن الأسباب التي جعلت هذه الدول عاجزة عن حماية أمنها القومي خاصة أمام تفاقم الأزمات في المنطقة وتخوف دول الجوار من انتقال العدوى إليها وتعرض أمنها الداخلي للخطر، مما يفرض عليها إعادة النظر في سياساتها وإعادة بنائها بما يتلاءم مع المستجدات والأحداث الراهنة بما يضمن سلامتها واستقرارها ويساهم في معالجة والحد من خطورة التهديدات في المنطقة وذلك بربط الأمن بالتنمية.

- إعطاء وصف واضح حول البيئة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي بغية الوصول إلى معلومات كافية عن الأحداث التي تشهدها دول هذه المنطقة.

- اتساع معرفي لإدراك المخاطر التي تتعرض لها منطقة الساحل الأفريقي وتداعياتها على الأمن الإقليمي.

ب- الأهداف العملية:

إن تحديد طبيعة التهديدات الأمنية لدول منطقة الساحل الأفريقي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، كون هذه الأخيرة تتحرك دبلوماسياً تجاه المنطقة انطلاقاً من الروابط الجغرافية والتاريخية والحضارية التي تجمع بينها وبين دول المنطقة. كما تعتبر هذه الأخيرة مصدر قلق للحكومة الجزائرية منذ الاستقلال بحيث أن أي انفلات أمني أو مشكل أمني (النزاعات الإثنية، الجماعات المسلحة، الهجمات الإرهابية، الانقلاب العسكري) في المنطقة يعد خطراً على أمن الجزائري. ونظراً للتغيرات الأمنية المفاجئة التي تشهدها المنطقة تجد الحكومة الجزائرية وحتى الدول المنطقة صعوبة في إيجاد مقاربات أمنية إقليمية لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة.

فالدراسة تحاول تسليط الضوء على أهداف صناع القرار الجزائريين من خلال تحريك العامل الدبلوماسي في حل الخلافات بين الأطراف المتنازعة خاصة في الأزمة المالية، وكذلك من خلال تكثيف جهودها مع دول منطقة الساحل الأفريقي للقضاء على التهديدات المستعصية المنتشرة في المنطقة.

ولفهم وتحليل الوضع الأمني في المنطقة لابد من معرفة خلفيات الاستعمار الجديد للموارد والثورات الطبيعية لدول المنطقة الساحل الأفريقي التي اشتد عليها التنافس بين دول القوى الكبرى من أجل الهيمنة واستغلال ثوراتها. وسيتم التركيز على السياسة الفرنسية خاصة في عهد فرانسوا ميتران ونيكولا ساركوزي تجاه منطقة الساحل الأفريقي، وتحديد المصالح التي ستحققها فرنسا من وراء التدخل العسكري في مالي، والحفاظ على تواجدها في المنطقة وعزل منافسيها (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين).

- **أدبيات الدراسة:**

حظي موضوع الأمن باهتمام العديد من العلماء والباحثين في العلاقات الدولية ومن بين أهم الدراسات نذكر:

1- أحمد عبد الحليم عطية، "تحديات الأمن القومي في التسعينات"،1991؛ إذ يتطرق الكاتب إلى مفهوم الأمن القومي الذي يرتبط بمظاهر القوة الداخلية للدولة والذي يؤثر على سياستها الخارجية، لذلك فإن تحقيق الأمن يكون على المستوى الداخلي من خلال قدرة الدولة على احتواء كل التهديدات التي تتعرض لها على المستوى الوطني لأن البعد الداخلي يعتبر ركيزة الأمن القومي.

2- حسن نافعة، "الأمن الجماعي بين الواقع والأسطورة –قضايا للمناقشة"،1994. إذ تعرض الكاتب إلى أهمية الأمن باعتباره إحدى القضايا المحورية في العلاقات الدولية منذ معاهدة واستفاليا 1648م، حيث كانت الدولة تعتمد على ذاتها لتحقيق سلامة ترابها من أي تهديد خارجي، إذ حدثت تحولات في مفهوم الأمن في فترة التسعينات كونه أصبح مرتبط بالعامل الاقتصادي.

3- خديجة عرفة محمد أمين، "الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي"،2009. إذ يحتوي هذا الكتاب على مجموعة من التعريفات حول الأمن من المنظور التقليدي والمنظور الحديث والتعرض إلى واقع الأمن في الدول العربية والغربية.

أما الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الأمن والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي نذكر منها:

أ- الحسن المصدق، «منطقة الساحل والصحراء والخطر الإرهابي"، الدليل المغربي للإستراتيجية والعلاقات الدولية.،2012. يتطرق هذا الكاتب إلى دراسة منطقة الساحل الأفريقي والتحديات الأمنية التي تواجهها هذه المنطقة ودور الدول الإقليمية في تقديم المساعدات لدول هذه المنطقة .

ب- هشام محمود الأقداحي، "تحديات الأمن القومي المعاصر مخل تاريخي – سياسي"،2009. ركز الباحث على تطور الدراسات الأفريقية خاصة في السنوات الأخيرة من الجانب الأمني، كما تطرق إلى مفهوم الأمن الأفريقي والأسباب التي أدت إلى تدهور الأمن الأفريقي.

- **الإشكالية الدراسة:**

تنطوي الدراسة على البعد الأمني في منطقة الساحل الأفريقي وما مدى قدرة دول الجوار على تحقيق الاستقرار والأمن داخل هذه الدول المهددة بالانفصال، وكيفية الاستفادة من تجارب الدول المجاورة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كأحد الركائز التي يمكن أن تعتمد عليها الدولة بغية القضاء على التهديدات التي تأخذ النمط التقليدي والنمط غير التقليدي.

وانطلاقاً مما سبق يمكن صياغة الإشكالية البحثية على النحو التالي:

إلى أي مدى ساهمت الإستراتيجية الجزائرية في تحقيق الاستقرار الأمني في منطقة الساحل الأفريقي؟ وكيف تعاملت الدول الاقليمية والقوى الكبرى مع مختلف التهديدات التي تعاني منها المنطقة؟

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تساعد على تفكيك الموضوع:

– ما هي العوامل والأسباب التي أدت إلى فشل دول منطقة الساحل الأفريقي في احتواء التهديدات على المستوى الوطني؟

– فيما تكمن أهمية المبادرات الأمنية الإقليمية لمواجهة التهديدات العابرة للحدود؟

– ما هو موقف الجزائر من الأزمات والمشاكل الأمنية التي تعاني منها دول منطقة الساحل الأفريقي؟ وفيما يكمن دورها في تحقيق السلام في المنطقة؟

– ما هي الأسباب والخلفيات التي دفعت بالدولة الفرنسية إلى إعادة صياغة سياستها تجاه منطقة الساحل الأفريقي؟

➢ **فرضيات الدراسة:**

– يرتبط انتشار التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي بفشل دول هذه المنطقة في احتواء المشاكل الداخلية.

– كلما زاد التعاون بين الدول الإقليمية كلما تمكنت الدول الساحل الأفريقي من تجاوز التهديدات التماثلية واللاتماثلية.

– ارتبط التنافس بين القوى الإقليمية والدولية على منطقة الساحل الصحراوي من أجل تحقيق مصالحهم في هذه المنطقة، وهذا يؤدي إلى صرف النظر عن المشاكل المتنوعة التي تعاني منها.

➢ **حدود المشكلة:**

تكمن مشكلة البحث في تحديد طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وتأثيرها على الأمن الإقليمي، إذ أن هناك صعوبة في تشخيص أسباب انتشار هذه الظواهر الخطيرة التي تمس أمن الأفراد خاصة في أفريقيا وبصفة أدق في منطقة الساحل الأفريقي.

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة ظهور العديد من المخاطر التي تهدد أمن الدولة والأفراد خاصة في الدول الأفريقية التي تتميز بالنظم السياسية التسلطية أو الدكتاتورية وغياب دور المجتمع المدني والمعارضة. وفي ظل تدهور الأوضاع المعيشية لمجتمعات دول الساحل الأفريقي أدى ذلك إلى زيادة المتمردين ضد النظام الحاكم بعدما جعله بؤرة للتوتر واللاأمن. لذلك سعت دول الجوار من بينها الجزائر إلى بذل جهود دبلوماسية لإيجاد حلول سلمية للمشاكل التي تتعرض لها المنطقة وذلك بتعزيز التعاون مع الدول الإقليمية لتقوية القدرات العسكرية والتنموية في المنطقة لمواجهة التهديدات العابرة للحدود مثل ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى وضع برامج تنموية من أجل تقوية اقتصاد دول المنطقة التي تساعد بطريقة ما إلى التخفيف من حدة مخاطر هذه التهديدات.

وتكمن الحدود المكانية للدراسة في منطقة الساحل الأفريقي الممتدة من موريتانيا إلى الدولة السودانية، بالإضافة إلى دول شمال أفريقيا خاصة الدولة الجزائرية، أما المدة الزمنية فشملت مختلف المراحل التي مرت بها الدولة الأفريقية الحديثة وتم التركيز على الفترة ما بعد الأحداث 11 سبتمبر 2001م.

- **منهجية الدراسة والاقترابات المستخدمة:**

1-منهجية الدراسة:

يعتبر المنهج طريقاً للوصول إلى دراسة صحيحة، ونظراً لاتساع مجال الدراسة من الناحية الجغرافية تم التركيز على البيئة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وتداعياتها على الأمن الإقليمي مع التركيز على المكانة الإقليمية للدولة الجزائرية ودورها في معالجة الأزمات المستعصية في المنطقة. كذلك دراسة علاقة فرنسا مع مستعمراتها السابقة في المنطقة التي تركز على البعد الثقافي والاقتصادي؛ إلا أن هذه الدراسة تحتاج إلى أكثر من منهج لمحاولة فهم وتفسير تداعيات الانفلات الأمني في منطقة الساحل الأفريقي على الأمن الإقليمي وحتى الدولي، لذلك تم استعمال المناهج التالية:

أ- المنهج التاريخي:

تقتضي دراسة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وآليات مواجهتها، التطرق إلى الخلفية التاريخية والسياسية لدول المنطقة وذلك بالاعتماد على المنهج التاريخي باعتباره لا يقتصر على مجرد سرد الأحداث التاريخية فحسب، بل أنه يحللها ويفسرها في إيقاعها التاريخي قصد الوصول إلى معرفة الحاضر، على اعتبار أن الواقع نتاج للتراكمات السابقة، كما لا تزال المنطقة تحت أنظار الأطماع الخارجية خاصة فرنسا التي سيطرت على المنطقة في الماضي ولا تزال ترغب في الهيمنة عليها في الوقت الحالي.

ب- المنهج الوصفي:

يعتبر المنهج الوصفي من أكثر المناهج استعمالاً عند دراسة منطقة معينة، لذلك توجب علينا استخدامه في موضوع الإستراتيجية الأمنية للدول الإقليمية تجاه منطقة الساحل الأفريقي فهو مناسب لتحليل طبيعة التهديدات الأمنية في المنطقة بدءًا بوصف المنطقة وتشخيص المشكلة لإيجاد الحلول للأزمات المستعصية في المنطقة. كما يساعدنا هذا المنهج في معرفة العلاقة التي تربط كلتا الدولتين الجزائر وفرنسا بدول المنطقة.

ج- منهج دراسة الحالة:

من خلال الاستعانة بهذا المنهج يمكننا فهم السياسة الأمنية لكلتا الدولتين الجزائر وفرنسا تجاه منطقة الساحل الأفريقي، وذلك استناداً كون الجزائر دولة محورية يتطلب عليها تحريك دبلوماسيتها الأمنية لمعالجة الأزمات المستعصية في المنطقة، ونظراً للعلاقة التي تربط الحكومة الفرنسية بدول المنطقة لا بد من دراسة دور السياسة الفرنسية في اعادة الاستقرار الأمني للمنطقة خاصة في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة في منطقة الساحل الأفريقي.

د- المنهج التحليلي:

تم الاستعانة بهذا المنهج من أجل إعطاء صورة واضحة لما تعاني منه المنطقة من تهديدات التي تُعرض الدولة الأفريقية للانهيار، وبالمقابل يساعدنا هذا المنهج على معرفة إمكانية الدول الجوار من استرجاع الاستقرار الأمني في المنطقة.

2- <u>الاقترابات المستخدمة:</u>

أ-الاقتراب المؤسسي:

تم اعتماد على هذا الاقتراب من أجل تفسير دور المؤسسات السياسية خاصة المؤسسة العسكرية باعتبارها فرعاً من فروع وحدات التحليل ضمن هذه الدراسة، وذلك بالوقوف على أداء مؤسسات الدولة البتركيز على منظومة القيم التي يحملها الفاعلون السياسيون لواجهة التهديدات اللاتماثلية والتحديات الأمنية في المنطقة.

ب-الاقتراب البنائي الوظيفي:

من أجل تحليل الأنظمة السياسية لدول الساحل الأفريقي من خلال التركيز على السلوك وقدرات الدولة الأفريقية بالإضافة إلى دراسة البيئة الاجتماعية وتأثيرها على مخرجات النظام السياسي لدولة الأفريقية.

- **تقسيم الدراسة:**

لمعالجة قضية الإستراتيجية الأمنية للدول الإقليمية تجاه منطقة الساحل الأفريقي تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى إطار مفاهيمي للدراسة الذي يساعدنا على فهم وتفسير الواقع الأمني في المنطقة، وتم عرض مختلف المفاهيم حول الإستراتيجية والأمن والمفاهيم ذات الصلة، كما تم تخصيص مبحث حول مفهوم الإستراتيجية الأمنية والتغييرات التي طرأت على المفهوم، وفي المبحث الأخير تم استعراض الموقع الجغرافي للمنطقة والمخاطر الأمنية التي تتعرض لها بالإضافة إلى عرض أهم التصورات الإستراتيجية الأمنية للقوى الإقليمية والدولية تجاه المنطقة .

أما الفصل الثاني فتم عرض مختلف المشاكل الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وتداعياتها على الأمن الإقليمي، بدءاً بالخلفية التاريخية للأزمة الأمنية في المنطقة أين تم سرد وتفسير أسباب نشوء النزاعات الإثنية، أما في المبحث الثاني فتم عرض مشكلة بناء الدولة في أفريقيا التي تعتبر من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول، فغياب المؤسسات الديمقراطية ساهم في انتشار الفساد والبيروقراطية. أما المبحث الأخير فتم تخصيصه للتهديدات الأمنية الحديثة سريعة الانتشار مثل الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة في المنطقة وتداعياتها على الأمن الإقليمي خاصة بعد انهيار نظام معمر القذافي في ليبيا 2011م.

أما الفصل الثالث فهو يتناول السياسة الأمنية الجزائرية ودورها في حل مختلف المشاكل الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وبالأخص دولة مالي، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مقومات الدولة الجزائرية التي تؤهلها أن تكون قوة إقليمية. أما المبحث الثاني فخصصناه إلى تطور أزمة الطوارق في مالي، والمبحث الأخير تم عرض الدبلوماسية الجزائرية ودورها في حل الأزمة في مالي.

أما الفصل الأخير فتطرقنا فيه إلى علاقة فرنسا بدول الساحل الأفريقي خاصة في المبحث الأول تم تناول هذه العلاقة في بعدها السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي، الأمني. أما المبحث الثاني فضمت دراسة التنافس الدولي في المنطقة خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من أجل عزل فرنسا والاستحواذ على مناطق نفوذها. أما المبحث الأخير في الأطروحة فتم عرض رؤية حول مسؤولية الدول الإقليمية لحل الأزمات في منطقة الساحل وأن استرجاع الاستقرار راجع إلى التعاون بين الدول الأفريقية لتحقيق التنمية والذي يعتمد على الدور الفرنسي في المنطقة من خلال تقديم المساعدات للدول الأكثر فقراً.

الفصل الأول

الإطار النظري للإستراتيجية الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي

إن التطورات والتغيرات الحاصلة في حقل الدراسات الأمنية والإستراتيجية هي نتيجة للتحولات الذي شهدها المجتمع الدولي في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي أي مع نهاية الحرب الباردة، ومع بروز التهديدات الجديدة التي باتت تشكل خطراً على أمن الدول والنظام الإقليمي والدولي أدرك صناع القرار والمختصين في الشؤون الأمنية أن مفهوم الأمن لم يعد يقتصر على أمن الدولة والدفاع عن سيادتها إنما اتسع ليشمل الفواعل غير الدولاتية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر عام 2001م، الأمر الذي دفع بالدول إلى إعادة النظر في إستراتيجيتها الأمنية لمواجهة مختلف التحديات الأمنية والأزمات، وتبني آليات جديدة للحفاظ على أمن الفرد، أو الأمن الدولة، أو الأمن الإقليمي والدولي.

إن الأزمات الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل الأفريقي توضح لنا ضرورة إعادة النظر في مفهوم الأمن وإدراج مواضيع ذات الصلة في دراسات الإستراتيجية الأمنية لنتمكن من فهم ودراسة الواقع الراهن والتنبؤ بمستقبل المنطقة.

سنحاول في هذا الفصل دراسة تطور مفهومي (الإستراتيجية، الإستراتيجية الأمنية)، وكذلك بعرض مختلف المقاربات الأمنية التقليدية والحديثة وإسقاطها على منطقة الساحل الأفريقي، كما سنسلط الضوء على خصوصية البيئة الجيوسياسية لمنطقة الساحل الأفريقي، كما سنقوم بطرح المشاكل الراهنة التي تعاني منها أغلب الدول المنطقة، لنتطرق إلى أهم النقاط للإستراتيجية الأمنية للقوى الإقليمية والدولية في تعاملها مع الوضع المتأزم في منطقة الساحل الأفريقي.

المبحث الأول: الإستراتيجية بين المفهوم والتطبيق

تعتبر الإستراتيجية من بين المفاهيم التي وقف عندها الكثير من الباحثين ليستكشفوا أبعادها ويسلطوا الضوء على ماهيتها، بيد أن أهمية هذا المفهوم قد أذابت إمكانية الاتفاق عليه بين عديد من الباحثين، وكان أهل السياسة من بين أولئك الذين استقطبهم مفهوم الإستراتيجية، فاستقبلوه في حقل تخصصهم؛ إلا أن السؤال المطروح من قبل الباحثين هو: هل يمكن وصف الإستراتيجية بأنها فن أم ممارسة أو أنها ترتقي لأن تكون علماً أو نظرية؟

مر مفهوم الإستراتيجية بعدة مراحل عبر التاريخ، لهذا مفاهيمها متعددة وتعريفاتها متباينة ومجالاتها مختلفة ومتنوعة، وكلها تتفق بأنها تُعنى بدراسة قضايا ملحة موجودة أو محتملة، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل الإستراتيجية ودورها في الحفاظ على مصالح العليا للدولة بصفة عامة وضمان استقرارها بصفة خاصة.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم الإستراتيجية.

اختلفت اتجاهات المفكرين والباحثين في مجال الدراسات الإستراتيجية في وضع تعريف جامع ومانع للإستراتيجية، إذ تم صياغة العديد من التعريفات للإستراتيجية استناداً إلى طبيعة البيئة الدولية ومتغيراتها، لكونها مفهوماً ذو أبعاد متداخلة ومتشابكة بين جانب عسكري، سياسي، واقتصادي بعد أن كان هذا المفهوم مقتصراً على البعد العسكري (الحرب) ليتوسع فيأخذ أبعاداً أشمل.

ومن أجل تحديد مفهوم الإستراتيجية في أدبيات العلاقات الدولية لابد من التعرض، أولاً إلى التطور التاريخي للمفهوم سواءً من الناحية المفاهمية والواقع العملي، حتى يمكننا فهم طبيعة الإستراتيجية الأمنية للدول الإقليمية تجاه منطقة الساحل الأفريقي.

أولا- أصل كلمة الإستراتيجية:

عند الرجوع إلى كلمة stratos agein نجدها منقسمة إلى جزئيين، والتي تعني الجيش الذي يدفع به إلى الأمام، فنعني بكلمة stratos بأنها الجيش الذي يعسكر في منطقة ما، ويكون في حالة حرب، أما agein فهي تعني الدفع إلى الأمام وتعتبر هذه الفرضية الأكثر

واقعية عند الكثير من مؤرخي الإستراتيجية وبوصل طرفي المصطلح stratos و agein نتحصل على كلمة strategos والتي تجمع strategika فهي تعني وظائف وأعمال الجنرال بالمفهوم العسكري للكلمة، وتعني الصفات التي يمتلكها الجنرال، فالإستراتيجية هي فن القيادة[1].

وتعتبر كلمة الإستراتيجية strategy مشتقة أصلاً من الكلمة اليونانية strato بمعنى جيش أو حشد. ومن مشتقات هذه الكلمة stratego والتي تعني الخدعة الحربية التي تستخدم في مواجهة العدو؛ وقد ألف القائد الروماني "**سيكتوس اليونيسافرو نتيسوسنوس**" كتاباً عام 100م باسم **(stragematont)** جمع فيه عمليات الخداع العسكرية الناجحة التي قام بها القادة السابقون، ومن بين هذه الخدع العسكرية هي عملية تضليل العدو عن طريق تنفيذ مخطط غير ذلك المعلن، مثل أن يعلن القائد موعد الهجوم ويقوم بتنفيذ هجومه في موعد أخر[2].

يصف بعض الباحثين الإستراتجية على أنها **خطة ployé** وذلك بغرض الوقف على المنافسين، ونمط من القرارات أو موقف **position** يعبر عن أسلوب التصرف لحماية المركز أو الموقع التنافسي[3]. ومن هنا يتضح أن الإستراتيجية تبدأ بالتفكير العميق في الأوضاع المستقبلية، وتحديد وسائل وآليات لحماية المصالح العليا للدولة بدلاً من الاكتفاء بمواجهة الخطر الخارجي.

يمكن القول أن مفهوم الإستراتيجية لا يمكن تصنيفه من المفاهيم الثابتة، لكونها مفهوم متعددة المتغيرات ونابع من خصوصية بيئة النظام الدولي، فإن استخداماتها المعاصرة شملت العديد من الميادين الأمنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية.

---

[1]– صلاح نيوف، مدخل إلى فكر الإستراتيجي، (الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية العلوم السياسية، د.س.ن)، ص9.

[2]– عبد القادر محمد فهمي، مدخل إلى دراسة الإستراتيجية، ط1،(عمان :دار مجد للنشر ،2010)، ص 17.

[3]– صلاح عبد القادر النعيمي، "مواصفات المفكر الاستراتيجي في المنظمة"، مجلة العربية للإدارة، مجلد 23، العدد1، (يونيو 2003)، ص45.

ثانياً- الإستراتيجية من المفهوم الضيق(العسكري) إلى مفهوم الموسع (السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي):

ونظراً لصعوبة تحديد مفهوم الإستراتيجية الذي يحيط به غموض في إدراكه، خاصة أنه يكتنفه بعد فلسفي، لذلك تعددت نظرة الباحثين المهتمين بشؤون الإستراتيجية لهذا المفهوم، إذ عرفه كل باحث حسب اختصاصه مع مراعاة خصوصية المفهوم كونه مرتبط بتغيرات حاصلة على الساحة الدولية. لذلك يتوجب اعطاء صورة واضحة لهذا المفهوم وذلك بعرض مجموعة من التعريفات وتحليلها من أجل فهم العوامل المؤثرة في بناء الإستراتيجية للدولة بما يتضمن لها حماية مصالحها الوطنية.

تُعريف الإستراتيجية من الناحية اللغوية على أنها خطة أو سبيل للعمل[1].

إن مصطلح الإستراتيجية استخدم أول مرة في الميدان العسكري حيث ظهرت مؤلفات عسكرية تعالج قضايا الإستراتيجية، فلفظة إستراتيجية نابعة من تعبير "**سترات يجوس**" الإغريقي الذي يعني "فن الجنرال" أو "أساليب القائد العسكري"، كما تطور هذا المصطلح حتى في الميدان العسكري نفسه وتعرض لتفسيرات مختلفة نذكر منها ما يلي:

الإستراتيجية من وجهة نظر "**كلاوزفتيز**": هي استخدام جميع الموارد المتاحة للوصول إلى غايات الحرب أو إلى الأهداف التي شنت الحرب من أجلها، بمعنى تحقيق الأهداف السياسية، وهذا ما يفرض على الإستراتيجية أن تضع خطة الحرب وتنفيذها من أجل بلوغ الأهداف السياسية"[2].

يرى **كلاوزفيتز** أن الانتصارات العسكرية لا معنى لها ما لم تكن هناك وسائل للحصول إلى أهداف سياسية[3]. وهذا ما يؤكد أن الإستراتيجية هي فن التخطيط للعمليات العسكرية لتحقيق أهداف محددة مسبقاً من قبل صناع القرار وفق الامكانيات المتاحة للدولة.

---

[1]- علاء أبو عامر، العلاقات الدولية الظاهرة والعلم الدبلوماسية والإستراتيجية، ط1، (عمان: دار الشروق والتوزيع)، 2004، ص 129.

[2]- عبد القادر محمد فهمي، مرجع سبق ذكره، ص19.

[3] - David Jablonsky, Why is strategy difficult? U.S. army war college guide to national security issues.(Volume I, June 2012), p04.

ويؤكد "**ليدل هارت**" في كتابه "**الإستراتيجية وتاريخها في العالم**" على أهمية الإستراتيجية العليا في تنظيم الأدوار وتوزيعها بين مختلف مرافق المجتمع، وإعطاء الأولوية للقدرة الحربية باعتبارها عامل من عوامل الإستراتيجية العليا التي تدخل في حسابها قوة الضغط المالي أو السياسي أو الدبلوماسي أو التجاري أو المعنوي[1].

فحسب تعريف هارت للإستراتيجية يمكن القول أن نجاح الإستراتيجية مرتبط بوجود عاملين أساسيين: الأول متمثل في إمكانيات المادية لإضعاف الخصم ومواجهة أي تهديد خارجي، أما الثاني فهو العامل المعنوي فهو موجه نحو تشتيت تفكير الخصم ومنعه من التخطيط وتعزيز قدراته العسكرية. فكلا عاملين يساهمان في تحقيق مصالح العليا للدولة وحماية استقرار الأمني والسياسي للدولة.

✓ **ما مقصود باستخدام القوة إستراتيجية:**

قبل البدء في الحديث عن كيفية استخدام القوة لتحقيق الأهداف السياسية، لا بد من توضيح بعض العناصر التي تحتاجها القيادة السياسية والتفكير فيها قبل إقرار الإستراتيجية العسكرية ونذكرها على النحو التالي:

1-الدراسة المتكاملة لقدرات العدو، وطاقاته، وإمكاناته المادية، وأساليب قتاله، وإعداده لقواته المسلحة، إمداداته وإسناد قواته في الميادين، والتوقيتات المحتملة للحرب وميادين القتال المحتمل.

2-**أغراض الحرب:** الأهداف السياسية المطلوب تحقيقها، والمصالح الموارد جلبها للدولة.

3-مدة الزمنية للحرب وإمكانية استمرارها لفترة طويلة، إمكانة تغير مواقف الدول المجاورة لمنطقة القتال.

4-**التحديد الدقيق للأهداف الإستراتيجية العسكرية:** أي تحديد الأهداف العسكرية الممكن مهاجمتها في عمق دولة العدو ولها تأثير إستراتيجي على الحرب.

5-**الإستراتيجية، السياسة، الاقتصاد والوضع الاجتماعي:** التفكير العميق في علاقة هذه العناصر بعضها ببعض لدعم المجهود الحربي.

---

[1]- ليدل هارت، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، تر: الهيثم الأيوبي، ط4،(بيروت: الدار الطليعة، 2000)، ص 276.

هناك طرق متعددة لاستخدام القوة العسكرية إستراتيجية ويتم اختيار أي منها بعد دراسة متكاملة للبيئة الإستراتيجية للدول المعنية بالصراع ومنها:

أ- الدفاع: يتم ذلك بالحفاظ على ما تمتلكه الدولة من مصالح ومنشئات حيوية وذلك بإبعاد الآخرين عن المساس بتلك المصالح ويتم ذلك بإحدى الطريقتين:

- رسم الخطوط العريضة للمصالح الوطنية للدولة وتحديد معايير واضحة لحمايتها.
- إيجاد الوسائل اللازمة للدفاع عن الأمن الدولة[1].

ب- الاحتواء: ويقصد بها حماية ممتلكات الدول.

ج- الردع: ويتم بإخافة الآخرين من الاقتراب من المصالح الوطنية المعلنة، ويتم ذلك كالتالي:

- إيجاد وسائل رادعة من حيث القوة والتأثير.
- إثبات بأن الوسائل بالفعل فعالة، وإنها تعمل بشكلها الصحيح.

د- الإجبار: وهو الحصول من طرف الخصم على المطلوب عن طريق التهديد باستخدام القوة، أو بأي وسيلة أخرى بحكم أن عدم الحصول عليه يعتبر تهديد للمصالح الوطنية الخاصة بدولتها ويتم ذلك عن طريق:

- إيجاد وسائل فعالة بالتهديد وإجبار الطرف الخصم بتقديم تنازلات للطرف القوي.
- إثبات عملياً القدرة على إجبار جهة أو الطرف المعني الخضوع للطرف الآخر.

هـ- التدخل: ويتم ذلك بأخذ وانتزاع المصلحة المطلوبة للطرف العدو، وهي عملية لها أبعاد أخلاقية ومشاكل متعددة مع أطراف متعددة، ولها حسابات معقدة مثل ضرورة معرفة الآتي: متى يجب أخذ المطلوب؟ وأين يجب البحث عنه؟ وكيف يتم ذلك؟

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الجمع بين استخدام القوات المسلحة فعلاً والتهديد باستخدامها وذلك فإن التطورات الكبيرة في الترسانة العسكرية بعد عام 1945م، جعلت مسألة اللجوء إلى القوة المسلّحة من الأمور غير الميسورة، فالاحتكام إلى الردع النووي والخوف من مخاطر الحرب النووية دفعا بالتفكير إلى اعتماد المسالك الأخرى.

---

[1]- كارل فون كلاوزفيتر، الوجيز في الحرب، تر: أكرم ديري، الهيثم الأيوبي، ط2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1988)، ص 203.

✓ **العلاقة بين الإستراتيجية العسكرية والإستراتيجية السياسية:**

تطور المفهوم العسكري للإستراتيجية لكي يشمل حشد موارد الدولة الاقتصادية، السياسية والعسكرية، والمعنوية لتحقيق الأهداف السياسية العليا في الحرب والسلام، فهذا التطور ساعد على تطبيق الإستراتيجية لأغراض التخطيط الشامل.

ينظر كلا من "**ميلر وديسي**" إلى الإستراتيجية من خلال نجاح الدولة في تحقيق إستراتيجيتها، ينصب بالدرجة الأساسية على قدرتها في التكيف مع بيئتها في ظل محددات مواردها، فهي عبارة عن خطط وأهداف وسياسات تتعلق بتحقيق التناسب بين موارد الدولة الداخلية وظروف البيئة الخارجية المحيطة بها وتحقيق التناسب بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الإستراتجية[1].

ويمكن القول بأن الإستراتيجية هي: فن تعبئة وإمكانية توجيه موارد المادية (القوة الاقتصادية والقوة العسكرية) لدعم وحماية مصالح الدولة من أي تهديد خارجي.
كما يعتقد "**عبد الوهاب الكيالي**" أن الإستراتيجية هي عبارة عن علم وفن وضع المخططات العامة المدروسة بعناية تامة لاستخدام دولة ما للموارد (مختلف أشكال الثروة والقوة)[2] المتوافرة لديها في سبيل تحقيق أهداف محددة.

تمتاز الدراسات الإستراتيجية بكونها حقل معرفي في تطور مستمر، وتنظر بمفهومها الشامل إلى الدولة ككل عن طريق محاولة تفسر لماذا تنمو بعض الدول وتتقدم بينما تتوقف المكانة الدولية لدول أخرى وتتراجع، وتركز الإستراتيجية عادة على تحليل المشكلات التي تواجهها الدولة في قيادتها العليا، وإيجاد الحلول المنطقية والعملية التي تتعلق بالقرارات الإستراتيجية، خلافاً لقرارات عديدة التي تتخذ في المستويات الدنيا في الدولة، التي تكون ملائمة لتغيرات الدولية أو العكس.

---

[1]– محمود شاكر سعيد، خالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، ط1، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2010)، ص ص 50– 51.

[2] – عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، الجزء 1، (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1979)، ص 169.

توضح الإستراتيجية طرق تحقيق الدولة لأهدافها السياسية، مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد والإمكانات المتاحة لهذه الدولة، وهذا المفهوم يشتمل على ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر بدرجة كبيرة على المسار الإستراتيجي:

- **العامل الأول:** يتمثل في البيئة الخارجية ومتغيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.
- **العامل الثاني:** يقتصر على البيئة الداخلية للموارد المتاحة والإمكانات الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي، القيادة، القوة، القيم الأخلاقية.
- **العامل الثالث:** مرتبط بالوقت الذي تحدده الدولة لتحقيق هذه الإستراتيجية[1].

انطلاقاً مما سبق يمكن اعتبار الإستراتيجية من الناحية الداخلية أنها تقتصر على تنفيذ خطط وتحقيق مصالح السلطة العليا في الدولة بما يتوافق مع النصوص الدستورية، أما على المستوى الخارجي في إطار العلاقات الدولية بمعناها الشامل يقصد بها قيادة مجمل العمليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية وفق تصور محدّد للمصلحة الوطنية[2].

ثالثاً- الأهداف الإستراتيجية:

من أجل معرفة الأهداف الإستراتيجية يتوجب أولاً تحديد المصالح الوطنية للدولة، وهل استطاعت الدولة تأمين تماسك أهداف إستراتيجيتها في سياستها الخارجية؟ ومن ثم كيف يتم تزويد مؤسساتها بالوسائل من أجل بلوغها؟

في بعض دول العالم وخاصة الديمقراطية منها، يتم تحديد المصالح الوطنية انطلاقاً من تحليل تأثير الرأي العام على صناع القرار في رسم السياسة العامة للدولة، ويتضح ذلك من خلال قول "**لفتت توكفيل**" بأن" الرأي العام قلّما يهتم بالقضايا الداخلية بشكل متواصل ومستديم، أما في الدول الديمقراطية نجد الرأي العام يبدي اهتمامه بالقضايا الخارجية، بالرغم من التغيير في مواقفه تجاه السياسة الخارجية لدولته" مثل الرأي العام حول السياسة الفرنسية

[1]- لمى مضر الإمارة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2]- علاء أبو عامر، العلاقات الدولية، الظاهرة والعلم الدبلوماسية والإستراتيجية، ط1، (عمان: دار الشروق وللنشر والتوزيع، 2004)، ص 129.

تجاه أفريقيا، ومن خلال تحليل رأي العام يتم بناء إستراتيجيات هادفة لتحقيق الأهداف السياسية الوطنية.

يمكن القول بأن الأهداف الإستراتيجية هي تلك الأهداف التي تحظى بالإجماع أو شبه الإجماع على ضرورة العمل على إنجازها، وذلك لعلاقة هذه الأهداف بمتطلبات الأمن الوطني، وتبعاً لأهميتها تلك فهي غير قابلة للمساومة عليها أو التخلي عنها من ناحية، ولا تمانع الدول من الدخول في حروب من أجل حمايتها أو الدفاع عنها من ناحية أخرى[1].

ويعتقد "**ليدل هارت**" أن أي دولة يمكن أن تحقق التفوق الإستراتيجي دون القيام بمعارك ضاربة، باستخدام كافة الوسائل المتاحة من قدرات اقتصادية ومالية ودبلوماسية ونفسية وغيرها للوصول إلى النصر وإضعاف إرادة الخصم[2]، وهذا ما يؤكد أن الحكومة هي المسؤولة عن وضع الإستراتيجية العليا خلال فترة السلم والحرب.

وبالتالي فإن الوسائل العسكرية تعتبر شكلاً واحداً من أشكال الوصول إلى هدف الإستراتيجية العليا، فالمعركة هي إحدى الوسائل للوصول إلى هدف الإستراتيجية، وإذا كانت الظروف ملائمة أصبحت الوسائل العسكرية أسرع السبل للوصول إلى النتيجة المرجوة.

يتوصل "**هارت**" من خلال دراسته أن التفتيت هو هدف الإستراتيجية، ويترتب عليه تحطيم العدو بشكل أسهل خلال المعركة، وقد يتطلب هذا التحطيم في بعض الحالات نشوب معارك واشتباكات ولكنها لا تكون ضاربة أبداً.

ويتم تحقيق التفتيت الإستراتيجي في الحقل المادي والإداري من خلال النقاط التالية:

1- تسبب اضطراب تشكيلة العدو وتجبره على إجراء تبديل مفاجئ في جبهته، وتحطم توزيع وتنظيم قواته.

2- تقسيم قوات العدو.

3- تُهدد خطوط تموينه.

---

[1]- ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية وإدارة الأزمات ، ط1، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005)، ص 146.

[2]- ليدل هارت، مرجع سبق ذكره، ص 276 .

4- تهدد الطريق أو الطرقات التي يستطيع منها القيام بالتراجع نحو قاعدته أو إلى موطنه الأصلي[1].

ويقصد بالإستراتيجية عادة بأنها زيادة القدرة التأثيرية، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ونشر الأهداف القيمية، وتكريس الهيبة الدولة، بالتالي تقع في سلم الأولويات بعد الأهداف الإستراتيجية العليا، إذ تسعى الدول بالمثابرة من أجل تحقيقها، فقد لا تجد نفسها مضطرة إلى الدخول في حروب مع غيرها لأجل ذلك.

استناداً للتعريفات التي تم عرضها ونظراً لأهمية الإستراتيجية والمصالح الوطنية، لابد من تطرق إلى أهم الأهداف الوطنية التي تسعى كل الدولة إلى تحقيقها في نقاط التالية:

1- حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن القومي بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة لديها سواء ما تعلق منها بقوتها الذاتية أو بهذه القوة مضافاً إليها جانب من قوة الدول الأخرى.

ويدخل هذا الهدف للمحافظة على الكيان الإقليمي للدولة، وعدم التفريط فيه للدول الأخرى مما بلغت الضغوط التي تتعرض له،ا والسعي إلى التغلب على التهديدات الموجهة ضد القيم أو المصالح التي تعتبر حيوية لأمن الدولة أو لكيانها القومي، وكذلك المحافظة على النظام السياسي.

2- تنمية قوة الدولة الوطنية: وتنبع أهمية هذا الهدف من سعي الدول على أن تكون لها السلطة المطلقة على كل ما يتعلق بحقها في تقرير مصيرها بعيداً عن الضغط والتحكم الخارجي، وهو ما يتطلب سعيها لتنمية قدراتها وإمكانياتها المادية التي تمكنها من الحفاظ على نظامها السياسي وكيانها الوطني ضد الضغوط والتهديدات التي قد تتعرض لها من الخارج.

3- تنمية مصادر الثورة الوطنية: يمثل هذا الهدف قيمة جوهرية؛ إذ تسعى الدول من خلال صانعي قراراتها إلى بلوغها لكي تكفل لأبناء شعبها مستوى لائق من المعيشة[2].

---

[1]-نفس المرجع، ص 276- 279.

[2]- ثامر كامل الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 147.

4-الدفاع عن القيم وإيديولوجية الدولة: وهو أحد الأهداف التي تنطوي عليها سياسات الدول، انطلاقاً من دلالات هذه القيم والمعتقدات الإيديولوجية في البيئة الداخلية لصانع القرار وما تعكسه من توجهات على حركته الخارجية، فإن الأمر لا يقف عند حد تدعيم إيديولوجية الدولة وحمايتها من محاولات الاستهداف والتقويض الموجهة ضدها من الخارج، وإنما قد يتعداها إلى محاولة ترويج هذه الإيديولوجية ونشرها بكل الوسائل في بيئة الدولة.

5-الأهداف الثقافية والحضارية: بمعنى سعي الدول من خلال صانعي قراراتها لدعم تراثها الثقافي والمحافظة عليها[1].

قد يصعب تحديد بدقة المعايير التي من خلالها يتم اختيار الأهداف الوطنية، وذلك لتباين إمكانيات الدولة من حيث القوة، الثروة، المكانة، والموقع ضمن هيكلية لموازين القوى، حيث ثمة معايير أخرى يعتمد عليها في تحديد الأهداف الوطنية.

رابعا- مبادئ الإستراتيجية:

يقصد بالمبادئ الإستراتيجية بأنها قواعد عامة تهدف للوقاية من مفاجآت العدو والتأكد من التفوق عليه في أية خطوة نختارها في التعامل معه. إن التاريخ يبين لنا أن وضع المبادئ الإستراتيجية يتم تجسيدها في عملية صنع القرار وهي من أكبر الصعوبات التي واجهت الإستراتيجيين عملياً، ما دفع العديد منهم للقول بأن تطبيق مبادئ محددة للإستراتيجية يختلف كثيراً عن صياغتها أو وضعها، حيث أنه من المستحيل التقيد بهذه المبادئ أثناء الممارسة العملية.

إن البحث عن المبادئ الإستراتيجية طرح بشكل واضح من قبل المارشال Marmont؛ من خلال قيامه باكتشاف مبدأ باعتباره المرحلة الأولى للانتقال إلى المرحلة البحث عن أفضل وسيلة للوصول إليه أو تطبيقه. (المبادئ تكون معروفة).

فمبادئ الإستراتيجية تتغير من باحث إلى أخر، فكل باحث يحددها انطلاقاً من معطيات بيئته وبما يخدم مصالح العليا لدولته، وهذا ما دفع العديد من المتخصصين لإيجاد حل للتحولات والتغيرات التي تؤثر على المبادئ الإستراتيجية.

[1]- نفس المرجع، ص 149.

إن ما يميز الإستراتيجية سواءً أكانت مباشرة أم غير مباشرة أنها ترتبط بالإستراتيجية القومية وتستفيد من كل المناورات السياسية والقاعدة الاقتصادية والدعم التكنولوجي والعلمي، فتنفيذ الإستراتيجية العليا يتم باستخدام كل الوسائل السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والإعلامية والعسكرية عندما تحدّد الدولة الأهداف المراد تحقيقها والإمكانات المتاحة أمامها، مع ملاحظة أن الأهداف المعلنة قد لا تكون هي الأهداف الحقيقية ومن المهم الكشف عنها للدول التي تتعامل معها[1]، لكن تبقى الأهداف العليا للدولة تعلو من حيث القيمة والأهمية على غيرها مثل ضمان الأمن القومي وضمان مستويات المعيشة المطلوبة مع الاحتفاظ بالأهداف ماثلة أمام كل خطوة من خطوات الإستراتيجية.

خامساً: الضرورة السياسية للإستراتيجية:

تعبر الإستراتيجية عن العلاقة الموجودة بين الأهداف والوسائل، وتكييف الموارد المتاحة والإمكانات المادية والمعنوية كافة لتحقيق تلك الأهداف، وتقوم أيضا على عدد من الخصائص الفكرية والعقائدية المرتبطة بالأهداف وبالواقع الذي يتم الانطلاق منه، وبالوسيلة التي يقترح استخدامها، وتتضح الضرورة السياسية للإستراتيجية من خلال جملة الأهداف الساعية إلى تحقيقها باستخدام الوسائل غير المباشرة.

فتغير في طبيعة التهديدات الأمنية والتي يطلق عليها التهديدات عابرة للحدود الوطنية أكدت أن المواجهة العسكرية المباشرة لم تعد السبيل الوحيد أو الأفضل لتسويتها وإنما اللجوء إلى الضغوطات الاقتصادية والمناورات السياسية والحرب النفسية وحرب المعلومات وردع الخصم بالتلويح باستخدام القوة العسكرية.

فضلاً عن أن الصيغ التدرجية التي تساعد على الاقتناع بتلك الأهداف من قبل الخصم مع مرور الوقت فالوسائل غير المباشرة تؤكد الجانب العقلاني المتميز بالوعي والذكاء وليس الجانب الانفعالي.

[1]– دنيا محمد جبر، ابتسام حاتم علوان، "الإستراتيجية بين الأصل العسكري والضرورة السياسية وتأثيرها على توازن القوى الدولي"، ينظر لرابط:

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=27060.

وهذا ما يؤكد أن الإستراتيجية لم تعد تقتصر على مواجهة الخطر التقليدي، بل توسعت مجالات اهتماماتها لتشمل التهديدات العابرة للقارات المرتبطة بالمنظمات الإرهابية التي تعاظمت مخاطرها إبان أحداث 11 سبتمبر 2001م، بالإضافة إلى النزاعات الإثنية أو الجماعات المسلحة التي أصبحت تشكل خطراً على الأمن والاستقرار الدولي؛ حيث يسعى كل طرف إلى إضعاف قوة الطرف الأخر والعمل على تغيير الوضع القائم بواسطة الضغط باستخدام أسلوب الترغيب والترهيب والتأثير على الرأي العام، فالطرف المسيطر يلجأ إلى زيادة استخدام القوة لاستقطاب أكبر عدد من الشرائح الاجتماعية.

المطلب الثاني: الإستراتيجية والمفاهيم ذات الصلة:

من خلال استقراء التعريفات السابقة يمكن الوقوف على الفروق بين اصطلاح الإستراتيجية وسواه من الاصطلاحات المقترنة به كالسياسة والتكتيك واللوجستيك.

فقد يختلط مفهوم الإستراتيجية بمستواها الأعلى أي الإستراتيجية العليا الشاملة بمفهوم السيادة أو قد يختلط مفهوم الإستراتيجية بمستواها الأدنى بمفهوم التكتيك أو اللوجستيك.

أ- الإستراتيجية والسياسة:

إن العلاقة التي وضعت من قبل منظري الإستراتيجية بين السياسة والإستراتيجية والحرب تكمن في أن الإستراتيجية ظلت ثابتة ولم تتغير حتى من قبل كبار المنظرين في هذا العلم في القرن العشرين، ولكن الإشكالية طرحت في إطار العلاقة بين السياسة والإستراتيجية بمعنى علم الحرب هي إشكاليات تتعلق بالسلطة المدنية وعلاقتها بالسلطة العسكرية.

وفي هذا الصدد يمكن تحديد العلاقة بين السياسي والإستراتيجي من خلال قول **ريمون أرون** "إن الفكر الإستراتيجي يحدّد بالمشكلات السياسية، فالإستراتيجية تهتم بالوسائل وليس بالأهداف فقط، فتحديد الأهداف وإن كانت الإستراتيجية مسؤولة عن انجازها إلا أنّ وظيفة السياسي مقتصرة على تحديد هذه الأهداف. أما الإستراتيجي فتحدد مسؤوليته في تحريك وتعبئة الموارد المختلفة المتاحة لتحقيق هذه الأهداف دون أن تذهب إلى تحديد ماهية المصلحة القومية في موقف ما، وهكذا فإن خضوع الإستراتيجي للسياسة هو أحد المبادئ

الأساسية المسلم بها في الفكر الاستراتيجي[1]، أما السياسة فيتفق أغلب الباحثين بأنها مفهوم شامل ترسم وتحدد الهدف الذي تسعى الدولة لتحقيقه سواء باستخدام آليات سلمية (الدبلوماسية)، أو للجوء إلى القوة (المؤسسة العسكرية).

ومن زاوية أخرى هناك اتفاق عام بين أغلب الباحثين الذين تناولوا موضوع الإستراتيجية حيث أكدوا بأنه ليس هناك اختلاف جوهري بين مفهوم الإستراتيجية السياسية والإستراتيجية العسكرية، حيث تعرف بأنها تحديد للأهداف، وتحديد للقوة الضاربة، وتحديد الاتجاه الرئيسي للحركة، والإستراتيجية السياسية تتعلق عادة بمرحلة تاريخية كاملة[2]، ولهذا تختلف الإستراتيجيات السياسية باختلاف المرحلة التاريخية لكل ثورة من الثورات، كما تختلف من دولة إلى أخرى.

ب- الإستراتيجية والدبلوماسية:

إن المهمة الأساسية للإستراتيجية هي تكييف مختلف الوسائل في حدود اتجاهات السياسة العامة للدولة والإمكانات المادية والبشرية المتوفرة لتحقيق الأغراض السياسية للدولة، بينما تعني الدبلوماسية فن إدارة التعامل مع الوحدات السياسية الأخرى وأصبحت عملية أساسها الكفاءة والاقتدار[3] وهدفها الأول تمثيل الدولة وحماية مصالحها على أفضل وجه ممكن طالما لم يقتض الأمر تدخل الإستراتيجية.

إذ تستخدم الدبلوماسية في زمن السلم، بينما الإستراتيجية يتم توظيفها في فترة الحرب، إلا أن أياً منهما لا تستبعد الأخرى بصورة نهائية. ففي زمن السلم قد تلجأ القيادة السياسية لدولة ما إلى التلويح في تعاملها مع قيادة دولة أخرى باستخدام القوة أو القيام ببعض الأعمال العسكرية للإشارة إلى قدرتها على الدخول في الحرب، كما أن الاتصالات

[1]- عبد القادر محمد فهمي، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2]- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط1، (بيروت: دار النهضة العربية، 2008)، ص 86.

[3]- محمد نصر مهنا، تطور السياسات العالمية والإستراتيجية القومية، ط1، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007)، ص205.

الدبلوماسية قد تتخلل بشكل أو بآخر العمليات العسكرية التي تحدث بين دولتين لأسباب معينة[1].

تعتبر كل من الإستراتيجية والدبلوماسية وجهين لعملة واحدة تلجأ إليهما الدولة في وقت السلم والحرب لحماية مصالحها القومية والسياسية، فهناك من يعتقد أن الدولة تلجأ إلى الوسائل الدبلوماسية فقط في وقت السلم بينما الدبلوماسية تعتبر أداة تنفيذ السياسة الخارجية تدعمها القوة العسكرية والقوة الاقتصادية، وبالتالي يمكن القول أن الدولة لا تستبعد اي منهما في تسيير علاقتها الخارجية.

د- الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي:

يعد مفهوم الإستراتيجية من بين المفاهيم التي أثارت جدلاً في الوسط السياسي؛ حيث يتضمن أكثر من معنى فكل باحث يعرفه حسب طبيعة بيئته وبما يتلاءم مع المصالح العليا لدولته، بالرغم أن نشوء الأول للمفهوم وتطوره كان في العلم العسكري، إلا أن المفهوم تطور مع تطور العلاقات الدولية فلم يعد يقتصر على جانب الحرب وإنما توسع ليشمل مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

التخطيط الإستراتيجي في أبسط معانيه هو وضع الخطة لتحقيق الانطلاق في الانجاز وهذا يستلزم التحسن المستمر في التخطيط للعمل والرقابة والتصرف، فعملية وضع الإستراتيجية ينبغي أن تكون متوازنة وشاملة تأخذ في الحسبان كافة التغيرات وتضع البدائل والسيناريوهات للانتقال من بديل لأخر، كما أنه من الضروري تحديد الأهداف الرئيسية والأهداف الثانوية وتطوير ثقافة الدولة أو المؤسسة والقيم المتصلة بذلك لضمان نجاح الإستراتيجية[2]، إذاً فالتخطيط الاستراتيجي مرتبط بالاستجابة للواقع بجميع أبعاده والنظر إلى المستقبل بجميع توقعاته وإدراج ذلك في برنامج متكامل العناصر والأبعاد.

---

[1]- علاء أبو عامر، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2]- جلال نعمان، الإستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول بين الإسلام والمجتمع الحديث، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004)، ص135.

من خلال المعطيات السابقة يمكن القول أن التخطيط الإستراتيجي يعتمد على افتراضين هامين:

أولاً: إن معدل التغير في البيانات أو المعلومات الخاصة بالبيئة المحيطة بالدولة أو المؤسسة، يكون أكثر بطءاً من معدل السرعة التي يتم من خلالها إدراك وجمع ومعالجة هذه البيانات، ثم الاستفادة منها داخلياً أي في إطار الدولة أو المؤسسة وهذا الافتراض لا يلقى إقبالاً لدى المؤسسات التي تتسم بالبيروقراطية.

ثانيا: إن التغيرات قصيرة الأمد في البيانات أو المعلومات قد تخفي وراءها عدداً من الملامح المستقرة بصورة أساسية وغير القابلة للتغيير[1].

فالتخطيط الإستراتيجي لايقتصر فقط على افتراض مبني بناءاً سليماً، وإنما يشمل كذلك أساليب وآليات لتفادي أخطاء، ويساعد الدولة على الحفاظ على أمنها وتعزيز وحدتها الوطنية.

هـ- الإستراتيجية والتكتيك:

يتضح الفرق بين الإستراتيجية والتكتيك من خلال التعريف الذي قدمه المفكر كلاوزيفتز في قوله: "التكتيك هو استخدام القوات العسكرية في المعركة، أما الإستراتيجية فهي نظرية استخدام هذه المعارك لتحقيق هدف الحرب"، ويحصر "كلاوزيفتز" التكتيك بمسألة استخدام القوات العسكرية في المعركة. بينما الإستراتيجية تعتمد على الظروف السياسية ورسم مسار الأحداث لتنفيذ الأهداف السياسية الذي يتطلب قدراً كبيراً من قوة الشخصية[2].

ومن هنا توصلنا إلى النقطة الرئيسية في التفريق بين الهدف السياسي والإستراتيجي حيث يقف الهدف السياسي في المقدمة، وتأتي الإستراتيجية لتقوم بمهمة تحقيقه؛ أي تربطهما علاقة تكاملية إذا أخذنا بتعريف أن الإستراتيجية هي نظرية استخدام المعارك لتحقيق الهدف السياسي.

---

[1]- محمد نعمان جلال، مرجع سبق ذكره، ص27.

[2]- كارل فون كلاوزفيتز، عن الحرب، تر: سليم شاكر الإمامي، (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997)، ص 247.

إن التمييز بين الإستراتيجية والتكتيك ليس أمراً سهلاً فهناك من يعرف الإستراتيجية كمفهوم نظري والتكتيك كتنفيذ وهذا المفهوم ليس دقيقاً إذ يعني أن الإستراتيجية تأتي قبل التكتيك تم تترك له مكاناً بعد وضع اللمسات الأخيرة على المخطط، ثم تتدخل من وقت لأخر لتوجيه التكتيك.

يميز كلٌّ من الباحثين Bulow و Jomini بين المفهومين الإستراتيجية والتكتيك من خلال اقتراحهما معياراً والمتمثل في المعركة، فيقول Jomini "يوجد عمليات مختلطة تشارك فيها الإستراتيجية من أجل القيادة ، والتكتيك من أجل التنفيذ"[1].

ويمكن القول بأن الإستراتيجية والتكتيك يتميزان من خلال توقعات أو رؤى مختلفة، فالتكتيك لا يختلف عن الإستراتيجية إلا من خلال الهدف فالاستراتيجية ليست لها نهاية فهي مستمرة وقادرة على مواكبة التغيرات لحماية الامن القومي للدولة أما التكتيك فهو مقيد بفترة زمنية محددة لتنفيذ مهمة معينة.

نستنتج مما سبق أن الإستراتيجية هي مفهوم شامل وطويل المدى بينما التكتيك واللوجستيك يعتبران جزءاً من الإستراتيجية، وتعتبر الدبلوماسية والإستراتيجية أداة لتحقيق هدف سياسي للدولة.

وفي الواقع أن لكل دولة إستراتيجيتها الخاصة النابعة عن إيديولوجيتها وسياستها والمستندة إلى قدرتها المادية والمعنوية، والمتعلقة بطموحاتها الوطنية والقومية، والتي تتطور أو تتغير تبعا للتطورات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، حسب الأوضاع الدولية والإقليمية المحيطة بتلك الدولة.

[1]– صلاح نيوف، مرجع سبق ذكره، ص26.

المبحث الثاني: المقاربات الأمنية في العلاقات الدولية: الأمن من مفهوم الصلب إلى مفهوم اللّين

تدفع نظريات العلاقات الدولية الانتباه إلى توسيع وتعميق مفهوم الأمن، فمعظم النقاشات حول مفهوم الأمن تتركز على اختيار القضايا المعيارية في الغالب، ولفهم الأمن في عالم متغير يجب الإجابة عن هذه الأسئلة: الأمن لمن؟ كيف يتحقق الأمن؟ ما هو معنى الأمن؟ هل من الممكن تحديد مجموعة من الخصائص المشتركة للتعاريف المقدمة للأمن؟

كما يطرح سؤال حول كيفية استخدام مفهوم الأمن كأداة تحليلية (لنظرية الأمن)؟، باعتباره نقطة انطلاق لصنع القرار في السياسة الأمنية.

عموماً إن المجال الأمني هو البناء الفكري يجب أن يفهم من خلال تاريخ الأفكار، ومسألة الأمن ترتبط عموماً بالعنف المنظم، الذي يعتبر ظاهرة ملازمة للطبيعة البشرية أو منتج من "الحضارة" ويشير أيضاً إلى إضفاء الشرعية على الحرب.

المطلب الأول: ضبط مفهوم الأمن

أ- **الأمن لغة:** وردت كلمة الأمن في القواميس العربية بمعاني متعددة: ويقصد به سكون القلب، وراحة النفس والشعور بالرضا والاستقرار وعدم الخوف، كما تعني الأمانة والصدق[1].

- **الأمن والأمان:** والأمانة بمعنى قد أمنت فأنا أمن، وآمنت غيري من الأمن والأمان.
- **الأمن:** ضد الخوف. والأمانة: ضد الخيانة.
- **الإيمان:** ضد الكفر والإيمان، بمعنى التصديق، ضده التكذيب. يقال: آمن به قوم وكذّب به قوم، فأما آمنته المتعدي فهو ضد أخفته، وفي التنزيل العزيز: وآمنهم من خوف. ابن سيده: الأمن نقيض الخوف، أمن فلان يأمن أمناً[2].

---

[1]- محمد الأمين البشرى، الأمن العربي المقومات والمعوقات، ط1، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000)، ص 18.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، ج1، (بيروت: دار صادر، 2003)، ص 164.

وقد بين القرآن الكريم أن الأمن هو حاجة إنسانية أساسية مقترنة بالحاجات العضوية والبيولوجية وفي مقدمتها الجوع، ويقول الله تعالى: الذِي أَطْعَمَهُم مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُم مِنْ خَوْفٍ"[1]. والأمن مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية.

أما الخوف قد يكون إيجابياً، إذا أدى إلى ردع مصادر التهديد أو إلى زيادة الاحتياطات والإجراءات الأمنية من قبل الأفراد والمجتمعات والهيئات الرسمية، بما يقلل من التهديدات والأخطار الأمنية الواقعة والمحتملة، ويردع الفئات المنحرفة والقوى المضادة[2].

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى، ويمكن توضيحه كالآتي :

1- عدم الخيانة، فالأمين هو المؤتمن، وهو الذي لا يخون، وقيل الأمين هو المأمون، لأن يؤمن أذاه، وقد تقع الأمانة علاوة على ذلك على الطاعة والعبادة، والوديعة، والبقاء والأمان.

2- التصديق، فأصل الإيمان التصديق، وهو مصدر آمن يؤمن إيماناً، فهو مؤمن، وقد اتفق أهل العلم- على ما يذكر ابن منظور- أن الإيمان معناه التصديق، ويقال رجل أمنة للذي يصدق كل ما يسمع، ولا يكذب بشيء، وآمن بالشيء صدق به، وآمن كذب من أخبره.

3-الحفظ، يقصد به جمع أمين هم الحفظة، والمفرد الحافظ، وأصل الحفظ الأمن من خوف الضياع، وقيل هو الحفاظ الحارس، والمأمون هو من يتولى رقابة الشيء والحفاظ عليه.

4- الطمأنينة، فالرجل الأمنة هو من يطمئن إلى كل واحد، ويثق بكل أحد، وكذلك الرجل الأمنة، وآمن البلد هو يطمئن به أهله.

5- الثقة، فمؤتمن القوم هو الذي يثقون فيه، ويتخذونه أميناً حافظاً، وما أمنتني أن أجد أصحابه، أي ما وثقت، الذي قد أمن اختلاله وانحلاله، ورجل أمنة أي موثوق به مأمون.

6- القوة، فالأمين هو القوى لأنه يوثق بقوته، ولذلك يقال ناقة أمون، أي أمينة وثيقة الخلق، وأمنت العثار والإعياء، وكل مطية مأمونة لا تعثر ولا تفتر هي أمون.

7- الإجارة وطلب الحماية، واستأمن إليه استجاره، وطلب حمايته، وقيل دخل في أمانة، ويقال لك الأمان، أي أمنتك وصرت ذا إجارة وحماية، والأمين المستجير ليأمن على نفسه.

---

[1]- القرآن الكريم، سورة قريش، آية 4.

[2]- سعد بن على الشهراني، إدارة عمليات الأزمات الأمنية، ط1، (عمان : الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014)، ص15.

8- السلم، فيقال أمن فيه أي سلم، كما ذكر ذلك في المعجم الوسيط، وإن لم يستدل عليه في لسان العرب[1].

والأمن له معنيان، نفسي ومادي، فالجانب النفسي يتمثل في تأرجح الأفراد، بما في ذلك العاملون في المجال الأمني والقادة والسياسيون- والمجتمعات بين الأمن والخوف، والطمأنينة والاضطراب نتيجة لما يتعرضون له، أو يتهيأ لهم أنهم سيتعرضون له من تهديدات وأخطار، فيولد لديهم الخوف والرعب والاضطراب النفسي.

أما الجانب المادي فيتمثل في الاعتداءات والجرائم، كما يشمل الأجهزة الأمنية والمؤسسات القضائية والعدلية والاحتياطات الأمنية المادية، على المستوى العام والخاص، والاجتماعي والفردي[2].

وبناءً على ذلك يصبح عدم الخوف هو الرابط المشترك بين معاني الأمن، وبالتالي فإن الأمن يشير إلى مدلول أخر بمعنى التصديق وعدم الكذب، كذلك عدم الخوف من الضياع والخيانة، كما يشير الأمن إلى الطمأنينة والشعور بالثقة، فالشخص الآمن هو من يمتلك القوة لمواجهة مختلف التحديات.

ب- الأمن اصطلاحاً:

الأمن مسألة هامة ورئيسية في حياة الدول والشعوب والأفراد والمؤسسات على حدّ سواء، فالأمن نقيض الخوف، فكان لازماً العمل لإيجاده والحفاظ عليه لما له من أهمية في حماية قدرات الدولة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فانعدام الأمن يعني فناء الأمة ومكتسباتها وبالتالي القضاء على كيانها بسبب انتشار الفوضى[3].

هناك تعريفات متنوعة للأمن، يركز بعضها على الجانب العسكري، خاصة تلك المتعلقة بمفكري القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين؛ إذ اقتصرت هذه التعريفات على قدرة

---

[1]- مصطفى محمود منجود، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام، ط1، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي،1996)، ص31.

[2]- سعد بن على الشهراني، مرجع سبق ذكره، ص16.

[3]- هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، (الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2010)، ص 170.

الدولة على صد العدوان الخارجي عن طريق القوة العسكرية، إلا أن مفهوم الأمن توسع بعد الحرب العالمية الثانية لينتقل من المفهوم الضيق التهديدات الصلبة (متمثلة في الجانب العسكري) إلى المفهوم الموسع (يشمل مختلف التهديدات السياسية، الأمنية، الاجتماعية، الاقتصادية البيئية).

أما "**دائرة المعارف البريطانية**" الأمن القومي حسب النظرة التاريخية السابقة– أنه يعني حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية– نجد أن المفكر الإستراتيجي المعروف، "**فريدريك هارتمان**" يعرفه أنه "الأمن محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة"[1]، وهذه المصالح قد تكون داخليةّ أو خارجية.

فالأمن القومي كان مرتبطاً بمفهومي الردع والقوة (القدرة العسكرية للدولة)، لأن التهديدات الأساسية التي واجهتها الدولة هي تهديدات ذات طابع عسكري مصدرها خارجي[2]، وتبعاً لهذا فإن الاستقرار الأمني والمسؤولية الأمنية كانت تتولاها المؤسسات العسكرية للدولة.

أما "**باحث كينيث والتز**"، يرى أن الدولة تستخدم القوة لتحقيق أهدافها بموجب الفوضى ولذلك فقد تم تعريف الأمن من خلال لغة المصالح[3].

فارتباط الأمن بالمصلحة الوطنية يحدد لها كيفية تعامل واستخدام الدولة امكانياتها المادية لاحتواء ومواجهة أي تهديد خارجي، والذي يمكن أن يعرض استقرارها السياسي ووحدتها الوطنية للخطر.

ويعرفه "**روبرت مكنمار**" بأنه: حالة عدم استقرار أخذت تسود مساحة كبيرة من سطح الكرة الأرضية إذ توجد علاقة مباشرة بين عدم الاستقرار وبين الوضع الاقتصادي للدول؛ إذ يمكن للقوات العسكرية أن تساعد على توفر القانون والنظام، ولكن لابد أولاً من توفير

---

[1]– صالح لافي المعايطة "الأمن الوطني الأردني: الأبعاد والتحديات"، مجلة الأردن للشؤون الدولية، العدد 1، مجلد 1، صيف 2007، ص19.

[2]– أنور ماجد عشقي، الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة، (الرياض: مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية)، ص 27.

[3] - Laura J. Shepherd ,Critical Approaches to Security An introduction to theories and methods, (London : routledge Taylor francis , 2010), p 04.

القاعدة الصلبة للقانون والنظام في المجتمع السياسي حتى تصبح درعاً تتحقق وراءه التنمية، وهي الحقيقة الأساسية لضمان الأمن[1].

أما **وزير الخارجية الأمريكي** الأسبق "**هنري كيسنجر**" فيعرفه أنه: "التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها لحفظ حقه في البقاء"، وفي تعريف آخر: "قدرة الدولة على البقاء والمحافظة على قيمها، مع اسّتمرار النمو والتقدم طبقا لأهدافها ومصالحها"[2].

فالأمن يعتبر خلاصة جهود المجتمع لبث الشعور بالاطمئنان بين أفراده، لا يقوم إلا بعد حماية المصالح الحيوية لأفراد هذا المجتمع في إطار هذا الصياغ.

يرى الفيلسوف "**فيليبا**" أن الأمن مرتبط بالسياسة أي بمعنى تحتويه المجالات السياسية سواءً من قبل الدول أو الحكومات، والمنظمات الدولية، فكلمة الأمن معزز مع السلطة، ولا سيما من مصادر التهديدات المحتملة أو الفعلية، مما يتوجب تبني استراتيجيات تهدف للحد أو التخفيف من تلك التهديدات[3].

ويمكن القول بأن الأمن هو الحالة التي يسّود فيها الثقة والطمأنينة، الثقة هنا تكون مبنية على معطيات موضوعية وحقيقية نحو حماية الوحدة الوطنية للدولة من أي خطر أو عمل إجرامي سواءً أكان داخلياً أم خارجياً.

وهناك من يرى أن الأمن هو مفهوم أوسع وأكثر تعقيداً من مجرد الحماية من الأسر والحرب، إن جذور الصراعات وانعدام الاستقرار تشمل الفقر والتباين الاقتصادي داخل الدولة وفيما بينها، إلى جانب القمع وإنكار الحريات الأساسية.

فمنهم من عرف الأمن بأنه: "مجموعة الإجراءات الملائمة للوسائل الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية التي تمكن في النهاية من تحقيق الإستراتيجية الأمنية في أي مجتمع إنساني"[4].

---

[1]– عامر مصباح، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمن للعلاقات الدولية، (القاهرة: دار الكتاب والحديث، 2011)، ص 23.

[2]- محمد غالب بكزادة، الأمن وإدارة أمن المؤتمرات، ط1،(قاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2000)، ص19.

[3] - Laura J. Shepherd , op.cit, p 04.

[4]– محمد غالب بكزادة، مرجع سبق ذكره، ص19.

فالعديد من الباحثين ينظرون للأمن من المنظور الضيق أي أمن الدولة وهو الهدف الذي يجب أن يحظى بأولوية خاصة بين أهداف الدولة، والسعي لضمان وحماية أمنها من أي خطر داخلي أو تهديد خارجي، لأن فكرة الأمن مرتبط بفكرة السلطة القادرة على التدخل في ضبط وتنظيم وحماية المجتمع، لذلك فإن مفهوم الأمن سريع التغير وشديد الحساسية للمتغيرات التي تحدث بين علاقة المجتمع والدولة.

✓ **أبعاد و مستويات الأمن: من أمن الدولة إلى أمن الأفراد.**

تطرق "**باري بيوزان**" في مقال له "أنماط جديدة للأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين" إلى العلاقات بين مستويات الأمن (الأفراد، الدول، النظم الدولية) وأبعاد الأمن (السياسية، العسكرية، الاقتصادية، المجتمعية والبيئية).

ولدراسة وفهم مصطلح الأمن يجب التطرق لكل مفهوم على حدة، من أجل بناء رؤية واضحة تبين لنا العلاقة التي تربط جميع هذه المفاهيم مع بعضها البعض، بالإضافة نتوصل إلى فكرة تساعدنا في كيفية التعامل مع مشكلة الأمن.

أولاً- مستويات الأمن:

1- **الأمن على مستوى الدول:** إن أمن الدولة مرتبط بقياس قدرة الدولة أو النظام على التواصل مع مختلف الفئات الاجتماعية والسيطرة عليها، وهذا لا يعني أنه يقتصر على قدرتها في قمع منافسيها وخصومها بالقوة. وإنما يتوقف على امتلاكها لما يسميها كل من **إدوارد عازار وتشونغ** "برنامج الأمن" أو الاندماج أو التماسك المجتمعي، وذلك من خلال امتلاكها لوسائل الإكراه، وقدرة الأجهزة الأمنية في التحكم في أي اختلال أمني داخل حدود الدولة، وإدخال المتغيرات مثل الشرعية والقدرة على وضع السياسات الأمنية.

أما انعدام الأمن فهو يتعلق بضعف المؤسسات الداخلية على أداء وظائفها وضعف سياستها الخارجية، فمن الصعب جداً أن نفصل قضايا أمن الدولة عن الأمن في دول الجوار مثل ما يحصل في دول الربيع العربي؛ إذ نجد أن الانفلات الأمني داخل دولة يؤثر سلباً على استقرار وأمن الدولة المجاورة، فإن سقوط أنظمة الحكم في مصر وتونس وليبيا

أثر على سياسات الدول المجاورة التي باشرت بإدخال الإصلاحات السياسية تخوفاً من انتقال العدوى إليها وحماية أمنها الداخلي.

وفي هذا السياق يشير "**باري بيوزان**" إلى التهديدات التي تمس بوحدة الدولة مما يتطلب وضع إستراتيجية أمنية تهدف إلى تحسين الأداء المؤسساتي لدولة على المستوى المحلي، أما على المستوى الدولي فلا بد من وضع سياسات قادرة على التأقلم مع المتغيرات الدولية.

يمكن القول أن الدولة تركز كل جهودها على الحفاظ على الأمن الوطني من أي تهديدات سواء من الداخل أم من الخارج، ويتضح ذلك من خلال قول **بيوزان** لابد من العثور على "السياسات التي تمزج بين عناصر إستراتيجية الأمن القومي مع عناصر الأمن والسلام الدوليين"[1].

2- الأمن على مستوى الأفراد: ويقصد به أن الأفراد هم موضوع الأمن، أي التركيز على حقوق الإنسان الفردية وتعزيز سيادة القانون، بمعنى أن الأفراد يتمتعون بالحق في مطالبة السلطات بمنحهم جميع حقوقهم ورفع القيود على الحريات، خاصة فيما يتعلق بمجالات مثل التحرر من التعذيب أو السجن غير المشروع، أو الحماية من العنف اليومي، والحرمان من الحصول على الخدمات العامة . ويتضح ذلك من تأكيد الأمين العام السابق للأمم المتحدة "**خافيير بيريز دي كويلار**" بقوله "نشهد بوضوح تحولاً في المواقف العامة تجاه الاعتقاد بأن الدفاع عن المظلومين باسم الأخلاق، وإنما ينبغي تجسيدها في وثائق قانونية".

ويمكن القول بأن تصريح الأمين العام للأمم المتحدة يعتبر تحدياً واضحاً للادعاء بأن سيادة الدولة تسعى لتوفير وحماية الأمن لمواطنيها.

يرى منظرو الواقعة الجديدة بأن أكثر التهديدات المباشرة للأفراد لا تأتي فقط من عالم الفوضى في العلاقات الدولية ومواطني الدول الأخرى، ولكن من مؤسسات العنف المنظم النابعة من مؤسسات دولتهم.

[1] -Marianne stone, "Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis", security discussion papers series 1, Spring 09 ,2009, p11 .
http://www.geest.msh-paris.fr/IMG/pdf/Security_for_Buzan.mp3.pdf.

3- الأمن على مستوى النظام الدولي: على المستوى الدولي يعني ذلك قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقبلي وتماسكها الوظيفي ضد القوى التي تعتبرها معادية[1].

لا يستطيع أي باحث فهم الأمن القومي من أي دولة معينة دون فهم النمط الدولي من الترابط الأمني الذي هو جزءٌ لا يتجزأ منه، وبعبارة أخرى أن العلاقات بين الدول تتسم بالخوف التي يمكن أن تمثل طائفة من الصداقة أو التحالفات.

لذلك يرى "**بيوزان**" أن أي نظام سياسي دولي يتسم بالفوضى، وهو ما يعني غياب الحكومة الشاملة، وعدم التمكن من وضع قواعد أو سياسات تنظم العلاقات بين الدول[2].

ثانياً- أبعاد الأمن:

1- الأمن الاقتصادي: نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن:" لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته؛ ويتضمن ذلك (التغذية والملبس، والسكن، والعناية الطبية، والخدمات الاجتماعية)، كما له الحق في تأمين معيشته في حالات استثنائية خارجة عن إرادته[3].

ويتضح لنا أن انعدام الأمن الاقتصادي يرتبط بانتشار البطالة وتفشي ظاهرة الفقر واختلال التوازن بين الصادرات والواردات للدولة، وعدم قدرة التعامل مع الأزمات الاقتصادية، بالإضافة إلى العديد من الأحداث التي تنذر بخسائر ناجمة عن التراجع الاقتصادي، ويمكن أن تكون النتائج كارثية.

لذلك نجد في الفكر الإستراتيجي المعاصر أن جوهر الأمن لأي مجتمع ولأية أمة لا يقتصر فقط على الجانب العسكري، وإنما نجد أن الدول تحمي سيادتها واستقلالها وإرادتها

---

[1]- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، 2006)، ص 03.

[2] - Marianne stone, op.cit, p 02.

[3]- الأمم المتحدة، "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم 2008: التغلب على انعدام الأمن الاقتصادي استعرض عام"، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2008، ص ص 4- 5، ينظر لرابط:
http://www.un.org/en/development/desa/policy/wess/wess_archive/2008wess_overview_ar.pdf.

بقدرتها الاقتصادية وبتماسك نظامها السياسي والاجتماعي الداخلي لمواجهة التهديدات الخارجية[1].

وبالتالي فإن مواجهة التهديدات أو التحديات هو أساساً مسؤولية واقعة على كاهل الحكومات الوطنية وذلك بالقضاء على الهشاشة الاقتصاد، والتقليل من حدة الأزمات التي تتعرض لها الأسر والمجتمعات المحلية، مما يقتضي ذلك تبني استراتيجيات هادفة لإعادة الثقة تدريجياً في المؤسسات العامة، ووضع مزيج من الآليات السياسية والاقتصادية التي يمكن أن تساعد في إقامة سلطة مركزية فعالة لإدارة أعمال النقل والموارد فيما بين الأقاليم، والبدء في وضع مخطط للأولويات الاجتماعية والاقتصادية، وتسهيل عملية الاستثمارات لجلب رأس المال المادي والبشري والانفتاح على الابتكار وتغيير مقومات رئيسية لتحقيق الرخاء والاستقرار. وفي هذا الصدد يكون توفير الأمن الاقتصادي عنصراً تكميلياً لتحقيق التنمية والاستقرار بمؤسسات الدول[2].

2- الأمن الغذائي: ازداد الاهتمام بموضوع الأمن الغذائي منذ عام 1973م وهي السنة التي حدثت بها أزمة الغذاء العالمي، نتيجة لانخفاض المخزون الغذائي العالمي الخاص بالحبوب، كان أكثر التفسيرات شيوعاً ومنطقية[3].

هنالك محوران أساسيان لمفهوم الأمن الغذائي:

أ- عرف بعض الباحثين الأمن الغذائي حسب كمية ونوع الغذاء المطلوب وتوفره؛ إذ ربط الباحثون هذه الكمية نسبية بمستوى الدخل والمعيشة في المجتمع ،وهو ما يعبر عنه بضمان تدفق الاحتياجات الغذائية المعتادة أو الموضوعية، وأكد المختصون الاقتصاديون أن الأمن الغذائي مرتبط بضمان حصول كل فرد على السعرات الحرارية المطلوبة للحياة الصحية، وفقاً للمعايير المتفق عليها دولياً بغض النظر عن مستوى دخل الفرد والحياة في المجتمع.

---

[1]- عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، ط1، (لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008)، ص94.

[2]- قاسم المقداد، السياسة الدولية، النظرية والتطبيق، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب،2008)، ص33.

[3]- أحمد جويلي، "الأمن الغذائي العربي"، تحديات الأمن الغذائي العربي، ط1، (الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2009)، ص 139.

ب- يرى الفريق الأخر أن الأمن الغذائي مرتبط بكيفية الحصول على الغذاء سواء من المصادر المحلية أو الأجنبية وضمان تدفقه من تلك المصادر، فقد اختلف الباحثون حول كيفية الحصول على كمية الغذاء التي تحقق الأمن الغذائي. فهنالك مجموعة المحافظين والتي تجعل مفهوم الأمن الغذائي مرادفاً لمفهوم الاكتفاء الذاتي وتعبر عنه بقدرة المجتمع أو الدولة على توفير الاحتياجات الغذائية لجميع السكان بالكمية والنوعية المطلوبة من الإنتاج المحلي[1].

من خلال ما تقدم يمكن القول أن الأمن الغذائي لا يقتصر فقط على تحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الإنتاج المحلي من الغذاء، وإنما بقدرة الدولة على توفير الموارد المالية لاستيراد احتياجاتها الغذائية.

3- الأمن الصحي: لا تقل أهمية الأمن الصحي عن أهمية الأمن الغذائي والأمن السياسي وذلك لما للصحة من تأثيرات مباشرة في العديد من جوانب الحياة الاجتماعية منها والاقتصادية[2]. يقصد بالأمن الصحي حصول الأفراد على خدمات صحية، سواء من خلال نظم التأمين الصحي، أو حمايتهم من الأمراض التي يمكن الوقاية منها، ونجد أن في البلدان المتخلفة والمتقدمة على حد سواء تكون التهديدات للأمن الصحي تمس أشد الناس فقراً، كناتج لعدم توزيع عادل للثروة والخدمات الصحية ، خاصة في الأماكن المنعزلة، والمناطق الريفية [3].

إذ كتب الفيلسوف الأمريكي "**رالف والدو إميرسون**" في إحدى مؤلفاته الشهيرة في عام 1860م أن "الصحة هي أولى الثروات". لذلك نجد أن عدم قدرة الحكومات على تلبية احتياجات شعوبها الصحية الأساسية تتسبب في إضعاف الثقة وقد تتسبب في خلق

---

[1]- صديق الطيب منير، "مفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي"، ورقة مقدمة إلى الندوة العلمية قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية، (رياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008)، ص8.

[2]- أحمد حامد علي العبيدي، الأمن الصحي في الوطن العربي بمنظور جيو سياسي"، دراسات إقليمية، العدد 5، (العراق: مركز الدراسات الإقليمية)، ص18.

[3]- محمد أحمد علي العدوي، "الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة"، مركز الإعلامي الأمني، ص 13، ينظر لرابط:
http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/April/11-4-2011/634381389594978423.pdf.

اللاستقرار وانهيار القطاع الصحي، وهذا هو أحد الأسباب التي طرحت في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في سبتمبر2014م إلى إعلان **إيبولا** خطراً يهدد السلام والأمن وليس مجرد أزمة في الصحة العامة[1].

ويوضح خبراء اقتصاديات التنمية باستمرار الرابطة القوية بين الدخل والصحة، وهو ما يتضح أن السكان في البلدان ذات الدخل الأكثر ارتفاعاً غالباً ما يتمتعون بمستويات أفضل من الصحة، مما يعتبر عادة نتيجة التغذية المتميزة وزيادة فرص الحصول على مياه الشرب الآمنة، والصرف الصحي، والرعاية الصحية التي يوفرها الدخل المرتفع.

4- الأمن البيئي: يرى الباحث "**جيسيكا ماثيوز توكمان**" أن التدهور البيئي والتغير المناخي يعتبر مصدر من المصادر الرئيسية لانعدام الأمن في العقد الأخير من القرن العشرين، في حين أن القيمة في إبراز التحديات الهامة التي تواجه الأمن البشري وذلك منذ بداية القرن الحادي والعشرين.

تعتبر قضايا البيئية من القضايا الأمنية التي يصعب معالجتها، إذ يمكن القول بهذا الخصوص أن التدهور البيئي في بعض الأحيان يؤدي مباشرة إلى الصراع بين الدول، وخصوصا عندما يتعلق بتقسيم الموارد المائية، فالمخاطر التي تتعرض لها البيئة من التلوث المائي والاحتباس الحراري له تأثير مباشر على الأداء الاقتصادي، وبالتالي على الاستقرار السياسي.

يثبت القطاع البيئي أن التهديدات البيئية المحتملة التي تحتضنها الطبيعة، مثل الزلازل والأعاصير من المستحيل السيطرة عليها، كما تعتبر ظاهرة الاحتباس الحراري والتلوث وطبقة الأوزون من القضايا التي تشكل تهديداً للدولة، وتهديداً للعالم التي يكون لها تأثير واسع النطاق.

[1]- ديفيد بلوم، شكل الصحة العالمية، التمويل والتنمية، العدد 51، الرقم 4، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2014، ص09.

ومن أجل التخفيف من حدة التهديدات البيئية لابد من استخدام الخطاب الأمني عند التعامل مع المخاوف البيئية وتحليل كل التهديدات التي تمس بسلامة وأمن البيئة، هي وبالتالي حتمية ضرورية، إذا أراد المرء المحافظة على البيئة.

5- الأمن المجتمعي: فالأمن المجتمعي يصعب فصله عن القطاع السياسي لأن التهديدات الاجتماعية تمس مسألة الهوية، فالدول الضعيفة غالباً ما تكون غير مجهزة للتعامل مع الاختلافات في الهوية والثقافة، فهناك العديد من الدول فشلت في تحقيق الاستقرار السياسي بسبب عدم قدرتها في التحكم في الأقليات الإثنية. لأن معظم الصراعات التي تنتشر الآن هي تلك التي تنطوي على العنصر المجتمعي، ولذلك من المهم أن يأخذ هذا البعد في الاعتبار عند دراسة الأمن على المستوى الكلي، ومع ذلك فمن المهم أيضا التأكيد على أن مفهوم الأمن المجتمعي من الصعب التطبيق في ظل اختلاف الهويات والثقافات داخل دولة واحدة.

6- الأمن السياسي: انعدام الأمن السياسي يقصد به التهديدات التي تمس حدود الدولة والمؤسسات السياسية أو الأنظمة الحاكمة، ثم هذه المتغيرات الأخرى يجب أن تؤخذ في الاعتبار كجزء من الحسابات الأمنية للدولة[1].

فالتهديدات السياسية تمثل مصدر قلق دائم للدولة، ومع ذلك يمكن أن تكون أكثر غموضاً ويصعب تحديدها، كما أن الدولة في حد ذاتها كيان سياسي، فالتهديد السياسي الغرض منه إضعاف هذا الكيان ويمكن اعتباره على قدم المساواة مع التهديد العسكري. يمكن أن تتخذ شكل المنافسة بين الأيديولوجيات أو الصراع بين النخبة الحاكمة ورعاياها ولكن من المهم أن نميز بين التهديدات السياسية المتعمدة وتلك التي تنشأ هيكلياً من تأثير بدائل أجنبية على شرعية الدول.

2- Marianne stone, op.cit , p5.

المطلب الثاني: الأمن من المنظور التقليدي.

أصبحت القضايا الأمنية من العناصر التي نُوقشت على نطاق واسع لدى مختصين في قضايا الأمنية؛ حيث أعلن المتفائلون بأن نهاية القرن العشرين هو التبشير بحقبة جديدة من السلام والتعاون، وانتشار الديمقراطية، والعولمة العابرة للحدود الوطنية.

ففي ظل النظام الدولي الجديد أصبحنا نتحدث عن الظروف التي من الممكن أن نفكر فيها، وتقديم طلبات موثوقة حول ما يُشار إليه في لغة السياسة الحديثة، ما المقصود بمفهوم "الأمن"؟ هذا هو السؤال الحاسم الذي يجب التصدي له، نظراً للشعور المشترك على النطاق الواسع أننا بالكاد نعرف ما الذي نتحدث عنه في توسيع وتعميق لمصطلح الأمن.

كما هو متعارف عليه أن العلاقات الدولية هي عبارة عن علاقات قوى، تعتمد الدولة على قدراتها الذاتية من أجل تحقيق مصالحها القومية في غياب حكم أعلى أي غياب السلطة العليا التي تتحكم في سلوك المجتمع الدولي[1].

وقد ركزت المنظمات الدولية على عرض تحذيرات أكثر تشاؤماً من المستقبل الفوضى التي تشوبها الصراعات بين الحضارات أو النزاعات العرقية وانتشار الأسلحة، الذي طغى على فن الحكم العسكري، ولكن أصبحنا الآن نتكلم عن التهديدات الجديدة التي تتطلب إعادة النظر في الأمن نفسه.

1-الأمن من المنظور الواقعي

لفهم الأمن وتحديد مصادر التهديد لابد من التطرق إلى المدارس التي اهتمت بدراسة وتحليل هذا المفهوم وتقديم بدائل وحلول للمشاكل الأمنية. وبالرجوع إلى المصادر الكلاسيكية التي تناولت موضوع الأمن نجد الأمن والشرعية عند "**توماس هوبز**" الذي يعتبر من أوائل المنظرين للمدرسة الواقعية، والذي تحدث عن السلطة السيادية للدولة الحديثة، فيتوقع توماس بأن الدولة من المرجح أن تكون مصدراً رئيسياً لانعدام الأمن من جهة، ومصدر النظام الذي يمكن أن تجعل حياة آمنة على قدم المساواة من جهة أخرى، أما النظام الدولي من وجهة

[1]- محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، (بيروت: دار النهضة العربية، د س ن)، ص61.

نظره تُعتبر شكلاً من أشكال الفوضى، إذ تتعامل بمقتضاه الدول دون سلطة فوقية يمكن أن يصبح مجالاً تتصارع فيه الدول من أجل اكتساب القوة.

أما "**جون لوك**"، فيرى أن الأمن في التأرجح حوله بالنسبة لبعض الدول القوية لا تزال تسعى لضمان أمنها من خلال حماية حقوق الإنسان الأساسية، بل هي على وجه التحديد تأمين المواد الأولية، ناهيك عن الطموح الذي قد تكون قابلة للتحقيق[1].

وقد تعرض كذلك "**نيكولا ميكيافيللي**" لمفهوم الأمن في كتابه الأمير من خلال السيطرة على المتمردين[2] وحماية الوحدة الوطنية باستخدام القوة وهذا سيجعل الدولة أكثر أمناً واستقراراً.

في إطار سعي "**هانس مورغانتوا**" التأكيد على سمو مصلحة الدولة على غيرها من المصالح، نفي وجود علاقة وطيدة بين السعي نحو تحقيقها وبين الأخلاق، لأن الأخلاق والاديولوجية يخفي وراءه حقيقة الصراع الدولي المستمر على القوة وبالتالي السبب وراء عدم استقرارية النظام السياسي الدولي. ولذلك دعا الدولة إلى أن تطرح جانباً المثل الأخلاقية والقيم المبدئية عندما تتفاعل سياسياً مع غيرها[3].

كما أن التفسير حول لماذا تسعى الدول للبحث عن القوة ؟ يرتبط ذلك بطبيعة الإنسان، فالإنسان يبحث عن القوة بسبب الطبيعة الفطرية غير الآمنة للبيئة، فالبحث عن القوة إما بوصفها غاية أو بوصفها وسيلة، وأن سلوك الدولة هو مجرد امتداد لسلوك الإنسان؛ يرى الواقعيون بأنه الدول إذا لم تبحث عن القوة في سبيل تحقيق غايتها فإنها سوف تبحث عنها لأسباب تتعلق بالحفاظ على الذات[4].

---

[1]- R.B.J.Walker, The Subject of Security , op.cit ,p.67.

[2]- نيكولا ميكيافيللي، الأمير، تر: أكرم مؤمن،(القاهرة: مكتبة بربسينا، 2004) ص 24.

[3]- ثامر كامل الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص ص80- 81.

[4]- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط2، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006)، ص93.

تتقارب دراسة المدرسة الواقعية مع الطرح التقليدي في دراسات إستراتيجية الدفاع التي تركز على فض الخلاف في المدى العاجل أو المتوسط، وتعتبر هي الهدف الأساسي للأمن كما تستند على القوة والإمكانات العسكرية لمجابهة أي تهديدات[1].

أما الدراسات التي قام بها "**روبرت مكنمارا**" بخصوص مفهوم الأمن يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

– أن مصالح الأمن القومي يتم الحصول عليها من خلال الدبلوماسية وليس بالتهديد العسكري أو استخدام القوة.

– لا يمكن أن يتحدّد الأمن القومي لأي دولة على حساب أمن الآخرين، فالأمن لا يتم بجهد فردي ولكنه يقوى بالتعاون مع الدول الأخرى.

– المؤسسات الدولية والجهود المشتركة يمكن توظيفها لحل المشاكل الإقليمية والعالمية[2].

أضحت المعضلة الأمنية تشكل هاجساً للدول تضيق خيارات الدول وتجعلها غير قادرة على حماية وصيانة استقلالها وسيادتها، والدفاع عن وحدتها الوطنية وتنمية قدراتها الذاتية لردع أي الخطر خارجي، وأمام تصاعد تهديدات بدء التفكير في إتباع إستراتيجية معينة للحفاظ على أمنها، والتي تتضمن بناء القدرات العسكرية ووضع سياسات أمنية تمكنها من دخول في التنظيمات والأحلاف لدعم أمنها القومي وزيادة قوتها، فهذه السياسة تعطي أهمية كبيرة للأمن وللقوة والذي يطلق عليه تفكيراً واقعيا يأخذ بعين الاعتبار حسابات القوة وتوازناتها.

واستمر العمل بالقاعدة الواقعية كقاعدة محددة لمفهوم الأمن إلى غاية النصف الثاني من القرن العشرين، وحسب الواقعيين يعد ارتباط معنى الدولة بالقوة كضرورة منطقية، ولعل هذا ما دفع عالم الاجتماع الألماني "**ماكس فيبر**" أن يبرز الخاصية الأساسية للدولة في كونها تعني "احتكار الاستخدام المشروع للقوة الفعلية ضمن منطقة معينة"، وكأنه بذلك يردد نفس

[1]– محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، ط1، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص 55.

[2]– روبرت مكنمارا، ما بعد الحرب الباردة، تر: محمد حسين يونس، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1991)، ص 101.

عقلانية "**توماس هوبز**" وفلاسفة العقد الاجتماعي والتي مفادها تأكيد صفة وخاصية المقايضة بين الدولة ومواطنيها أو رعاياها، أي التزام الدولة بتوفير الحماية والأمن لهم في مقابل أن يقوم هؤلاء بالإذعان لسلطتها[1].

على الرغم من أن نظرية الواقعية قد تحتوي على تناقض من حيث الدوافع "الحقيقية" للدول، إلا أنها تبقى النموذج الأسمى لتحليل لبيئة دولية، ولذلك فقد كانت الواقعية قادرة على الصمود أمام هذا النقد والحفاظ على الهيمنة على فكرة المعضلة الأمنية.

تصبح المعضلة الأمنية واضحة من خلال دراسة سباقات التسلح في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة، وتصورات سلوك الدولة عند قيامها بأعمال عدوانية في ظل نظام فوضوي، وهذا يبيّن لنا مدى هيمنة الواقعية في تفسير وتحليل النزاعات القائمة بين الدول. فالمعضلات الأمنية تعزّز دور الدولة نظراً لميل هذا العالم غير المستقر إلى جانب الصراعات الاقتصادية والبيئية بين الدول على الموارد.

وعلى ضوء ذلك أضحى مفهوم الأمن مرتبطاً بالقضايا ما بعد النزاعات الإقليمية والعدوان بين الدول. ويقول "**سيمون دالبي**" في عام 2003م أن السوق العالمية قد أسفر عن احتمالين للدولة: الإكتفاء الذاتي أو الإعتماد المتبادل الدولي[2].

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الدولة الآمنة هي التي تتمكن من دعم استقلاليتها في اتخاذ القرار السياسي وحماية سيادتها الوطنية، والتقليص من التبعية الاقتصادية للدول الأخرى، بالإضافة إلى قدرتها في توظيف معطيات الاعتماد المتبادل أو التكامل الإقليمي بما يرتبط مع الإرادات الحكومية السياسية والاقتصادية.

---

[1]– صالح زياني، "مرتكزات العقيدة الأمن القومي الجزائري بين الثبات والتحول، "ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي في جامعة ورقلة، 12 – 13 نوفمبر 2014.

[2] -Emily Tripp , "To What Extent has The Theory of Realism Dominated the Study of Security? " Realism: The Domination of Security Studies, Jun 14, 2013. http://www.e-ir.info/2013/06/14/realism-the-domination-of-security-studies./

نظراً لاهتمام الواقعية التقليدية بتحليل الأمن من منظور قوة الدولة، ظهرت بوادر فكرية تطالب بتوسيع مفهوم الأمن التي تجعل من الاعتبارات التفسيرية أكثر تعقيداً في الخطاب الأمني المتعلق بالمفاهيم مثل القوة والفوضى؛ لكن مع نهاية الحرب الباردة توسّع مفهوم الدراسات الأمنية وأضحى يضم نظرية جديدة حول الأمن تحتوي على المرجعيات المختلفة وتعالج المخاطر والتهديدات، وأصبحنا نتحدث عن الأمن غير التقليدي أو الجديد.

2- الأمن من المنظور النظرية الليبرالية:

دعا أصحاب الفكر الليبرالي إلى نشر المؤسسات الديمقراطية لحل مشاكل النظام العالمي عبر الانسجام الطبيعي للمصالح، واللجوء إلى مبدأ الأمن الجماعي كحل بديل من الأمن الذاتي. ويرتكز أصحاب هذا التوجه على الدعوة إلى حرية التجارة عبر الاعتماد المتبادل، وحرية الاتصال بين الدول، وتسهيل تبادل التكنولوجيا والأفكار، وانسياب رؤوس الأموال والتنقل الحر للأفراد، حيث أن هذا النظام من العلاقات من شأنه أن يزيل أسباب التوتر وعدم الاستقرار، وصولا إلى تحقيق الأمن[1].

تمكنت النظرية الليبرالية من معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي واجهت المجتمعات إبان الحروب، وإعطاء أولوية للبعد الاقتصادي الذي تمكن من تقريب شعوب العالم تحت إسم "تحرير السوق"[2] وتعزيز قدرة الأمم المتحدة لبناء السلام، وكذلك تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بعد إدخال الإصلاحات المقترحة لبناء السلام والتنمية منذ عام 1990م، وهذا ما يؤكد أن تحقيق السلام مرتبط بترسيخ الديمقراطية وتعزيز الأمن وسيادة القانون.

[1]- سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص18.

-[2] Ole Wæver ,"The political economy of peacebuilding: a critical theory perspective Michael Pug Copyright ", International Journal of Peace Studies, (vol.10, no.2, autumn/winter 2005), p 23.

إن البعد الاقتصادي أصبح وسيلة سياسية للسيطرة على الانفلات الأمني[1]، لذلك يمكن القول أن الدولة القوية اقتصادياً هي الأقوى سياسياً، وقد اقتنعت الدول الغربية بهذه الفلسفة عند مشاهدتها لآثار الرأسمالية على الشعوب الفقيرة أو ما يطلق عليها بالدول النامية.

3- الأمن من منظور الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة:

سيطر الأمن العسكري على قضايا العلاقات بين الدول ويشار إليه باسم "الأمن الدولي"، ومن الواضح في هذا المعنى أن الأمن كان له تفسيرٌ إيجابيٌ قويٌ.

فتوسيع الواقعية الجديدة لمفهوم الأمن يعني إدراج مجموعة واسعة من التهديدات المحتملة، بدءاً من القضايا الاقتصادية والبيئية، وتنتهي مع حقوق الإنسان والهجرة وصولاً إلى تعميق جدول أعمال دراسات الأمن التي تتحرك إما نزولاً إلى مستوى الأمن الفردي أو البشري أو تصل إلى مستوى الأمن الدولي أو العالمي، مع الأمن الإقليمي والمجتمعي كنقاط وسيطة ممكنة.

في كثير من الاعتبارات لا يتم الحديث عن الأمن مباشرة ولكن يتم التعبير عنه من خلال التنبؤ بالتهديدات (المخاطر والأخطار)، وتحديد نقاط الضعف يبقى التحدي الرئيسي لنظرية الأمن والسياسة، الذي كان يرتكز في الدراسات الأولى على أعمال رواد الكلاسيكيين مثل "**لويس ريتشاردسون**"، "**كوينسي رايت**"، "**أناتول رابوبورت**"، "**مورتون كابلان**" **وكارل دويتش** وتنتهي مع مختلف المحاولات المعاصرة لتطبيق مجمع نماذج أنظمة التكيف في أبحاث الأمن.

وبالتالي فإن القضية الجوهرية في أي مناقشات الأمن هو التنبؤ بالتهديدات والذي يعرف على نطاق واسع بالاضطراب، وصنع السياسات على مختلف مستويات التسلسل الهرمي الاجتماعي التي يمكن من خلالها إجراء "تدابير طارئة" أي الرصد والوقاية والقضاء على هذه التهديدات.

[1] -Keith Krause and Michael C.Williams , "From Strategy to Security: Foundations of Critical.Security Studies" . Critical Security Studies, (UK ,1997), p33.
http://samples.sainsburysebooks.co.uk/9781136999048_sample_958327.pdf.

ساهمت التغيرات العالمية في بروز قضايا جديدة مست الأمن الدولي في السبعينيات من القرن العشرين. وبالتالي تم تصعيد دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني كعوامل دولية فاعلة متمايزة عن الدولة وإسهامها في معالجة قضايا التعاون الاقتصادي والاجتماعي، وقضايا السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي نتج عنه تغيرات حقيقية في بنية العلاقات الدولية وهذه التغيرات أثرت بشكل رئيسي في أطروحات الفكر الواقعي[1]، منها دراسة كل من "**روبرت كيوهان** "**Robert Keohane** و"**جوزيف ناي**" **Joseph Nye** التي ترى أنه لم يعد بالإمكان افتراض أن الدولة ليست دائماً المحور الرئيسي للعلاقة الدولية، بل أن هناك قرارات وسلوكيات لجهات أخرى يمكن أن تؤثر أو تفوق التأثير في قضايا العلاقات الدولية، بالقدر الذي تؤثر به الدولة القومية .

إن عملية الاعتماد المتبادل فرضت وجود فاعلين آخرين غير دوليين، وبينت الدور الهامشي للقوة في العلاقات الدولية. فهذا الطرح بحد ذاته يعتبر تغيراً مهماً للفكر الواقعي الذي اصطلح على تسميته ب "الواقعية الجديدة " ومن منظريها "**كينيث والتز**"[2].

ومن ناحية أخرى نجد أن تحليل بيوزان للأمن يتوافق مع طرح "**كارل دوتش**" الذي يرى بأن الأمن ينتمي إلى مفهوم المجموعات التعددية ومجموعات الأمن المندمجة: فالمجموعات الأولى تسعى إلى تعزيز السلام بين الدول ذات السيادة، وأن تتخلى عن استخدام القوة في علاقاتها وتصبح تصرفاتها شفافة أو متوقعة، أما مجموعات الأمن المندمج، فلا تهدف إلى حفظ السلام فحسب بل إلى تعريف الهوية المشتركة، فتقتضي بذلك أن تقوم الدول الأعضاء بالتخلي عن سيادتها وإشاعة الشعور بوجود الهوية المشتركة بين المجموعات السياسية[3].

مع بروز عمليات التكامل والتعاون الدولي ازداد نفوذ المؤسسات والشركات الدولية، كفاعلين جدد على الساحة العالمية، ظهرت بوادر تيار اللبيرالية الجديدة تتسرب إلى الدراسات الإستراتيجية لتحديد وتعريف الأمن القومي.

---

[1]– فصل محمود الغرايبه، أبعاد التنمية الاجتماعية الهربية في ضوء التجربة الأردنية، ط1، (عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2010)، ص282.

[2]– ثامر كامل الخزروجي، مرجع سبق ذكره، ص ص 16 –17.

[3]– قاسم المقداد، السياسة الدولية، النظرية والتطبيق، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2008)، ص32.

على الرغم من أن الليبرالية تقترح بأن التعاون بين الدول يخفف من حدة العدوان بين الدول ونشوب الحروب، فالليبرالية الجديدة تركز في تحليلها على المؤسسات التي تهدف لحماية الأمن فقط، لكنها لم تتوصل إلى نتائج أو حلول للقضاء على مصادر إنعدام الأمن.

وهذا ما يوضح لنا أن هناك أبعاداً أخرى لا تقل أهمية وتأثيراً عن مفهوم الأمن القومي، وعلى هذا النحو فقد ظهر كتاب **روبرت مكنمارا** "Robert McNamara" **جوهر الأمن** في ستينيات القرن الماضي، ليؤكد الأبعاد الأخرى غير العسكرية للأمن، وذلك بربط **التنمية بالأمن**، الأمر الذي أسس عليه مفهوما **تنموياً جديداً للأمن**، إذ يقول: "إن الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، ووفقاً لذلك فقد ربط ماكنمارا بين الأمن والتنمية بحيث لا يتحقق أحدهما دون الآخر، أما الإمكانيات العسكرية فهي ليست جوهر الأمن، وإن شكلت أحد أهم ركائزه، فالجماعات الآمنة هي تلك التي تحقق قدراً كبيراً من التنمية، وبذلك أضاف هذا التعريف بعداً جديداً من أبعاد الأمن القومي المتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، دونما التخلي عن البعد العسكري للأمن ودوره في حماية الدولة[1].

المطلب الثالث: الأمن من منظور الجديد

أثبتت فترة ما بعد الحرب الباردة أن المنظور الواقعي لم يعد قادراً على التكيف مع طبيعة القضايا الأمنية ومصادر التهديد الحديثة، ولمواكبة هذا التغيير يتوجب توسيع المنظور الأمني وبناء تصور جديد لواقع الأمن، وعليه فقد شهدت البيئة الأمنية في هذه الفترة بروز منظومة مفاهيمية مغايرة تماما للمفاهيم التي كانت سائدة في المقاربات الأمنية التقليدية.

1- الأمن من منظور النظرية البنائية:

تستمد النظرية البنائية جذورها من تحليلات وأعمال "**إيميل دوركهايم**" الذي ركز على المجتمع بوصفه نظاماً مستقلاً بذاته يصبح تأثيره كبيراً ومباشراً في الأفراد، ومن أهم الباحثين الذين بادروا إلى إعادة صياغة مفهوم الأمن نذكر "**كراوس ويليامز**" و"**كنودسن**"[2].

[1]- ثامر كامل الخزروجي، مرجع سبق ذكره، ص27.

[2] - Czesław Mesjasz, "Security AS An analytical concept", (Paper presented at the 5th Pan-European conference on International Relations. Hague, 9-11September 2004),p, 07.

يشير كلٌّ من الباحثين "**بول فيوتي**" و"**مارك كوبي**" أن البنائية اتخذت منحى مغايراً في معالجة القضايا الدولية خاصة فيما يتعلق بالمصلحة الوطنية، والهوية، والأمن القومي، إذ أن الأمن لم يعد يقتصر على أمن الدولة فقط وإنما اتسع ليشمل القوى الفاعلة غير الدولاتية[1].

ركز الباحث "**أمانويل أدلر**" في تعريفه للبنائية على دور الهوية والقيم في تحديد المصلحة الوطنية وتشكيلها، إذ يرى أنها نظرية اجتماعية تبحث في دور المعرفة والفاعل العارف في تحديد الواقع الاجتماعي وتشكيله، والهدف هنا هو فهم دور العلاقة بين مجموعة التفاعلات الفردية من قبل الفاعل والبناء الاجتماعي أو البيئة الاجتماعية[2].

لذلك يمكن اعتبار أن الدولة غير آمنة في حالة نشوب الصراعات الداخلية أي صراعات الهوية الجماعية، فالمعضلة الأمنية تكمن في كيفية إيجاد حلول للمشاكل التي تنشر الفتنة بين المجتمعات مما يؤدي إلى تعقيد أزمة الهوية داخل الدولة.

انعدام الأمن حسب المنظرين لهذه النظرية يرتبط بمسألة المواطنة والهوية، ولم يعد يقتصر على السلوك بين الدول، وإنما على "التنشئة الاجتماعية"، على غرار الواقعية التي اهتمت فقط بالتحولات في ترتيبات الجيوستراتيجية كمصدر للتغيير النظامي العالمي، وتجاهلت دور الهويات الجماعية في تهديد استقرار وأمن الدول[3].

2- الأمن من منظور النظرية النقدية:

دخلت النظرية النقدية إلى حقل الدراسات الأمنية في بداية التسعينيات على يد كين بوث والتي تطورت مع أعمال "**كيث كروز**" و"**مايكل ويليامز**"، إذ ركز المنظرون النقديون على الأفراد كموضوع مرجع للدراسات الأمنية النقدية، إذ يتم التوضيح والتركيز على أمن الدولة

[1]- خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 2، 2014، ص317.

[2]- المرجع نفسه، ص319.

[3] -Emily Tripp , "To What Extent has The Theory of Realism Dominated the Study of Security? " Realism: The Domination of Security Studies, 14Jun 2013.

التي يقع على عاتقها حماية الأفراد بمعنى التركيز على حقوق الإنسان الفردية، وترقية حكم القانون لحماية الأشخاص من بعضهم البعض أم من قبل مؤسسات الدولة .

ويطرح رواد النظرية النقدية إشكالية من أين تأتي التهديدات التي تمس سلامة الأفراد؟ ويمكن إعطاء إجابة نسبية حول هذا السؤال بأن التهديدات لا تنبع من العالم الفوضوي للعلاقات الدولية أو مواطني الدول الأخرى، وإنما من مؤسسات العنف المنظم لدولهم الخاصة[1]. ويتضح جليا أن **الخطاب النقدي** تجاوز الطرح التقليدي فيما يخص مسألة الأمن، ليشمل مختلف الجوانب خاصة فيما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان والتدهور البيئي الذي اعتبره كجزء من الإشكالية الأمنية.

نجد أن مفهوم الأمن أخذ أبعاداً أخرى من المنظور النقدي وخاصة فكرة الأمن البشري، الذي فتح العديد من التحديات في المناقشات المعيارية للأمن. فهي إلى حد ما مماثلة لتلك التي تحد من فائدة تحليلية لمفهوم "السلام الإيجابي، "السلام السلبي" والعنف الهيكلي المقترح من قبل "**يوهان غالتونغ**".

فالأمن الحقيقي حسب رواد هذه النظرية لا يقتصر على غياب الحرب أو العنف المباشر، بل يجب أن يتضمن القضاء أو التقليص من حدة العنف غير المباشر (العنف البنيوي في صورة تكريس تبعية دول الجنوب لدول الشمال عبر المؤسسات الدولية).

3- مقاربة الأمن الإنساني:

برز مفهوم الأمن الإنساني في النصف الثاني من القرن العشرين كنتيجة للتغيرات التي شهدها العالم بعد انتهاء فترة الحرب الباردة، لاسيما انتشار الصراعات الداخلية، وبروز أنماط جديدة من التهديدات العابرة للقارات إذ يتعذّر معالجتها أو إحتواؤها بالوسائل العسكرية.

تم إعادة صياغة مفهوم أمن الأفراد إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك في تقريره عن التنمية البشرية في العالم لعام 1994م، ويمثل هذا إعادة الاعتراف بأولوية أمن الأفراد،

[1]- سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية مقاربة جديدة لإعادة تعريف الأمن، ط1، (د ب ن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014)، ص19.

ويمكن إرجاع مفهوم الأمن الإنساني إلى تأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 1840م، وتجسد كمفهوم بعد تأسيس الأمم المتحدة في إطار المبادئ العامة للمنظمة، والتي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف، والمحكمة الجنائية الدولية، لمعاقبة الأفراد على انتهاكهم لقواعد الإنسانية ضد غيرهم من البشر[1].

ويقصد بالأمن الإنساني تلبية حاجياته المادية والمعنوية؛ بما يضمن ممارسته لحقوقه الأساسية، الذي يتطلب بدوره تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وسيادة القانون، الحكم الراشد، العدالة الاجتماعية، ويتم احتواء التهديدات بواسطة التنمية الإنسانية المستدامة[2].

حظي مفهوم الأمن الإنساني باهتمام الباحثين في الآونة الأخيرة نتيجة لتضاعف التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه سلامة واستقرار الدول. فمن بين التهديدات العابرة للحدود نجد تحديات التلوث البيئي والإرهاب والهجرة غير الشرعية ومشكلة اللاجئين والأزمة الاقتصادية، علاوةٍ على ذلك نجد تفشي الأوبئة وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر لتحاصر الأفكار التقليدية المرتبطة بمفهوم الأمن. أما من الداخل فقد جاء انتشار الفقر والبطالة والحروب الأهلية والنزاعات الطائفية والإثنية وقمع الدولة، ليظهر الدور الضعيف والسلبي الذي يمكن أن تؤديه الدولة في تأمين حياة مواطنيها وحماية ممتلكاتهم.

وقد حدد تقرير التنمية البشرية 1994 أربعة خصائص أساسية للأمن الإنساني وهي:

1- أن الأمن الإنساني شامل وعالمي وحق للإنسان في كل مكان.
2- مكوناته متكاملة يتوقف كل منها على الأخر.
3- الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة, فهو أسهل من التدخل اللاحق.
4- محوره الإنسان ويتعلق بنوعية الحياة الإنسانية بكل مكان.

---

[1]- محمد أحمد علي العدوي، "الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة"، ص05، ينظر إلى الرابط:

http://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/356cd793-.pdf.

[2]- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، 2005)، ص28.

في تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1999 بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني"، حدد سبع تحديات تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة وتتمثل في:

1- عدم الاستقرار المالي.

2- غياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدخل.

3- غياب الأمن الصحي، انتشار الأوبئة كالإيذز.

4- غياب الأمن الثقافي، فرض الأفكار والثقافات الوافدة من الدول العنيفة وتهديدها للقيم والثقافة المحلية.

5-غياب الأمن الشخصي، كانتشار الجريمة باستخدام أحدث التكنولوجيات.

6-غياب الأمن البيئي، من جراء الاختراعات الحديثة.

7-غياب الأمن السياسي والمجتمعي، سهولة انتقال الأسلحة عبر الحدود نتيجة العولمة [1].

وفي الأخير نستنتج أن مفهوم الأمن من بين المفاهيم المتنازع عليها، إذ يقتصر الأمن تقليدياً على التهديدات العسكرية الخارجية أو المخاطر التي تواجه دولة ما من قبل الدولة الأخرى، أو تهديدات مسلحة داخلية من جهات فاعلة غير حكومية[2]. ولقد أدت التغيرات التي طرأت على البيئة الأمنية المعاصرة إلى الكثير من المحاولات لتعريف هذه التغيرات ووضع إطارها المفاهيمي سياسياً ونظرياً وتأثيراتها على الدول والمجتمعات والأفراد، فانضمت إلى المفهوم التقليدي مفاهيم أخرى توسع طبيعة التهديدات المحتملة المتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة وهي تهديدات ترتبط بعوامل الخطر في المجالات الاقتصادية والسياسية والبيئية وتعمق الأهداف المهددة لتشمل الأمن العالمي والجماعات والأفراد.

المبحث الثالث: الإستراتيجية الأمنية بين المفهوم التقليدي والمفهوم الشامل

[1]- انتصار سليم قريب، "الأمن حاجة إنسانية أم شأن دولة، ورقة بحثية مقدم لبرنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، (بيرزيت: معهد الحقوق، 2008)، ص ص6- 7.

[2]- اليزابيث سكونز، "التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي"، تحليل المخاطر على حياة البشر، تر: عمر الايوبي وآخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص366.

من المعروف أن الإستراتيجية الأمنية تهتم بالقضايا التي تحافظ على المصالح العليا للدولة باستخدام القوة، ولكن بعد الحرب الباردة حدث تغيير في معظم المفاهيم المرتبطة بتحقيق الأمن والسلم، فأضحى الحديث عن تخفيض استعمال القوات المسلّحة على المستوى الإقليمي و الدولي.

ونظر العديد من الباحثين للتغيرات التي طرقت على مفهوم الإستراتيجية الأمنية في ظل التغيرات الدولية، وأصبح التركيز منصباً على قضايا التعاون، والتفاعلات بين الاقتصاد والأمن، وهذا ما أكده "**والت**" الذي اعترف بإمكانية إدراج المزيد من الموضوعات في مجال الدراسات الإستراتيجية الأمنية كقضايا الفقر والبيئة، والتنمية كآليات لتحقيق السلم والاستقرار الدولي، فالهدف من الدراسات الإستراتيجية الأمنية هو البحث عن المشكلة الأمنية واقتراح الحلول لمختلف القضايا.

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمنية في ضوء المتغيرات الدولية

لجأت معظم الدول في الحربين العالميتين وحتى في الحرب الباردة إلى استخدام أسلوب الردع والتخويف الذي تم توطينه في النفس عبر الترويع، من خلال الهجوم على كل الأهداف الضرورية من أجل إحداث مستويات عالية من الترويع وبث الخوف والهلع داخل خطوط القتال الأمامية أو خلفها حسب الضرورة الإستراتيجية.

حدّد "**ريتشارد بيتس**" ذلك بشكل واضح في مقال له" يجب البقاء على قيد الحياة؟" سنة 1997؛ إذ ركزت الدراسات الإستراتيجية على ثلاث نقاط في هذا الخصوص نذكرها كالآتي:

أولاً: الدراسات المختصة بالعلوم العسكرية (الجمع بين التقنيات والتنظيم والأساليب من أجل كسب المعارك).

ثانياً: مركز الدراسات الخارجية تتمثل في دراسات الأمن (أمن الدولة والمجتمع، وكل القضايا المرتبطة به كالتهديدات الداخلية أو التهديدات الخارجية).

ثالثاً: المركز الوسطى والمتمثل في الدراسات الإستراتيجية (التفاعل المتبادل بين الأهداف السياسية والأصول العسكرية وبين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية).

وتوصل "**بيتس**" من خلال أبحاثه أن دراسات العلاقات الدولية تحتوي على نسبة أوسع من القضايا العسكرية وحدها، يسلط الضوء على واقع عملي عندما يخلص إلى أن هذه الفروق تلعب دوراً فقط في التمييز بين مؤسسات الدولة والفرد[1].

نجد أن الدراسات الإستراتيجية ركزت في تحليلها للقضايا الأمنية أمن الدولة، ولكن مع انتهاء الحرب الباردة والتغيير في موازين القوى توسع مفهوم الأمن وتم إدراج الفرد ضمن الدراسات الأمنية، ويتضح ذلك من خلال عرض رأي "**بيتس**" الذي يرى أن معظم خبراء الدراسات الإستراتيجية الأمنية، يتطرقون في معالجة القضايا الأمنية إلى الجيش أي القوة العسكرية، ثم أدى هذا الرأي إلى المتطلبات اللازمة لتوسيع نطاق الإستراتيجيات الأمنية نظراً لحدوث تغيرات مستمرة وغير متوقعة على المستوى الدولي.

أكد الباحثون أن الدوافع الخلفية لصناع القرار والأنظمة في ترتيب الأولويات الأمنية وتحديد الإستراتيجيات المناسبة لتحقيقها، باتخاذ القرارات التي تنسجم خياراتها مع الاعتقادات التي يحكمونها، في حالة الأزمات ذات المستويات العالية من الضغط، يلجأ صناع القرار للمفاوضات بنزع التسلح أو وقف الحرب، وتقليص التوتر بين الأطراف.

فالمتخصصون في شؤون الإستراتيجية الأمنية والمواقف السياسية عندما يعملون في ظروف غير طبيعية، وهي الحالة المتكررة في القضايا المتعلقة بالأمن القومي بسبب تعقدها وعدم ثبات ملامحها، في هذه الحالات يلجأ صناع القرار إلى الاعتماد على خبرتهم في إدراكاتهم للقضايا الأمنية من أجل تعريف حقائق الأمن القائمة ورسم ملامح إستراتيجيات المحافظة على الاستقرار وتثبيت السلم، ثم يبحثون عن مبررات العقلية التي تبرر المسارات التي اتخذوها.

فالخلفية النظرية لمفهوم الإستراتيجية الأمنية موجودة في أدبيات علم النفس الاجتماعي وكما يسميه "**فرانك هارفى**"، "بعلم النفس السياسي"، أنها تتخذ من البنية المعرفية–النفسية لصناع القرار كمستوى للتحليل من أجل فهم قضايا بناء وتثبيت الاستقرار الأمني المحلي

[1]-Phdr. Petr Suchy," Role Of Security And Strategic studies tudies within international relations studies" , p12.
http://www.mocr.army.cz/mo/obrana_a_strategie/2-2003eng/suchy.pdf.

والإقليمي والدولي[1]، لابد من الأخذ بالأبعاد النفسية عند بناء الاستراتيجيات الأمنية أو عند إدارة الآثار المترتبة عن النزاعات أو التمزق الأمني أو نشوء تهديدات أمنية جدية.

لذلك ظهرت الحاجة المتزايدة للمختصين في علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع لإبداء آرائهم حول الآثار المحتملة للإستراتيجيات الأمنية، سواءً تعلق الأمر بشن الحرب أو بناء السلم وتثبيت الاستقرار في المناطق المختلفة من العالم. ويشترط في هؤلاء الخبراء أن يكونوا ملمين بالظروف السياسية، والعسكرية المحلية للمجتمعات المعنية، والأهداف العليا للدولة ومواقف الضعف والقوة في الخصم، ويتم ذلك بتواجد مجموعة من العناصر الإستراتيجية تعمل بالتلاحم أو باعتماد متبادل من أجل الوصول إلى المخرجات المتعلقة بسلوك الخصم، إن تفاعل هذه العناصر والسرعة في تنفيذ الإستراتيجية لا تترك الفرصة للخصم بإمكانية الرد، مما يؤدي إلى تمزيق عملية صناعة القرار لدى الخصم أو إرباك إدراكه أو إقناعه بالاستسلام المبكر دون قتال.

ويتم تحقيق الهيمنة السريعة من خلال الإحاطة التامة بالبيئة الداخلية للخصم، وسرعة وبراعة تنفيذ العمل العسكري والتحكم في بيئة العمليات. تتطلب هذه الخطوات درجة عالية في التنسيق بين القطاعات العسكرية المختلفة المباشرة لعملية الهجوم[2].

يرى بعض الباحثين أن هناك تعارضاً شديداً في الاستراتيجيات التي يتبناها كل طرف في مواجهة الآخر، فمثلاً الطرف الضعيف يميل إلى تبني الاستراتيجيات البسيطة، ويفرط في تبسيط العمل العسكري لديه كخاصية جوهرية لقوته.

لكن القضية المهمة المطروحة أمام الإستراتيجيين عند البحث في القضايا الأمنية، هي كيفية تحديد مصادر التهديد أو كيف يمكن مواجهة التحديات الأمنية التي تتعرض لها دولة معينة أو مجموعة دول؟ بالشكل الذي يمكن المصمم الاستراتيجي من تحديد حجم الموارد للرد لمواجهة هذه التهديدات أو احتوائها[3].

---

[1]- عامر مصباح، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011)، ص75.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 63- 66.

[3]- عامر مصباح، "نظريات التحليل الإستراتيجي والأمن للعلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص ص24- 25.

من خلال هذه التساؤلات يمكن إيجاد بعض الحلول من خلال انتشار المعرفة المشتركة بين الجماعات التي تؤدي إلى توحيد الادراكات حول القضايا المختلفة والوعي المشترك للمصالح الحيوية التي هي في الغالب سبب للنزاعات الدولية على اعتبار أن متغير الإدراك يتدخل بطريقة معقدة في تحديد المخرجات النهائية للسلوك وصياغة الصور المختلفة لعالم السياسة الدولية، خاصة فيما يتعلق بادراك التهديدات واستراتيجيات احتوائها والخيارات الممكنة للقرارات التي يجب أن تتخذ في السياسة الخارجية إزاء المشاكل التي تواجه صناع القرار ومن ثم طريقة إدراك البيئة الإستراتيجية ومكوناتها الرئيسية والفرص المتاحة والخيارات الآمنة والمخاطرة والتهديدات التي تواجه الأمن، كلها عناصر تتدخل بطريقة أو بأخرى في بناء الأمن[1].

وتبدأ عملية تحديد القيم الوطنية الأساسية من خلال الحفاظ على المصالح الوطنية، إذ يمكننا وضع البيانات من الأهداف الوطنية التي هي الغايات الإستراتيجية الأمنية، ويتم تقييم هذه الإستراتيجية الأمنية من خلال التهديدات والتحديات التي تواجه تلك المصالح، وذلك من خلال طرح التساؤل كيف يمكن المحافظة على المصالح العليا للدولة في ظل التهديدات والتحديات المزعزعة لاستقرار النظام الدولي؟.

كما يمكن تحديد الإستراتيجية الأمنية من خلال تلك الأزمات النابعة من النظام (مثل زيادة العولمة الاقتصادية أو انتشار الأسلحة)، وللحد من التهديدات التي تشهدها البيئة الأمنية المعاصرة لا بد من إعادة تنظيم الإستراتيجيات مع حماية وتعزيز المصالح العليا للدولة، هو جوهر البحث عن إستراتيجية أمنية جديدة.

ويمكن اعتبار الإستراتيجية الأمنية بأنها حماية أرواح وسلامة المواطنين، والحفاظ على سيادة الدولة، وتعزيز الرخاء والرفاهية للأمة، وبناءً على هذا يمكن تحديد مصالح الدولة على النحو التالي: المصالح الحيوية، المصالح الوطنية الهامة، والمصالح الإنسانية.

- ✓ **الأهداف الإستراتيجية الأمنية:**

يمكن تلخيص أهم أهداف الإستراتيجية الأمنية التي تسعى لتحقيقها كالآتي:

[1] – عامر مصباح، " المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن"، مرجع سبق ذكره، ص72.

– تعزيز الأمن وتحقيق الرخاء الاقتصادي.

–ترسيخ الديمقراطية خاصة في دول العالم الثالث، لتخفيف من حدة التهديدات والتحديات التي تواجه الأمن الدولة.

–مساعدة الدول الفاشلة في بناء مؤسسات وتحقيق التنمية[1].

من أجل توضيح أكثر وفهم الإستراتيجية الأمنية لا بد أن نتطرق باختصار للعلاقة الموجودة بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي:

إن تفاقم التحديات الداخلية خارج إطار سيطرة صانع القرار، ينعكس سلباً على قدرة الدولة في مواجهة عمليات الاختراق الخارجي، هذا إضافة إلى أن التحرك السياسي الخارجي يرتبط بالوضع الداخلي ويشتق منه ويقاس به وينعكس عنه، وعليه ترتبط الإستراتيجية الأمنية بردع التحديات الخارجية بوجه عام، ارتباطاً عضوياً مباشراً بقدرته على تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي.

كما أنه بدون الأمن الخارجي تصبح إجراءات تقرير أو تصميم السياسات الأمنية وحفظ التماسك الاجتماعي غير مضمونة النتائج، كما أنه بدون تنمية فهو مجتمع غير آمن لا يمكن أن نتصور أنه يساهم بفاعلية في ضمان تحقيق الأمن الخارجي للدولة، وأن أية دولة غير آمنة خاصة إذا شعرت بأن قوة أو قوى خارجية باشرت عملاً مبرمجاً قد يؤدي إلى العدوان عليها أو تدخل في شؤونها الداخلية، الأمر الذي يحتم على الدولة المعنية إعداد نفسها إلى الدرجة التي تؤدي إلى أن تكون استراتيجياتها الأمنية في حالة عمل وتفاعل مستمر لأجل أن لا تمنح فرص تحدي واختراق سيادتها من قبل القوى الأجنبية.

تجدر الإشارة أن الأمن الخارجي عملياً يقع ضمن البيئة الخارجية، لكن تقييم السياسة الأمنية الخارجية يتوقف على مدى تأثيرها على البيئة الداخلية، لذلك يتطلب الأمر سعي صانع القرار باستمرار إلى ضمان توفير بيئة أمنية صالحة لتحقيق الأهداف الاجتماعية

[1] - Joseph R. Cerami, James F. Holcomb, U.S.Army war collegguide to strategy, (Us :February 2001) , p15.
http://www.au.af.mil/au/awc/awcgate/ssi/00354.pdf.

والاقتصادية والسياسية لمواطنيه، وتنمية عناصر الأمن الداخلي بهدف خلق حصانة مجتمعية ضد التأثيرات التي تعكسها التحديات الخارجية[1].

فالأمن الداخلي يحظى بأولويات لدى صانع القرار ليتمكن من السيطرة على الأمن الداخلي الذي ينعكس بدوره على قدرة الدولة في التعامل مع التهديدات الآتية من البيئة الخارجية، وبهذا المعنى يصبح اللجوء إلى القوة العسكرية سببا لتعرض أمن الدولة إلى خطر[2].

لهذا فإن الأمن يجب أن يقصد به تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخليا، ولا يتأتى ذلك من خلال تهيئة الظروف المناسبة اقتصادية، سياسية، اجتماعية لتحقيق الأهداف والغايات التي تؤدي إلى تحقيق الرضا العام لدى المجتمع.

أما الأمن الخارجي فهو مقتصر على حماية القيم والمصالح الأساسية للدولة، وضمان سياسة مستقرة، وبناء علاقات دولية متكافئة، والقدرة على الردع والمواجهة، يرتبط بإمكانية تحقيق إستراتيجية الأمن الداخلي وبذلك يبدو واضحاً أن العلاقة بين الأمن الخارجي والأمن الداخلي هي علاقة تكامل وتفاعل مستمرة ومثلما في التحديات المتفاعلة والمتداخلة، فكذلك هي إجراءات مواجهة التحديات والتهديدات، ومثلما هي القيم متسلسلة ضمن سلم أسبقيات القيم لصناع القرار والنظام السياسي، فإن عمليات تحقيقها وحمايتها تطلق من عدة مستويات، قاعدتها هي السياسة الأمنية التي يخططها صانع القرار بعد إحاطته بجميع المغيرات الآتية من البيئة الداخلية والخارجية[3].

أما الحديث عن العلاقة بين الأمن الداخلي والأمن الدولي فهي تكمن في المسائل الجوهرية التي تأخذها الدولة في تعاملها الخارجي، ضمن البيئة الدولية تتألف من: البقاء، الديمومة، الحكم الذاتي للدولة، المحافظة على قيمها الأساسية وأمنها، تحقيق المصالح الاقتصادية، وتحقيق الأهداف الذرائعية المتعلقة بالقوة وخصوصاً بالقوة المسلحة.

---

[1]– ثامر كامل الخروجي، مرجع سبق ذكره، ص335.

[2]–قطيش نواف حامد، الأمن الأزمات، (عمان: دار الراية، 2009)، ص18.

[3]– ثامر كامل الخروجي، مرجع سبق ذكره، ص 336.

تعتبر المؤسسة العسكرية بأنها المؤسسة الوحيدة المكلفة بتحقيق الأمن وسلامة الدولة، إلا أن هذه المؤسسة في معظم الدول الأفريقية تركز بشكل كبير على القضايا الداخلية بدلاً من الدفاع الخارجي، وذلك بسبب الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تزيد من حدة التهديدات الداخلية، مما يضطرها إلى تسخير مواردها للتحكم في الانفلات الأمني الداخلي، وهذا ما فتح فرصاً للدول العظمى بتولي مهام الدفاع الخارجي، إذ نجد الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها التي تتولى الدفاع الخارجي ومساعدة الدولة العربية والأفارقة للتفرغ للقضاء على الجماعات الإرهابية داخل الحدود، وذلك بتوفير الميزانية المناسبة للدفاع الداخلي.

فالوضع الأمني فرض على وزارات الداخلية ومخابرات الدول الأفريقية إعادة النظر في نظامها الإداري، وتوزيع المهام، والاعتماد على إدارة الإستراتيجية، حتى لا تكون هناك ارتباكات إدارية.

لقد توصل "**وولتر ليبمان**" من خلال دراسته التي أجراها عام 1943م أن الدولة ستكون آمنة حينما لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب وتكون قادرة عند التحدي على المحافظة على تلك المصالح بالحرب"[1]. وهذا يدل على أن الأمن مرتبط بقدرة الدولة على حماية مصالحها المشروعة سواءً بعدم التضحية لتجنب الحرب أم بالمحافظة عليها بالحرب.

إن إهتمام الدول بتحقيق الأهداف المرغوب فيها باستخدام عناصر القوة، جعل من الصراعات حالة قائمة، وخصوصاً عندما تأخذ بعداً إيديولوجياً، وهذه الصراعات عندما تعبر عن ظاهرة قائمة، فلا بد من أن ترافقها عمليات استقطاب شكلية وفعلية، تجعل من النزاعات الإقليمية والمحلية والتوترات الدولية حالة متوقعة.

[1]- د أنور ماجد عشقي، الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة، (رياض: مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية، د س ن)، ص26.

فالهدف من بناء القوة الوطنية للدول يكمن في توفير الضمانات اللازمة لردع مصادر التهديدات الخارجية القائمة والمحتملة أولاً، واستمرار القدرة الفاعلة على تحقيق أهدافها المركزية ومصالحها الإستراتيجية ثانياً[1].

إن التغيرات الحاصلة في المحيط الدولي أثرت بشكل مباشر على طبيعة الصراع الإستراتيجي، إذ أصبح يعتمد على التنافسية الاقتصادية وتقنية المعلوماتية بدلاً من الصراع الإستراتيجي المسلّح، الذي يشكل تحدياً خطيراً للأمن الدولي، أي بمعنى آخر اتجهت الدول إلى استخدام بدائل سياسية ودبلوماسية وغيرها من الوسائل السلمية بدلاً من القوة. وفي ظل هذه البنية المعقدة للنظام الدولي ترتبت النتائج الأساسية في ظل التغيرات الدولية التالية:

– استمرار ظاهرة التعاون والصراع بين قوة تسعى لفرض هيمنتها ونفوذها عالميا، وقوى طامحة لإثبات وجودها وقدرتها على التنافس.
– تطور قواعد الصراع وطبيعته بحيث لم يعد بإمكان أي دولة أن تعفي نفسها من التأثيرات المحتملة على أمنها الخارجي.
– اتساع نطاق الأمن والمصلحة للعديد من الدول عكس على الجانب الآخر تحدياً أمنياً واختراقاً للدول والمناطق التي تقع عند نقاط التقاء وتقاطع المصالح الدولية.
– إن إجراءات حفظ الأمن الذاتي للدول المهيمنة على النظام السياسي الدولي غدت تتحقق على حساب الأمن الخارجي للدول الأقل قدرة في هيكل القوة العالمي.
– إن تطور نظم المعرفة وسيادة ثورة المعلومات وعالمية الاتصالات جعلت الأمن الخارجي للعديد من الدول وكذلك منظومات القيم الوطنية عرضة للضغط تحت مسوغات ضرورة اعتماد الشفافية.

إن هذه النتائج تمثل تحدياً للأمن الدولي بشكل عام، وتحدياً للأمن الخارجي للدول والمناطق التي تتعرض لانعكاساتها بشكل خاص[2]، مما تقدم يتضح أن هناك علاقة وثيقة بين الأمن الخارجي للدولة والأمن الداخلي، مما يستدعي ضرورة الكشف عن مفاصلها

[1]– عامر مصباح، " نظريات التحليل الاستراتيجي والأمن للعلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 317.
[2]– ثامر كامل الخروجي، مرجع سبق ذكره، ص337 .

الحيوية، وتطوير مقومات وعناصر الأمن للدولة بالاتجاه الذي لا يدع فرصة لتأثيرات ومحاولات القوى الدولية الطامحة من أن تخترق جدار الأمن الخارجي، فتطوير مقومات وعناصر الأمن يجعل صانع القرار يتعامل دوليا من موقع قوي ومؤثر يساعد على تحقيق أهداف دولته.

وهنا يتضح لنا أن بناء الإستراتيجيات الأمنية يتطلب تحديد طبيعة التهديدات الأمنية ونوعها ومصادرها بالإضافة إلى مكونات الإستراتيجية المضادة، والمصالح المنتشرة عبر العالم وطبيعة الحلفاء والأصدقاء عبر العالم، الذين يشكلون جزءاً من الإستراتيجية العامة للقوى العظمى على وجه التحديد، كذلك طبيعة الإيديولوجية التي تحملها السياسة الخارجية للدولة.

المطلب الثاني: القوة العسكرية بعد الحرب الباردة (بين تزايد التهديدات الأمنية وتراجع نفقات العسكرية في العالم)

عند الحديث عن الإستراتيجية الأمنية في ظل التحولات الدولية لابد أن نتطرق إلى:

1- التهديدات غير العسكرية للأمن:

لم يعد أمن الدولة يقتصر فقط على التهديدات العسكرية وإنما توسع ليشمل مختلف التهديدات العابرة للقارات، والتصدي لها والتخلص منها يحتاج لجهد جماعي وتعاون بين الدول، لأن هذه التهديدات تمس مباشرة أمن شعوب العالم، وهي تأخذ أشكالا متعددة ومختلفة أهمها الفقر والأمراض والتهجير والنزوح وكذلك الاختلال البيئي والفساد، وإنها تتسم بسرعة الانتشار وأن آثارها قد تتجاوز الحدود الوطنية لتكون إقليمية أو دولية.

ومن بين الأسباب التي أدت إلى تفشي وانتشار التهديدات الأمنية:

- فشل مؤسسات الدولة خصوصاً في الدول النامية من تحقيق التنمية المستديمة وتوفير الأمن الداخلي لمواطنها.

- تعرض الدول للنزاعات العنيفة سواء بين النخب الحاكمة والمعارضين للنظام، أو نشوب الحروب الأهلية، فانتشار الصراعات المسلحة أضعف من قدرات الدولة على فرض السيطرة الأمنية على كافة أقاليمها. بالإضافة نجد أن الدول المتقدمة هي المستفيدة من التدهور

الأمني خاصة في الدول الغنية بالموارد الطبيعية من أجل ضمان سيطرتها على الموارد الأولية والمصادر الطاقوية، وجعلها أسواقاً لتصريف منتجاتها المدنية والعسكرية.

ونظراً لانتشار التهديدات الأمنية وصعوبة مواجهة تحدياتها من قبل دولة منفردة، الأمر الذي يستدعى ضرورة معالجة هذه المخاطر ضمن الإطار العالمي، ومن بين هذه الدوافع نذكر ما يلي[1]:

– إدراك عالمي بعدم جدية استخدام الوسائل العسكرية وعدم صلاحيتها في التعامل مع الكثير من الأخطار الحالية مما دفعها لإيجاد وسائل جديدة لمواجهتها.

– ظهور قناعة عالمية بضرورة تحقيق الأمن ضمن الإطار العالمي، وقد أخذت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بدعم من الدول المتقدمة دوراً أكثر فاعلية من خلال تبنيها للإستراتيجيات الدولية من أجل التخفيف من خطورة التهديدات غير المسلحة.

2– مفهوم الإنفاق العسكري:

يعد الإنفاق العسكري من الحاجات الأساسية والضرورية وفق المفهوم التقليدي لتحقيق وبلوغ الأمن والتنمية، وتأمين الاستقرار في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية.

فالحروب التي حصلت على المستوى الدولي تختلف فيما بينها من حيث حجم وقدرات القوات العسكرية والمبالغ المالية المخصصة للقطاع العسكري، فإن قدرة الدولة على تمويل القطاع الأمني يعتبر إحدى المؤشرات الرئيسية لقوة الدولة[2]. ولقد اهتم الفكر الإقتصادي بموضوع الإنفاق العسكري لسببين مهمين هما:

– كيفية إيجاد نظام أو إستراتيجية لتمويل المؤسسة العسكرية في أثناء السلم والحرب بالطريقة التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتقليل عبء المزاحمة.

---

[1] – نفس المرجع، ص 63.

[2] - Anthony H. Cordesman, Military Spending and Arms Sales in the Gulf How the Arab Gulf States Now Dominate the Changes in the Military Balance, (center for strategic international studies ,2015), p,06.

– الوصول إلى موازنة الأزمة لتحقيق أفضل المردودات بأقل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العسكري.

أما مفهوم الإنفاق العسكري فعرّفه **تقرير التنمية البشرية لعام 2007–2008** على أنه: "إنفاقات وزارة الدفاع والطاقة وغيرها من الوزارات على قضايا تجنيد العسكريين وتدريبيهم فضلاً عن بناء وشراء الموارد والمعدات العسكرية، كما يشمل هذا البند أيضا المساعدات العسكرية في نفقات البلد المانح، يعرف أيضاً على أنه المقياس العام لتكاليف المالية التي تتكبدها الدولة على نشاطها العسكري، ولا يعد أساساً في تقييم القوة الأمنية والعسكرية التي هي مخرجات القطاع العسكري، فالأخيرة مرتبطة بالكفاءة والمقدرة وفاعلية الاستخدام والاندماج بين العوامل المادية والبشرية التي بمجملها تعبر عن هذه القدرة وليس فقط من خلال حجم الإنفاق العسكري.

ولقد انقسم الفكر الاقتصادي إلى مؤيد ومعارض لموضوع الاهتمام وتعزيز الإنفاق العسكري وطبيعة تأثيره على النشاطات المختلفة داخل المجتمع، فنجد الرأي الأول يتبنى فكرة أن زيادة الإنفاق العسكري تكون ذات تأثيرات ايجابية من خلال مساهمته في تفعيل وتنشيط الاقتصاد ودفعه إلى الأمام لتحقيق النمو والتطور، وهذا الرأي قاده بينويت Beonit، أما الرأي الثاني فسار بالاتجاه المعاكس وهو ما توصل إليه درايدم Daridlim عن طريق دراسته للعلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي التي شملت 54 دولة نامية خلال سنوات التالية 1965–1973، توصل إلى وجود علاقة سلبية بين معدلات الإنفاق العسكري والنمو اقتصادي في الدول النامية[1]؛ إذ أن الدول ذات العبء العسكري الكبير تمتلك معدلات نمو اقتصادي منخفضة والدول ذات العبء العسكري المنخفض تمتلك معدلات نمو الاقتصادي مرتفعة، وقد نال هذا الرأي التأييد من قبل العديد من الدراسات التي أعقبتها.

إن انخفاض الإنفاق العسكري يسهم بتحقيق السلام بوسائل مختلفة منها، التوسع في التجارة والاستخدام الأمثل للموارد وتخفيض حجم المديونية، فضلاً عن أن تحويل الموارد

[1] – عباس علي محمد، "الأمن والتنمية دراسة حالة العراق المدة 1970–2007"، ص 97. ينظر لرابط:
http://www.books4arab.com/2015/07/1970-2007-pdf.html.

التي تذهب للإنفاق المدني سيعزز التنمية سواءً عن طريق البحوث والتطوير أم بزيادة الاستثمار والتوسع بمختلف الأنشطة.

يؤدي الإنفاق العسكري دوراً مهماً في تحقيق الأمن والتنمية من خلال تعاطيه مع مؤشراتهما مما جعله أكثر ما يؤثر فيهما، يرى فريق من الباحثين أن الاهتمام بالإنفاق العسكري والتسلح يؤدي إلى الأمن والاستقرار، ومن ثم تهيئة الأجواء الملائمة للتنمية خصوصا في الدول النامية، لأن زيادة الإنفاق العسكري تساعد على التصدي للأخطار والتهديدات المسلحة سواء الداخلية أو الخارجية التي تحاول النيل من تحقيقهما.

يرى فريق آخر أن التقليل من الإنفاق العسكري يحقق الأمن، وذلك بتوجيه هذه الميزانية إلى البرامج التنموية، فالكثير من الدول خاصة النامية تعاني من تهديدات غير مسلحة وهي ما تساهم بتقويض الأمن ودمار التنمية، مما يتطلب زيادة الاهتمام بالخطط التنموية وتحقيق التطور لمختلف جوانب الحياة لكي تتمكن هذه الدول من مواجهة هذه التهديدات.

ضمن السياق ذاته جاء برنامج الأمم المتحدة لنزع الأسلحة لتؤكد أن تقليل الإنفاق العسكري، فضلاً عن نزع الأسلحة والتسلح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وبالتحديد في الدول النامية يعد جزءاً من برنامج تحقيق الأمن والتنمية في العالم.

يؤثر الإنفاق العسكري العالمي من حيث التطور بمعطيات ومتغيرات وأحداث دولية مما أدى إلى تغير درجة مساهمته في تحقيق الأمن والاستقرار ومن بعدها التنمية، فالارتفاع أو الانخفاض في الإنفاق العسكري ما هو إلا نتاج لهذه المتغيرات والأحداث بالتحديد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ إذ شهد الإنفاق العسكري تطوراً ملحوظاً في الحجم والتكاليف، على الرغم من أن العالم لم يكن يواجه حروباً عالمية باستثناء الحروب الإقليمية.

إلا أن الإنفاق العسكري تصاعد في الآونة الأخيرة بشكل كبير الأمر الذي جعل الاهتمام به مسألة ضرورية لمعرفة أثاره الوخيمة على اقتصاديات الدول خصوصاً النامية مع أهميته في تحقيق الأمن والاستقرار.

إن معرفة حجم الإنفاق العسكري يرتبط بالدرجة الأساسية ببيانات هذا الإنفاق التي غالباً ما تستخدم لغرض تقدير الحكومات لأولوياتها ولأهدافها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، فالإنفاق العسكري مرتبط بمسألتين هما:

1-هي أن مستوى الإنفاق العسكري من جانب الدول المتلقية للمساعدات الإنمائية أصبح منذ الحرب الباردة معياراً في قرارات المساعدات الاقتصادية والاجتماعية المقدمة من قبل الدول والمنظمات العالمية المانحة، فكلما كانت الدول المتلقية للمساعدات ذات إنفاق عسكري منخفض أسهم ذلك بتفعيل الإمدادات والمساعدات المقدمة لها، أما إذا كانت الدول المتلقية للمساعدات ذات اهتمام كبير في مجال الإنفاق العسكري، أدى ذلك إلى تقليل حجم المساعدات المقدمة من الدول والمنظمات المانحة سواءً في المجالات الاقتصادية أم الاجتماعية المختلفة.

2-السمة الأساسية في طبيعة التغير الحاصل في إطار التهديدات والمخاطر المسلحة وغير المسلحة، تتطلب معرفة بيانات الإنفاق على الأمن سواءً لمواجهة التهديدات والمخاطر الداخلية أو الخارجية ومقارنتها بالإنفاق الخاص بالتهديدات غير المسلحة، لذلك تعد بيانات الإنفاق العسكري ضرورية لتحديد ذلك فضلاً عن أهمية البيانات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، من هنا يعد الاهتمام بالإنفاق العسكري من حيث الحجم والتوجه والتأثير في قدر كبير من الأهمية لما يؤديه من دور في تحقيق الأمن من جانب أو قد يعوق عملية التنمية من جانب أخر[1].

✓ **أسباب الإنفاق العسكري العالمي وزيادته:**

يمكن عرض أهم أسباب زيادة الإنفاق العسكري في نقطتين أساسيتين هما:

أولاً: ازدياد الإنفاق العسكري العالمي متأثراً بالعديد من العوامل الدولية والتي منها:

1- زيادة الإنفاق العسكري في فترة الحرب الباردة التي امتدت من عام 1947-1989 وما أحدثته من تطور في مجال التسلح خاصة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، مما أثر في بلوغ الأمن والاستقرار، إذ ارتفع الإنفاق العسكري خلال الحرب

[1]- عباس علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 111- 113.

الباردة بصورة غير مسبوقة فقد استخدمت موارد اقتصادية في مجال تعزيز القدرات العسكرية، فضلاً عن أن هذه الحروب دفعت كل دول العالم دون استثناء إلى رفع مستوى الإنفاق العسكري على أساس التحالفات السياسية والاقتصادية كذلك العسكرية لدول العالم في فترة الحرب الباردة[1].

2- تأثر الدول النامية هي الأخرى بالحرب الباردة مما زاد من إنفاقها العسكري، إلا أن ثمة أسباباً إضافية دفعتها إلى رفع مستوى إنفاقها من أهمها نشوب النزاعات والحروب الداخلية والخارجية ضمن إطار الأقاليم، وانتشار حركات التحرر الوطنية التي اعتمدت مبدأ زيادة القدرات العسكرية والتسلح لتحقيق الاستقرار والمحافظة على كيان الدولة ليكون بالإمكان تحقيق التنمية.

3- ظهور وانتشار أحداث وتغيرات عالمية أسهمت برفع مستوى الإنفاق العسكري أكثر من المستوى الطبيعي لزيادته، خاصة بعد الأحداث ما جرى في 11 سبتمبر عام 2001م، ما أدى إلى ظهور ثلاثة متغيرات أساسية زادت من التحدي على الرغم من اختلافها في القوة والأهمية بين الدول وظهور نمط النزاعات والحروب التقليدية بين الدول وانتشار الحروب الأهلية التي تعد أكثر تعقيداً من حيث الأسباب والنتائج من الحروب التقليدية، المتغير الثاني هو التركيز المتزايد على تهديد الإرهاب ضد الدول الذي أصبح خطراً مشتركاً يهدّد أغلب دول العالم[2].

وأخيراً تبنى دول العالم اتجاهين أساسيين في مجال السياسة الخارجية هما الأمن العسكري وما يمثله من إنفاق وتسلح فضلاً عن التنمية وما تحتاجه من موارد مالية، تنعكس نتائجها على الأمن الإنساني والتقليل من مستوى المخاطر والتهديدات.

4- إن الصراعات المدنية الداخلية خاصة تلك التي تتعلق بأعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين من قبل الدول، هي صراعات في الغالب قاتلة خاصة الصراعات الإثنية.

---

[1] - Barbara Delcourt, "Theories de la securite", Obligatoire en 2ème cycle en sciences politiques, orientation relations internationales, 2007, p.09.
http://www.ulb.ac.be/students/bespo/documents/Cours/THEORIES_DE_LA%20SECURITE_pdf.pdf

[2] - عباس علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص119- 129.

5- النفقات العسكرية لم تتراجع عما كانت عليه في بداية الثمانينيات، بسبب تفشي الأزمات المتعددة في مختلف دول العالم، وإنما نتج عنها زيادة النفقات في القطاع العسكري.

6- أصبحت التهديدات الاقتصادية من بين التهديدات التي تخلق الصراعات بين الدول.

7- تطور الأرقام بخصوص القطاع العسكري: حسب **معهد ستوكهولم لدراسات السلام** كان تخفيض النفقات العسكرية والبحث والتطوير في ميدان الدفاع معتبراً إلى غاية 1998م، لكن النفقات العسكرية في آسيا قد ارتفعت ب 27% خلال هذه الفترة، في حين عرفت بلدان الاتحاد السوفياتي سابقاً تخفيضاً يقارب 90% من مجهودها الدفاعي.

بعبارة أخرى تم تخفيض النفقات العسكرية في الولايات المتحدة العسكرية بالثلث، أما فيما يخص إجمالي الناتج الداخلي قد انتقل من 6% سنة 1985 إلى 3 % سنة 2000م. أما صندوق النقد الدولي فيرى أن النفقات العسكرية في العالم، تلك التي تعرف هبوطاً مستمراً بالمقارنة بإجمالي الناتج الداخلي في النصف الأول من سنة 1990م، قد استقر منذ 1995م بين 2,3% و2,6% من الإنتاج العالمي، فمعهد استوكهولم لدراسات السلم يؤكد عموما هذه المعلومات الإحصائية أي أن الاستراتيجيات القادرة على توفير الأمن والاستقرار للدولة[1].

ثانياً- إعادة التسلح منذ تسارع الحرب الإرهابية:

إن التغيرات التي شهدها المجتمع الدولي أثرت على طبيعة الدراسات الأمنية والإستراتيجية واتسع ليشمل مختلف الأبعاد (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية)، كما شكلت أحداث 11 سبتمبر عام 2001م حدثاً في تاريخ العلاقات الأمنية الدولية خلال الاختراق اللّين للإستراتيجيات الدفاعية التقليدية التي صدمت خلال فترة الحرب الباردة، وذلك نتيجة لبروز التهديدات الأمنية الجديدة من بينها ظاهرة الإرهاب التي أصبحت عابرة للقومية وانتشار العمليات الإجرامية في مختلف أنحاء العالم.

[1]- جاك فونتانال، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيو اقتصاد، تر: محمود براهم، ط2، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009)، ص 371- 379.

فمنذ أحداث 11 سبتمبر عام 2001 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية حربها على الإرهاب، وسعت إلى إعادة التسلح باستعمال نظام سلاح جديد واستراتيجيات جديدة، إذ خصصت في عام 2005م مبلغ مالي للإنفاق العسكري يقدر ب 537 مليار دولار ما يعادل 48 في المائة من مجموع الإنفاق العالمي[1].

فرغم زيادة الإنفاق العسكري؛ إلا أن الدول لم تتمكن من مواجهة أو التقليل من خطر ظاهرة الإرهاب، لذلك يرى بعض الباحثين والمختصين في الشؤون الأمنية والإستراتيجية أنه لابد على الدول اللجوء إلى القوة اللّينة والمتمثلة في العامل الاقتصادي باعتبارها وسيلة لتفادي اللجوء لاستعمال العنف المسلح، فقد كانت العقوبات الاقتصادية تنتمي لأدوات عمل الدول في سعيها لتلبية أهداف سياسية في إطار العلاقات شرق–غرب وشمال– جنوب، وغالباً ما يندرج السلاح الاقتصادي ضمن الصراعات الحربية بما أن الاقتصاد يمنح الوسائل العسكرية لمحاربة العدو.

وفي الأخير يمكن القول أن الإستراتيجية الأمنية لا تنبع من فراغ، وقبل أن تكون أدوات وإمكانيات وسياسات هي في واقع الأمر خريطة إدراكية تعكس إرادات ودوافع وميول والتعبير عن المخاوف والأماني والطموحات والتفضيلات الشخصية، ويحاول فيها صناع القرار باستمرار الحفاظ على الاستقرار الأمني للدولة ومواجهة أي تهديد قد يعرض النظام السياسي للخطر، فمع تزايد التهديدات العابرة للقومية أصبحت معظم الدول تعتمد على إستراتيجية الدفاع الوقائي من أجل بيئة آمنة والأوضاع الإقليمية الملائمة لتجنب الأزمات الأمنية.

[1] - Pauld williams, Security studies, 9/11 and the long war. Security and terrorism, (British:Library Cataloguing in Publication Data,2008), p 09.

المبحث الرابع: منطقة الساحل الأفريقي كنموذج لدراسة مفهوم الإستراتيجية الأمنية

لعبت الصحراء الكبرى والساحل الأفريقي دوراً كبيراً وهاماً في تاريخ أفريقيا فقد كانت بمواردها الاقتصادية المتنوعة وموقعها الجغرافي وحيوية سكانها محور الربط بين الشمال والجنوب الأفريقي وظلت منذ العصور الغابرة وحتى عهد قريب البوابة الرئيسية لأفريقيا جنوب الصحراء على حضارات البحر الأبيض المتوسط.

إن جوهر ما يجري الآن في منطقة الساحل الأفريقي المثقل بمشاكل التغيير خصوصاً على صعيد الأمن فيه يفرض على دول المنطقة التي تسعى للوصول إلى السبل الكفيلة لتمثيل صياغات الأمن الجديد للمنطقة، وهي صياغات أمن شامل لا يقف عند حدود القوة العسكرية بل يتعداها إلى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

فالتفكير في مناقشة التحديات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وتأثيرها على سياسات الدول المجاورة لا يخرج ضمن نطاق مراعاة الجغرافيا السياسية لمنطقة الساحل التي تعتبر منطقة وصل أو عبور بين شمال وجنوب أفريقيا، كما هو معروف أن منطقة الساحل تعتبر من المناطق المعزولة نظراً لقساوة المناخ مما يجعل السيطرة عليها من قبل سلطات الدولة أمراً صعب.

تحولت المنطقة في السنوات الأخيرة إلى مستوطن للصراعات بين مختلف الجهات الفاعلة سواء كانت حكومية أو غير حكومية، بالإضافة إلى ضعف أداء مؤسسات الدولة، وانفجار الصراعات الداخلية بين المعارضة والنخب الحاكمة على السلطة، والنمو السكاني السريع، وانتشار التهديدات العابرة للحدود كل هذه المشكلات والأزمات ساهمت في زعزعة الاستقرار الأمني لدول المنطقة[1].

[1] - Mr. Mehdi TAJE, "Vulnerabilities and factors of insecurity in the Sahel". Sahael and west africa club. No 1, August 2010.
http://www.oecd.org/swac/publications/45830109.pdf.

المطلب الأول: مقاربة جيوسياسية لمنطقة الساحل الأفريقي

ارتبط مفهوم الساحل الأفريقي بخصوصية بيئته، فإن الوعاء الجيوسياسي للمنطقة احتضن على مر العصور معظم التفاعلات السياسية في ميدانها السلمي والصراعي، إن التغيرات والتحولات التي تشهدها المنطقة بالصراع المسلح القائم بين الفئات المهمّشة والسلطة الحاكمة من جهة، ومن جهة أخرى ساعد الموقع الجغرافي للمنطقة على تفشي تهديدات غير عسكرية مرتبطة بالفقر، وانعدام الأمن البيئي وغيرها من التهديدات التي تشكل خطراً على حياة الإنسان.

تعتبر الجغرافية السياسية لمنطقة الصحراء الكبرى كمدخلاً لفهم التهديدات والمخاطر الأمنية التي تواجه المنطقة وكذلك الدول المجاورة، وقبل تحديد الموقع الجغرافي للمنطقة لابد من التعريف بكلمة الساحل، وماذا نقصد بها؟ وما هو الساحل؟

يقصد بالساحل "الشاطئ" هذه التسمية توصل إليها التجار العرب بعد عبورهم الصحراء القاحلة بأفريقيا، وتمكن التجار من تكوين فكرة واضحة على الساحل، أي الحافة أو الحزام الذي يفصل شمال أفريقيا عن جنوبها وهي عبارة عن صحراء شاسعة تحت قسوة المناخ، وكانت منطقة عبور إلى الأسواق، إذ وفرت لشمال أفريقيا منتجات وسلع، كما اشتهرت المنطقة في العصور الوسطى بتجارة العبيد، أما حاليا فتعرف بأنها منطقة عبور والتجارة بالسلع غير الشرعية سواء الأسلحة، المخدرات، الموارد الطبيعية أو المعادن.

فمصطلح الساحل مشتق من كلمة عربية تعني هامش أو شاطئ أو المنطقة المحاذية للصحراء أو التي تلي الصحراء مباشرة.[1]

- تحديد الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل الأفريقي:

يصعب تحديد منطقة الساحل الأفريقي نظراً لاختلاف آراء الباحثين المهتمين بالمنطقة، فكل باحث يحدّد المنطقة بما يتلائم مع مصالح بيئته، فهناك من يعرفها تعريفاً جغرافياً، وهناك من يعطيها تعريفاً سياسياً.

[1] - Retaillé Denis et Walther Olivier , "Guerre au Sahara-Sahel : la reconversion des savoirs nomades ", L'Information géographique , (Vol. 75, 2011), p 52.

- تحديد منطقة الساحل سياسياً:

يواجه الباحثون صعوبة في تحديد طبيعة الدول المنتمية لمنطقة الساحل الأفريقي، نظراً لاختلاف اهتمامات الباحثين والهدف الذي يتوخاه كل باحث من وراء دراسته للمنطقة.

وقد تتضمن المنطقة الدول التالية: بوركينافاسو، غامبيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجريا، السنيغال والتشاد وهناك من يضيف الرأس الأخضر والسودان[1]. وغالباً يتم تحديد منطقة الساحل الأفريقي من الناحية السياسية، بأنها المنطقة التي تغطي قوس الأزمات الممتدة من السودان إلى موريتانيا.

- التعريف الجغرافي للمنطقة: الساحل الأفريقي هو منطقة في أراضي قاحلة، يحدّها من الشمال الصحراء الكبرى، ومن الجنوب سافانا وتمتد غرباً عبر السينغال، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، نيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان، حتى إثيوبيا شرقا[2].

الخريطة رقم (01): تحديد منطقة الساحل الأفريقي

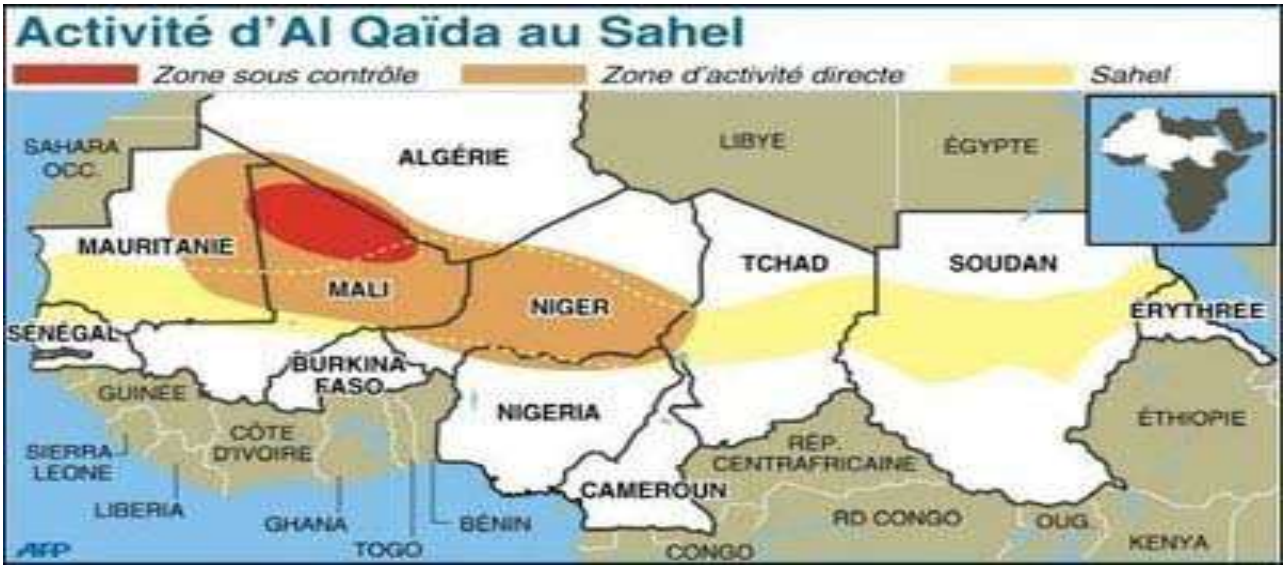

المصدر:

Tor-Gunnar Vågen and Thomas Gumbricht ,Sahel atlas of changing landscapes tracing trends and variations in vegetation cover and soil condition, (Kenya: World Agroforestry Centre ICRAF ,2012), p 16.

[1] - Sharon e. nicholson , op cit, p 262.

[2] - Tor-Gunnar Vågen and Thomas Gumbricht ,Sahel atlas of changing landscapes tracing trends and variations in vegetation cover and soil condition,(Kenya: World Agroforestry Centre ICRAF ,2012), p 16.

نظراً لصعوبة تحديد منطقة الساحل الأفريقي، يرى بعض الباحثين أن المنطقة تمتد تقريباً على 5000كلم من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً[1].

يعتبر عامل المناخ من أهم العوامل التي ساهمت في تحديد الرقعة الجغرافية لمنطقة الساحل الأفريقي، إذ تصنف هذه المنطقة ضمن المناطق شبه القاحلة التي تمتد عبر القارة الأفريقية بين الصحراء في الشمال والسافانا الاستوائية في الجنوب، ويغطي جزءاً من السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، الجزائر والنيجر وتشاد وجنوب السودان وشمال السودان وإريتريا، ويتميز مناخ الساحل الأفريقي بأنه موسم الجفاف الطويل وموسم الرطب القصير والتحكم في النظام البيئي بشكل كبير من قبل هطول الأمطار، فهي غير متوقعة ويتراوح المتوسط السنوي للأمطار من 200 ملم في الشمال إلى 600 ملم في الجنوب.

وعموماً فهطول الأمطار يكون أعلى منه في الجنوب ويتميز بتساقط المطر بتباين كبير من سنة إلى أخرى حيث هناك ارتباط قوي بين هطول الأمطار في منطقة الساحل والنشاط المكثّف للإعصار، في حين تغطي الأمطار أراضي منطقة الساحل الأفريقي على النحو التالي: في النيجر 50٪، في حين مالي وموريتانيا تشهد تراجع مستمر في تساقط الأمطار وتغطي الأمطار مساحة 40٪، أما في تشاد والسنغال فتغطي مساحة 30٪، وأقل من 10٪ في بوركينا فاسو[2].

فعدم انتظام هطول الأمطار في منطقة الساحل الأفريقي جعل منها موضع شك كبير لتقلبات مناخية ودوران الغلاف الجوي الإقليمي منذ 1960 م إلى يومنا هذا[3].

فالنتائج المترتبة عن الجفاف الذي ساد منطقة الساحل الأفريقي في أوائل عام 1970م، أدى إلى نزوح عدد كبير من السكان التي تقطن في الأرياف إلى المدن، وكذلك نتج عنه

---

[1] -ibid, p 17.

[2] - Yveline Poncet. Jean Yves. Marchal .Edmond Bernus, "Le sahel oublié", Tiers Monde, (N134.1993). p 306 .

[3] - Retaillé Denis et Walther Olivier , "Guerre au Sahara-Sahel : la reconversion des savoirs nomades " , L'Information géographique ,(Vol. 75, 2011),p.53.

الملايين من اللاجئين، ووصلت الوفيات إلى مليون شخص ناجم عن سوء التغذية، كما امتد الجفاف في السنوات الأخيرة إلى السافانا[1].

فالتغير البيئي والتغير للنشاط البشري وتزايد نمو السكان أنتجت وضعاً غير مستقر في منطقة الساحل الأفريقي، خاصة بعد تراجع الانفتاح الزراعي بشكل ملحوظ منذ منتصف القرن العشرين؛ من خلال عملية التصحر، التي حدّدتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) بأنها "تأثر الأراضي الزراعية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، والمناطق الجافة شبه الرطبة نتيجة لعوامل مختلفة، بما في ذلك التغيرات المناخية والأنشطة البشرية"، شهدت المنطقة وفاة ما يصل إلى ربع مليون شخص في الفترة الممتدة بين(1968-1973)، بسبب الجفاف وانتشار المجاعة[2].

الخريطة رقم (02): تغير المناخ في منطقة الساحل الأفريقي

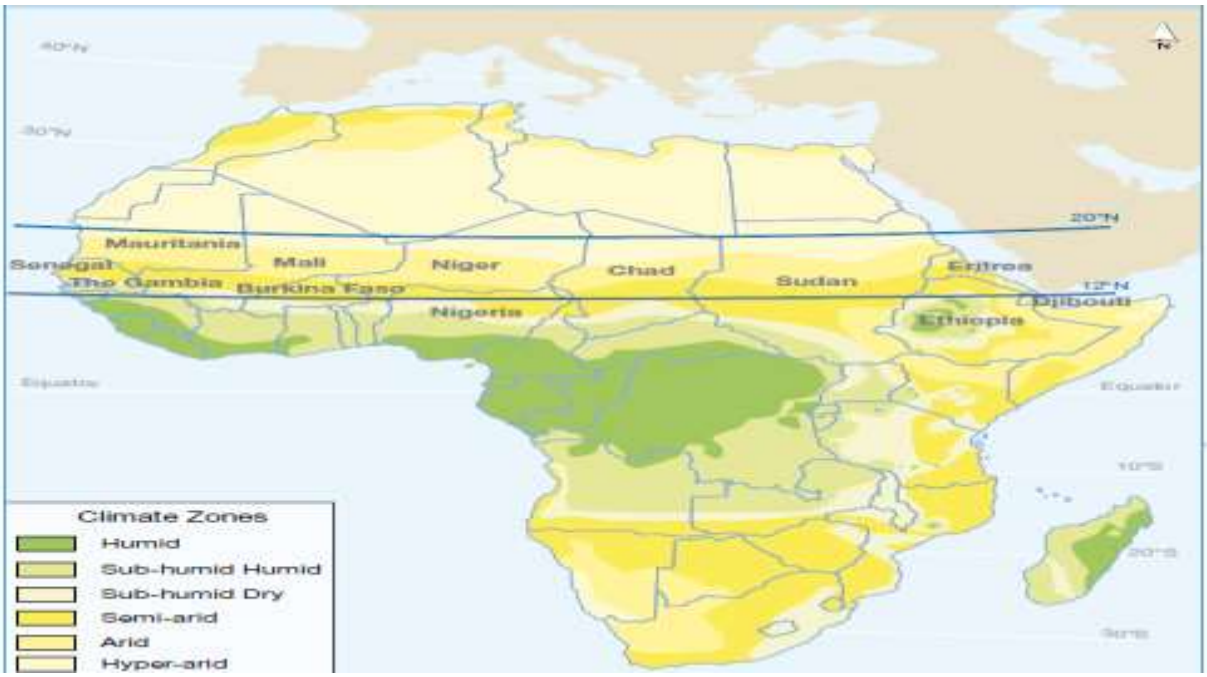

المصدر:

Philipp Heinrigs, Security Implications of Climate Change in the Sahel Region: Policy considerations.foreign commonwealth office,2010, p 05.

[1] - Sharon e. nicholson ,op cit, p 261.

[2] - Patrick Gonzalez, "Desertification and a shift of forest species in the West African Sahel", CLIMATE RESEARCHClim Res . Vol.228, (Washington: US Geological Survey, 2001), p 217.

من خلال ما تقدم يمكن تحديد أهداف إستراتيجية الساحل 2013م لإيجاد حلول للأزمات الثلاثة، التي لها أثر مباشر على الأمن الإنساني في نقاط التالية:

1- الجفاف الذي ساد المنطقة خاصة بعد 2011، نتج عنه ارتفاع أسعار الغذاء وانخفاض الإنتاج الزراعي.

2- انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

3- أزمة مالي الحالية، الأمر الذي أدى إلى نزوح عدد كبير من النازحين داخل البلاد ونزوح اللاجئين إلى الدول المجاورة.

الشكل رقم (01): تأثير مناخ على استقرار دول منطقة الساحل الأفريقي

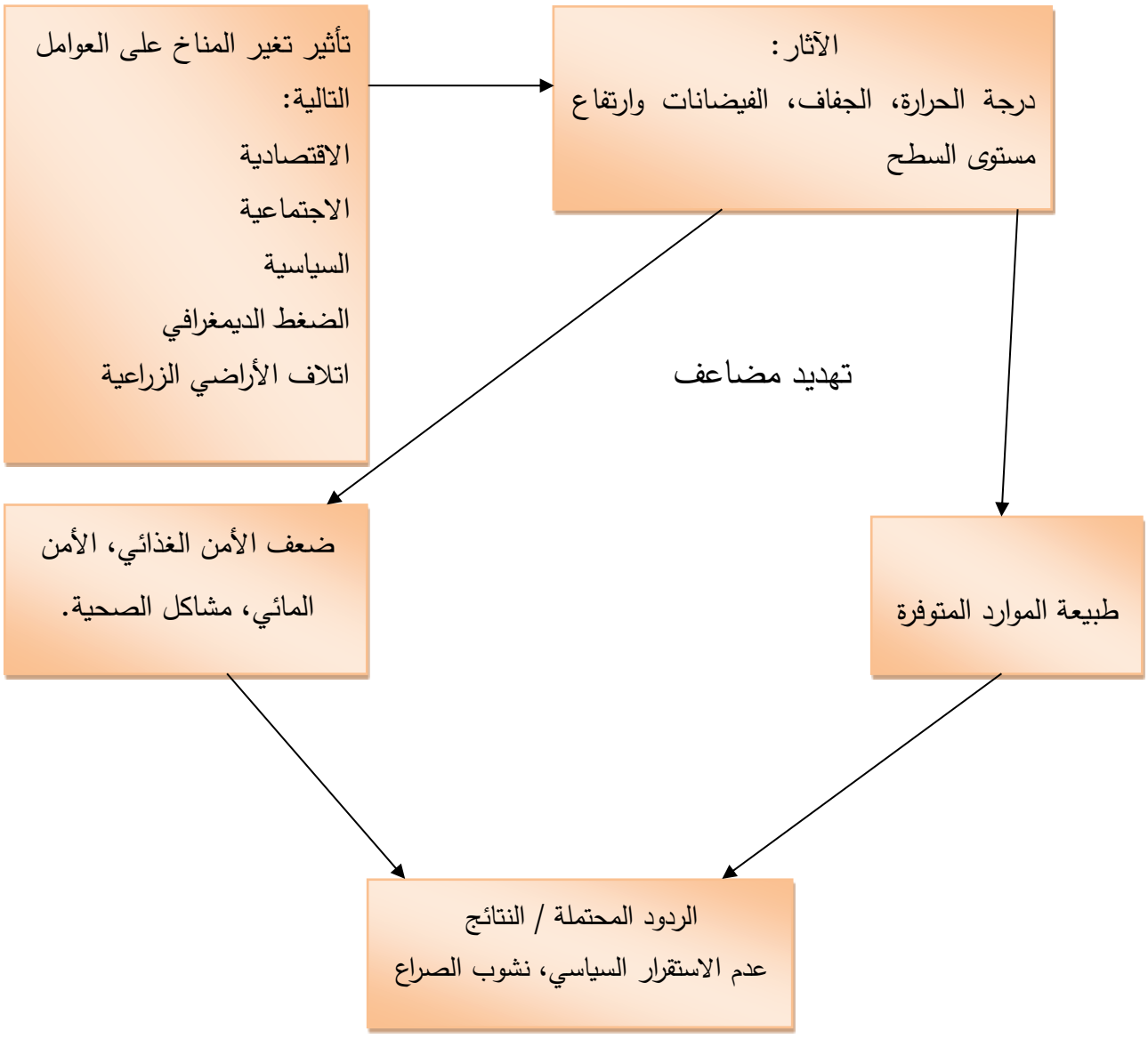

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال هذا المخطط يتضح لنا علاقة السببية بين المتغيرات أو القضايا الثلاثة التي تكمن في تغيير المناخ والهجرة والصراع وانعكاساته المحتملة على الأمن التي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

1- إن تغيير المناخ يهدد الأمن الغذائي وصحة الإنسان.

2- إن تغيير المناخ يؤثر سلباً على عملية التنمية، وينعكس بدوره على قدرة الدولة في الحفاظ على الاستقرار[1].

وفرت إستراتيجية الساحل الأفريقي عام 2013م ملخصاً للاحتياجات الإنسانية للبلدان في المنطقة ويغطي خمس مبادرات (تشاد والنيجر ومالي وبوركينا فاسو وموريتانيا)، والإستراتيجيات الإنسانية من الدول غير CAP (الكاميرون وغامبيا ونيجيريا والسنغال)، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تقديم نهج مشترك يتضمن: تحليل السياق والوضع الإقليمي المشترك، مؤشرات الأداء والرصد المنهجي الذي يوفر الاحتياجات القائمة على الأدلة وتحليل الفجوات.

أما على المستوى الدولي فقدمت والولايات المتحدة الأمريكي ما يقارب 166مليون دولار للأشخاص الأكثر فقراً في تسعة بلدان الساحل، موزعة على النحو التالي: الأمن الغذائي 623 مليون دولار (38%)، تقديم المواد التغذية 273 مليون دولار (16%)، والمساعدة متعددة القطاعات (اللاجئين) 323 دولار (20%)، توفير المياه 11 2 مليون أي 7%[2].

ويمكن القول إن وضع الأمن الإنساني في منطقة الساحل الأفريقي ليس ثابتاً فهو ديناميكي، ويتضح ذلك من خلال احتياجات المشردين داخلياً واللاجئين، الأمر الذي دفع بالدول الإقليمية والدولية الاستجابة لمطالب الطبقة المحرومة التي تعاني من الأزمات الأمنية المتعددة، بتنفيذ برامج تنموية وتخصيص المبالغ المالية لكل فرد في منطقة الساحل الأفريقي، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

[1] - Nikki Meith, Livelihood Security Climate Change, Migration and Conflict in the Sahel. (the United Nations Environment Programme,2011) , p 14.

[2] - credit: wfp niger , Sahel Regional Strategy 2013 , united natoins ,p06.

الجدول رقم (01): مساعدات المالية للدول الساحل الأفريقي (عام 2012)

الدول	مليون دولار	النسبة المئوية
تشاد	381	67
نيجر	313	64
مالي	128	60
بركينا فاسوا	85	68
موريتانيا	57	62
سنغال	35	52
غومبيا	12	30
كاميرون	18	66
نيجريا	10	56

المصدر:

credit: wfp niger , Sahel Regional Strategy 2013 , united natoins , p 10.
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SahelStrategy2013_Dec2012.pdf.

فمنطقة الساحل الأفريقي، الممتدة على مساحات شاسعة في القارة الأفريقية، لم تكن تعني خلال العقود الماضية سوى عناوين خاطفة عن التوتر العرقي والقبلي وصور المجاعات[1]، وتحولت في العقود الأخيرة إلى بؤرة التوتر التي باتت تشكل خطراً عابراً للحدود الإقليمية. ولأجل فهم وتحليل الأزمات التي تشهدها منطقة الساحل الأفريقي والتي سنتعرض لها في الفصل الثاني لابد من توضيح العلاقة بين الكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي في المنطقة.

إذ تتميز أفريقيا بوجه عام بالكثافة المنخفضة والتي تقدر ب35 نسمة للكيلومتر المربع، فهناك دول تقدر فيها الكثافة العامة عن 10 نسمات للكيلومتر المربع مثل ليبيا، والجزائر،

[1] - Sharon e. nicholson , "Sahel,west africa" ,encyclopedia of environmental biology. volume3 ,(Florida: inc.all ,1995), p 261.

ومالي، والنيجر، وتشاد والسودان وتعذو انخفاض الكثافة في هذه الدول إلى امتداد الصحراء[1].

إذ قدر عدد سكان دول منطقة الساحل الأفريقي تقريبا حوالي 309 ملايين شخص، أغلبيتها تقطن في الأرياف، نجد أكثر من 70 في المائة موزعين على تسعة دول مصنفة ضمن منطقة الساحل الأفريقي وهي: بوركينافاسو، غامبيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجريا، السنيغال، تشاد، بينما الكثافة السكانية فهي في تزايد مستمر، إذ كانت تقدر ب 25 شخصا لكل كيلومتر مربع في عام 1970م بينما في سنة 2010م ارتفعت الكثافة إلى 41 شخصا في الكيلومتر المربع.

وقد ارتفع عدد سكان نيجر في السنوات الأخيرة، إذ حدد متوسط معدل النمو السنوي في النيجر ب 3.7% وهذا يدل على ارتفاع مستمر لعدد السكان منذ عام 2001م، وتليها بوركينافاسو، وتشاد، مع زيادة سكانية سنوية أكثر من 3%.

أما فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في عام2009م ب 903 دولار تقدر ب 350 دولار في النيجر مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي لولايات المتحدة 3000 دولار. ويعتمد أكثر من 50 في المائة من سكان هذه المنطقة على دخلها من الأنشطة الزراعية (لا سيما الزراعة والرعي وصيد الأسماك) لكسب قوتها[2]. فالجزء الجنوبي من الساحل يتميز بتنوع المحاصيل مثل ألكسافا والذرة الرفيعة واللوبيا والفول السوداني والقمح وقصب السكر والقطن، أما الجزء الشمالي فيتميز بمحاصيل الذرة الرفيعة بعض الأحيان بإنتاج القطن.

ونظراً لخصوصية منطقة الساحل الأفريقي تم إصلاح الأراضي من أجل زيادة الإنتاج على سبيل المثال، وإرتفع إنتاج الدخن في النيجر ومالي بسبب التوسع الأفقي، ومن بين البلدان التي شهدت زيادة في إنتاج الدخن: مالي إذ تقدر المساحة المخصصة لزراعة الدخن

[1]– عبد قادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الأفريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقت ، ط1، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2015)، ص45.

[2] - Nikki Meith, op cit, p16.

ب1.5 مليون هكتار في عام 2005م، أما النيجر فخصصت مساحة لزراعة الدخن ب 5900000 هكتار في عام 2005 م، وارتفعت عائدات الدخن في بوركينا فاسو من 500 كغ هكتار إلى 750 كغ هكتار عام 2005م.

وبالتالي يمكن القول أن اقتصاديات الدول في منطقة الساحل تعتمد إلى حد كبير على الزراعة، فحوالي 80-90٪ من السكان تشارك في النشاط الزراعي، إلا أن تغيير المناخ وتقلبات هطول الأمطار يؤثر على المحصول الزراعي.

ولما نتحدث عن تربية الحيوانات نخص هنا الجزء الشمالي من الساحل الأفريقي، فالثروة الحيوانية تختلف بين المجموعات العرقية، مثلاً قبائل الطوارق يفضلون تربية الجمال ويعيشون على هامش الصحراء، أما القبائل الفولانية فتفضل الماشية وتحتل الجزء الجنوبي من الساحل، فهي تهتم بتربية الأغنام لتوفير اللحوم لعائلاتها فالماشية تعتبر لديهم الرأس المال والاستثمار[1].

وبشكل عام تعتبر أفريقيا منجماً ضخماً للثروات الطبيعية، إذ تمتلك نيجريا 72% من صادرات النفط كالإيرادات الحكومية، وستزيد إلى أقصى حد كمية الإيرادات المتأتية عن الموارد الطبيعية من إيراداتها عن صادرات التنقيب إلى إيرادات حكومية ،وتحتل نيجريا المركز الثالث أفريقيا في إنتاج النفط بعد ليبيا والجزائر[2]. أما النيجر فيتوقع ارتفاع استخراج النفط واليورانيوم على نطاق واسع بين 2011م و2016م، إذ يقدر الاحتياط للثروات ب 280 ألف طن.

[1] -Stephen Doso Jnr, "Land degradation and agriculture in the Sahel of Africa: causes, impacts and recommendations", Journal of Agricultural Science and Applications (J. Agric. Sci. Appl.), Volume 3, Issue 3,(American :V-King Scientific Publishing. 2014),p 68.

[2]- علي احمد لبن، المجتمع الإسلامي المعاصر أفريقيا، (القاهرة: وفاء لطباعة والنشر،1994)، ص182.

الجدول رقم (02): إيرادات الموارد الطبيعية لعام (2012)

البلد	هل بلد متضرر من النزاعات	الصادرات من الموارد الطبيعية %	إجمالي الإيرادات العامة%
النفط والغاز			
تشاد	نعم	41	72
نيجريا	نعم	72	79
غينيا	نعم	11	22
موريتانيا	لا	30	25

المصدر: من اعداد الطالبة

ويتضح من خلال الجدول أن الدول الأربعة تعتمد على صادرات النفط من أجل تنفيذ برامج تنموية وتشهد الدول غانا والنيجر وبوركينافسو عمليات التنقيب[1].

إن النشاط الاقتصادي في دول منطقة الساحل الأفريقي مدعوماً بأوضاع الطلب الخارجي خاصة في الاستثمارات العامة والخاصة، غير أن تفشي فيروس الإيبولا في الوقت الحالي له أثر على القطاع الاقتصادي بجانب تداعياته الإنسانية الحادة، وتصاعد التهديدات الأمنية زاد من تشديد أوضاع التمويل العالمية بمعدلات أسرع، خاصة في البلدان التي تعتمد على التمويل الخارجي وتصدير الموارد الطبيعية[2].

وأمام كل هذه المخاطر الأمنية والاقتصادية لابد على صناع القرار من دعم وتنفيذ البرنامج التنموي بما يتيح توفير مزيد من فرص العمل الجديدة وتعزيز النمو الشامل، كما ينبغي أن يظل تركيز السياسات منصباً على تدابير تعزيز النمو من خلال تعبئة المزيد من الإيرادات المحلية ودعم استثمارات البنية التحتية باعتبارها القاعدة الأساسية لتحقيق التنمية في المنطقة وتحسين مناخ العمل.

[1]– تقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، الشباب والمهارات تسخير التعليم لمقتضيات العمل، ط1، اليونسكو، 2012.

[2]– صندوق النقد الدولي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية آفاق الاقتصاد العالمي، تركات وغيوم وعدم يقين، أكتوبر، 2014، ص ص 66 – 67.

المطلب الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي

يرى العديد من الباحثين والمحللين السياسيين أنّ منطقة الساحل الأفريقى شهدت منذ نهاية الحرب الباردة صعود عدد من التهديدات الجديدة أو ما يطلق عليها باللاتماثلية التي من شأنها أن تهدد الاستقرار والسلم، فهذه التحديات الجديدة على المنطقة جاءت نتيجة للتحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الساحة الدولية، ومن بين التهديدات التي زادت في تعقيد الأزمة المنطقة هو الصراع على النظام؛ إذا أصبحت الهوية جوهراً للصراع على المصالح وسنداً للسعي من أجل الهيمنة أو سنداً لبنية العلاقات القائمة على المجموعات الأخرى، فالإقرار بالعلاقات الاجتماعية التي تدفع إلى إثارة النعرات الإثنية في المجتمع، ويصعب في هذه الوضعية الاحتفاظ بالنظرة التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة.

ويتضح ذلك في تغليب مظاهر الأنا على المظاهر التعاونية، وذلك بالالتجاء إلى المجموعات الإثنية كإطار للصراع من أجل البقاء، وكضمان وحيد للأفراد للحصول على الحماية في مناخ يسوده الخوف[1]. ويقصد بالنزاع في دول منطقة الساحل الأفريقي، أي بمعنى اللجوء إلى العنف الجماعي بواسطة استخدام الأسلحة، وتعتبر الدولة الواحدة من الأطراف المتحاربة مع جماعات متمردة أو طائفة، وذلك بهدف تحقيق مصالح سياسية.

عند دراسة وتحليل الصراعات التي شابت القارة الأفريقية بصفة عامة ودول منطقة الساحل على وجه الخصوص منذ بداية عام 1980م، يتضح لنا أن أغلب الصراعات التي حدثت كانت تشترك فيها الجهات الفاعلة غير دولاتية[2]، التي تسعى إلى اكتساب الأهداف الاقتصادية بقدر ما تهدف إلى تحقيق المصالح السياسية، فالعنف في هذه الحالة يستهدف عمداً وبالدرجة الأولى المدنيين من أجل التأثير وضغط على صناع القرار بتقديم تنازلات لصالح المعارضة أو المتمردين على السلطة.

---

[1] – عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن– برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، ص3، ينظر إلى الرابط:
http://politics-ar.com/ar/files/06.pdf.

[2] – Bruce Baker ,Security in Post-Conflict Africa The Role of Nonstate Policing,(New York :crc press,2009), p2.

إن الانفلات الأمني في منطقة الساحل الأفريقي وهشاشة البنية التحتية للدولة يجعل هذه الأخيرة عاجزة في التحكم في اختلال التوازن الأمني، بسبب التنوع الإثني والاضطرابات الداخلية التي نعني بها وجود المواجهة الداخلية التي تحمل أشكالاً مختلفة منها أعمال التمرد لطالما أرادت إعادة بناء قوتها ومواجهة السلطة الحاكمة التي تصل إلى صراع بين الجماعات المنظمة والسلطات التي تسود أعمال العنف.

فتلجأ النخبة الحاكمة لاستخدام القوات المسلحة والمتمثلة في الجيش والشرطة لاستعادة النظام الداخلي، وينتج عنه ارتفاع عدد الضحايا وانتهاك حقوق الإنسان. وقد يتصاعد هذا النزاع ويصل إلى تصادم بين الدولة المعنية ودول الجوار بسبب تدفق اللاجئين أو انقسام المجموعة الاثنية المضطهدة على أقاليم الدول المتجاورة مثل تواجد الطوارق في جنوب الجزائر، وأزواد شمال مالي، وشمال النيجر، وجنوب غرب ليبيا، وشمال بوركينا فاسو[1].

إن طبيعة النزاع تختلف من إقليم لآخر وذلك حسب خصوصية البيئة النابعة منه، إذ شهدت دول منطقة الساحل الأفريقي العديد من الصراعات الداخلية، أي بين الدول والمتمردين من جهة، وبين المتمردين والمجموعات الإثنية أو ما يعرف باسم "العصابات الإجرامية" من جهة أخرى. وبالتالي تصبح الدولة في حالة ضعف وتبدأ في فقدان السيطرة على كامل ترابها الوطني، وهذا ما حدث في العديد من دول الساحل الأفريقي مثل نشوب الأزمة في مالي وانهيار مؤسسات الدولة عام 2012م، بسبب سوء الإدارة والمحسوبية المتفشية، وعدم قدرتها على احتواء الحراك الإثني، أو تلبية المطالب الآتية من البيئة الداخلية، بالإضافة إلى عدم قدرتها على مواكبة التغيرات الخارجية.

يرى بعض الباحثين أن نشوب الصراعات في المنطقة يكون نتيجة لتراجع القطاع الاقتصادي، وفرض سياسات التحرير الاقتصادي، والدخول في الأسواق العالمية، الذي انعكس سلبا على الاقتصاد المحلي لدول المنطقة، بالإضافة إلى التوزيع غير العادل للثروات بين الفئات الاجتماعية، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي.

[1]– عادل زقاغ، المرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (03): الصراع في منطقة الساحل الأفريقي

البلد	الصراع	التاريخ
غينيا	حرب نهر مانو	1998-1999
غينيا بيساو	الحرب الأهلية	1990-1995
النيجر / مالي	الطوارق التمرد	1982-2004
السنغال	تمرد	1983-2004
جنوب السودان	الحرب الأهلية	2000-2001

المصدر: من إعداد الطالبة.

إن انفجار النزاعات الإثنية يكون نتيجة لغياب العدالة الاجتماعية، وهي الحراك الأساس لاشتعال فتيل الحروب الأهلية وخاصة إذا ما كان الشعب يتكون من عدة إثنيات وديانات فيصبح هدفاً للاختراقات الأمنية من الخارج والداخل، فتحاول النخب من الفئة المظلومة نصر أفكارها بتوعية طائفتهم بحقوقها ثم الانتقال إلى الاحتجاج العلني العصيان ثم المقاومة المسلحة[1].

من بين الأسباب التي أدت إلى انعدام الأمن في منطقة الساحل الأفريقي يمكن تحديدها الآتي:

- ضعف الأداء المؤسسي للدولة.
- وجود معارضة وزيادة فجوة بين السلطة المدنية والعسكرية.
- الاعتقالات الجماعية لأسباب أمنية.
- الإعلان عن حالة الطوارئ.
- تقييد الحرية الشخصية، الإقامة الجبرية، والتشريد.
- الاختفاء القسري.
- زيادة أعمال العنف (مثل الاختطاف واحتجاز الرهائن) التي تعرض الأشخاص للخطر، العزل أو انتشار الرعب بين السكان المدنيين.

[1] – قطيش نواف حامد، الأمن الأزمات، (عمان: دار الراية، 2009)، ص20.

– تهميش الفئات الاجتماعية من قبل سلطات الدولة، مما أدى إلى احتلالها من قبل المنظمات الإجرامية.

– استمرار الدول الأفريقية في تخصيص نسبة عالية من دخلها الوطني للتسليح والتدريب العسكري بالرغم من الأزمة الاقتصادية التي تعتصر القارة واستمرار تزايد المديونية لهذه الدول[1].

فغياب برامج تنموية وانعدام الأمن في منطقة الساحل يغذيها وجود جامعات إسلامية متطرفة والمنظمات الإجرامية عابرة للحدود، تسيره الأراضي الشاسعة والحدود التي يسهل اختراقها، بالإضافة إلى عدم قدرة الدولة على التحكم في الانفلات الأمني[2]؛ وتهريب الأسلحة في المنطقة خاصة بعد انهيار النظام الليبي، واختطاف الرهائن الأجانب كلها عوامل ساهمت في زعزعة الاستقرار الأمني للدول الإقليمية، وتحويل منطقة الساحل الأفريقي إلى منطقة عبور للاتجار بالمخابرات والمنظمات الإجرامية.

المطلب الثالث: إشكالية العلاقة بين الأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي

نظراً لتفاقم التهديدات في منطقة الساحل الأفريقي، كان من الضروري إيجاد سبل وحلول من أجل تقويضها، فلجأت أغلب دول المنطقة من خلال مبادرات محلية على استراتيجيات وطنية ومبادرات تعاونية وتنسيقية بين دول المنطقة، وهو النهج الذي اتبعته معظم دول منطقة الساحل الأفريقي لتحقيق الأمن والتنمية على المستوى المحلي والإقليمي.

كما تسعى دول المعنية إلى تقريب الرؤى الإستراتيجية للتخفيف من حدة التهديدات بتكثيف الجهود وتنسيق التعاون الأمني بين الدول الإقليمية، أما على المستوى الدولي فتبرز أهمية المنطقة من خلال المبادرات والمشاريع المطروحة من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية التي من شأنها الحد من التهديدات في منطقة الساحل الأفريقي.

---

[1]– هشام محود الاقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر –مدخل تاريخي، سياسي، (إسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة إسكندرية، 2009)، ص81.

[2]- Mireille Affa'a-Mindzie, Security and Development in the Sahel-Sahara, (ipi international peace institute ,OCTOBER 2013), p 02.

1- على المستوى المحلي:

تظهر منطقة الساحل الأفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة اللاأمن، نابع من ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية، فسعت حكومات منطقة الساحل الأفريقي التي تقديم تنازلات لقوى المعارضة والقبول بمطالب الفئات المهمشة، وتجسد عنه التوقيع على اتفاق السلام بين الطرفين، إلا أن هذه المبادرة باءت بالفشل المتكرر في تشاد، غينيا، السنغال، جنوب السودان.

ونظراً لتفاقم الأزمات الأمنية شرعت بلدان المنطقة في إجراء مجموعة من الإصلاحات الوطنية الرامية إلى التصدي للتحديات المتعلقة بالحوكمة والأمن والتنمية والشؤون الإنسانية، مع العلم أن حجم هذه التحديات يتفاوت من بلد لآخر. وتم اقتراح مجموعة من المشاريع والبرامج من قبل العديد من بلدان المنطقة، وفي عام 2011م أعلنت النيجر عن المبادرة المعروفة على نطاق واسع باسم 3N بمعنى "أبناء النيجر يطعمون أبناء النيجر" المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، وفي عام 2012م، أطلقت كذلك مشروعاً باسم "إستراتيجية تنمية وتأمين مناطق الساحل الصحراوية في النيجر"[1]، فقبل تنفيذ هذا المشروع أو الإستراتيجية يتطلب على الدولة القيام أولاً بإعادة بناء البينة التحية للمؤسسات الرسمية، وتحقيق السلام بين الأطراف المتصارعة، بإدخال الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتجسيدها واقعيا.

ولنجاح هذه المشاريع يتوجب نزع سلاح القوى المعارضة، وإعادة إدماج المتمردين في المؤسسات العسكرية أو في الحياة المدنية، وتسريح الجنود الأطفال وعودتهم إلى أسرهم[2].

ومن بين دول الساحل الأفريقي التي بادرت بوضع السياسات الأمنية نذكر هنا الدولة الموريتانية التي احتلت موقع الصدارة في الجهود الرامية إلى التشجيع على تعزيز إدارة الحدود الإقليمية. وفي هذا الصدد، استضافت المؤتمر الوزاري للاتحاد الأفريقي المتعلق

[1]- مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في المنطقة الساحل، 14 جوان 2013.

[2]- تقرير الأوروبي حول التنمية، "التغلب على هشاشة في إفريقيا صياغة نهج أوروبي جديد"، (مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، 2009)، ص 08.

بتعزيز التعاون الأمني في منطقة الساحل والصحراء الكبرى في 17 مارس 2013م، كما وضعت الحكومة الموريتانية أيضاً إستراتيجية للأمن الغذائي، وإستراتيجية لحماية الأمن الاجتماعي، وبرنامجاً مشتركا بشأن التغذية، وإطار التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بصحة الأفراد، أما حكومة بوركينا فاسو فهي تقود جهود الوساطة التي تضطلع بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مالي، وعلى المستوى الداخلي وضعت خطة عمل لمعالجة انعدام الأمن الغذائي على المدى الطويل.

وفي المقابل تعهدت حكومة تشاد بتوفير 400 مليون دولار من عام 2012م إلى عام 201م، واهتمام بالقطاع الريفي من أجل إرساء الأساس للأمن الغذائي المستمر، وقدمت في يناير 2013م مساهمة هامة لحفظ السلام في مالي. وعقب إنهاء عمليات القتال الرئيسية، قامت حكومة مالي المؤقتة، من جانبها، بوضع وإطلاق خطة شاملة للإنعاش المستدام لعامي2013م و2014م، وتتضمن الخطة الركائز المتعلقة بالهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية الأساسية، والأمن الغذائي والحوكمة واللامركزية[1].

يمكن القول بأن الاستقرار والأمن والتنمية في المنطقة مرتبط بإنشاء الحكومات إذ تستمد شرعيتها من المواطنين، وكذلك استعادة سلطة الدولة واحتكارها للقوة لضمان الاستقرار عبر كامل التراب الوطني، وعلاوة على ذلك ينبغي أن تكون إدارة الصراع سلمية وفعالة وذلك بتكثيف الجهود وتعزيز التعاون عبر الحدود.

من أجل النهوض بالقطاع التنموي لابد من تفعيل[2]:

- ✓ مشاركة الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية في عمليات صنع القرار.
- ✓ ضمان تقديم الخدمات الاجتماعية والتقنية الأساسية للأفراد المجتمع على قدم المساواة.
- ✓ تطوير ودعم القطاع الخاص.
- ✓ ضمان الأمن الشخصي.

---

[1]– مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في المنطقة الساحل، 14 جوان 2013، ص ص 06 –07، ينظر إلى الرابط:

http://www.refworld.org/cgibin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=51f640914.

[2] - Mireille Affa'a-Mindzie, "Security and Development in the Sahel-Sahara", (ipi international peace institute ,OCTOBER 2013), p 06.

✓ تعبئة الموارد الوطنية والخارجية، فضلاً عن القدرة لاستيعاب هذه الموارد والتوزيع العادل للثروة.

إن تعزيز رأس المال البشري والاجتماعي والاستثمار في تعليم مواطني البلدان الهشة، وبناء رأس المال الاجتماعي هو الطريق الأمثل لتحقيق النمو والتنمية، إذ تعاني البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات من انقطاع التعليم العام، وهو ما يؤدي إلى انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم وارتفاع معدلات الأمية بين البالغين، لذلك ينبغي توفير التمويل الكافي ليس للتعليم الأساسي فحسب بل وأيضاً للتعليم العالي، لمعالجة مظاهر عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية، وتشجيع المعرفة[1].

2- على المستوى الإقليمي:

فرضت الأوضاع الأمنية بمنطقة الساحل الأفريقي في السنوات الأخيرة، على دول الميدان وضع ميكانيزمات مشتركة لمواجهة التهديدات تماثلية واللاتماثلية، وتأمين الحدود والحفاظ على الأمن الجهوي، بالاعتماد على القدرات الذاتية والتنسيق العملياتي بين الدول المعنية والدول المجاورة من أجل التوصل إلى إستراتيجية تحد أو تخفف من الآثار السلبية الناجمة عن انعدام الأمن.

كما يثير تعدد التبادلات بين دول الإقليمية ضغوطاً متزايدة ومتعارضة، فهي تقرب بين بعض اللاعبين أو الفواعل، في مجالات معينة كما تؤدي إلى ارتكاسات في مجالات أخرى، والمؤكد هو أنه لا يمكن قيام تعاون إقليمي دون أن يعرف المشاركون فيها إلى المزايا التي سيجنيها كل طرف من هذه مبادرة أو التعاون، ويمكن إقامة أي مجموعة إقليمية يعتمد أعضاؤها بقدرتهم على التحكم في تطورها بشكل متصل وسلمي إذا كانت التبادلات كبيرة ومتنوعة، وأهميتها لا تقتصر على بعض القطاعات الاقتصادية المحددة، وإنما تمتد لتشمل مجالات عديدة، كما يجب أن تؤدي هذه التبادلات المتعددة على نتائج متقاربة لكل طرف، ولا تزيد من حدة الاختلافات القائمة بين النظم السياسية والاجتماعية.

وفي أفريقيا تنص المعاهدة المنشئة لمجموعة الاقتصادية الأفريقية والتي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية في يونيو 1991م، على إقامة السوق الكبرى حتى 2025م، من أجل تشجيع

[1]- تقرير الأوروبي حول التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 6.

"تنمية مركزية ذاتية" من خلال توطيد الكيانات الإقليمية القائمة، ثم تحرير التبادل التجاري بينها تدريجيا. ولكن البناء الإقليمي هو في المقام الأول بالنسبة لجميع البلدان وعلى نحو متزايد، وإستراتيجية دفاعية ضد الخارج[1].

ويلتزم أعضاء الاتحاد الأفريقي بتحقيق وحدة التكامل السياسي والاقتصادي للقارة، من خلال وضع الأمن الأفريقي المشترك والدفاع عن السياسات، ويقصد بها الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها، إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار في جميع أنحاء أفريقيا، وتشجيع المبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة.

من الناحية الموضوعية فإن هذه الرؤية الجديدة لديها العديد من عناصر الاستمرارية مع منظمة الوحدة الأفريقية، ويحتفظ الاتحاد الأفريقي بالتركيز على المساواة في السيادة بين الأعضاء، بحيث يقوم المذهب القانوني على مبدأ الحيازة الجارية، التي تنص في هذا السياق أن الحدود الإدارية الاستعمارية ستصبح الحدود الدولية عند وحدة سياسية في مسألة تحقيق الاستقلال؛ يحافظ على التقاليد المعادية للإمبريالية القوية في القارة، والاعتماد على مبدأ الالتجاء إلى القوة والتسوية السلمية للمنازعات؛ ويحافظ على الالتزام العام بعدم التدخل في شؤون الأعضاء[2].

اضطلع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بوضع أطر إقليمية شاملة من أجل تعزيز التنمية والحوكمة الرشيدة، والسلام والأمن في المنطقة، وتشكل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي من أجل التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلدان الأفريقية، إذ تشمل العديد من البرامج في مجالات التكامل والهياكل الأساسية، والزراعة والأمن الغذائي، وتغير المناخ وإدارة الموارد الوطنية، وتشمل الأطر الهامة الأخرى، كالإطار الاستراتيجي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن منع نشوب النزاعات لعام 2008م، وإعلان برايا بشأن الانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا

[1]– بتران بادي، ماري كلود سموتس، انقلاب العالم سوسيولوجيا المسرح الدول، تر: سوزان خليل، ط1، (القاهرة: دار العالم الثالث مع المركز الفرنسي للثقافة والتعاون العلمي، 1998)، ص 430– 432.

[2] - Paul D. Williams, The African Union's Conflict Management Capabilities. council on foreign relations , (WORKIN GPAPER council on foreign relations, October 2011).

لعام 2011م، وسياسة وخطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال تقديم المساعدة الإنسانية 2017م.

كما أعلنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عام 2012م بوضع خطة تهدف بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عام 2011م والتي تم تمديدهما حتى نهاية عام 2015م، فضلاً عن الإعلان السياسي حول الموقف المشترك بشأن مكافحة الإرهاب.

بالرغم من انجازات الإيجابية التي احرزتها هذه الجماعة على الصعيد الإقليمي، إلا أن مواجهة مختلف التحديات في المنطقة يتطلب تعزيز التعاون بين الأقاليم منطقة غرب أفريقيا والمغرب العربي لمعالجة القضايا المستعصية من بينها التدهور البيئي والإرهاب والجريمة المنظمة والتي تعتبر تحديات ذات طابع إقليمي.

وفي سياق ذاته يقوم الاتحاد الأفريقي بتنفيذ خطة عمل بشأن مراقبة ومنع الاتجار المخدرات والجريمة المنظمة في الفترة الممتدة بيمن (2013-2017). وهذا بتعاون مع المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب الذي يوجد مقره في الجزائر العاصمة، الذي يدعم الاتحاد الأفريقي الدول الأعضاء في تنفيذ إطارها القانوني لمكافحة الإرهاب بتبادل المعلومات والتعاون والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي[1].

3- على مستوى الدولي:

برز اهتمام بمنطقة الساحل الأفريقي في الآونة الأخيرة من طرف الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية، باعتبارها منطقة تشكل تهديداً أمنياً. وقد تم تجسيد هذا الاهتمام على أرض الواقع من خلال مختلف المبادرات والبرامج والمناورات العسكرية المختلفة التي تقام في المنطقة، فهذه الأخيرة تتوفر على تهديدات أمنية مختلفة، وهو ما تعتبره ولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي أنه يشكل أكبر تهديد لأمنها ومصالحها في المنطقة.

[1]- مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في المنطقة الساحل، مرجع سبق ذكره، ص 07.

أ- الولايات المتحدة الأمريكية:

إستراتيجية الأمم المتحدة في منطقة الساحل الأفريقي تضمن الحد الأدنى لمعالجة التحديات الأمنية، من خلال وضع إجراءات الثلاثة والتي تم تحديدها في: المشاركة الشعبية في تحديد المشاكل التي تؤثر على مجتمعاتهم، إشراك المجتمع المدني في صنع السياسة العامة لدولة، وتنسيق العمل الحكومي في المنطقة.

ووضعت الأمم المتحدة تصور للإستراتيجية من خلالها يمكن مواجهة مختلف التحديات الأمنية وذلك من خلال:

- ✓تعزيز كل من الأمن والتنمية.
- ✓تأقلم الحكومات مع متغيرات الآتية من البيئتين الداخلية والخارجية.
- ✓بناء مؤسسات الدولة قادرة على أداء وظائفها.
- ✓لا يتم تحقيق تنمية مستدامة بدون خروج من العزلة أو عدم التعاون بين الدول المنطقة الساحل[1].

اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الأفريقي نتيجة للتهديدات الأمنية منذ بداية 2000م، وكانت أول مبادرة تم إطلاقها في الساحل عام 2002م ومعروفة ب "**مبادرة بان الساحل**" التي خصصت لها ميزانية تقدر ب 8 ملايين دولار لتعزيز القدرات العسكرية لدول المنطقة (النيجر، مالي موريتانيا وتشاد)، وبعدها تم استبدالها عام 2005م ب"مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء "TSCTI" تهدف إلى مواجهة الفكر المتطرف العنيف وبناء قدرات أمن إقليمية، من خلال مجموعة من خطط المرتبطة بالدبلوماسية والتنمية والأمن، بعضها حققت نجاحات منفصلة على سبيل المثال، مناورات عسكرية متعددة الجنسيات وعمليات استخباراتية لمكافحة التطرف ومساعدات طبية إنسانية وشملت مجموعة من الدول (موريتانيا، مالي، النيجر وتشاد وجنوب الجزائر وبوركينافاسو والمغرب ونيجيريا والسنغال وتونس)[2].

[1] - Mireille Affa'a-Mindzie, op cit, p p 03 -04.
[2] - ibid, p5.

ب- الإتحاد الأوروبي:

إن العمل على تعزيز الأمن والتنمية يتطلب إستراتيجية متعددة الأوجه، فهناك حاجة إلى جهد طويل الأمد لتحويل الثقافات السياسية الأوروبية من الحياد والتقوقع على الذات إلى المشاركة في الحكم العالمي، لذلك فمن الضروري الربط بين مسؤوليات الاتحاد الأوروبي العالمية والرفاهية المحلية للمواطنين في أوروبا، وينبغي أن يدرك صناع السياسة الأوروبيون أن يبادروا في مختلف المجالات، بدءًا من الزراعة وصولاً إلى التجارة والبحث والتطوير.

لذا فترض على الإتحاد الأوروبي أن يغير من نهجه النمطي القائم على الهندسة الاجتماعية والذي يركز على الأدوات المتاحة له إلى التركيز على المشاكل ذاتها وإتباع نهج استراتيجي أكثر مرونة، ولا يعد اللجوء المتزايد إلى وسائل إدارة الأزمات المدنية والعسكرية فرصة لتشجيع التخطيط المشترك العسكري والمدني والمتعلق بالمعونة [1].

تمكن الإتحاد الأوروبي برئاسة فرنسا من وضع إستراتيجية عام 2008م لتقييم التهديدات سائدة في المنطقة الساحل الأفريقي ومتعلقة بهشاشة الأنظمة السياسية وانعدام الأمن وانتشار الجريمة المنظمة في شمال مالي وشمال النيجر؛ إذ شعرت أوروبا بأن أزمة الساحل الأفريقي يؤثر سلباً على أمنها، بما في ذلك قضايا مثل تهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية، الإرهاب وأمن الطاقة. هذا يسلط الضوء على الحاجة إلى استجابة عالمية، فاعتمد الاتحاد الأوروبي على الإستراتيجية الخاصة من أجل معالجة التهديدات في منطقة الساحل وتم تحديدها كالتالي:

- التنمية والحكم الرشيد، وتسوية النزاعات الداخلية.
- العمل السياسي والدبلوماسي.
- الأمن وسيادة القانون.
- مكافحة التطرف العنيف والتطرف.

وتهدف الإستراتيجية من الوقاية من التطرف والراديكالية، مكافحة الفقر، توفير الخدمات العمومية للأفراد المجتمع، مع الاعتراف بتعدد أبعاد التحديات في المنطقة، فإنه يهدف إلى

[1]- تقرير الأوروبي حول التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 07.

معالجتها بربط الأمن بالتنمية وإعادة صياغة وربط المبادرات القائمة في مجالات الأمن والتنمية والتمييز بين الأهداف القصير المدى والمتوسطة والأهداف الطويلة الأجل.

إن إستراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه منطقة الساحل الإفريقي تندرج ضمن إطار العمل الإقليمي، ويتجسد ذلك من خلال عملية مكافحة الإرهاب(CT) هو برنامج إقليمي يهدف إلى إقامة الدورات التدريبية وتبادل بين الوكالات المكلفة بتنفيذ القوانين أي المؤسسات القضائية في مالي وموريتانيا والنيجر، وذلك بهدف دعم المبادرة الإقليمية وجهد إقليمي لتنفيذ جزء من الإستراتيجية متعلقة بالأمن وسيادة القانون.

على الرغم من استجابة الإتحاد الأوروبي لتقديم المساعدات للدول منطقة الساحل والتي استهدفت كل من مالي والنيجر وموريتانيا، ونفذت مشاريع إضافية في بوركينا فاسو وتشاد. بعد أن تم تعبئتها بميزانية مبدئية تقدر ب150مليون أورو لتنفيذ هذه الإستراتيجية، ولتحقيق أهداف الإستراتيجية تم تخصيص ميزانية إضافية تقدر ب600 مليون أورو. وقد حددت إستراتيجية الإتحاد الأوروبي عدداً من المبادرات والمشاريع هادفة لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة في منطقة الساحل. وتكمن في النيجر، حيث كان سياق موات للتخطيط الشامل، وقد وضعت إستراتيجية للأمن والتنمية الوطنية تمشيا مع إستراتيجية الاتحاد الأوروبي.

من أجل تعزيز السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة (PSDC) تم إرسال بعثتين للسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة في عام 2012 في النيجر وتم تنفيذ برنامج بناءاً على طلب من حكومة النيجر من أجل دعم قوى الأمن الداخلي للنيجر في حربها ضد الإرهاب والجريمة المنظمة[1].

فالإستراتيجية الوطنية للأمن والتنمية في مناطق الساحل والصحراء التي تشكل نهجاً مبتكراً لمنع نشوب الصراعات يعطي ديناميكية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتتركز إستراتيجية على خمس أولويات رئيسية هي:

- تعزيز أمن الأشخاص والممتلكات.
- تسهيل وصول الناس إلى الفرص الاقتصادية.

[1] - Mireille Affa'a-Mindzie, op cit , p4.

• تسهيل الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

• تعزيز الحكم المحلي.

• ضمان التكامل الاجتماعي والاقتصادي للعائدين من ليبيا وكوت ديفوار ونيجيريا والجزائر.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن برلمان النيجر دعت الحكومة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أمن الحدود.

ففي الآونة الأخيرة برزت عدة مبادرات ومشاريع من أهمها الندوة الدولية حول الأمن والتنمية في منطقة الساحل والصحراء التي انعقدت في 15 و16 فبراير 2013م في نيامي النيجر والتي تهدف إلى:

– وضع السياسات وخطط لمعالجة الأزمات وتحديد الوسائل لجعلها أكثر فعالية.

– وضع إستراتيجية حول كيفية تنظيم ودعم الجهات الفاعلة الدولية للبحث عن حلول للمشاكل التي تؤثر سلباً على منطقة الساحل.

– بناء المعرفة وتبادل الخبرات المكتسبة بين دول المنطقة وتنفيذ الإستراتيجية الأمنية والتنمية في المناطق الساحل الأفريقي[1].

وقد انطلقت العديد من المبادرات على المستوى الإقليمي التي برمجت في الربع الأخير من عام 2014 م وتهدف لتحقيق الأمن والتنمية وذلك من خلال:

– توفير الموارد اللازمة لبعض الأنشطة: إذ تم تخصيص 20–25٪ من الميزانية للسلام.

– دعم تطوير شبكة مراكز الوكالات.

– التعاون بين دول المنطقة لتشديد الحراسة الحدود.

– تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة وتحقيق التنمية.

اتفاقية الشراكة الاقتصادية الموقعة في مارس 2014م مع غرب أفريقيا الذي انعقد في داركا وحضر الإجتماع رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل بهدف دعم القطاع الاجتماعي والاقتصادي، والتي تهدف لتوفر فرص تحقيق للتكامل الإقليمي.

[1] - ibid ,p02.

وقد بدأت الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي اهتمامها بطرح المبادرات الإقليمية فيما يخص الجانب الأمني ونخص بذكر هنا فرنسا ويطلق عليها كذلك ما بعد الصراع والتنمية تشمل الدبلوماسية والتنمية والدفاع في مناطق الساحل الإفريقي.

4-وضع إستراتيجية مشتركة للتعاون الإنمائي (البرمجة المشتركة):

تعاونت الجهات الأوروبية مع دول الساحل بوضع مشروع يتضمن دعم قدرات شرطة الحدود وتعزيز التعاون الإقليمي وأطلق عليه بمشروع "غرب الساحل"، الذي حصل على تمويل من الاتحاد الأوروبي ب80٪ أي ما يقارب 60 مليون يورو، من أجل تدريب الشرطة الوطنية في موريتانيا .

ومن بين المشاريع التي حضت بأولويات إستراتيجية في منطقة الساحل تكمن بتقديم المساعدة في مجال مراقبة الحدود والحد من الهجرة غير الشرعية إذ خصص لها 8 مليون يورو. حتى دول المنطقة التي تشهد استقرار النسبي ومن بينها النيجر التي ينظر إليها كدولة أكثر استقرارا من بعض جيرانها في منطقة الساحل الأفريقي والصحراء استفادة من هذه المشاريع، إلا بعض المحللون وصف الدولة النيجر بأنها في "التوازن الهش" وقد تم تأكيد ذلك من خلال الأحداث السياسية التي وقعت عام 2014م، بالإضافة إلى الاحتجاجات الأخيرة التي تسببت على الأقل 10 قتيلا في يناير 2015 م البلاد[1].

ويمكن القول أن موضوع الإستراتيجية الأمنية شهدت تغيرات عميقة مع مطلع التسعينيات القرن الماضي الذي مست صلب محدداتها وأهدافها، وما رافقها من ترتيبات تتلاءم مع مستلزماتها فلم تعد الإستراتيجية الأمنية تقتصر على الأمن ودوره في توفير السلم والاستقرار الدولي وإنما اشتملت كذلك على تأثيرات الظروف الجديدة وانعكاساتها على الأمن الإقليمي والدولي .

فبعد أن كان مهددات الأمن محصورة على الفواعل التقليدية والمتغيرات العسكرية المتمثلة أساسا في الدول والحروب والاعتداءات الخارجية والمساس بالسيادة، امتدت إلى

[1] - Damien Helly, op cit, p p7-8.

فواعل أنتجت تهددات أمنية جديدة التي أصبح يطلق عليها بتهديدات عابرة للقومية، إذ يصعب على الدولة أن تواجه خطورتها بمفردها دون لجوء إلى التعاون الدولي لإيجاد حلول سلمية للحد من خطورة هذه التهديدات الأمنية التي تعرض أمن وسلامة الدول للخطر والانهيار.

ونظراً للموقع الجيواستراتيجي لمنطقة الساحل الأفريقي الذي جعل منها منطقة الأزمات وذلك راجع للخصوصية البيئية وإلى طبيعة الأنظمة الحاكمة والتركيبة السكانية، بالإضافة إلى الهشاشة الاقتصادية فلم يعد بمقدور الدول الميدان إيجاد حلول لمعالجة الأزمات المختلفة خاصة الأمنية. وأمام تصعيد الأزمات الأمنية في المنطقة خاصة بعد الأحداث الربيع العربي توجب على الدول الجوار إعادة بناء إستراتيجيتها الأمنية لمواكبة التغيرات الحاصلة في المنطقة وتحصين أمنها الوطني وتكثيف التعاون مع الدول المتضررة لإيجاد حلول سلمية لمعالجة مشاكل الأمنية خاصة المتعلقة بالنزاعات الإثنية، وحركات المتمردة، وعمليات الإجرامية التي تقوم بها منظمات الإرهابية.

الفصل الثاني

منطقة الساحل الأفريقي بين انهيار مؤسسات الدولة وانتشار التهديدات الأمنية

من الصعب دراسة وتحليل البيئة الأمنية الراهنة لمنطقة الساحل الأفريقي دون الإلمام بالجذور التاريخية للنزاعات الداخلية والخارجية التي شهدتها المنطقة عبر العصور، والتي مهدت الطريق لدخول القوى الأوروبية للأراضي الأفريقية التي سعت جاهدة إلى طمس الهوية والقضاء على خصوصية الثقافية للمنطقة، بالإضافة إلى الحدود المصطنعة التي رسمتها بين الدول الأفريقية دون مراعاة التركيبة الاجتماعية للقارة الأفريقية عامة ومنطقة الساحل الأفريقي خاصة.

فبعد نيل الدول الأفريقية استقلالها في مطلع الستينيات ظهرت مجموعة من المشاكل والأزمات والمتمثلة أساساً في مشكل الحدود، النزاعات الإثنية، أزمة بناء الدولة، فهذه التغيرات حولت الدول المنطقة إلى دول فاشلة وعاجزة سياسياً، اقتصادياً، عسكرياً.

ونظراً للتحولات التي شهدها المجتمع الدولي في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي والتغيير الحاصل في طبيعة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، تم تجاوز الطرح التقليدي في معالجة القضايا الأمنية، وأصبح الاهتمام منصباً على التهديدات الأمنية التي تعاني منها الدول الفقيرة خاصة منطقة الساحل الأفريقي التي أطلق عليها منطقة القوس الأزماتي نتيجة لانفجار الأزمات المستعصية المتمثلة في تحالف المنظمات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة وتصاعد العمليات الإجرامية في المنطقة، التجارة غير الشرعية للأسلحة والمخدرات، وتصاعد ظاهرة الانقلابات العسكرية، وتصاعد حدة النزاعات الاثنية، وانهيار مؤسسات الدولة، كل هذه المعطيات جعلت من القوى الإقليمية تعيد النظر في إستراتيجيتها الأمنية لمواجهة هذه الأزمات بآليات سلمية وذلك من خلال تكثيف جهود التعاون مع الدول المنطقة في مختلف الميادين سواءً كانت سياسية، أو اقتصادية، أو عسكرية، وتقديم مساعدات تقنية مالية لتنفيذ المشاريع التنموية بهدف خلق بيئة آمنة واسترجاع الاستقرار الأمني للمنطقة.

المبحث الأول: المقاربة التاريخية لفهم طبيعة الأزمة في منطقة الساحل الأفريقي

شهدت القارة الأفريقية عبر العصور موجات التغيير التي مست البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويتضح ذلك عند دراسة تاريخ القارة وتحديداً المنطقة الممتدة من موريتانيا إلى السودان منذ القرن 14م التي تميزت بالنزاعات بين الممالك حول المناطق الحيوية، ومع مطلع القرن 18 و19م تعرضت منطقة الساحل الأفريقي لاستعمار جديد الذي سعى إلى طمس الهوية بالاعتماد على سياسة التفرقة شعوب المنطقة وتغذية الصراعات العرقية.

وبعد استقلال دول المنطقة ظهرت مشاكل أكثر خطورة متعلقة بالحدود السياسية التي رسمها الاستعمار دون مراعاة التركيبة الاجتماعية والثقافية للمنطقة، الذي أدخل الدول الأفريقية في نزاعات وحروب وصلت إلى استخدام السلاح، كما شهدت المنطقة العديد من حركات التمرد والانقلابات العسكرية على النخب الحاكمة، وانتشار ظاهرة الفساد وضعف الأداء الوظيفي لمؤسسات الدولة الذي ساهم في تعزيز الفجوة بين الفئات الاجتماعية والنخب السياسية الحاكمة.

سنحاول في هذا المبحث دراسة وتحليل دور المماليك في تطوير المنطقة من الناحية الاقتصادية ومعرفة نقاط القوة والضعف لكل مملكة، وسيتم كذلك التركيز على الفترة الاستعمارية الأوروبية في منطقة الساحل الأفريقي وما خلفه من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية (الضعف المؤسساتي، التبعية الاقتصادية للدول الاستعمارية، النزاعات الاثنية).

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لتفسير النزاعات في منطقة الساحل الأفريقي

شهدت منطقة الصحراء الكبرى عبر العصور صراعات مستمرة لأسباب مختلفة تتعلق بعضها حول الثروات الطبيعية كالنزاعات حول المياه، أو على المناطق الريعية والزراعية، أما البعض الآخر يرتبط بالنزاعات بين البدو والحضر، وبين العرب والبربر والقبائل الزنجية، وبعد أخذ هذه الدول استقلالها في مطلع الستينيات من القرن العشرين، انتقلت من النزاعات القبلية

والإثنية إلى الصراع حول السلطة السياسية وإلى النزاعات الحدودية، فلم تنعم منذ فترات طويلة بالاستقرار الأمني والسياسي.

أولا- الكيانات السياسية القديمة في منطقة الساحل الأفريقي:

يأخذ نمط توزيع السكان في منطقة غرب أفريقيا والصحراء الكبرى وضعاً فريداً حيث يتركز معظم السكان في النطاق الوسطي بين نطاقين الجنوبي والشمالي، أي في الجهات الساحلية أينما قامت أقوى الإمارات والممالك قبل ظهور الاستعمار الأوروبي، ويمكن تحديد أهم الممالك التي برزت كقوة اقتصادية وسياسية في المنطقة كالآتي:

1- أفريقيا الغربية:

تمتد من منطقة الغابات على طول الساحل الغربي حتى ليبريا، قامت في هذه المنطقة العديد من الممالك على امتداد هضبة السنغال السفلي والحوض النيجيري وبحيرة تشاد، وتتميز ممالك هذه المنطقة بتطبيق القوانين الداخلية للقبيلة، واحترام التقاليد وتوطيد السلام في الغرب التي تكون وحدة إدارية تشمل الممالك[1]. ومن بين هذه المماليك نذكر منها:

أ- مملكة الاشانتي: التي تأسست في غانا واليوربا في نيجيريا، ومن بين المتغيرات التي ساهمت في قيام هذه الممالك هي الاستقرار الزراعي، بالإضافة إلى ظهور الإمارات الإسلامية **كصنغى** ومالي وغيرهما التي اعتمدت في تطوير مملكتها على التجارة[2].

ب- إمبراطورية مالي: شملت إمبراطورية مالي بما يعرف اليوم بجمهورية مالي وشرق السنغال وشمال غينيا وشمال كل من فولتا العليا بوركينافسو وداهومي، ومن الجنوب جمهورية موريتانيا تأسست الإمبراطورية ما بين(1455-1220)؛ إذ قرر الملك **سوندياتا كيتا** إقامة عاصمة للإمبراطورية في بلاد مالي **(نياني)** التي تميزت بحصانة طبيعية محصورة بين الجبال، فموقعها الجغرافي وثرواتها الطبيعية أهلتها أن تكون مركزاً تجارياً.

---

[1]- سالم محمد الزبيدي، الاتحاد الإفريقي في ظل النظام الدولي الجديد، (طرابلس: منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة، 2006)، ص ص59- 60.

[2]- محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقيا، (الكويت: عالم المعرفة، 1980)، ص 230.

بالمقابل عمّ الأمن والاستقرار في كل مناطق الإمبراطورية بواسطة تسيير رؤساء القبائل للمؤسسات الإدارية، بالإضافة إلى دورهم في حل الخلافات بين أفراد القبيلة وضمان ولاءهم للمملكة بما يحقق الأمن والاستقرار للرعية، وأصبحت **تمبكتو** مركزاً للتجارة والمعرفة، واشتهرت بوصفها المستودع الأساسي لغبار الذهب ومن بين الدول المنتجة للذهب والملح والنحاس وبفضل ثرواتها الطبيعية أصبحت مالي من أكبر قوة اقتصادية في المنطقة، وتوسعت نشاطاتها ومخططاتها هادفة لتكوين جيش قوي في أفريقيا الغربية كلها.

ومع مطلع القرن الخامس عشر بدأت مالي تفقد قوتها الاقتصادية والسياسية وقدرتها على التحكم والسيطرة على كامل الإقليم بسبب ظهور الصراعات على السلطة[1]. ويمكن حصر أهم العوامل التي ساهمت في تراجع القوة الإمبراطورية المالي كالآتي:

– استيلاء الطوارق على **تمبكتو** وجيني التي تعتبر من أهم المراكز التجارية.
– تفشي سوء الأخلاق بين كبار الموظفين مما أبعدهم عن الحرب، فإضعاف المركز يؤدي حتماً إلى تحرك الأطراف وإعلان استقلالها عن الإمبراطورية[2].
– خطر التدخل البرتغالي في الشؤون السياسية لغرب أفريقيا وتشجيعها لما تبقى من المقاطعات الخاضعة لسلطة مالي للانفصال عن الإمبراطورية.

في تلك الأثناء كانت تنمو في الحوض الأدنى لنهر النيجر قوة جديدة هي صنغي التي حلت محل إمبراطورية مالي في كافة أقاليمها الشمالية.

ج– مملكة السنغال صنغي: كان السنغاي يتألفون من عدة جماعات تزاول الزراعة وصيد السمك، وكانت مدينة جاو عاصمة الدولة منذ القرن الحادي عشر. إذ تمكن على ستي خلال حكمه (1464–1492) من تحويل مملكته الصغيرة إلى إمبراطورية حكمت جزءًا من السودان الغربي واعتمد في ذلك على قدراته التنظيمية (العسكرية والإدارية) فقد استولى على **تمبكتوا** عام

[1] – جعفر عباس حميدي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط1، (عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002)، ص ص 47–50.

[2] – مادينالي –تال، تدهور إمبراطورية مالي"، إفريقيا من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر، مجلد 4، (بيروت: المطبعة الكاثوليكية ش. م. ل، 1988)، ص 184.

1468م وطرد الطوارق منها، وامتد سلطانه فشمل كل الأراضي التي تحيط بمنحى نهر النيجر، وبسط نفوذه في سهول غربي أفريقيا، وتمكن من الاستيلاء شمالاً على كل من **الماندنجو** و**الفولاني**، وبهذا نقل دولته من مملكة إلى إمبراطورية.

بدأت إمبراطورية السنغال تفقد قوتها واستقرارها السياسي والاقتصادي وذلك باندلاع النزاعات وظهور الحركات الانفصالية بداية من عام 1548م إلى 1582م.

د- ممالك الهوسا الحوصة: تقع منطقة الهوسا في نيجريا الشمالية حاليا بين السنغال في الغرب و**بورنو** في الشرق، وهذه المنطقة عبارة عن سهول خصبة كانت مطمع جيرانها باستمرار، وقبيلة **الهوسا** هي امتزاج ظل يحدث خلال قرون بين جماعات قبلية، أخذت تتصهر في شكل ما أقرب إلى شكل الدولة، تعرضت الهوسا في بداية القرن السادس عشر لضغوط شديدة من جيرانها الأكثر قوة، إذ تمكن إمبراطور السنغال **(الاسكيا محمد الأول)** فرض سلطانه على بعض مناطق الهوسا، ولكن سرعان ما نشبت الحرب الداخلية واشتعلت نار الفتن بين دويلات الهوسا الأمر الذي أضعفها، مما سمح لقبائل الفولاني إلى الانتشار والتوسع في مناطق السنغال والكاميرون نحو الشرق، إذ تم تأسيس إمبراطورية سكوتو الفولانية* في القرن التاسع عشر[1].

2- الصحراء:

ينتمي سكانها إلى سلالات متعددة ولغات متنوعة، ولهم طابع حضاري موحد، ويهتمون بتربية الجمال التي تستخدم في الحرب والنقل، أما الديانة الرسمية في هذه المنطقة هي الإسلام، ويزاولون سكان (موريتانيا وسنغال) النشاط الزراعي، أما الواحات فيقطنها المرابطون الطوارق المتواجدون على الحدود الجنوبية في ليبيا وضواحي بحيرة تشاد، أما في الجنوب فقد امتزجوا بالسود من سكان السودان.

[1]- جعفر عباس حميدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 53- 57.

أ- السودان الشرقي: تقع هذه المنطقة شرق بحيرة تشاد وتسكنها القبائل الرحل في منطقة كردفان والبيجا على البحر الأحمر، وتنتمي قبائل الكبابيش إلى الدين الإسلامي[1].

ب- مملكة وادي: تقع وادي من الشرق باجرمي في جنوب تبستي، وهي الآن ضمن جمهورية تشاد وجمهورية السودان، وتقطنها قبائل التنجور*[2]، شهدت هذه المنطقة في القرن الرابع عشر ميلادي زيادة تدفق المهاجرين العرب خاصة في منطقة تشاد.

ج- سلطنة رابح الزبيري: سعى رابح الزبيري لتكوين إمبراطورية إسلامية منذ 1863م بتوحيد القبائل المتفرقة في حوض نهر شاري وعلى ضفاف بحيرة تشاد، صادف توسع دولة رابح الزبيري مع بداية الزحف الفرنسي نحو هذه المنطقة، إذ قضى رابح أغلب اهتماماته في مواجهة القوى الفرنسية إذ استنزف قوته وطاقته المادية والعسكرية من أسلحة ومعدات في الحروب[3]، وأثرت هذه الحروب المستمرة على اقتصاد المنطقة التي كانت تعتمد على التجارة والزراعة والرعي، فانتشار الفوضى وعدم الاستقرار الأمني أدى إلى توقف حركة التجارة بين شمال القارة وجنوب الصحراء مما دفع إلى هجرة القبائل إلى أماكن أكثر استقراراً.

ونظراً لما تم عرضه يمكن القول أن منطقة الساحل الأفريقي هي منطقة الحضارات، فكانت هذه الدول ملتقى التجار القادمين إليها من الشمال، والشرق من أجل شراء الأقمشة، المعادن الثمينة مثل اللؤلؤ.

ثانياً- الأهمية الجيوستراتيجية لأفريقيا بالنسبة لأوروبا:

أدركت أوروبا الأهمية الإستراتيجية للقارة أفريقيا في مرحلة الكشوفات الجغرافية عند سعيها للبحث عن مصادر جديدة لقوتها، فاندفعت البحرية الأوروبية المكونة من (البرتغال، إسبانيا،

---

[1]- سالم محمد الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص60.

* **قبائل التنجور**: وهي قبائل تسكن المنطقة القريبة من بلاد الفور وتعود أصلهم إلى النوبة والتي هاجروا منها في القرن الخامس عشر ميلادي ووثلوا إلى شمال دارفور وأسسوا لهم سلطان.

[2]- بشار اكرم الملاح، التحولات التي أحدثها الإسلام في المجتمع الأفريقي، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2012)، ص117.

[3]- جعفر عباس حميدي، مرجع سبق ذكره، 2002، ص25.

هولندا، ايطاليا وفرنسا) للسيطرة على طرق التجارة ومناطق الإنتاج خاصة في منطقة الساحل الأفريقي.

يرجع الارتباط الأوروبي بالقارة الأفريقية إلى عهود طويلة منذ انعقاد مؤتمر برلين (1884م-1885م) وتم تقسيم القارة الأفريقية بين القوى الأوروبية[1]. فتمكنت القوى الأوروبية من احتلال معظم الدول الأفريقية في أواخر القرن التاسع، وأطلق عليه "**التكالب الاستعماري على أفريقيا**"، الذي كرسه مؤتمر برلين 1884م بوضع القواعد العامة لتأسيس مناطق الهيمنة للقوى الأوروبية الرئيسية بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، ألمانيا-في القارة الأفريقية[2].

وقد أعلنت هذه القوى الأوروبية عن إستراتيجيتها الهادفة إلى نشر الحضارة والمدنية في كافة مناطق العالم المتخلفة ومنها أفريقيا، إلا أن الغاية الأساسية وراء هذا احتلال هذه الدول يكمن في استنزاف مواردها الطبيعية وتوجهها لخدمة الاقتصاد الأوروبي.

سنقتصر في هذا العنصر على وصف صراع التنافس على القوة بين الدول الأوروبية ذات السيادة بقصد زيادة قوتها عن طريق الإشراف على الأقاليم الجديدة عامة ودول الساحل الأفريقي خاصة، إذ اعتمدت قوى الاستعمارية على سياسة فرق تسد للسيطرة على المناطق الحيوية في الأفريقية.

كما اعتمدت الإمبراطورية الاستعمارية على المؤتمرات والمساومات لتسوية المنازعات بين الدول الاستعمارية حول تقسيم مناطق النفوذ* في أفريقيا؛ إذ بدأت الدول الاستعمارية تدخل

---

[1]- سالم محمد الزبيدي، الاتحاد الأفريقي في ظل النظام الدولي الجديد، (طرابلس: منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة، 2006)، ص 54.

[2]- أمين البار، منير بسكرى، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية، ط1، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص ص51 -52.

* تقسيم مناطق النفوذ يقصد بها المناطق التي تتمتع فيها الدول الاستعمارية بمزايا اقتصادية دون أن تمارس مظاهر السيادة بل تظل هذه الممارسة للسلطات الوطنية في المنطقة، وقد يستعمل التعبير ليشمل معنى أوسع ليصف وصفا تمارس فيه دول استعمارية الإشراف على المنطقة لم تضمها إلا رسميا ولم تجعل منها محمية مثلا لسياسة المناطق النفوذ هذه بالاتفاقيات الفرنسية البريطانية سنة 1896.

الميدان وتتطلع إلى استعمار القارة بهدف التحكم في المناطق الإستراتيجية وبغية السيطرة على أجزائها لضمان الحصول على موارد الخام اللازمة للثورة الصناعية، ولتصبح مورداً للخدمات وسوقاً لتوزيع المنتجات، والقضاء على ما فيها من حضارات[1].

اقتصر وجود الاستعمار على حماية المصالح الاقتصادية الأوروبية في المنطقة الأفريقية، بعد أن أباح مؤتمر برلين الاستيلاء على أجزاء من سواحل أفريقيا وتم تقسيم القارة الأفريقية بين قوى الأوروبية فرنسا، بريطانية، البرتغال كالتالي:

1- الاستعمار البرتغالي:

بدأ النشاط الاستعماري في القارة الأفريقية منذ عام 1415م، إذ تمكنت البرتغال من الوصول إلى خليج غانا، خلال تقدمها من السواحل الغربية وصولاً إلى مصب نهر الكونغو ورأس مونت نجرو، كان البرتغاليون يعقدون الاتفاقيات مع زعماء قبائل هذه المناطق لكسب ولاءهم والخضوع للحكم البرتغالي بدون مقاومة[2].

ركز البرتغاليون جهدهم على الاستغلال الاقتصادي والاستحواذ على ثروات القارة فاتجهوا نحو تجارة الرقيق واستمرت السيطرة الاستعمارية البرتغالية حتى الربع الأخير من القرن العشرين، بعد أن استقلت غينيا بيساو عام 1974م.

2- الاستعمار الانجليزي:

منذ معاهدة أوترخت عام 1713م سيطرت انجلترا على تجارة غرب أفريقيا المحصورة في المراكز التجارية التي تكمن في: الرقيق، وزيت النخيل. إذ أكدت الدراسات أن السفن البريطانية تنقل أكثر من نصف مجموع الرقيق الوافد إلى أمريكا، وركزت بريطانيا نشاطها على ساحل الذهب الذي أطلق عليه ساحل الرقيق على المنطقة ما بين ساحل الذهب ودلتا النيجر لكثرة ما صدر منه من تجارة العبيد.

---

[1]- عبد الله عبد الرازق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوروبي لأفريقيا، (الكويت: عالم المعرفة، 1989)، ص 08.

[2]- جعفر عباس حميدي، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، ط1، (عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002)، ص 71 -75.

ويمكن اعتبار أن التجارة الرقيق تمثل انتقال مركز الغنى والثراء والقوة في غرب أفريقيا من السودان إلى الساحل، فتوسع النفوذ البريطاني في أقاليم غرب أفريقيا مرتبط بالنشاط التجاري الأمر الذي مكنها من بسط نفوذها على ساحل الذهب عام 1843م[1]، أما في نيجريا لم تتمكن انجلترا من السيطرة على جميع المناطق النيجرية دفعة واحدة فبسطت سلطانها على منطقة لاجوس في عام 1861م ثم أخذت الشركات التجارية الانجليزية تضاعف نشطاها في المنطقة بدلتا النيجر خاصة بعد توافد شركات بريطانيا، وأصبحت هذه الأخيرة تحتكر تجارة زيت النخيل إلى أن امتد نفوذها إلى سلطنة الهوسا الإسلامية[2].

وقد اتبعت بريطانيا في إدارة مستعمراتها استخدام رؤساء القبائل لبسط نفوذها، ولم تمس المؤسسات القبيلة والتقاليد الموجودة في المجتمعات الأفريقية، وإنما اتبعت سياسة حكم غير مباشر في مستعمراتها خاصة في الدولة نيجيريا، بالمقابل حاولت الإدارة الاستعمارية قتل الشعور الجماعي بين رعايا المستعمرة وذلك بطمس الهوية المواطن الأفريقي.

ويمكن تحديد العلاقة بين النظام الاستعماري البريطاني ومستعمراتها القائمة على الأمور التالية:

- استمرار تعاون الزعماء الوطنيين والمؤسسات القبلية مع الإدارة الحكومية البريطانية.
- أن يصبح هؤلاء الأفراد وهذه المؤسسات جزء من الإدارة الحكومية البريطانية.
- السلطة النهائية للمستعمر تكون في يد الحاكم العام البريطاني فله الحق في فرض الضرائب والتشريع والتصريح بحمل السلاح، والمسؤول على اختيار خليفة للرئيس المتوفى[3].

3- أفريقيا الغربية الفرنسية:

كانت فرنسا أكثر الدول الأوروبية نشاطاً في غرب أفريقيا، وكانت بداية هذا النشاط من خلال الرحلات التي وصلت إلى السنغال عام 1633م، بقصد تأسيس محطات تجارية في هذه

---

[1]- شوقى عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، (الرياض: دار الزهراء، 2002)، ص48.

[2]- المرجع نفسه، ص ص305- 306.

[3]- شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، مرجع سبق ذكره ، ص 323.

المنطقة وترتب على ذلك ما يعرف بأفريقيا الغربية الفرنسية Afrique Occidental Francaise (A.O.F) وهي تضم سبع مستعمرات والتي تصنف حالياً ضمن دول منطقة الساحل الأفريقي: السنغال وموريتانيا، السودان الفرنسي، غينيا الفرنسية، ساحل العاج، فولتا العليا، وداهومي والنيجر. فعيّنت السلطات الفرنسية عام 1854 الجنرال "**فيد هرب**" **Feid harbe** حاكماً على السنغال لدعم نفوذ فرنسي والاستحواذ على مناطق الصحراء الكبرى.

رسمت فرنسا سياستها الاستعمارية في أفريقيا على الحكم المباشر، واتباع سياسة تغيير هوية المجتمع بدءًا بالقضاء على زعماء القبائل والنظم السائدة في تلك المناطق، وفرض ثقافة ولغة ونظم اجتماعية سياسية فرنسية على مجتمعات الأفارقة، والتي تتطلب قطع صلة المجتمعات الأفريقية بتاريخها القومي وحضارتها، ويتم تعويضها تدريجياً بالثقافة وتقاليد ومظاهر حضارية فرنسية[1].

عند دراسة تاريخ الاستعمار الأوروبي للمنطقة نجد أن الحكومة الفرنسية استعملت القوة في تعاملها مع القبائل وجعلها خاضعة لنفوذها، إذ تمكنت فرنسا من التوغل نحو السينغال عام 1883م والوصول إلى مدينة بماكو الواقعة على نهر النيجر، كما حاصروا مدينة تمبكتو ذات الأهمية الاقتصادية والثقافية والدينية عام 1893م، أما في خليج غينيا تمكن الفرنسيين من سيطرة على ميناء جران بسام اتخذته مكاناً للانطلاق للداخل فبسطت نفوذها عام 1891م على ساحل العاج، وفي عام 1879م تمكن الفرنسيون من احتلال السودان[2].

ووسعت فرنسا مناطق نفوذها في منطقة الساحل الأفريقي فأرسلت فرنسا قوة الكولونيل جورو لغزو موريتانيا بين عامي (1908م-1909م)، واستولت على الواحات الواقعة شرق موريتانيا.

مع تطور الأوضاع الاقتصادية في فرنسا، واشتداد التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت تظهر أفكار جديدة ضد سياسة الاستيعاب،

---

[1]- شوقى عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، (الرياض: دار الزهراء، 2002)، ص 281- 288.

[2]- محمود السيد، أفريقيا والأطماع الغربية، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص49.

وصعوبة تطبيقها في البيئات الاجتماعية الأفريقية، فطرح بدلاً عنها سياسة المشاركة أو الارتباط أو فرنسة النخبة التي تهدف إلى خلق زعماء أفارقة تستطيع قيادة الشعوب والمجتمعات بالاتجاهات المرسومة لها من قبل الإدارة الفرنسية حتى تستطيع أن تؤدي دورها كجسر أو كوسيط بين الحكومات الفرنسية والشعوب الأفريقية، وقد حققت هذه السياسة بعض النجاح كظهور الولاء والانتماء لفرنسا.

ارتبطت ممارسات الاستعمار بأبشع سياسات الاستنزاف والاستغلال الاقتصادي إلى الحد الذي عرقل قدرة الدول التي خضعت للاستعمار على النمو الاقتصادي، فقد عملت الدول الاستعمارية على تنمية أرصدتها من العملات الصعبة التي تحصل عليها من صادرات مستعمراتها، الأمر الذي أدى إلى خلق التوتر والتأزم في العلاقات بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها[1]. ونظراً لتغيرات الحاصلة على المستوى الدولي تم تقرير استقلال الأقاليم الخاضعة لفرنسا سنة 1957م، لكن بالمقابل يتوجب على الجمهوريات الأفريقية قبول برابطة الجماعة الفرنسية، فهذا الاقتراح حظي بالموافقة من قبل معظم الدول الأفريقية ما عدا غينيا التي فضلت الاستقلال دون ارتباط بفرنسا.

ثالثاً : حركات التحرر

يمكن تعريف الحركة الوطنية بأنها واقع سياسي يدل على نضوج البيئة السياسية في كل وحدة سياسية من أفريقيا، نضوجاً يتمثل في تفكير سياسي يعبر عن وجوده وفعاليته في منظمات سياسية تطالب بأهداف محددة هي التحرر من أوضاع وتنظيمات اجتماعية فرضها الحكم الاستعماري واستندت إلى قوته العسكرية وإقامة حكومات وطنية مستقلة تمثل المواطنين الأفريقيين تستند إلى إرادتهم الحرة[2]. إلا أن الدول الاستعمارية نجحت في تنفيذ سياسة التقسيم وإثارة النعرات القبلية لتأمين مركزها بعد التعديلات الدستورية التي أدخلها على نظام الحكم بالمستعمرة .

[1]– محمد نصر مهنا، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير، (الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2000)، ص93.

[2]– جعفر عباس حميدي، مرجع سبق ذكره، ص 120.

إن حركة القومية الأفريقية هو رد فعل الوعي بالذات ضد الاستعمار الأبيض، الأمر الذي عبأ الشعور وخلق الوعي بالذات بين الأفريقيين وجمع شتاتهم القبلي تحت هدف واحد.
سجل تاريخ القارة لبعض القبائل أو المجموعات القبلية أولى إرهاصات القومية مثل مقاومة قبائل داهومي والمتابيلي، إذا كان الفضل للقادة السياسيين الأفريقيين في خلق الشعور القومي بين الأفريقيين للمطالبة بالاستقلال السياسي، للحركات القومية دور كبير في حصول هذه المستعمرات على استقلالها السياسي[1].

إن انسحاب الاستعمار من الدول الأفريقية جاء قهراً، فالإجراءات السياسية التي اتخذتها هذه الدول تجاه إقليم دولة محتلة جاء كرد فعل لقوة الموقف السياسي وقوة الثورة التي قامت بها العناصر الوطنية.

رابعاً: مرحلة الاستقلال

سارت الدول الأفريقية في سباق من أجل نيل الاستقلال خلال فترة زمنية قصيرة بالدخول في المفاوضات مع السلطة الاستعمارية، وفي موازاة ذلك منح الحقوق السياسية للمستعمرات بدءاً من التوسع السريع في المساعدات الاقتصادية، إذ بدأت بريطانيا وفرنسا في تقديم رؤوس أموال للاستثمار في المستعمرات وأنشأت بريطانيا لتحقيق ذلك «صندوق التنمية وإنعاش المستعمرات البريطانية Colonial B وأنشأت فرنسا صندوق الاستثمار الفرنسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعيةS.E.D.I.F،واستمرت فرنسا في أوائل الخمسينيات تقديم أكثر من ثلث النفقات المدنية والعسكرية لمستعمراتها في غرب أفريقيا.

إن المشاريع المقدمة من قبل الدول الاستعمارية مكنت دول غرب أفريقيا الاقتراب أكثر نحو الاستقلال، إذ أصبحت قادرة على إجراء مفاوضات مع منظمات التمويل الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[2]. فنشأ في كل مستعمرة من المستعمرات الفرنسية بعد عام

[1]– محمد عبد الغني سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 200.

[2]– ب س لويد، تر: شوقي جلالي، إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، (الكويت: عالم المعرفة، 1980)، ص89.

1945م حزب سياسي دعمه الشيوخ المعينون من قبل الإداريين الفرنسيين أملاً في أن يصلوا إلى السلطة إذ كانوا في نظر الإدارة الفرنسية أفضل من العناصر الراديكالية.

في أواخر الخمسينيات وبداية ستينيات القرن العشرين بدأت الدول الأفريقية تحصل على استقلالها، ورغم تراجع أهمية ومكانة القوى الأوروبية التقليدية التي كانت تسيطر على أفريقيا إلا أن التواجد الدولي في القارة استمر مع تغير الفاعلين الرئيسيين، ففي ظل نظام القطبية الثنائية حلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي محل القوى الأوروبية التقليدية مع اعتراف الولايات المتحدة بمصالح تلك القوى التقليدية في القارة الأفريقية[1]، فقد انتقل الصراع بين القوتين العظمتين في مرحلة الحرب الباردة إلى الساحة الأفريقية، ولكن اهتمام القطبين بالقارة في تلك الفترة تركز على محاولة استقطاب الدول الأفريقية بهدف العمل على زيادة كل طرف لنفوذه واحتواء الطرف المضاد.

-**بعد الاستقلال:** طغى الاستعمار الأوروبي على الأصالة الأفريقية، منذ أواسط القرن التاسع عشر، حتى أوائل الستينيات من القرن العشرين؛ إلا أنه لم يتمكن من القضاء نهائياً على هوية المجتمع الأفريقي، إذ أخذت بعض الدول الأفريقية المستقلة حديثاً تحن إلى جذورها القديمة، بدءًا بتغيير تسمية البلاد يرى كوامي نكروما أن اسم بلاده ساحل الذهب أصبح يطلق عليها تسمية غانا بعد الاستقلال، أما الداهومي تحول اسمها إلى بنين، والكونغو زائير، وروديسيا زمبابوي. إلى جانب تغيير أسماء الدول ظهرت مشكل الحدود الذي قسم أبناء القبيلة الواحدة بين أكثر من وحدة سياسية كتقسيم قبيلة الهوسا والفولاني بين نيجريا والنيجر والكاميرون، وقبيلة الأيفي موزعة بين التوغو وغانا، بينما قبيلة الباكونغو المتواجدة في دولتين نيجريا والكونغو.

إن مشكل الحدود كان نتيجة لتقسيم الاستعمار للأراضي الأفريقية بدون مراعاة الاعتبارات الاجتماعية والثقافية لهذه المنطقة. فبموجب مؤتمر برلين عام 1884م أصبح الشعب الواحد منقسم إلى قسمين أحدهما فرنسي والأخر بريطاني، فهذا التقسيم الغير عادل والتفرقة بين أفراد

[1]- أمين البار، منير بسكرى، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية، ط1، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص،52.

القبيلة الواحدة عزز شعور بالانتماء القبلي على حساب الانتماء الوطني[1]، وأمام هذا الوضع الخطير توجب على الدول الأفريقية معالجة مشكل الحدود بوسائل سلمية تفادياً للاضطرابات الداخلية والنزاعات الإقليمية، والانقلابات الثورية.

✓ **مشكل الحدود وأثرها على التوزيع القبلي في منطقة الساحل الأفريقي:**

إن الوحدات السياسية الحالية المستقلة في أفريقيا عامة والدول الصحراء الكبرى خاصة مجرد أقسام إدارية في وحدات كبرى، نجد مثلاً دولة جمهورية السودان لها حدود مع ثماني دول، وهناك قبائل تتقاسمها أكثر من دولة، فالحدود خططت بطريقة عشوائية بحيث نجد السكان متجانسين جنسياً واجتماعياً ولغوياً موزعين عبر الحدود هذه الدول[2]. فالحد السياسي الذي يفصل بين السنغال وغامبيا التي كانت تشترك معاً في مظاهر طبيعية واحدة وقبائل واحدة ومستوطنات واحدة، إلا أن إدراك القوى الاستعمارية لخصوصية البيئة الطبيعة للمنطقة، تم تحديد الخط الحدودي بين الدولتين وعزل القسم الجنوبي من السنغال عن بقية البلاد بما يتوافق مع المصالح التجارية الأوروبية وأدى خضوع كل من السنغال وغامبيا إلى إدارة استعمارية مختلفة والمتباينة في النظم الإدارية والأنماط الاقتصادية.

فهذا الانقطاع في التوزيع الجغرافي يتبعه انقطاع اثنولوجي، فالجنوب الزنجي في موريتانيا والسنغال ومالي، وثنى مسيحي والشمال حامي مسلم[3]، يوضح لنا جوهر الصراعات والأزمات التي أعقبت استقلال كل من نيجيريا وغانا والصراع بين قبائل الاشانتي والفانتى في غانا، والهوسا واليوربا والإيبو في نيجيريا.

غير أن استقلال هذه المستعمرات السابقة دون تعديل للحدود ومحاولة كل دولة جديدة ممارسة حقها في السيادة بوضع القيود على الانتقال عبر الحدود أدى إلى ظهور مشكلات

---

[1]– يوسف روكز، أفريقيا السوداء سياسة وحضارة، ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986)، ص ص، 10– 11.

[2]– شوقى عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص339– 340.

[3]– محمد عبد الغني سعودي، مرجع سبق ذكره، ص235.

على طول تلك الحدود، فعلى سبيل المثال نجد الحدود بين نيجيريا والكمرون قد انتشرت عليها محطات المراقبة لمنع انتقال الأفراد من الكاميرون إلى نيجيريا واتخاذها ملجأ لهم[1].

ومع مطلع الستينيات دخلت أفريقيا في دوامة الأزمات، لأن فترة جمع مطالب المجتمع وإخضاعها للمصلحة العامة، تحولت من توتر علاقة الأفارقة مع المستعمر إلى ما يشبه الصراع الداخلي أي الصراع على السلطة، لم يكن الاستقلال السياسي مصحوباً ببناء الدولة الحديثة يفسر إلى حد كبير عودة أو إحياء التعصب العرقي وانتشار روح القبلية وعدم الثقة في الحكومة، ونظراً لخطورة الوضع حاول معظم القادة الأفارقة تجسيد الوحدة الوطنية ومحاربة الولاء القبلي وتجسد ذلك في الخطاب لأحد القادة بقوله: "عندما يذكر الإنسان الحزب الديمقراطي الغيني (P. D. G) فهو يذكر الحكومة والدولة وأيضا المجتمع"[2] .

وبالمقابل شهدت غينيا تصاعد المنافسة الحزبية السياسية التي نتج عنها تفكيك الروابط بين الأفراد القرى والمدن وهذه التقسيمات لم تكن قائمة في النظام التقليدي، فحاولت السياسة الحديثة استثمار الصراعات التقليدية إلى دعم المؤسسات المحلية الأصلية نجد (إقليم غني بالثروات الطبيعية) منبع الصراع بهدف الوصول للمناصب العليا في السلطة، أصبح كل فريق يشكل مؤخراً حزباً سياسياً متميزاً مما خلق الصراع بين الأطراف الحزبية، أما نيجريا تعد من بين الدول أكثر استقراراً من الناحية السياسية فنجد أن أغلب القبائل يدعمون الحزب المعروف باسم المجلس الوطني لنيجيريا والذي أصبح يحمل اسم "لحزب الوطني الديمقراطي النيجيري" الذي تمكن من خلق نوع من الاستقرار والسلم في المنطقة[3].

إن النظام السياسي والاجتماعي الجديد الذي ورثته دول منطقة الساحل الأفريقي عن الاستعمار فهو عبارة عن واجهة لحماية مزايا اقتصادية واجتماعية لفئة معينة، وأن النخب السياسية لهذه الدول يريدون الإبقاء على هذه المزايا لأنها تخدم مصالحهم خاصة على حساب

[1]– المرجع نفسه، ص 226.

[2]– محمد عبد الغني سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 241.

[3]– ب س لويد، تر: شوقي جلالي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 111– 112.

المصلحة العامة، ونتيجة لفقدان النظام السياسي شرعيته وسحب المجتمعات الإفريقية ثقتها من الحكام، ادخل الدولة في دوامة الأزمات المستعصية.

المطلب الثاني: التعدد الإثني وانعكاساته على الوحدة الوطنية

شكلت نهاية الحرب الباردة نقطة التحول في أدبيات الدراسات الأمنية والفواعل المؤثرة في النظام الدولي، نتيجة لجملة التغيرات والتحديات الجديدة التي أفرزتها على جميع الأصعدة، والمؤثرة بدورها على سيادة وأدوار الدول ووظائفها التقليدية. ومع تراجع نفوذ المدرسة الواقعية ومعها مركزية الدولة برز الاهتمام بفواعل جديدة غير الدولاتية كمحركات أولى للأحداث الدولية ومن بينها المتغير الإثنيى أو العرقي لا سيما في دول أفريقيا مما جعل النزاع بين مختلف الأقليات على اختلاف أصولها وانتماءاتها ظاهرة شائعة جداً.

من أبرز المشكلات التي واجهت ولا زالت تواجه الدولة الأفريقية الحديثة على صعيد الوحدة الوطنية مشكل التنوع الإثني، فالمجتمع الأفريقي يتألف من جماعات قبلية، إذ لم تعرف البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى بعد استقلالها في الستينيات من القرن العشرين الوحدة القومية بالمعنى المتعارف عليه في الدول الأوروبية، فالعديد من دول أفريقيا تضم مساحات تسكنها جماعات قبلية غير متحضرة، تتباين في حجم بناءها الاجتماعي والثقافي، ولا يزال النمط القبلي، هو النمط المهيمن في أجزاء واسعة من أفريقيا.

وقد كشفت الممارسة السياسية على صعيد أنماط الصراع وعدم الاستقرار لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أنه لا يزال المرء يعتمد على جماعته السلالية بأنها أمنه وملاذه الاجتماعي. لا ريب في أن أولوية الولاء للجماعة العرقية، ومن ثم الأقاليم وليست الدولة بأشكالها وتقسيماتها الحالية[1]، أي أن الولاء للإنسان الأفريقي إنما يكون للقبيلة التي ينتمي إليها،

[1]– وليد عبد الحي، "نموذج قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي"، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 104.

باعتبارها تمنح للفرد هوية تميزه عن الآخرين، شأنها في ذلك شأن القومية في المجتمعات المعاصرة[1].

لفهم مشكلات دول الساحل الأفريقي يتوجب علينا طرح قضية التعدد الإثني في المنطقة وما ترتب عنها من النزاعات الداخلية والخارجية، نظراً لكون الدولة الواحدة تضم العديد من الجماعات ذات التنوع اللغوي والديني والعرقي والقبلي، فضلاً عن الجماعات الوافدة إليها، دون أن يربط بين هذه الجماعات الشعور بالانتماء إلى جماعة وطنية ولنظام الحاكم.

وفي ظل وجود جماعات إثنية داخل الدولة الواحدة، بثقافاتها السياسة وقيمها ورموزها وتقاليدها الخاصة، فإن ذلك قد يؤدي إلى حدوث تناقض وتصارع بين الانتماءات القبلية وما يترتب عليها من ولاءات ضيقة ومحدودة، التي تعترف بالولاء للوطن ولا تسلم بأحقية النظام السياسي للدولة في ممارسة السلطة السياسية، فالإحساس بالظلم والحرمان من جانب جماعات إثنية معينة يعتبر بداية الطريق نحو اندلاع الصراعات في دولة ما، فهذه الجماعات المهمشة عادة ما تلجأ إلى استخدام العنف أو التمرد على النظام السياسي من أجل تحقيق أهدافها، الأمر الذي يخلق حالة اللااستقرار السياسي والأمني في الدولة. فمعظم دول المنطقة تعاني من هذه المعضلة فالرئيس تشاد إدريس ديبي إتبو الذي ينتمي إلى قبيلة زغاوة دخل في اشتباكات مع الحركات المتمردة من القبائل العربية في شمال وشرق البلاد بغرض استيلام مقاليد الحكم بعد الإطاحة بالحكومة التشادية.

إن تفشي ظاهرة النزاعات الاثنية أصبح يشكل خطر على الوحدة الوطنية ومصالحها العليا وعلى الأداء الوظيفي لمؤسسات الدولة، بالإضافة إلى عرقلة عملية بناء الدولة ومسار التنمية لهذه الدول الهشة.

ومن أجل دراسة وتحليل النزاعات الإثنية في منطقة الساحل الأفريقي وأثرها على الوحدة الوطنية وما يترتب عنها من انتشار الفوضى حالة اللامن في المنطقة لابد من التوضيح الآتي:

[1]– عبد السلام إبراهيم، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص،207.

أولا- مفهوم القبيلة:

إن رابط القبلية، يقوم بالأساس على رابطة القرابة وهي علاقة اجتماعية، تعتمد على رابطة الدم الحقيقية أو المكتسبة ولا يعني اصطلاح القرابة في الأنثروبولوجية، علاقات العائلة والزواج فقط وإنما يعني أيضا المصاهرة، وإذا كانت القبيلة تمتلك أرض فإن السلطة والثروة في المجتمعات القبلية غالباً ما تربط بالدور التقليدي، بالمكانة التي يتمتع بها رئيس القبيلة ما يضفي عليه الهيبة والنفوذ، اللذين يمكناه من تأدية التزامه تجاه أفراد القبيلة[1].

ويمكن تعريف القبيلة بأنها شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي التقليدي، يتميز أفراد القبيلة بعدد من الملامح والخصائص المشتركة، تأتي في مقدمتها صلة القرابة أو الرابطة الدموية إضافة إلى اللغة والدين وعناصر أخرى. وهناك مصطلح العصبية، الذي يمثل أحد سمات التلاحم القبلي، بما تعززه من أواصر التماسك بالولاء للأطر الفكرية والعقائدية للقبيلة[2].

يتضح لنا من دراسة ميدانية حول الحياة القبلية في أفريقيا التي قام بها لبورت نرفو C.Tardits توصل من خلالها أن الأفريقي يزداد إحساسه القبلي بدلاً من تفكك النظام القبلي، إذ أصبح الفرد الأفريقي أكثر قبلية Supertribalized في المدن، فلم يخلع الأفريقي حياته القبلية وولاءه القبلي، إذ لم يتمكن النظام الجديد من تغير نمط الحياة الاجتماعية لدى العديد من سكان المنطقة. ومن ناحية أخرى فإن النظم السياسية الجديدة لا زالت تستغل الانتماء والتقاليد القبلية لتحقيق الأهداف والمصالح الشخصية بما يضمن بقاءها واستمرارها في السلطة.

وهذا ما يبرر أن دول الساحل الأفريقي عبارة عن مجتمعات قديمة، لا زال الولاء العرقي قوياً داخل الإطار القومي، إذ تصاعدت خطورة مشكلة الإثنية في هذه المنطقة منذ خروج الاستعمار(أي في عقد الستينيات من القرن العشرين)، وفي هذا السياق يقول أحد الباحثين: أن هناك عودة القبلية أو إحياء للوعي القبلي في الدول الأفريقية الحديثة[3]، مما يشكل خطورة على

---

[1]- عبد السلام إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 203- 205.

[2]- حسان بن نوى، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، ط1، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية)، ص53.

[3]- محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقيا، (الكويت: عالم المعرفة، 1980)، ص 198- 200.

الوحدة الوطنية للدولة وذلك بتنامي النزعة الانفصالية لدى العديد من القبائل. من بين العوامل التي ساعدت على انتشار النزاعات الإثنية وتطورها وصولاً إلى تشكيل حركات مطالبة بالانفصال عن دولة الأم هي:

✓ وجود سند دولي للقبائل أو الأقليات: تتبنى دولة ما خصوصاً الدول الكبرى مطالب هذه الفئة الاجتماعية وتساندها، مثل مساندة الولايات المتحدة الأمريكية للأقليات العرقية المطالبة بانفصال جنوب السودان عن شمال السودان وتشكيل حكومة مستقلة.

✓ إن تكرر نجاح الأقليات العرقية والقبيلة في تحقيق الانفصال عن دولة الأم في مناطق مختلفة من القارة الأفريقية مما يغذّي نزعة الانفصال لدى أقليات أخرى، فنجاح اريتريا في الانفصال عن اثيوبيا عزّز نزعة أقليات جنوب السودان وكذلك مطالبة حركة الأزواد بانفصال شمال مالي عن الجنوب.[1]

لذلك فإن معظم الحروب الداخلية القائمة في منطقة الساحل الأفريقي الغرض منها الانفصال عن الدولة أو الاستيلاء على نظام الحكم، ونشير هنا إلى نيجريا التي شهدت حرباً أهلية امتدت بين 1967م و1970م بسبب محاولة إقليم بيافرا Biafra الانفصال عن نيجريا وتأسيس دولة مستقلة خاصة بقبائل اليبو، كون إقليم بيافرا يمثل أغنى أقاليم نيجريا بما يمتلكه من ثروات نفطية، وفي المقابل ظهرت حركات انفصالية في السنغال منذ الثمانينيات من القرن العشرين في إقليم كازامنس Casamance الجنوبي، إذ لازالت هذه الحركة قائمة إلى حد الآن، وهذا النمط الأخير من الحروب أكثرها انتشاراً خاصة بعد نهاية الحرب الباردة[2].

إن التحولات التي شهدها المجتمع الدولي في التسعينيات من القرن الماضي والانتقال من التهديدات التقليدية إلى تهديدات عابرة للحدود الوطنية أثرت بشكل مباشر على منطقة الساحل الأفريقي، حتى غدت من المناطق الوبائية للحروب المزمنة، إذ تكررت فيها الحروب الأهلية في مراحل متعاقبة، وتنتقل من دولة أخرى، كانتقال الحركة الانفصالية من السودان إلى تشاد.

---

[1]– وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص109.

[2]– آدم بمبا، "النزاعات الأهلية في إفريقيا قراءة في الموروث السلمي الإسلامي"، سلسلة دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامي، العدد 243، 2010، ص14.

إن تصاعد وتيرة النزاعات بين الإثنيات وتحالف القبائل ضد الحكومة الوطنية ناجم عن سوء استغلال وانتشار الظلم والاضطهاد، إذ شهدت منطقة شمال مالي العديد من الهجمات ضد الجيش المالي؛ إذ تتهم السلطات المالية قبائل الفلان بارتكابها للجرائم ضد القوات الأمنية بوصفها أقلية عرقية التي عانت من التهميش والظلم. إلا أن الأحداث التي وقعت في عامي 2012م–2013م في المنطقة التي تقطن فيها قبائل الفلان التي استهدفت القوات الأمر الذي يشير إلى وجود تحالف هذه القبائل مع الجهاديين (حركتي التوحيد والجهاد)، في حين تتهم قبائل الفلان سلطات الدولة المالية بارتكابها جرائم ضد هذه الأقلية العرقية في عام 2013م[1].

يتّضح لنا مما سبق أن هناك نزعة الانفصال في المنطقة تسعى إلى الانسلاخ كليًا عن الدولة وتكوين كيان سياسي مستقل، بالمقابل هناك نزعة الحصول على إدارة محلية ذات صلاحيات واسعة لإدارة شؤون إقليم الأقلية بأكبر قدر من التحرر من سلطة المركز، بينما تكون المطالب دون ذلك، وهو ما يدخلنا في دائرة الحصول على الحقوق المتوازنة مع الآخرين في الدولة عينها.

ثانياً– تفسير تنامي النزاعات الإثنية وانعكاسها على أمن الدولة:

من أبرز خصائص الدول الأفريقية في المجال السياسي، حالة عدم الاستقرار الدائم والتي اتخذت شكل نزاعات محلية قائمة على الخلاف على الأرض، أو على الهوية القومية، أو على الدين، فبعد أن نالت المستعمرات الأفريقية استقلالها نشأت فيها دول لم تراع فيها عوامل القوميات والإثنيات المختلفة، بل عمدت على تقطيعها بشكل اعتباطي، وبالنظر إلى مصالح وظروف خارجة عن إرادة الشعوب الأفريقية وتطلعاتها[2]، فعجز النظم السياسية الأفريقية ساهمت في نشوب حالة عدم الاستقرار السياسي، والاجتماعي، والإيديولوجي والعرقي في معظم الدول الأفريقية.

---

[1]– محمد محمود ولد أبو المعالي، "شمال مالي: :بؤرة للتوتر العرقي–القبلي في لبوس سياسي"، تقارير، (مركز الجزيرة للدراسات، 19 يناير 2015)، ص 05.

[2]– يوسف روكز، إفريقيا السوداء سياسة وحضارة، ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986)، ص63.

فالدولة الحديثة في منطقة الساحل الأفريقي، وتخليها عن أغلب وظائفها باستثناء الوظيفة القهرية، وربما دللت عبارة **دانيال بل Daniel Bell** على أن الدولة المعاصرة أصبحت مضطرة إلى التخلي عن مهامها التقليدية لتتفرغ لعالم متشابك تدير عبره علاقاتها الدولية المعقدة، ولكنها اكتشفت أنها عاجزة عن التكيّف مع التعقيدات التي أفرزتها العولمة[1]، وأمام عجز الدولة عن التكيّف مع التغيرات واستجابة لمطالب الشعب مع بداية التسعينيات، ظهرت حركات احتجاجية محاولة لتغيير النظام السياسي إلى نظام تراه الأقلية أكثر عدالة أو نيل حكم ذاتي والاندفاع نحو الانفصال وتكوين دولة مستقلة.

ونتج هذا الصراع عن التناقض النابع من الأنظمة ذاتها، وقد يكون سبب هذا الصراع محاولات فرض الرؤى والوجهات الثقافية على المجموعات المؤسساتية الأوسع، وتكون عمليات الصراع والحركات الاحتجاجية سمات متأصلة في المجتمعات البشرية، وتؤثر في أبعاد التغير الاجتماعي التنظيمية والرمزية وهي عمليات تقود إلى تطور مؤسساتي في جهاز الدولة وأدائها. فالممارسات لا تنهي الصراع داخل الدولة وإنما تعمل على تأجيله مما يؤدي إلى دوامة من الصراعات الإثنية أو السياسية، تتخللها استراتيجيات لا يحلها إلا مدخل الصلح الاجتماعي والإصلاح السياسي.

إن تصاعد حدة الصراعات والحروب الداخلية التي تشهدها المنطقة خلال العقد المنصرم أسهمت بدورها في تأكيد نبوءات روبرت جاكسون ومن يسيرون على دربه في إطار ما يسمى بالنزعة التشاؤمية[2]، انطلاقاً من حروب وصراعات التي شهدتها المنطقة جنوب السنغال وحتى ليبريا، ولا شك أن هذه الصراعات تؤدي إلى تدهور اقتصادي وانهيار المؤسسات الدولة، فضلاً عن شيوع ثقافة العنف والفساد في هذه المجتمعات، إلا أن الفوضى القائمة في أفريقيا هي نتاج لزيادة الصراعات في غرب أفريقيا، فقد وصفت أفريقيا بأنها تطرح نموذجاً للفوضى العارمة.

---

[1]– وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص 112– 116.

[2]- هربرت أ. شيللر، المتلاعبون بالعقول، تر: عبد السلام رضوان، (الكويت: عالم المعرفة، 1999)، ص21.

وعلى صعيد آخر فإن بعض الدول الأفريقية الأخرى لا تزال تشهد صراعات عرقية عنيفة مثل تشاد والسودان، وهناك بعض الدول الأفريقية التي تعاني مخاطر عدم الاستقرار السياسي وانهيار الدولة مثل مالي[1].

كما تشهد منطقة الساحل الأفريقي فوضى بنيوية ناتجة عن عجز الدول وعدم فعاليتها في تحقيق التنمية، فالانهيار الاقتصادي وانتشار الفقر والبطالة في المجتمع تمثل بيئة خصبة للتوتر والصراع العرقي، إذ يرى كلا من إبراهيم البدوي ونيكولاس سامباني أن كثرة الحروب الأهلية في أفريقيا ليس مردها التباينات القبلية واللغوية البالغة، ولكن مردها الفقر، والاعتماد الكلي على الموارد الأولية على وجه خاص، والإخفاق في المؤسسات السياسية[2].

ومن ناحية أخرى فإن التفاوت الاجتماعي –الاقتصادي الحاد بين الطبقات والشرائح المختلفة يسهم هو الأخر في تعميق حدة عدم التلاحم الوطني بين أبناء الجماعة الوطنية الواحدة وذلك بسبب تباين الأنماط المعيشية والسلوكية والقيمية بين الفئات الاجتماعية.

وهذا ما أكده **فيرنفال J.Sfurnival** بقوله يزداد الوضع سوءاً داخل الجماعة الوطنية إذا ما اقترن الانقسام الإثني بالتمايز الاجتماعي أو الطبقي، لأن ذلك سوف يؤدي إلى اهتمام كل جماعة إثنية بمطالبها الخاصة، توصل فيرنفال من خلال دراسته الميدانية أن التعددية الإثنية ستنعكس سلباً على استقرار ووحدة الجماعة الوطنية ككل، وذلك باقتران التعدد الإثني بالوضع الاجتماعي[3].

فالمشكل الذي تعاني منه معظم دول الساحل الأفريقي يكمن في مدى تحقيق الانسجام ما بين الجماعات الإثنية العديدة التي تتكون منها الدولة الحديثة، فكل طائفة أو أقلية أو قبيلة تحاول فرض لغتها وثقافتها على بقية الجماعات الإثنية الأخرى الأمر الذي يؤدي إلى نشوب

---

[1]– حمدي عبد الرحمن حسن، "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، قراءات افريقية، العدد1، أكتوبر 2004، ص 44.

[2]– آدم بمبا، النزاعات الأهلية في إفريقيا قراءة في الموروث السلمي الإسلامي، سلسلة دعوة الحق، العدد243، (رابطة العالم الإسلامي، 2010)، ص 21.

[3]– عبد السلام إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص35.

نزاعات حادة بين الشرائح الاجتماعية، وهذا ما نلمسه بوضوح بينجريا من خلال الصراع ما بين المجموعات الإثنية الثلاث الهوسا فولاني في الشمال والايبو في الشرق، واليوروبا في الجنوب.

وبالمقابل نجد أن النخب السياسية تسعى لخلق الأزمات الداخلية بانتهاج سياسات عشوائية مثلاً قام الرئيس الأسبق لتشاد تومب الباي بانتهاج سياسة مركزية صرفة تجاه الأقاليم المختلفة، وهي سياسة أسهمت في حدوث حركات تمرد وعصيان مما عرض وحدة الدولة إلى التفكك وعدم الاستقرار نتيجة لانتشار النزاعات الإثنو–إقليمية[1].

مشكلة الوحدة الوطنية في منطقة الساحل الأفريقي في بعدها الاثني والثقافي والسياسي يتطلب أولاً دراسة عروق وسلالات من أجل الإحاطة بطبيعة المشكلات السياسية التي تنجم عن تنوع عرقي أو الاثني سنقتصر على دراسة التنوع الإثني في موريتانية وتداعياتها على استقرار الدول المجاورة.

إن المجتمع الموريتاني كغيره من دول المنطقة هو عبارة عن خليط من الأجناس يمكن تقسيمه إلى مجموعتين، الأول العرب أو ما يسمى في موريتانيا "بالمور" أو "البيضان"، وهي تشكل غالبية السكّان، تتميّز بوحدة ثقافيّة أساسها اللّغة العربية الحسّانية والدين الإسلامي، ثانياً الفئة الزنجية على الرغم من قلة عدد الأقلية الزنجية في موريتانيا وصغر نسبتها المئوية إلى أنها ليست متجانسة فيما بينها أي انتمائها العرقي الواحد، إلا أنها تتوزع على خمس مجموعات إثنية فرعية كل لها لغتها تقاليدها على النحو التالي:

أ– **التكارير أو الهالفورين:** لها امتداد اثني للدول المجاورة لا سيما في السنغال تصل نسبتهم هناك 11% من السكان ونسبة عالية من التكارير هي الوافدين على موريتانيا من دولتي السنغال ومالي واستطاعوا الحصول على الجنسية الموريتانية.

[1]– المرجع نفسه، ص74.

ب- الفولبي أو الفولاني: ويشكلون 5% من سكان موريتانيا ولها امتداد اثني في السينغال يمارسون الرعي[1].

ج- السراكول: ويؤلفون نحو 4 %من سكان موريتانيا، ولهم امتداد في السينعال وفي منطقة حدود مالي.

د- الولوف: يشكلون 0.5% من سكان موريتانيا يمارسون النشاط الزراعي.

هـ- البمبارا: وهي مجموعة تنتشر بشكل أساسي في دولة مالي، ولكن جزءًا يسكن في موريتانيا، حيث لا تتجاوز 0.5 % اذ جعلت منها جماعة مهمشة وليس لها أي تأثير على الحياة السياسة للدولة.

إن بوادر الصراع بين الأقلية الزنجية في موريتانيا والعرب ترجع إلى عام 1959م قبل نيلها للاستقلال، عندما انعقد المؤتمر الوطني الموريتاني تبلور من خلاله اقتراح بأن تحمل البلاد بعد الاستقلال اسم الجمهورية العربية الموريتانية، ولكن بعض الأقلية من التكارير رفضوا ذلك، نظراً لخصوصية التركيبة الاجتماعية لموريتانيا أعلنوا اسم الجمهورية الإسلامية الموريتانية[2].أصبحت هذه الأقلية تشكل خطراً على الوحدة الوطنية من خلال المطالبة بانفصال مناطق الزنوج من موريتانيا وإقامة دولة الزنوج على ضفتي نهر السنغال.

فالأزمة العرقية في موريتانيا لم تقتصر على الأمن الداخلي للدولة فقط وإنما كان لها إمتدادات إلى الدول الإقليمية، ويتمثل أساساً بدولة السنغال التي تقع جغرافياً جنوبي موريتانيا[3]، ويتضح لنا من خلال ما تقدم أن بعض الجماعات الزنجية الموريتانية لها امتداد بشري واضح داخل الدولة السنغالية وهي الجماعة الأكثر سيطرة على الحياة السياسية والاقتصادية في

---

[1]- عماد الميغري، "المسألة الإثنية والدّولة في موريتانيا وانعكاسها على الخصوبة والسلوك الإنجابي للأقليات"، المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، ينظر لرابط:

http://insaniyat.revues.org/3569.

[2]- عبد السلام إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 191- 198.

[3]- الشيخ بكاي،" موريتانيا – السنغال: صراع على النهر يتحول سريعا إلى مواجهة عنصرية"، ينظر لرابط:
https://mauri-news.net/article11459.html.

السنغال، إذ ترى هذه الجماعة أن السنغال لم تقدم أي نوع من أنواع الدعم للحركات الزنجية الانفصالية في موريتانيا الأمر الذي وتّر العلاقة بين الدولتين، .

دخلت الدولتين موريتانيا والسنغال في المواجهة عام 1973م عندما عبرت مجموعة من الرعاة الموريتانية نهر السنغال إلى الضفة الأخرى بحثاً عن المراعي، فهذه الحادثة أدت إلى توتر الموقف بين الطرفين، وتصاعدت الأزمة بين الطرفين عام 1989م بسبب حركة الرعاة التي عبرت الحدود الوطنية للدولتين، فبدأ النزاع بين رعاة موريتانيين ومزارعين سنغاليين على حقوق الرعي في وادي نهر السنغال، الذي يرسم الحدود بين البلدين، فهذه الحادثة نتج عنها الأعمال الانتقامية؛ إذ تم طرد حوالى 100 ألف مواطن موريتاني من السنغال و85ألف مواطن سنغالي من موريتانيا. كما تم طرد 40 ألفاً من الموريتانيين الأفارقة من البلاد بذريعة أنهم سنغاليون. وحصل البيظان الناطقون باللغة العربية على أراضي الزنوج، أعقب ذلك تهجير أعداد كبيرة من مواطني البلدين إلى اتجاه آخر(نيجريا، الجزائر)[1].

كما نجد أن القوى الخارجية (فرنسا) كان لها دور في تعقيد الأزمة الموريتانية لحماية مصالحها الاقتصادية في المنطقة، لاسيما في منطقة زويرات، بالإضافة أن غرب أفريقيا ذات ثقافة فرنسية مما سهل عليها عملية التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، ويأتي الدور الفرنسي في تقديم بعض التسهيلات للحركات الزنجية لا سيما استضافة بعض عناصرها على الأرض الفرنسية، وتقديم تسهيلات إعلامية لتوضيح موافق تلك الحركات تجاه حكومتها[2].

إن كثيراً من بلدان هذه المنطقة لم تتمكن منذ استقلالها إلى حد الآن من تحقيق وحدتها الوطنية واستقرارها السياسي والأمني، فكيف يمكن لهذه الدول أن تتدرج إلى مستويات أعلى لتوحيد السياسات الثقافية؟.

1- أنور بو خرص، "الاستقرار الحرج في موريتانيا والتيّار الإسلامي الخفيّ دراسة"، ينظر لرابط:
http://mourassiloun.com/?q=node/8528.

[2]– عبد السلام إبراهيم، مرجع سبق ذكره ، ص 196– 200.

فالبعد الثقافي يشغل أهمية بالغة في تحديد هوية أية جماعة وطنية، إزاء غيرها من الجماعات الوطنية الأخرى، وتأتي هذه الأهمية من تداخل هذا البعد مع البعد الإثني، إلى درجة يصعب فيها تمييز عن بعضهما البعض، وكذلك بحكم أن لأية جماعة إثنية ثقافتها الخاصة وهو البعد المهم من أبعاد الوحدة الوطنية.

بالرغم من وجود الثقافة السياسية الشاملة في دول الساحل الأفريقي بصفة عامة بين عموم أفراد الجماعة الوطنية، والتي يطلق عليها الثقافة السياسية المسيطرة وتأخذ اسم الثقافة الوطنية وذلك تميزاً لها عن الثقافة الفرعية، التي تكون ثقافة الأقليات أو الجماعات الإثنية، وهذا يعني أن لأية جماعة فرعية داخل إطار الكيان السياسي الواحد، قد تتعارض ثقافتها مع الثقافة الوطنية وهذا ما يعكس سلباً على الاستقرار الذي يفهم على أساس أنه منبعث عن ثقافة مشتركة، وهذا ما يؤدي في بعض الحالات إلى التعارض ما بين الانتماءات الخاصة والانتماء الوطني.

فعدم توافق بين الثقافة الوطنية والثقافات الفرعية يولد عدم اتفاق حول القيم والغايات الأساسية للمجتمع السياسي، ووسائل بلوغها، وأساليب وإجراءات لتسوية الصراع الداخلي، في إطار غياب ثقافة الإجماع، وهي الثقافة القائمة على التوفيق والحلول الوسيطة والاعتدال بين مختلف الجماعات الرئيسية والفرعية لتحقيق الوحدة الوطنية، هذا ما عبر عنه كل من **داوز وهيوز Dowse and Hughes** بكل وضوح، بقولها أن الثقافة السياسية إنما هي نتاج تاريخ كل من النظام السياسي والأفراد الأعضاء في النظام فهي مغروسة في واقع العامة، وفي التجربة الشخصية الخاصة[1].

ولتجنب الصراعات العرقية لابد من بناء السياسة الثقافية تهدف إلى ترسيخ القيم الثقافية الدينية، التعليم واللغة، بما يحقق وحدة الوطنية واستقرار لدول المنطقة من خلال دعم التقارب في الرؤى والتفاهم والتسامح بين الجامعات العرقية المختلفة وخلق شعور مشترك بالهوية الوطنية التي تتجاوز الانتماءات الضيقة.

[1]– المرجع نفسه، ص 56– 61.

إن مشكلة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي لا تقتصر على البعد الثقافي وإنما تشمل كذلك البعد السياسي الذي يحدّد مستقبل النظام السياسي، فمعظم الدول المنطقة تعاني من عجز اشتراك مختلف الفئات الاجتماعية في النشاط السياسي يطلق عليه باسم "الاستبعاد" ويعد من صور الظلم الاجتماعي، أي بمعنى حرمان أفراد من الفرص التي ينبغي أن تكون متاحة للجميع وهي المشاركة في الحياة السياسية.

المطلب الثالث: السلطة السياسية في منطقة الساحل الأفريقي: بين التداول غير السلمي وانقلابات العسكرية

لقد ورثت الدول الأفريقية عند استقلالها من الاستعمار نظماً ودساتير تكرّس التعددية الحزبية والتداول السلمي على السلطة، وتحديد صلاحيات السلطات الثلاثة (التشريعية، التنفيذية، والقضائية). فأغلب الدول الأفريقية الفرنكفونية تبنت الدستور الديغولي الذي يؤكد هيمنة السلطة التنفيذية على كافة السلطات، أما الدول الأفريقية الانجلوفونية أخذت بأسلوب الدستور البريطاني، وعلى الرغم من ذلك واجهت التجارب الأولى لتطبيق النظام الديمقراطي في القارة الأفريقية عموماً ودول منطقة الساحل الأفريقي خصوصاً العديد من الصعوبات على صعيد الممارسة الفعلية، ما دفع الكثير من رؤساء دول هذه المنطقة إلى نبذ التعددية السياسية واعتماد نظام الأحادية الحزبية بحجة أن التعددية الحزبية غير ملائمة للبيئة الاجتماعية للمنطقة، نظراً للخطر التي يمكن أن تؤدي إليه إشعال المنافسات الإثنية على استقرار دول المنطقة حديثة النشأة ومهددة بالانهيار.

- ✓ **النظام التسلطي في منطقة الصحراء الكبرى ما بعد الاستعمار:**

شهدت قارة أفريقيا في فترة ما بعد الاستعمار أربعة أنواع من نظم الحكم نذكرها كالتالي:

1- **النظم الاشتراكية:** انتقل هذا النظام على نطاق واسع في أفريقيا تحت أسماء مختلفة: تجمع وحركة وجبهة ومؤتمر، وتعتبر من أجهزة اجتماعية سياسية وإيديولوجية تؤدي وظيفتها ومتمثلة في احتكار الاتصالات بين أعضائها وبين القاعدة الشعبية، ففي التنظيمات الإثنية والإقليمية والدينية نجد (سيكو توري في غينيا، وكوديبو كيتا في مالي، وكذلك سار اميلكار كابرال في غنينيا بيساو).

2- النظام العسكري: هو النوع الثاني من نظم الحكم في أفريقيا ويختلف عدد البلدان التي طبقته، ويقوم هذا النظام على إثر انقلاب عسكري ويكون مفاجئ[1]، ينطوي ضمنياً على قيم سياسية جديدة، وفرض الإجماع بقوة السلاح والتخلي عن حكم القانون.

3- نظام الفصل العنصري: قائم على حالة متطرفة من تنظير وتطبيق قيم سياسية، وعدم المساواة، والعنصرية الدامية، وكان من آثار وجود هذا الحكم ممارسة العنف ضد شعوبها التي اتخذت أشكالاً متعددة منها (الحرب الإثنية، الحروب الوطنية أو حروب التحرر).

4- النظام المحافظ: والنوع الرابع من نظم الحكم يتبنى النهج الرأسمالي إزاء التنمية وبناء الدولة، فالنظم التي تمسكت بالقيم الليبرالية والتعددية الحزبية اقتصرت في الدول التالية: غامبيا وبوتسوانا والسنغال وناميبيا وموريشيوس[2]، فهذه الأنظمة تتبنى انتخابات قائمة على سياسة تنافسية وتفتح مجال للمشاركة السياسية، وبالإضافة إلى وجود صحافة مستقلة، ونظام قضائي مستقل محاط بضمانات قانونية، وفصل نسبي للسلطات، وحرية انتقال والاجتماع ...الخ.

فبعد مرور ثلاثة عقود من حكم نظم الحزب الواحد في أفريقيا، لم يتحقق الاندماج الوطني ولم تثبت التجربة العملية أن نظم الحزب الواحد في أفريقيا قد حقق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي ميدان التنمية الاقتصادية لم يكن أداء نظم الحزب الواحد في أفريقيا بأفضل حال حيث وصل التدهور الاقتصادي إلى درجة الأزمة خصوصاً في الثمانينيات، ووفقاً لمتوسط الدخل السنوي للفرد370 دولارا، وكانت نسبة السكان تحت خط الفقر تقدر ب 47% من سكان أفريقيا جنوب الصحراء[3].

✓ **الاتجاهات السياسية الجديدة في أفريقيا:**

ظهرت الاتجاهات الجديدة في بنية السياسة للدول الأفريقية أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وكان من معالم هذه التوجهات انهيار النظم الاشتراكية، ثم التحول من النظم

[1] - جوزيف كي واخرون، بناء أمة والقيم السياسية المتغيرة، تاريخ إفريقيا، المجلد 8، (لبنان: د د ن، 1998)، ص 524.

[2] - المرجع نفسه، ص، 525.

[3] - صبحي قنصوه، "التحولات الديمقراطية الحالية في إفريقيا الأسباب- الأبعاد- احتمالات المستقبل"، الموسوعة الإفريقية، مجلد 5، (القاهرة: اليوبيل الذهبي معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1997)، ص114.

العسكرية إلى النظم المدنية، ثم الانتقال من الحكم الأوتوقراطي وحكم الحزب الواحد إلى القيم الديمقراطية الليبرالية وتعدّد الأحزاب.

بالرغم من تبني مبادئ الديمقراطية إلا أن بعض الدول الأفريقية اتبعت نهج مغيار يتضمن إلغاء حقوق الإنسان الأساسية، والأوتوقراطية، وتفشي الفساد، وسيطرة أجهزة الدولة على جميع جوانب المجتمع، واحتكار زعماء الحزب أو الاوليغاركيات العسكرية وعملائها على موارد الدولة وثرواتها. كما يتساءل الآن الكثير من الأفريقيين لماذا نتحدث عن التنمية والوحدة بوصفها قيمتين مطلقتين؟ التنمية لمن؟.

وهنا يكمن جوهر الثورة الديمقراطية التي تكتسح أفريقيا؛ إذ ما يطلبه الأفريقيون غداً ليس مجرد العودة إلى قيم الديمقراطية الليبرالية فحسب، بل كذلك العودة إلى تلك القيم كما هي مجسدة ومماثلة في شعاراتهم وإعلامهم الوحدة الوطنية والتنمية والحرية والعدالة الاجتماعية.

شهد المجتمع الدولي مطلع التسعينيات من القرن العشرين تغيرات جذرية في موازين القوى، مما دفع بالدول المنضوية تحت لواء الاتحاد السوفياتي إلى الانتقال من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي، وأمام موجة التحول الديمقراطي التي مسّت الأنظمة السياسية لدول أوروبا الشرقية وآسيا وعلى أثر ذلك وأمام ضغوط القوى الكبرى على رؤساء دول منطقة الساحل الأفريقي وإزاء المطالبة الشعبية بإدخال الإصلاحات على النظم السياسية، اضطرت النخب الحاكمة الإقرار بالتعددية الحزبية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، فبدأت العديد من الحكومات العسكرية في تسليم السلطة للقوى المدنية حتى وإن كان تحولاً شكلياً.

وعليه طرحت أدبيات البحث إذا كانت الدولة تحولت إلى الديمقراطية بنجاح، وذلك عن طريق الانتخابات بمعنى استمرار التداول على السلطة في انتخابات ثانية بعيدة عن عمليات التوجيه والضغط من أي طرف كان كمعيار الأول، أما المعيار الثاني فهو يتمثل في فرضية صامويل هنتغتون، حول تداول السلطة بالمعنى الدستوري وهذا وفقاً للقانون بما في ذلك التزام جميع القوانين التي تنظم العملية الديمقراطية، أما ثالثاً يتعلق بفترة العهدة الرئاسية والتي تكون كافية لاستمرار النظام الديمقراطي التداولي مثل ما اقترحه "روستو Rustrow" حيث فضل أن

تكون اثنا عشرة سنة. بالنسبة للمعيار الرابع هو معيار الديمقراطية، وقبول أنها لعبة وحيدة لا بديل لها في عملية الحصول على السلطة[1].

وعند تطبيق هذه المعايير على دول الساحل الأفريقي تبقى الأمور غير واضحة، وخاصة في البلدان التي تعاني العنف المسلح. فالعمليات التحول الديمقراطي تبقى عاملاً مؤثراً في استقرار الشعوب، وقدرتها على الانطلاق نحو إرساء الحرية والتنمية، ورغم الجهود في إرساء مبادئ الديمقراطية؛ إلا أن رقعة الحروب الأهلية في اتساع، وظاهرة الانقلاب في الاستمرار ومحاولات تغيير الأحكام من أجل منع فئة معينة من الوصول إلى السلطة وغلق باب المنافسة السياسية أمامها، كونها تشكل هاجسا للنظام القائم.

فبالرغم من إجراء العديد من الانتخابات على أساس التعددية السياسية من عام 1989م إلى عام 1994م، فالقليل من هذه الانتخابات أسفرت عن حدوث التداول السلمي للسلطة الذي حدث في كل من بنين والرأس الأخضر، أما الانتخابات التي جرت منذ 1994م لم يسفر أي منها عن تداول للسلطة[2]. أي بمعنى أن منح الاستقرار السياسي لم يضعف من اندماج الدول الحديثة الاستقلال بالاقتصاد الدولي، وأن الصلات بين بعض الدول والقوة الاستعمارية السابقة ظلت قائمة إلى حد الآن وهو ما يعرف بالاستعمار الجديد أو غير مباشر، فإن القادة السياسيين لم يكتسبوا بعد السيطرة الرسمية على أجهزة الدولة كما لم يتمكنوا من إدخال تغيير مؤسسي لاستبدال طبيعة عملية صناعة القرار بما يتماشى مع خصوصية البيئة الاجتماعية.

- ✓ **الانقلاب العسكري وأثره على التداول السلمي للسلطة:**

شهدت منطقة الساحل الأفريقي العديد من الانقلابات العسكرية والتي كان لها تأثير على البيئة الداخلية والخارجية للنظم الأفريقية، وكذلك مواقف اللاعبين الرئيسين على الصعيدين الداخلي والخارجي، فعند دراسة مسار التاريخي لعمليات الانقلاب العسكري نجد أن المؤسسة

[1]– محمد رفيق غراب، دور الجيش في الحياة السياسية في بلدان غرب إفريقيا دراسة تقويمية، ط1، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2016)، ص 181– 183.

[2]– شيماء محى الدين محمود، تداول السلطة والاستقرار السياسي في إفريقيا، (دراسة حالتي نيجريا وموريتانيا، ط1، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص73.

العسكرية حلّت محل الحكومات المدنية في أغلب الدول الأفريقية (خاصة في أفريقيا الفرنكفونية) [1]، فمثلاً شهدت نيجريا انقلاب عسكري في السنوات التالية: 1966م و1975م و1985م، كما عرفت معظم الدول الأفريقية حالة عدم الاستقرار نتيجة لتداول غير السلمي للسلطة وهو ما حدث في كل من (مالي، غينيا ونيجريا).

فبعد أن استولت مؤسسات العسكرية على مقاليد الحكم في دول أفريقيا، سعت هذه المؤسسة للتعويض عن عزلتها النسبية وافتقار للخبرة في شؤون الحكومة بكسب التأييد من مجموعات ليست لها صلات وثيقة مع النظام السابق. فإن اتباع طرق غير الشرعية للوصول إلى السلطة ساهم في عرقلت المسار الديمقراطي والمشاريع التنموية، كما أدخل الدولة الأفريقية في دوامة الأزمات.

وفي المقابل نجد أن بعض الحكومات الأفريقية أدخلت الإصلاحات السياسية والاقتصادية لتحقيق التنمية والحفاظ على استقرارها السياسي، أما البعض تقيد بمعايير التي حددها يونغ في كتابه: "الايدولوجيا والتنمية في أفريقيا" الصادر في 1982م والذي يتضمن ستة معايير لتقييم الأداء وهي النمو والمساواة في التوزيع، والاستقلال الذاتي والاعتماد على الذات، وحرمة الإنسان، والمشاركة، وتوسع قابلية مؤسسات الدولة لتنفيذ أهداف التنمية[2]. فمثلا قامت نيجيريا بصياغة القوانين في 1977م لتشجيع الاستثمار وتنفيذ المشاريع التنموية وإشراك القطاع الخاص والعام، وسد الفجوة بين النظام الحاكم والمجتمع النيجيري من خلال توزيع العادل للثروة وتحقيق المساواة، إلا أن ذلك لا يمنع الحكومة العسكرية – خاصة نظامي محمد واوباسانجو– من أتباع سياسة نشيطة معادية لبرنامج التنموي الحكومي.

فبالرغم من الجهود الداخلية والخارجية الرامية لتحقيق الانتقال السلمي للنظام الديمقراطي والتداول السلمي على السلطة في دول الساحل الأفريقي منذ التسعينيات من القرن الماضي إلا

[1] – محمد رفيق غراب، مرجع سبق ذكره، ص 183– 202.

[2]– وليم توردوف، الحكم والسياسة في أفريقيا، تر: كاظم هاشم نعمة، ط1، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2004)، ص209.

أن هذه الجهود لم تحقق نجاحاً في إبعاد التدخل العسكري في الحياة السياسية، نتيجة لعودة النفوذ العسكري عبر الانقلابات العسكرية، ويمكن تفسير استمرار الدور السياسي العسكري منذ مطلع الألفية الجديدة من خلال:

1- نقص الدعم المالي للمؤسسة العسكرية على أثر تراجع الأوضاع الاقتصادية في المنطقة نتج عنها تقليص الإنفاق العسكري. فالتدهور الاقتصادي ساهم في انتشار التمرد العسكري والذي بات يشكل خطراً على النظام السياسي، الأمر الذي دفع بعض الرؤساء الأفارقة من تشكيل ميليشيات عسكرية لحمايتهم مثل ما فعلت النخب الحاكمة في غينيا بيساو.

2- انتشار الصراعات والحروب الأهلية في المنطقة الصحراء الكبرى منذ عقد التسعينيات، ساعد في الحفاظ على القوة العسكرية والعودة إلى المعترك السياسي، وأصبحت وظيفة العسكريين هو المشاركة في السلطة والثروة حتى بالطرق غير المشروعة.

3- تسييس الانقسامات الاثنية داخل الجيوش، لم تكن المؤسسة العسكرية بمنأى عن تكريس الولاءات دون الوطنية، فبدأ جليّاً في هيمنة أعضاء الجماعة التي ينتمي إليها الرئيس على المناصب الكبرى والرتب العسكرية واحتكارهم للسلطة والثروة في الدولة على حساب الجماعات الأخرى الأقل تأثيراً، والذي يتوقف تمثيلها داخل المؤسسة عند مستوى الجنود[1] .

4- ضعف المؤسسات التشريعية والقضائية وعدم قيامها بالوظائف المنوطة بها دستورياً، بحيث أنها أصبحت أداة يستخدمها النظام الحاكم للحصول على الدعم والتأييد السياسي.

5- اللجوء إلى استخدام سياسات القمع والعنف لتحقيق أهداف النظام السياسي بدلاً من الاعتقاد على سياسات الإقناع والرضا الشعبي.

6- الربط بين المنصب السياسي العام وتحقيق الثروة والمكانة في المجتمع، وهي الظاهرة التي أطلق عليها جان فرنسوا بيار سياسة مليء البطون بحيث أضحت النخبة الحاكمة تمثل فئة اجتماعية متمايزة في سياق الانقسامات المجتمعية.

[1]- شيماء محى الدين محمود، مرجع سبق ذكره، ص 81- 83.

7- غياب التقاليد والأسس الواضحة التي تحكم عملية الخلافة السياسية : وهو الأمر الذي أدى إلى تبني الوسائل غير السلمية مثل: الانقلاب، الحرب الأهلية في عملية نقل السلطة[1].

من بين أسباب التي أدت إلى فشل النظم السياسية في أفريقيا: غياب ثقافة الحوار بين النخبة السياسية الحاكمة وبين مختلف والأقليات الاثنية التي تشكل تهديداً للنظام القائم، فالسياسة العشوائية وتهميش هذه الفئات الاجتماعية من مشاركة في حياة السياسية، وعدم ترسيخ مبادئ الديمقراطية فتح المجال للمؤسسات العسكرية بسيطرة على مقاليد الحكم وتسيير الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، الأمر الذي يشكل خطر على الاستقرار السياسي للدول الأفريقية.

ومما سبق يمكن تحليل ودراسة البيئة السياسية لدول الساحل الأفريقي وفق العناصر التالية:

1- كيفية استعادة وتدعيم الهيمنة المدنية على المؤسسة العسكرية في أعقاب انهيار أنظمة الحكم العسكري، وارتباط طبيعة الأدوار التي ينبغي أن تقوم بها المؤسسات السياسية المختلفة لا سيما التنفيذية والتشريعية منها.

2- رؤية مستقبل علاقة العسكريين بالسلطة السياسية، لا بد من معرفة درجة تدخل الجيش وشكل التمثيل في العملية السياسية، وكذلك الحقوق السياسية التي يحتفظون بها.

3- تزايد التدخل العسكري: هو مدى احترام وتمسك المواطنين بالمؤسسات والأدوار المسندة للحكومة المدنية، أي مدى قبول واعتراف المواطنين بشرعية النظام[2].

4- مدى حضور وتجدر المؤسسات المدنية، مثل الأحزاب والنقابات المهنية والاتحاديات والجمعيات في المجتمع، فغياب هذه المؤسسات تؤثر سلباً على الثقافة السياسية في المجتمع، وهذا بدوره يعزز تدخل العسكر في شؤون الحكومات على حساب المدنيين.

---

[1]- حمدي عبد الرحمن حسن، "الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، مرجع سبق ذكره، ص47.

[2]- محمد رفيق غراب، دور الجيش في الحياة السياسية في بلدان غرب إفريقيا دراسة تقويمية، ط1، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2016)، ص ص 150 -151.

إن أي دارس للنظم السياسية الأفريقية لا يستطيع أن يتغاضى عن الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في حياة السياسة الأفريقية. فقد حاول القادة العسكريين مثل غوون وموريتالا في نيجيريا، أن يظهروا بمظهر مناضلين باعتبارهم رمزاً لبناء الأمة، وكان العسكريون في أفريقيا يعتمدون باستمرار على حل المؤسسات البرلمانية والأحزاب السياسية بحيث ظلت البيروقراطية ملازمة لمؤسسات الدولة والقاعدة الهشة للسلطة، فهي التي وفرت عنصر الاستمرارية المؤسسية على امتداد نظم الحكم الاستعماري والنظم العسكرية، كما يسرت العودة إلى النظم المدنية بعد الانسحاب العسكريين من الساحة السياسية[1].

يمكن القول أن الحكومة الديمقراطية في معظم بلدان الساحل لا تزال هشّة، وأن عمليات الانتقال السياسي والعمليات الانتخابية في المنطقة تشكل مصدر توتر واضطرابات محتملة في المنطقة؛ إلا أن بعض دول الساحل تسعى جاهدة للوصول إلى حلول سلمية ترضى كل الأطراف الفاعلين في النزاع من أجل الحفاظ على الأمن واستقرار الدولة؛ يتضح ذلك من خلال عملية الانتقال السياسي في بوركينافاسو منذ أكتوبر 2014م، وتوقيع اتفاق السلام في مالي في منتصف عام 2015م التي تعتبر تطوراً هاماً بالنسبة لعملية تحقيق الاستقرار في البلد والاستقرار العام في المنطقة.

يمكن للدولة أن تتجنّب التوترات والصراعات العرقية وذلك من خلال تبني اختيارات عديدة على صعيد السياسة العامة ويشمل ذلك وضع صيغ وبرامج سياسية وثقافية واقتصادية معينة، وترسيخ مبادئ الديمقراطية التي تساهم في تحقيق **التواؤم** العرقي في المجتمعات التعددية فاختيار النظام الانتخابي يؤثر على التحركات العرقية من عدة أوجه:

1- بعض النظم الانتخابية تمكن الأقليات التي استبعدت من الناحية السياسة أن يكون لها تمثيل في المؤسسة التشريعية –التمثيل النسبي-.

[1]- علي. مزروعي، تاريخ إفريقيا، المجلد 8، (لبنان: د د ن ، 1998)، ص503.

2- تحقيق نوع من التعاون بين الجماعات العرقية المختلفة التي يمكن من خلالها تأثير على العملية السياسية، ولذلك فإن النظم الانتخابية يتعيّن عليها تجنب تكريس الهويات العرقية والدفاع عنها في بعض الدوائر الانتخابية النائية.

3- صيغة سياسية أخرى تركز على لجنة عليا تتألف من أعضاء مختلف الجماعات العرقية، طبقاً لنموذج التراضي أو ترتيب تقاسم السلطة على الرغم من أن الجماعات لا تمتلك بالضرورة سلطات متساوية، فهذا النموذج يعتمد على التعاون والتفاوض بين النخب.

4- تعد الفيدرالية أحد صيغ السياسة الأخرى التي تحقق التواؤم العرقي، فالفيدرالية لا تعطي فقط الجماعات العرقية درجة من السيطرة على الإقليم ولكنها أيضا تطرح قضية الاستقلال الثقافي مثل نيجيريا، والسودان التي تعتبر الفيدرالية مسألة محورية[1].

5- تعزيز المشاركة السياسية لشرائح معينة من السكان، بما في ذلك فئات الشباب والنساء التي تعيش في المناطق النائية، فعلى الرغم من أن أكثر من 60% من سكان المنطقة تقل أعمارهم عن 25 سنة، إلا أن الشباب لا يشارك بصورة منهجية في عمليات صنع القرار.

لا تزال دول الساحل الأفريقي عاجزة عن ممارسة سلطتها على كامل أقاليمها، وهذا راجع إلى السياسة العشوائية التي تهدف إلى تحقيق مصالح النخبة السياسية على حساب المصلحة العامة، بالإضافة إلى غياب استراتيجية تنموية شاملة التي ساهمت بشكل مباشر في تعقيد الأزمات الأمنية، والسياسية، والاقتصادية و الاجتماعية في المنطقة.

المبحث الثاني: إشكالية بناء الدولة وانعكاسها على الاستقرار السياسي لدول منطقة الساحل الأفريقي

تعود إشكالية بناء الدولة في أفريقيا إلى الطريقة التي ظهرت بها الدولة الحديثة بعد نيلها الاستقلال وهي مثقلة بالعديد من المشاكل التي زادت خطورتها نتيجة لتطور الصراع بين القوى الفاعلة على السلطة وتنامي الهويات العرقية والإقليمية التي صنعت منها أزمات مستعصية، بالإضافة إلى خلق عدم الثقة والشك في وجود الدولة بحدّ ذاتها، الأمر الذي ساهم في بروز

[1]- حمدي عبد الرحمن حسن، "الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، قراءات افريقية، مرجع سبق ذكره، ص50.

الأزمات التي تعيق عملية بناء المؤسسات الديمقراطية والمتمثلة أساساً في أزمة الشرعية، وأزمة الهوية التي جعلت من دول منطقة الساحل الأفريقي ضمن الدول الفاشلة.

ويرى العديد من الباحثين أن الدولة الحديثة في منطقة الساحل الأفريقي هي نسخة للنظام الاستعماري من حيث تسلط النظام، وسيطرة نخبة معينة على الحكم وعدم الفصل بين السلطات الذي أدى إلى انتشار الفساد، وهذا ما يبيّن عدم وجود قواعد ثابتة لممارسة عملية انتقال السلطة بطرق سلمية قائمة على شفافية[1].

سنحاول في هذا المبحث معرفة ما المقصود ببناء الدولة، وكذلك دراسة إشكالية الدولة الحديثة في منطقة الساحل الأفريقي، وأهم الأزمات التي تعرضت لها دول المنطقة والتي ساهمت في عرقلة عملية بناء المؤسسات الديمقراطية.

المطلب الأول: بناء الدولة بين المفهوم والممارسة

نظراً لتعقيد عملية بناء الدولة وجد العديد من الباحثين صعوبات في تحديد تعريفها وخصائصها، لكونها ظاهرة نابعة من خصوصية البيئة الاجتماعية لكل دولة، ومن أجل فهم عملية بناء الدولة لا بد من التوضيح الآتي:

إن لمصطلح بناء الدولة ازدواجية تاريخية، إذ يحمل دلالتين: دلالة تقليدية وأخرى حديثة. استخدم في فترات متعددة من التاريخ السياسي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد استعادة البلدان التي كانت خاضعة للاستعمار استقلالها السياسي، كان يراد به إقامة مؤسسات مستقرة، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية التي تقود عملية التنمية[2].

[1]- الحفاظ النويني، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، المستقبل العربي، العدد422، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، أفريل 2014)، ص58.

[2]- فخر الدين ميهوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار، ط1،(الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص35.

إلا أن مفهوم بناء الدولة الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة، ركّز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدراً لتهديد الأمن والسلم في العالم. فعملية بناء الدولة متعلّقة بإقامة مؤسسات مستقرة لمواجهة التحديات التنموية بالدرجة الأولى، والاستجابة لطموحات مجتمع ما بعد الاستقلال، ومن ثم يمكن عرض التعاريف لبناء الدولة على نحو التالي :

تعرف الموسوعة السياسية بناء الدولة State Building بأنها عملية إقامة المؤسسات والهياكل السياسية للدولة وأدائها في توسيع نطاق مزاولة الحقوق وأداء الواجبات العامة وطرح النظرة المحلية الضيقة جانبا[1].

يشير بناء الدولة إلى إيجاد مؤسسات الدولة، فالتركيز ينصب على وظائف الدولة وأجهزتها الحكومية، وعلى قدراتها والأسس التي تقتضيها شرعية الحكومة، وضبط عملية ممارسة السلطة وفقاً للقواعد القانونية وممارسة القهر المشروع.

أما تشارلز تيلي Charles Tilly يعرف بناء الدولة على أنها: "إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة، لا سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة". وهناك من يعرف بناء الدولة على أنها: "بناء مؤسسات قادرة على اختراق المجتمع والتغلغل فيه واستخراج الموارد منه"[2]، إلا أن عملية بناء الدولة تختلف من دولة إلى أخرى.

وتعرف أيضاً: بمدى قدرة الدولة على أداء وظائفها المختلفة، بدءاً بتوفير الأمن والخدمات العامة، والدفاع عن الوطن ضد أي خطر الخارجي، مروراً بتوفير التعليم وحماية البيئة، والانتهاء بوضع السياسات وإعادة توزيع الثروة، فبناء الدولة مرتبط بقدرة المؤسسات الرسمية على تصميم السياسات وسنّ الأنظمة والقوانين ووضعها موضع التنفيذ، إذ يركز فوكوياما على تقوية المؤسساتية للدولة على الصعيدين المحلي والدولي.

[1]– إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، "الموسوعة المسرة للمصطلحات السياسية (عربي–إنجليزي)"، ص80، انظر لرابط: http://www.ketabfm.com/2014/10/32-84.html.

[2] – فخر الدين ميهوبي، مرجع سبق ذكره، ص ص36– 37.

أما إذا كانت الدولة مصنفة ضمن الدول الضعيفة أو الهشة، فيتم إعادة بناءها عن طريق التدخل ونزع السيادة، ويتولى حكمها نيابة عن المجتمع الدولي ضمن مفهوم جديد للسيادة المشتركة، أو بشكل غير مباشر عبر تقديم مساعدات من قبل المنظمات الدولية ووكالات الغوث ومختلف المنظمات غير الحكومية[1]. أما مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية عرفت بناء الدولة بأنها "عملية ذاتية لتعزيز قدرات ومؤسسات وشرعية الدولة من خلال علاقات الدولة بالمجتمع"[2]، وعليه فإن عملية بناء الدولة تخضع للاحتياجات الداخلية والضغوط الخارجية.

كما تشير عملية بناء الدولة على أنها عملية هادفة لتطوير قدرات المؤسسات وشرعية الدولة فيما يتعلق بتفعيل العملية السياسية في التفاوض على مبادلة المطالب بين الدولة ومختلف الفعاليات الاجتماعية[3]، كما يتوجب على النظام أن يستمد شرعيته من الهويات المختلفة ومن المؤسسة الدستورية، التي تمكنه من إقامة مؤسسات مستقرة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة.

كما ذُكر آنفاً يعتبر مفهوم بناء الدولة من المفاهيم غير الثابتة فبعد أن كان يقتصر على أداء الوظيفي للمؤسسات الرسمية وتعزيز قدراتها وترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات الذي يشكل أحد دعائم الأساسية لدولة القانون. أصبح الآن يشمل العلاقة بين الدولة والمجتمع خاصة فيما يتعلق بكيفية التعامل الدولة مع مشكلات الاجتماعية (النزاعات الاثنية، حركات المتمردة، الاحتجاجات الاجتماعية)، بالإضافة إلى العلاقة الدولة بالمؤسسات غير الرسمية.

فالعديد من الدول الأفريقية تحاول القيام بعمليات بناء الدولة من الداخل، عن طريق فصل الإصلاح الإداري والمؤسساتي عن الإصلاح السياسي والمجتمعي؛ إلا أن هذه المبادرة واجهتها صعوبة في تحديد مستوى السلطة وصلاحيتها، بالإضافة إلى وتداخل وظائف المؤسسات

[1]– فرانسيس فوكوياما، تر: مجاب الإمام، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، (السعودية: مكتبة العبيكان، 2007)، ص 11– 16.

[2]– كلير كاستليليو، "بناء دولة تعمل من أجل النساء إدماج النوع الاجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع"، ورقة عمل مقدمة حول مشروع تعزيز مواطنة النساء في سياق بناء الدول، (مؤسسة فرايد، 2011)، ص5.

[3] – فخر الدين ميهوبي، مرجع سبق ذكره، ص14.

العامة بالبني الاجتماعية المحلية، وارتهانها في نهاية المطاف لمدى شرعية السلطة السياسية، فيستحيل عملياً إيجاد نظرية علمية في التنظيم المؤسساتي والإداري (في القطاعين العام والمشترك).

ومن خلال الاطلاع على نماذج في منطقة الساحل الأفريقي مثل: تشاد، والنيجر، ومالي، يتضح لنا أن هناك ثلاثة صور للتهديدات مرتبطة بعجز الوظيفي للمؤسسات وفشل البنيوي لهذه الدول أولاً: يلاحظ الضعف في الإطار العام للدولة بوجود انقسام على مستوى الترابط الاجتماعي حيث تدفع مخاطر التفرقة الاجتماعية لانهيار الدول القائمة.

ثانياً: إمكانية انتقال وانتشار التفكك من المستوى الاجتماعي لمستوى الوحدة الترابية تبعاً للتمثيل غير العادل وغير المنتظم لمختلف فئات المجتمع داخل النظام القائم.

ثالثاً: يصبح الاستقرار في موضع تهديد فعلي ومباشر حين يكون هناك انقطاع للاستمرارية السياسية الذي يزود السلطة بالشرعية الضرورية لممارسة مهامها وبسط نفوذها المادي[1].

الجدول رقم (04): مسار انهيار الدولة في منطقة الساحل الأفريقية

الدولة القوية نسبياً	الدولة في أزمة	الدولة المنهارة
1- النظام القائم قادر على إدارة الصراع وفرض الأمن 2- قدرة البنى التحتية على تقديم الخدمات الأساسية على جزء كبير من إقليمها لفترات زمنية دائمة	1- النظام القائم غير قادر على إدارة الصراع وفرض الأمن. 2- البنى التحتية غير قادرة على تقديم الخدمات الأساسية على جزء كبير من إقليمها لفترات زمنية دائمة	1- النظام القائم غير قادر على إدارة الصراع وفرض الأمن. 2- البنى التحتية غير قادرة على تقديم الخدمات الأساسية على جزء كبير من إقليمها لفترات زمنية دائمة

[1]- شاكر ظريف، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى: دراسة في الأسباب والانعكاسات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 41 ،42، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص94.

المصدر:

من إعداد الطالبة

انطلاقاً من معطيات الواردة في هذا الجدول يمكن القول أن منطقة الساحل الأفريقي هي منطقة أزمات، فضعف أداء الوظيفي للدولة وعدم قدرتها على فرض القوانين على كافة أجزاء أقاليمها، زاد من تصاعد أعمال العنف والحركات التمرد ضد النظام السياسي القائم، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على أمن واستقرار الدولة.

ولفهم أكثر لطبيعة المشاكل التي تعاني منها المنطقة يجدر الإشارة إلى الخلفية النظرية لمستوى تحليل هذه التهديدات والتي تشير إلى متغيرين أساسيان يساهمان في فهم طبيعة الأوضاع في المنطقة:

1- عدم السيطرة أو غياب الحكم يعني عدم قدرة الدولة بإمكانياتها المتوفرة على فرض النظام والقانون في سائر المناطق التابعة لها. وهي تعني عدم القدرة الفعلية للحكومة على ممارسة سلطتها السيادية على كافة أقاليم الدولة من الناحية القانونية، وكذلك من ناحية أخرى تباعد الفاصل بين مختلف فئات وطبقات الشعب والنخبة العليا في المجتمع.[1]

2- الانفلات الأمني وظهور التحديات الأمنية في هذه المنطقة الناجم عن فشل الدولة في ضمان الحد الأدنى من الأمن الاجتماعي والاقتصادي، ويمكن تفصيل ذلك أكثر من خلال الجدول التالي:

[1]- عبد القادر الهلي، أمينة بوبصلة، "تحدي الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي"، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، (قالمة: جامعة 8 ماي 1945،24-25 نوفمبر 2013).

الجدول رقم (05): مؤشرات ضعف الدولة في منطقة الساحل الأفريقي.

مؤشرات عدم السيطرة	مؤشرات الانفلات الأمني
– ضعف قدرة الدولة على السيطرة على كا المناطق. – غياب مؤسسات الدولة. – انتشار الفساد، والتوزيع الغير عادل للثروات. – التعدد الاثني وانعكاسه على الوحدة الوطنية. – تنامي النزاعات الداخلية، وظهور حركا الانفصالية. – نقص الرقابة على الحدود. – التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدولة.	– انعدام الخدمات الاجتماعية في مناط مهمشة من قبل الدولة. – انتشار الفقر، وزيادة نمو السكان. – تصعيد حدة الأزمات (السياسية، الاقتصادي الاجتماعية، الأمنية). – تواجد الجماعات المتطرفة وتحالفها م المنظمات الإرهابية. – توسع نشاط العصابات الإجرامية في ه المنطقة.

المصدر: محمد أمين بن جيلالي، "أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي"، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، مرجع سبق ذكره، ص63، بتصرف.

أهم تحديات ومستلزمات بناء الدولة:

تعاني الدولة من الأزمة البنائية، بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، وتترك تأثيراتها في أداء الدولة وفاعلية أجهزتها من ناحية، وفي طبيعة علاقتها بمجتمعها من ناحية ثانية، وفي نمط علاقتها بالعالم الخارجي من ناحية ثالثة، وتتجلى أهم أبعاد مظاهر أزمة بناء الدولة كالآتي:

1-عدم استكمال عملية البناء المؤسساتي للدولة.
2-تضخم أجهزة الدولة.
3-التأزم في علاقة الدولة بالمجتمع واهتزاز شرعية الدولة ككيان سياسي[1].

المطلب الثاني: أزمات النظام السياسي لدول الساحل الأفريقي

واجهت الدولة في منطقة الساحل الأفريقي بعد نيلها للاستقلال العديد من إشكاليات تمثّلت في الأزمة التعددية السياسية وبناء الدولة القومية الحديثة والتنمية الاقتصادية والانتقال السلمي للسلطة وأزمة الشرعية(الانقلابات العسكرية)، وغياب استراتيجيات البناء الوطني.

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى الأزمات التي يعاني منها النظام السياسي في منطقة الساحل الأفريقي استناداً إلى التحليل الذي قدمّه كل من لوسيان باي وجوزيف لابالومبارا لأزمات النظام السياسي والتي تشمل: أزمة الشرعية، أزمة الهوية، أزمة المشاركة السياسية ، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع.

✓ **أزمة الشرعية:**

شكلت مسألة الشرعية السياسية أحد أهم الإشكاليات التي واجهتها سلطات النخب السياسية الأفريقية، علماً أن هذه الدول تستّمد شرعيتها السياسية من مصادر عدة سواءً كانت الشرعية مستمدة من "الديمقراطية الليبرالية أو من الزعامة التاريخية الكاريزمية، أو من عقيدة ثورية، أو القدرة على الإنجاز" وما رافق تلك الشرعية من تعثر أدى إلى تفاقم الأزمة السياسية، وكان سبباً في ظهور الحركات الانفصالية التي تبنتها الفئات المهمشة من قبل السلطة، التي فقدت مصداقيتها من خلال عدم قدرة مؤسسات الدولة على تنفيذ برامجها وتحقيق العدالة الاجتماعية

[1] – فخر الدين ميهوبي، مرجع سبق ذكره، ص ص39– 40.

والحرية والمشاركة السياسية، وكذلك عدم استجابة النظام السياسي لمطالب البيئة الخارجية وعدم قدرتها على التأقلم مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية[1].

وبتفصيل أكثر فإن مشكلة الشرعية هي الانهيار في البناء الدستوري، وفي أداء الحكم ينجم عن الاختلاف حول طبيعة السلطة في النظام السياسي، فإن مشكلة الشرعية يمكن أن تأخذ شكل تغيير في هيكل الحكومة أو في طابعها الأساسي، وتغيير في المصدر الذي تستمد منه تلك الحكومة سلطتها النهائية.

وترتبط هذه الأزمة بعملية بناء الدولة في الساحل الأفريقي، فغالباً ما يتم الوصول للسلطة في هذه الدول عن طريق وسائل وآليات غير ديمقراطية، مما ساهم في ضعف أداء مؤسسات الدولة، وانخفاض أو غياب الرقابة على السلطة التنفيذية للدولة، وغياب مشاركة الجمهور في صنع القرارات السياسية.

شهدت هذه الدول منذ نيلها الاستقلال السياسي أزمة مؤسساتية وسياسية، وألقت بآثارها السلبية على أدائها الوظيفي مما يجعلنا نتساءل حول مستقبل الدولة في منطقة الساحل الأفريقي في ظل الاحتمالية المتزايدة للفشل الدولاتي وصعود حدة المعارضة الداخلية للنظام السياسي، وفي هذا الإطار يرى شابال باتريك Chabal Patrick " واون باسكال ديلوز" John Pascal Daloz أن الدولة في أفريقيا لا تمتلك مقومات الدولة من حيث القدرات التنظيمية والأدوات القمعية[2]، ويتضح ذلك من خلال دراسة البنية السياسية للدولة الموريتانية أن عمل المؤسسات يرتبط باوتوقراطية غير هادفة لتغيير الوضع السياسي والاجتماعي؛ إذ يتم الوصول إلى السلطة في هذه الدولة عن طريق اعتماد وسائل وآليات غير ديمقراطية خاصة عملية الانقلاب العسكري، كما حصل في الانقلاب الأخير بعزل رئيس مدني فائز في انتخابات محمد ولد شيخ

[1]– عبد الرزاق عيد، محمد عبد الجبار، الديمقراطية بين العلمانية والإسلام، ط1، (بيروت: دار الفكر المعاصر، 1999)، ص106.

[2]– عربي بومدين، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء"، قراءات أفريقية، العدد28، (المنتدى الإسلامي، أفريل2016)،ص 65.

عبد الله ، ولم تعط له الفرصة الكاملة لممارسة الحكم على وفق القواعد الديمقراطية المتعارف عليها[1].

لا تختلف تجربة موريتانيا عن تجربة نيجيريا خاصة في عهد حكومة الرئيس اوباسانجو عام1999م التي واجهت تنامي عدد من التفاعلات السياسية على الساحة الداخلية، وصعود التيارات السياسية ذات التوجه الإسلامي، التي بلغت ذروتها بعد إعلان العديد من الولايات النيجيرية بتطبيقها أحكام الشريعة الإسلامية، مما لجأت الحكومة إلى عقد مؤتمر وطني للمراجعة الدستورية[2]، إلا أن هذه المبادرة لم تحظى بقبول من قبل الشعب تخوفاً من فتح ملفات بالغة الحساسية قد تهدد المسار الديمقراطي في نيجيريا.

- ✓ **أزمة الهوية:**

ترتبط إشكالية بناء الدولة في منطقة الساحل الأفريقي بتنامي الهويات العرقية والدينية، فأغلب مجتمعات هذه الدول تعاني من أزمة تكامل وطني، أو ما يعرف بأزمة الهوية، إذ نجد أن الأفراد لديهم انتماءات وولاءات تجاه كيان محلي محدود، كالولاء للقبيلة، والطائفة، والسلالة؛ فهذا التنوع والتعدد في الأقليات الطائفية والاثنية واللغوية ساهم في تأخير عملية خلق الشعور بالانتماء الجهوي إلى أمة واحدة[1]، فأصبح وجود الدولة بحد ذاته محلّ شك ونزاع بين أفراد المجتمع. وهذا ما جعل مجموعة من الدول الأفريقية تعاني أزمات تشكك في شرعيتها الدولية وتصنفها ضمن الدول الفاشلة، نظراً لما تعاني منه هذه الدول من النزاعات العرقية الذي يمكن أن تتصاعد إلى درجة اندلاع حرب كاملة على نطاق واسع ويؤدي إلى انهيار الدولة مثل دولة مالي الذي يصنفها بعض الباحثين ضمن الدول المنهارة.

- ✓ **أزمة المشاركة السياسية:**

[1]– خيري عبد الرزاق جاسم، "التجربة الديمقراطية في موريتانيا: دراسة في الإصلاح السياسي"، دراسات دولية، العدد43، (العراق: جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، 2010) ص 32.

[2]– هيفاء احمد محمد، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، دراسات دولية، العدد 46، (العراق: جامعة بغداد كلية العلوم السياسية،2010)، ص ص 100 –101.

تتميز عملية المشاركة في حياة السياسية في دول الساحل الأفريقي باختلالات هيكلية عميقة، حيث يتم توجيه المواطنين نحو ممارسة المشاركة السياسية المنعدمة أو الشكلية، وفي هذا الصدد يرجع السيد عبد الهادي جوهري أسباب حدوث الأزمة إلى عوامل عدة نذكر منها ما يلي:

- الجهل والأمية وانتشار الفقر.
- انعدام التنشئة السياسية (غياب الوعي الاجتماعي وغياب الثقافة السياسية).
- الإحساس بعدم جدوى المشاركة السياسية نتيجة وجود ديمقراطية شكلية وانتخابات غير نزيهة وعدم شرعية السلطة.
- اللامبالاة السياسية، ضعف الحس الوطني وضعف المجتمع المدني.
- العزلة السياسية (الإحساس بأن الفرد مهمش وليس له دور والعزوف عن المشاركة عن طريق الانسحاب من الحياة السياسية)[1].

بالرغم من إجراء انتخابات في منطقة الساحل الأفريقي بعد الاستقلال؛ إلا أن نموذج الحزب الواحد أو الحكم العسكري سيطر على طبيعة النظام السياسي، الذي لا مجال فيه للتنافسية والرأي الآخر، إلا أن الوضع تغيّر بتغيير في موازين القوى (مطلع التسعينيات)، إذ ظهرت أجندة دولية تكرّس مفاهيم حقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة عبر صناديق الانتخابات، فتح المجال أمام القوى المدنية للتأثير على الساحة السياسية، بالإضافة إلى الضغوط التي مستها القوى الكبرى على رؤساء الدول والحكومات الأفريقية من جهة، وإزاء الضغوط الشعبية المطالبة بالتحول الديمقراطي من جهة أخرى[2]، اضطرت غالبية النخب الحاكمة في الدول الأفريقية إلى إقرار التعددية الحزبية والسماح بإجراء انتخابات تعددية تسمح بتداول سلمي على السلطة، وبدأت العديد من الحكومات العسكرية تسليم السلطة للقوى المدنية

[1]– لعجال أعجال محمد لمين، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، (بسكرة: جامعة محمد خيضر، نوفمبر 2007)، ص 246.

[2]– شيماء محى الدين محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص 72– 73.

في إطار انتشار موجة التحول الديمقراطي حتى وإن كان تحولاً شكلياً وفق منطق العدوى أو كرات الثلج.

- ✓ **أزمة التغلغل(عدم تكامل إقليمي):**

إن عجز حكومة دول الساحل الأفريقي عن فرض سيطرتها وسياساتها على كامل إقليم الدولة، جعلها غير قادرة على التغلغل والوصول إلى كافه مكونات المجتمع وقطاعاته، فالانفلات الأمني وتصعيد حدة الحروب الأهلية وظهور الحركات الانفصالية في السودان ومالي تعد بمثابة أحداث كاشفة لعدة أزمات يعاني منها النظام السياسي؛ إذ يلاحظ منها عدم قدرة هذه الدول على التغلغل والوصول إلى جميع أنحاء إقليم الدولة الموحدة نتيجة لضعف السياسية المنتهجة من قبل النظام السياسي.

الفشل الاقتصادي والتوزيع الغير عادل للثروة:

تعاني معظم دول الساحل الأفريقي من عجز في التنمية على الرغم ما تمتلكه هذه الدول من الثروات الطبيعية والبشرية الهائلة؛ إلا أن هذه الدول أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية حيث لا تزال شعوب المنطقة تعاني الأمية والبطالة وتدني مستوى الدخل الفرد وغياب الخدمات والمرافق، حيث ارتفعت نسبة الفقر من 40% في موريتانيا إلى أكثر من 60% ، أما في مالي ونيجر وتشاد ارتفعت نسبة الفقر أكثر من 80% ، بالإضافة إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتفشي الفساد بشكل واسع، وتزايد حالة الغضب السياسي والاجتماعي[1].

جدول رقم (06) النتائج مدركات الفساد 2015

مرتبة	البلد	نتائج %
61	سنغال	44

[1]– نذير شكر نغم، "التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر"، دراسات دولية، العدد 48، (بغداد: جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، 2011)، ص7.

76	بركينافاسو	38
83	بنين	37
95	مالي	35
99	نيجر	34
112	موريتانيا	31
136	نيجريا	26
147	تشاد	22
165	سودان	13

المصدر: من إعداد الطالبة.

كل هذه المؤشرات والعوامل أدت إلى خلق احتمالات فشل معظم دول الساحل الأفريقي وهذا راجع إلى ضعف الاندماج الاجتماعي والعجز الاقتصادي وضعف البناء السياسي والمؤسساتي لهذه الدول.

المبحث الثالث: الأزمات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي: دراسة في طبيعة التهديدات اللاتماثلية

تُعرّف منطقة الساحل الأفريقي بأنها منطقة الأزمات انطلاقاً من الصراعات المسلحة المستعصية التي أخذت بعداً خطيراً إثر تصعيد الصراع بين الإثنيات بالسودان ومالي والنيجر، وصولاً إلى الأزمات الاقتصادية وغياب التنمية المحلية، ما نتج عنه من تنامي شبكات إرهابية وتصاعد خطر الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ساهمت هذه الأزمات في هروب أو نزوح الألاف من الأشخاص إلي مناطق أكثر استقراراً بحثاً على حياة أفضل.

سنحاول في هذا المبحث دراسة وتحليل التهديدات الأمنية (الهجرة غير الشرعية، منظمات الإرهاب، الجريمة المنظمة) في منطقة الساحل الأفريقي وانعكاسها على الاستقرار الأمني للدول

الإقليمية، وسيتم تطرق أيضا إلى مبادرات الإقليمية الهادفة لمعالجة مشاكل الأمنية في المنطقة باعتمادها على حلول السلمية.

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على استقرار منطقة الساحل الأفريقي

قبل الشروع في دراسة وتحليل أسباب الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الأفريقي وتداعياتها على أمن الدول الإقليمية خاصة بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا، يتوجب عليها أولا التطرق إلى إطار مفاهيمي للهجرة غير الشرعية.

أولاً- تعريف الهجرة:

تعنى الهجرة بصفة عامة الانتقال من مكان إلى آخر، مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، وقد تكون هذه الهجرة من دولة إلى دولة، أو من قارة إلى قارة فتسمى هجرة دولية.

بشكل عام يشير مصطلح الهجرة إلى الحركة السكانية التي يتم فيها انتقال الفرد أو الجماعة من الموطن الأصلي إلى وطن جديد يختاره لأسباب عديدة.

✓ **أنواع الهجرة:**

غالباً ما يتم تقسيم أنواع الهجرة إلى نوعين:

أ- **الهجرة الداخلية:** وهي حراك الأفراد يحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة، وهذا النوع لا يتطلب تأشيرات للانتقال من منطقة إلى أخرى داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة. أي بمعنى انتقال فرد أو أسرة أو جماعة من مدينة إلى مدينة داخل القطر الواحد، أو من قرية إلى مدينة أو عكس ذلك[1]. وهناك من يرى أن الهجرة الداخلية ما هي إلا التعبير عن الحركة الداخلية بين مناطق مختلفة داخل الدولة الواحدة[2].

[1]- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008)، ص ص 15- 16.

[2] محمد سمير مصطفى، "الهجرة غير الشرعية (الموت من أجل الحياة)"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 48-49، شتاء 2010، ص 107.

ومن بين أهم الدوافع التي أدت إلى زيارة سكان المدن المستقبلة وتناقص عدد سكان نحدّدها في النقاط التالية:

– انعدام توفر الخدمات العمومية.

– نشأة المدن الصفيح.

– ظاهرة التحضر الزائف: التغيير في محل الإقامة دون التغيير في العادات والتقاليد[1].

ب– الهجرة الخارجية: هي هجرة السكان من منطقة معينة إلى منطقة خارجية أي من دولة إلى دولة أخرى.

ثانياً– ما المقصود بالهجرة غير الشرعية:

–**الهجرة غير الشرعية:** هي الولوج أو دخول العمال إلى بلد ما دون وجود أوراق ثبوتية أو تصاريح دخول، وهذا عادة ما يتم عن طريق تهريب البشر. كما يقصد بها دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بغية الاستقرار أو العمل.

كما يعنى بها الأشخاص الذين يدخلون بلاد أخرى دون تأشيرات؛ إذ تعاني معظم دول العالم من مشكلة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تشكل لهم حاجز أمني، وخاصة الدول الصناعية التي تتوافر فيها فرص العمل[2]. فعند حديثنا عن انتقال شخص من مكان إلى آخر وعبور الحدود الوطنية قد يكون شرعياً من الناحية الدينية أو الاجتماعية أو الثقافية، تبعاً للخصوصيات التاريخية والحضارية لهذا المجتمع أو ذاك.

ووفقاً للحيثيات السابقة يندرج تحت مصطلح الهجرة غير الشرعية صنفان من البشر هما:

1– الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول أخرى دون وثائق قانونية، غالباً ما يتم ذاك بطريق التسلّل عبر الطرق البرية، أو عبر البحار والمناطق الساحلية.

[1]– مجدوب عبد المؤمن، "ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الأورومغاربية"، دفاتر السياسة والقانون، العدد10، جانفي 2014، ص302.

[2]– عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، مرجع سبق ذكره، ص18.

2- الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية، ويمكثون فيها بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية[1].

ويمكن القول بأن الهجرة غير الشرعية هي التي تتم بطرق غير قانونية، نظراً لصعوبة الحصول على تأشيرة السفر إلى الدولة المستضيفة، إذ تعقدت إجراءات السفر بدءاً من التسعينيات وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة، لذلك فإن مفهوم يأخذ بعد قانوني بالدرجة الأولى[2].

تعد دول الاتحاد الأوروبي من بين الدول أكثر تأثراً بالهجرة غير الشرعية، فيلجأ المهاجرين غير الشرعيين إلى أساليب عديدة للوصول إلى تلك البلدان، مثل التعاقد مع شركات التهريب، والتسلل من خلال الحدود، والزواج الشكلي الذي يهدف للوصول إلى الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض البلدان، والبعض الآخر يستخدم الوثائق والجوازات المزوّرة، كما هناك صنف أخر متمثل في بعض السائحين والطلاب الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء فترة إقامتهم المحدّدة.

ومع تزايد أعداد المهاجرين زادت المشكلات التي يوجهونها بسبب التفرقة والتمييز، ما دفع واضعي اللجنة الدولية إلى مطالبة الدول المستضيفة بوضع سياسة هجرة تضمن للمهاجرين حقوق العيش والعمل والاندماج في مجتمعاتهم الجديدة؛ أي بمعني توفير فرص التعليم ومنحهم حقوق الإقامة، التي تسمح لهم بالعمل دون قيود بدلاً من إقامة مؤقتة تحدّ من حريتهم، ولا تساعد على اندماجهم في المجتمع الجديد، ويزيد من دمج المهاجرين في مجتمعاتهم الجديدة[3].

من خلال تعريفات السابقة يمكن القول أن الهجرة غير الشرعية تشكل تهديداً لمصالح الدول المستضيفة وخطراً على استقرارها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، كما تؤثر هذه

---

[1]- أحمد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2]- أحمد عبد العزيز الأصفر،" الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة"، مكافحة الهجرة غير الشرعية، ط1، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص10.

[3]- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008)، ص33.

الظاهرة عابرة للقوميات على السياسات الدول المصدر نتيجة لفقدان الرأس مال البشري، مما يفرض على الدول المصدر والدول العبور وكذلك الدول المستضيفة تكثيف جهود تعاون للحد من هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد أمن ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

ثانياً- الهجرة غير الشرعية: بين الانفلات الأمني وضعف قدرات الدولة في منطقة الساحل الأفريقي:

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية أنها منبع للتهديدات، فهي تجمع بين: المهاجرين، والمتشردين، والجريمة المنظمة، وبالتالي تكون الهجرة غير الشرعية جامعة لمختلف المخاطر المتعددة الأبعاد في مصدر واحد، وأطلق عليها بمصطلح A Catchword والتي يعنى بها العدو الداخل[1].

لخّص العالم الديمغرافي الفرنسي ألفريد صوني إشكالية الهجرة بقوله: إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات[2].

إن دراسة الهجرة غير شرعية في منطقة الساحل الأفريقي، يتم من خلال وجهتين: الأولى تقتصر على حركة تنقل الأشخاص داخلياً على طول حدود الدول، والثانية نحو أوروبا نظراً لقربها الجغرافي، فطالما كانت الوجهة المفضلة للمهاجرين الأفارقة دول الاتحاد الأوروبي خاصة مع المطلع التسعينيات من القرن الماضي، إذ تحولت منطقة الساحل الأفريقي إلى منطقة تحتضن مختلف التهديدات الأمنية؛ فتفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية، واستمرار الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية، دفع بالأفارقة من مغادرة أوطانهم متجهين إلى أوروبا للاستقرار والاتخاذ من الدول المغاربة منها الجزائر وليبيا منطقة العبور للوصول إلى الدول الغربية.

---

[1]- العاقل رقية، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على أمن الدول المغاربية، المجلة الجزائرية للدراسة السياسية، العدد4، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ديسمبر 2015)، ص60.

[2]- الأخضر عمر الدهيمي، "دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"، ورقة بحثية مقدمة لندوة علمية حول الهجرة الغير مشروعة،(السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، ص2.

كما يرى بعض الباحثين المختصين في قضايا النازحين واللاجئين أن عديد من المهاجرين الأفارقة يستغلون تقديم طلب اللجوء كوسيلة للدخول إلى أوروبا والاستقرار فيها، إذ تشكل زيادة تدفقات الهجرة غير الشرعية تحديات كبيرة أمام مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ونظراً لخطورة هذه الظاهرة على ضفتي البحر المتوسط نظمت هذه المفوضية مؤتمراً إقليمياً في داكار بالسنغال حول حماية اللاجئين والهجرة الدولية في نوفمبر عام 2008م[1]، إذ تسعى هذه المفوضية تحديد الوافدين المحتاجين للحماية، بالإضافة الى تحسين الظروف التي يحتجز في ظلها اللاجئون والمهاجرون.

إن منطقة جنوب الصحراء الكبرى رغم شساعة مساحتها وصعوبة تضاريسها الجغرافية؛ إلا أن في السنوات الأخيرة تصاعدت الهجرة غير الشرعية نحو دول الشمال الأفريقية باتجاه كل من الجزائر، وتونس والمغرب باعتبارها دول عبور نحو الاتحاد الأوروبي إما عن طريق البحر الأبيض المتوسط أو المحيط الأطلسي بوسائل نقل غير آمنة تهدد سلامتهم مثل غرق القوارب غير الصالحة للملاحة بكل ركابها.

وفي حالة وصول مهاجرين غير الشرعيين إلى الدول الأوروبية يصبحون ضحايا الاتجار بالبشر، خاصة فئة النساء والأطفال الذين يتعرضون للاستغلال وإساءة المعاملة مدى الحياة، كما يتعرض الأشخاص الذين لا يحملون وثائق العبور أو الإقامة إلى الاضطهاد وانتهاكات لحرياتهم من قبل السلطات الدولة المستضيفة.

يمكن إرجاع تزايد حركة تنقل الأشخاص في الأونة الأخيرة إلى تفاقم الصراعات الإثنية والعرقية في منطقة الساحل الأفريقي والحركات الانفصالية، ونخص بالذكر هنا أزمة دارفور في السودان، وحركة الأزواد في مالي، والحركات المتمردة في موريتانيا ونيجيريا، إذ بلغ عدد اللاجئين عام 2014م في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ب3.7 مليون شخص فيما بلغ عدد النازحين داخلياً 11.4 مليون شخص، ويستثني الارتفاع الإجمالي الذي بلغ 17 بالمئة في

[1]– المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اللجوء والهجرة، ينظر إلى الرابط:
http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc2765f.html.

نيجيريا، بما أن طريقة احتساب النزوح الداخلي تغيرت خلال عام 2014 ما جعلها تنفرد خارج الإحصائيات[1].

يمكننا تحديد المعابر الرئيسية لتهريب المهاجرين بطرق غير قانونية من قبل جماعات التهريب وفق نقاط الانطلاق من الحدود الجنوبية الإفريقية، فغالباً ما يوجد ثلاث طرق للهجرة غير الشرعية الرئيسية التي تجتاز البحر الأبيض المتوسط من أفريقيا إلى أوروبا غرب البحر الأبيض المتوسط (اسبانيا)، المركز البحر الأبيض المتوسط (مالطا، إيطاليا)، الشرق البحر الأبيض المتوسط (اليونان) والتي يمكن تحديدها كالتالي:

–التنقل البري يبدأ من لاغوس وبنن سيتي، مروراً بكانو وسيكوتو في شمال نيجيريا، ومنهما عبر الحدود إلى مرادي وزيندر في النيجر وأرليت إلى الشمال، ثم منطقة تمنراست في جنوب الجزائر، ومن هناك يتوزع المسافرون باتجاه الشمال.

– انطلاقاً من مالي، لا تختلف الطريق كونها تبدأ في باماكو في الجنوب مروراً بموبتي وتيساليت ومن تم إلى برج مختار في الجزائر، وبعدها إلى نقاط مركزية في تمنراست وغرداية بوسط الجزائر.

– أما من الجهة الشرق، يمكن وبسهولة تبيان حركة التنقل باتجاه مصر وليبيا من خلال طرق مختلفة عبر تشاد والنيجر والسودان. وإما انطلاق من ليبيا في اتجاه إيطاليا[2].

يستعين أغلب المهاجرين بجماعات التهريب بغرض إيصالهم إلى وجهتهم (بدءاً من تنقلهم من المناطق الحدودية الصحراوية وصولاً إلى الأراضي (الليبية، التونسية، الجزائرية)، وتقدر تكلفة الرحلة إلى أوروبا بآلاف الدولارات، مما يتوجب على مهاجر العمل بطريقة غير قانونية في الدولة المستضيفة من أجل دفع مستحقات السفر لدولة المقصودة.

[1]– تقرير للمفوضية يظهر ارتفاعا إضافيا في عدد النازحين قسرا في النصف الأول من العام 2014.
http://www.unhcr-arabic.org/54ad0da96.html.

[2]– تشارلز هاريس الخطاب الرئيسي حلقة عمل المنظمة الدولية للهجرة وتجمع الساحل والصحراء بشأن وثائق السفر الدولية وأنظمة إصدارها: مراجعة فنية للمعايير والأنظمة مع الدول الأعضاء في تجمع الساحل والصحراء، 13–15 أفريل 2005.

فبعد انتشار ظاهرة التوتر والانفلات الأمني في المنطقة تحولت دول المغرب العربي من الدول المصدر إلى مناطق العبور الرئيسة للمهاجرين الأفارقة نحو أوروبا الغربية. فتشير إحصاءات الأمم المتحدة لسنة 2006م أن المملكة المغربية تعتبر منطقة العبور للمهاجرين غير الشرعيين، إذ لجأ إليها ما يقارب مليوني شخص أفريقي معظمهم من مالي، نيجر، سنغال متجهين إلى اسبانيا بحراً[1].

نظراً لتفشي الفوضى واستمرار النزاعات في منطقة الساحل الأفريقي وفشل الدولة في تنفيذ البرنامج التنموية، وغياب الحكومة في ليبيا وتآكل قدرتها للسيطرة على حدودها، كل هذه المؤشرات ساهمت في زيادة الهجرة الأفارقة إلى إيطاليا في السنوات الأخيرة.

إن تدفق الهائل للمهاجرين غير الشرعيين إلى الدول الأوروبية عرض أمنها الداخلي للخطر مما دفع الاتحاد الأوروبي من توقيع الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع دول المغرب العربي للحد من هذه الظاهرة الخطيرة وتقديم المساعدات المالية والتقنية لتشديد الرقابة على الحدود الذي يسهل اختراقها من قبل الجماعات التهريب[2].

تعتبر ليبيا من أكثر دول المنطقة التي تستضيف الأفارقة والمهاجرون منذ أواسط القرن العشرين لمزاولة النشاط التجاري، إبان اكتشاف مخزون النفط في ليبيا، زاد الطلب على العمالة اللازمة لتحديث دولة ليبية، بدأت تحركات المهاجرين بأعداد كبيرة إلى ليبيا من دول الجوار (تشاد ومصر والنيجر والسودان وتونس) بهدف الاستقرار فيها، وكانت سياسة الهجرة الليبية في بداية التسعينيات تُلخص ببساطة في السماح للعمال المهاجرين بدخول ليبيا بلا إعاقة نظراً لنقص اليد العاملة في ليبيا؛ إلا أن الظروف القاسية التي يعيشها المواطن في منطقة الساحل الأفريقي بسبب الكوارث الطبيعية وانتشار الجفاف والمجاعة والأمراض المزمنة، وانعدام

[1]– عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008)، ص17.

[2] - Smuggled Futures The dangerous path of the migrant from Africa to Europe." Global Initiative against Transnational Organized Crime series on Human Trafficking, (Switzerland,may2014),p.3.

الاستقرار الأمني في تشاد والنيجر ودارفور السودان دفعت بالآلاف من الأفراد إلى الفرار نحو ليبيا لكسب المال بما يتيح لهم التنقل إلى أوروبا والاستقرار فيها.

فأمام تزايد عدد الأفارقة القادمين من الشواطئ الليبية متجهين إلى إيطاليا على وجه الخصوص، وقعت إيطاليا وليبيا على اتفاقية الثنائية عام 2009م للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية. إلا أن السلطات الليبية كانت تستخدم موضوع الهجرة كوسيلة للضغط على أوروبا، من خلال فتحها أو إغلاقها صمام الخروج وفقاً لطبيعة علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول الأوروبية، وخصوصاً إيطاليا، فقد استغل القذافي هذه القضية للضغط على أوروبا بتقديم خمسة بلايين يورو سنوياً من أجل مراقبة الحدود ومكافحة الهجرة، إذ تمكنت السلطات الليبية بين عامي 2009م و2011م الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا بعد توقيع معاهدة بين روما وطرابلس، تعهدت بموجبها إيطاليا تقديم خمسة بلايين دولار إلى ليبيا في مقابل وضع ضوابط أكثر صرامة على موضوع الهجرة[1].

ونتيجة لتفاقم الأزمات وانهيار الدولة الحديثة في منطقة الساحل الأفريقي أصبح العيش في هذه المنطقة مستحيلة، ولم يبقى أمام الأفارقة سوى اللجوء إلى الدول المجاورة بهدف حماية حياتهم وتوفير لقمة العيش.

وعرفت حركة الهجرة غير الشرعية تزايد مستمر بعد سقوط نظام الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي عام 2011م وتدهور الأوضاع السياسية والأمنية، فأصبحت ليبيا من المسالك الأسهل نظراً إلى ضعف المراقبة على الحدود، وهو ما سهل عبور المهاجرين من دول جنوب الصحراء للحدود الوطنية الليبية للوصول إلى أوروبا، إذ لا تبعد السواحل الليبية أكثر من 300 كلم عن جزيرة لامبيدوزا الإيطالية التي تشهد كل عام وصول آلاف المهاجرين غير الشرعيين إلى شواطئها، فحظيت ايطاليا باهتمام المحللين السياسيين عام 2013م نظراً للتدفق الهائل

[1] – أحمد دياب، الأزمة الليبية وتفاقم الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، الحياة، السبت 22 أوت 2015، ينظر لرابط: http://www.alhayat.com/Articles/10711277.

للمهاجرين وطالبي اللجوء، خاصة بعد ارتفاع عدد موتى إذ توفي ما يقارب 360 شخص أفريقي تم العثور عليهم في سواحلها[1].

نظراً لكون ليبيا تمتلك مساحة صحراوية شاسعة ومع ساحل طوله ألف و770 كلم، أصبحت نقطة انطلاق المهاجرين غير الشرعيين الذي يحاولون عبور البحر المتوسط إلى أوروبا، إذ تتشارك ليبيا بحدود برية بطول نحو خمسة آلاف كيلومتر مع مصر والسودان والنيجر وتشاد والجزائر وتونس، لذلك فإن الهجرة غير الشرعية تعد تجارة مربحة جداً لجماعات التهريب وحتى بالنسبة إلى بعض الميليشيات[2].

شهدت السنوات الأخيرة زيادة غير مسبوقة في حركة تنقل من الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية خاصة مع بداية فبراير عام 2014م، إذ قدّر ما يقارب ب 1100 مهاجر غير شرعي معظمهم من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فوفق التقارير الإخبارية الدولية توفي ما يقارب 2000 مهاجر على الشواطئ الإيطالية، أي ما يقارب 10أضعاف العدد المسجّل في 18يناير عام 2013م[3]. في مطلع سنة 2015م توفي أكثر من ألفي شخص على السواحل البحر الأبيض المتوسط خاصة السواحل الليبية، وفي هذا صدد يقول الباحث في المعهد الدنماركي للدراسات الدولية هانس لوكت أن "اللاجئين الموجودين في ليبيا يدركون أن بقاءهم فيها ينطوي على أخطار كثيرة". وتشير المنظمات المحلية المعنية بحقوق اللاجئين إلى أن "البلد الوحيد المتبقي للاجئين الراغبين في العبور إلى أوروبا هو ليبيا بعدما شدّدت تركيا الرقابة البحرية[4].

ثالثا- الجهود الإقليمية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

نظراً للارتفاع الهائل من المهاجرين غير الشرعيين والأزمات الإنسانية الناجمة عنها والمحاولات للوصول إلى الشواطئ الأوروبية، لم تتمكن دول الاتحاد الأوروبي من إيجاد آليات

---

[1]- Smuggled Futures, op cit, p02.

[2]- أحمد دياب، "الأزمة الليبية وتفاقم الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا"، الحياة، السبت 22 اوت 2015، ينظر لرابط:
http://www.alhayat.com/Articles/10711277.

[3] - Smuggled Futures,op cit,p.4.

[4]- أحمد دياب، مرجع سبق ذكره.

للحد من هذه الظاهرة الخطيرة، بما في ذلك إيطاليا، فبالرغم من الضغط المتزايد لإعادة هيكلة وتوحيد الهجرة وتبني سياسات هادفة للحد من الهجرة تمكنّت من تحقيق بعض المكتسبات في تحويل الهجرة من ايطاليا إلى دول أوروبية أخرى، فإيجاد حلول لمشكلة الهجرة لا يقتصر على مراقبة الحدود الإيطالية فقط وإنما تتطلب التعاون الإقليمي بين الدول الأوروبية والأفريقية لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة الجماعية.

كما أن الاتحاد الأوروبي فشل في ضمان حماية الأفراد طالبين اللجوء، فأغلبهم يتم إرجاعهم إلى البلد الأم، وإن تمكن الفرد من الحصول على الوضع اللاجئ فهو سيتعرض للتمييز أو الاضطهاد على أساس العرق أو الدين.

وبالمقابل تمكنت الدول الإقليمية من بذل جهود وتكثيف التعاون للحدّ من هذه الظاهرة الخطيرة، وأبدت دول المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا وكذلك المنظمة الدولية للهجرة في الإستراتيجية الإقليمية(2014م –2016م) التزاماً بالعمل نحو تحقيق المزيد من الحماية للمهاجرين "المواجهين للمحنة" أو المهاجرين العاديين، خاصة بما يرتبط بوضع الاتجار بالبشر، فبرفع مستوى الحماية الممنوحة للناس في مثل هذه الظروف، قد يصبح من الممكن تحسين الوضع العام للحماية للفئات الثانية من الأشخاص المتنقلين.

على الجانب الإيجابي قلّصت اتفاقيات التنقل الحر من التهديدات الواقعة على المهاجرين في المنطقة، وذلك بتعامل مع المنظمات لخفض مخاطر الكوارث ومن بين المنظمات الإقليمية التي لديها أطر عامة لخفضُ مخاطر الكوارث وإدارتها المجتمع الاقتصادي لدول المنطقة الذي يعتبر واحداً من المنظمات على المستوى العالمي التي تنظّم رسمياً تمارين تشبيهيه مشتركة للترويج للتعاون الفني وتحسين التدريب للاستجابة للكوارث[1].

[1]– جوليا بلوتشر ودليلة غرباوي وسارة فيجيل، "كوارث والتهجير في مناخ متغير غرب أفريقيا: قاعدة اختبار للحلول الإقليمية"، نشرة الهجرة القسرية، العدد،49، ماي 2015، ص20.

وفي الأخير يمكن القول أن منطقة الساحل الأفريقي شهدت عديد من الأزمات المستعصية التي جعلت من ظاهرة الهجرة غير الشرعية في تزايد مستر بحثا عن حياة أفضل، إلا أن قضية الهجرة غير الشرعية ومشكلة اللاجئين شكلت أكبر تحدي أمام استقرار الأمني للدولة المضيفة.

وأمام تصاعد خطورة هذه الظاهرة في آونة الأخيرة لابد على القوى الإقليمية والدولية تكثيف جهودها فيما يتعلق بقضية الهجرة غير الشرعية للحد من أثارها الوخيمة، خاصة من ناحية القانونية الذي يلزم على الدول المتعاقدة بتنفيذ قرارات على مستوى الوطني، وتعاون مع دول الأعضاء من أجل تكثيف الجهود على مستوى الأمني الإقليمي لمراقبة الحدود ومنع دخول أي شخص أراضي دولة أخرى دون تأشيرة الدخول، بالإضافة إلى تبني سياسات على صعيد الدبلوماسي والاقتصادي لتعزيز الأمن والتنمية لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

كما يتوجب على دول الساحل الأفريقي والمنظمات الإقليمية إيجاد وسائل وآليات فعالة لمنع تنقل الأشخاص بطرق غير شرعية، ومراجعة مبادئ الاتفاقيات المبرمة بين الضفتين الشمالية والجنوبية وتنفيذها لمعالجة القضية الهجرة الأفارقة إلى أوروبا.

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة كتهديد لاستقرار الأمني لمنطقة الساحل الأفريقي

يزداد الاهتمام بمنطقة الساحل الأفريقي من منطلق أن هذه المنطقة تعد الأرض الخصبة المنتجة لكافة أنواع الآفات والمخاطر المعقدة، في مقدمتها انتشار الجريمة المنظمة عابرة للحدود الوطنية التي لا تقل خطورة على أمن الدول والأفراد، خاصة بعد ظهور مشكل تنقل الأسلحة الخفيفة الذي زاد الوضع تأزماً في المنطقة نتيجة للانفلات الأمني في ليبيا.

تعد جميع أشكال الجريمة المنظمة تهديداً مباشراً لمقومات الدولة في منطقة الساحل الأفريقي ودول المغاربية بشكل خاص، إذ أصبحت الجزائر معبر للسلع غير مشروعة (المخدرات، الأسلحة)، ونظراً لتصعيد أعمال الشبكات الإجرامية في الآونة الأخيرة مستغلة الفراغ الحكومي، والنزاعات الإثنية وضعف الأداء المؤسساتي لدول المنطقة الغير قادرة على توفير الإمكانية اللازمة لتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة وتداعياتها على أمن الدول المجاورة.

أمام خطورة الوضع الجديد الذي أفرزته الأزمة الليبية يتطلب تكثيف الجهود الجهوية والإقليمية لمواجهة التصعيد لأعمال الشبكات الإجرامية المسيطرة على المناطق الصحراوية، من خلال دعم القطاع الأمني والقضائي وتبني الاستراتيجيات الهادفة لتعزيز المشاركة السياسية ودمج الفئات الاجتماعية في الحياة السياسية. وعموماً سنحاول في هذا المطلب معالجة خصوصية مفهوم الجريمة المنظمة في أفريقيا وذلك من خلال التطرق إلى انتشار الشبكات الإجرامية في منطقة الساحل الأفريقي في ضوء التحولات الإقليمية (الأزمة ليبيا).

أولاً- الجريمة من المنظور النظري:

1- **تعريف الجريمة المنظمة:** يقصد بكلمة الجريمة لغة الجُرْمُ أي الذنب، فيقال جَرَم وأجرم واحترم.

ويُقصد بكلمة نَظم: أي نظم جمعهُ في السلك وبابه ضرب ونظمهُ تنظيما. والانضمام بمعنى الاتساق.[1].

فقد عرفا "سذرلاند وكريسي" Sutherland Cressey الجريمة المنظّمة على أنها" ارتباط لجماعة صغيرة من المجرمين لتنفيذ أنماط معينة من الجريمة "، ويُعرّف معهد بحوث هيئة الجريمة في شيكاغو الجريمة المنظمة بأنها" تشمل الجريمة المنظمة مشاركة الأفراد والجماعات من الأفراد في علميات منظمة رسمياً أو غير رسمية وتتصف بما يلي:

- النية لارتكاب الجريمة أو الارتكاب الفعلي للجريمة.
- المثابرة للتآمر خلال الزمن أو الإصرار على التآمر عبر الزمن.
- اكتساب القوة والمال والسعي للحصول على درجة عالية من الأمن السياسي أو الاقتصادي كدافع أساسي.

لم يكن هناك تعريفاً واضحاً وموحداً بين الدول للجريمة المنظّمة، إلا بعد أن عرفته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ (2000-11-15 م) أن الجريمة المنظّمة هي التي ترتكبها جماعة إجرامية منظمة ذات هيكل تنظيمي موجودة لفترة من الزمن، وتعمل بصورة

[1]- أديبة محمد صالح، الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2009)، ص10.

متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطرة والأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مادية أخرى[1].

فالجريمة المنظّمة تشكل خطراً على استقرار الدولة وعلى حياة الفرد؛ إذ تلجأ جماعات وتنظيمات إلى الأساليب غير المشروعة بهدف تحقيق ربح المادي السريع من المصادر غير المشروعة (السرقة، تجارة بالمخدرات، احتيال، اغتيال الأشخاص...الخ)، بالإضافة إلى اختراق مؤسسات الرسمية للدولة وتنفيذ عمليات الاجرامية لزعزعت الاستقرار الأمني والسياسي للدولة.

وانطلاقاً من التعاريف المقدمة لظاهرة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية يمكن تحديد خصائصها كالآتي :

1-التنظيم الجماعي والبناء الهرمي: أي لاعتبار أي نشاط إجرامي جريمة منظمة إنما يجب أن يكون لهذه الجماعة هيكل تنظيم يكون له سلطة كاملة على المنظمة التي تخضع لرأس الهرم زعيم العائلة، لقاعدة هرمية معقدة ودقيقة وذلك على الشكل التالي:

[1]- الجمهورية اللبنانية "وزارة العدل النيابة العامة التمييزية، نشأة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وطرق مكافحتها"، ص04. ينظر للرابط:

ftp://pogar.org/LocalUser/pogarp/arabniaba/crime/cairo/saad-a.pdf.

الشكل رقم (02): مخطط لهيكل تنظيمي لنشاط إجرامي

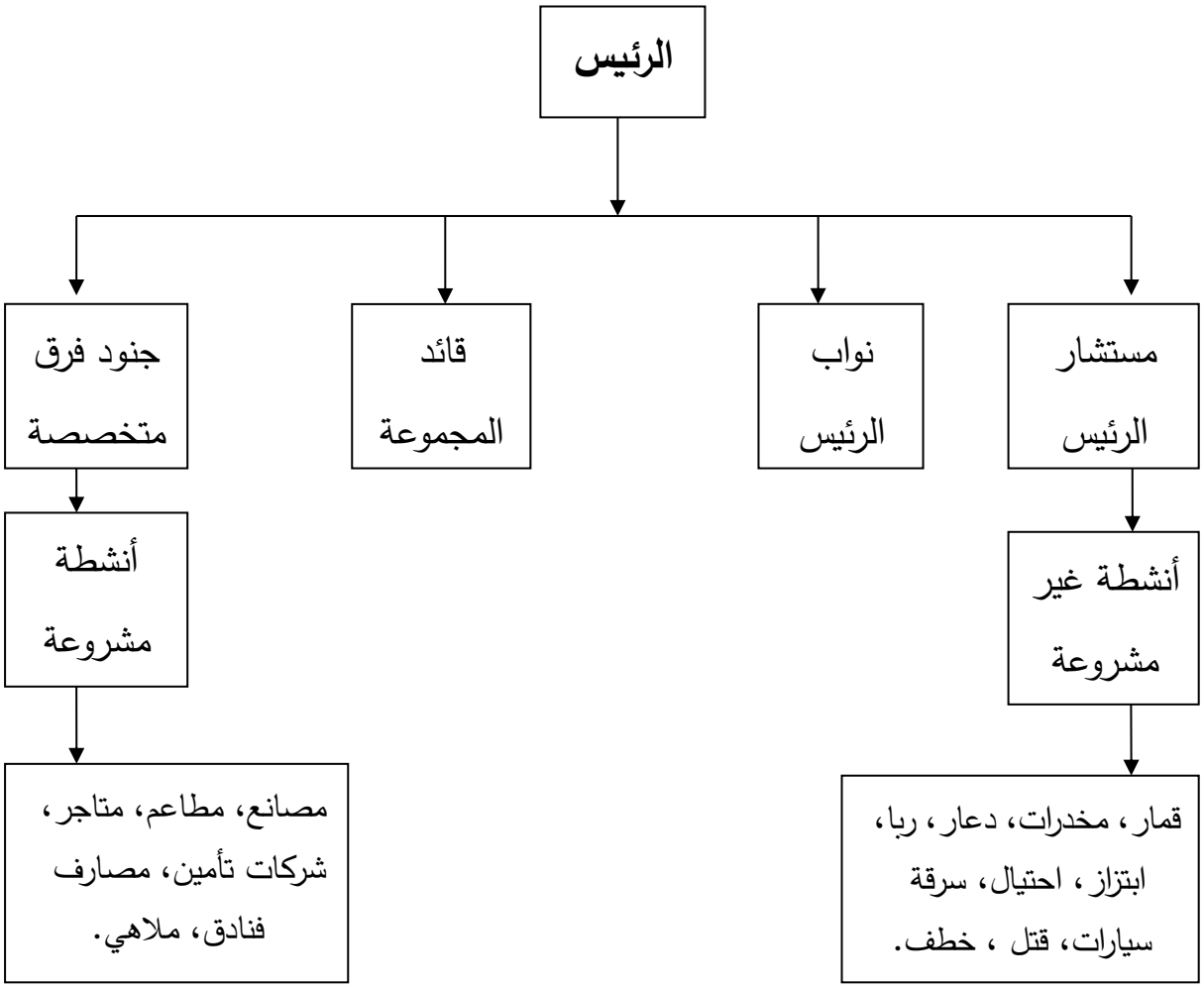

المصدر: من إعداد الطالبة.

ومن خلال هذا المخطط يتّضح لنا أن الجريمة المنظّمة تقوم على مجموعة من الأشخاص، يمتلكون القدرة على القيادة والتنظيم والتخطيط والتنفيذ العمليات الإجرامية التي تحقق لهم الأرباح المادية، كما نلاحظ أن الرئيس يعتلي قمة الهرم، ويتوجب على جميع الأعضاء إحترام باحترام النظام الداخلي للمنظمة ومتمثلة في قواعد التسلسل، وقانون الصمت والسرية، قانون العرض والشرف(تطبيق أشد العقوبات بحق المخالفين وتصل إلى تطبيق عقوبة الإعدام).

2-التخطيط والاحتراف: تتشكل الجريمة المنظّمة من مجموعة من المجرمين المحترفين لهم خبرة في المجالات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، وقد يستعينون بخبراء في مجال

الحاسوب والهندسة والأسلحة، فتأتي الجريمة المنظّمة نتيجة لخطة متكاملة الحلقات بحيث تكّمل كل حلقة فيها الحلقة الأخرى. ففي جرائم المخدرات مثلاً هناك ارتباط وثيق بين حلقات الإنتاج والتهريب والتوزيع والاستهلاك وأن قطع أي حلقة يشكل عاملاً هاماً في السيطرة على الجريمة.

3- النطاق عبر الوطني: سهل تطور الاتصالات والمواصلات والحدود بين الدول في عملية ازدياد الأنشطة عبر الدول للجريمة المنظّمة وقد حدّدت المادة الثالثة من اتفاقية باليرمو الجرائم ذا طابع عبر الوطنية في الحالات التالية:

- إذا ارتكب الجرم في أكثر من دولة واحدة.
- إذا ارتكب الجرم في دولة واحدة ولكن جرى جانب كبير من الإعداد والتخطيط له أو توجيهه أو الإشراف عليه في دولة أخرى.
- إذا ارتكب الجرم في دولة واحدة ولكن شاركت في ارتكابه جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية في أكثر من دولة واحدة.
- إذا ارتكب الجرم في دولة واحدة ولكن له آثار شديدة في دولة أخرى.

4- العنف والفساد: لا يمكن للجريمة المنظّمة تحقيق إلا باعتماد وسائل غير مشروعة كاستخدام العنف والتهديد والترعيب والابتزاز والرشوة والقتل والإيذاء والخطف.

ثانياً: التحالفات الإستراتيجية بين المنظمات الإجرامية:

تلجأ منظّمات الإجرامية إلى التحالفات الإستراتيجية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة في:

- خلق أسواق جديدة كالتحالف الذي حصل بين الكارتل الكولوجي والمافيا الايطالية الصقلية، والذي كان الدور الحاسم في استغلال أسواق الكوكايين في أوروبا الغربية.
- التواجد في أماكن آمنة بالوطن من أجل توسيع أنشطتها لتشمل بلدان أخرى: حيث عمدت الجريمة المنظمة إلى تأسيس قواعد آمنة لها في دول العالم الثالث التي فيها سلطة حكومية ضعيفة، للانطلاق بأنشطتها إلى الدول، كما يوجد للجريمة المنظمة ملاذاّ لها في أوروبا وأميركا

الشمالية واليابان حيث إن الطلب يكون شديداً في هذه الدول الغنية على السلع والخدمات غير المشروعة وبأسعار مرتفعة.

– تهدف إلى الربح وجني الأموال بالطرق والوسائل سواءً كانت مشروعة أو غير مشروعة[1].

استفادت عصابات الجريمة المنظّمة من تأزم الوضع الأمني والسياسي لبعض الدول التي شهدت موجة التغيير في أنظمتها السياسية، فهذه التغيرات ساهت في ازدياد عمليات الإجرامية نظراً لفقدان بعض الدول خاصة الدول الأفريقية إلى عنصري القوة والخبرة لتفكيك هذه المنظمات الإجرامية ومكافحتها والسيطرة عليها.

ثالثاً–الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الأفريقي وتداعياتها على الدول الجوار.

شهدت منطقة السّاحل الأفريقي في السنوات الأخيرة تزايداً خطيراً لنشاط الجريمة المنظّمة على اختلاف صورها مستغلة ضعف الرقابة الحدودية، فقد شكّلت هذه المنطقة أرضاً خصبة لاحتضان وازدهار نشاطات الجريمة المنظمة التي لم تعد تقتصر على نشاط واحد وإنما اتسعت لتشمل كافة الأنشطة غير الشرعية والتي يمكن تحديدها كالآتي:

1– تجارة المخدرات:

تعتبر منطقة الساحل الأفريقي منطقة اضطرابات نظراً للتزايد الخطير لنشاط الجريمة المنظمة، وصعود التهديدات العابرة للحدود في المنطقة خاصة مع بداية الألفية الجديدة الأمر الذي جعل منها الممر الطبيعي لتهريب السلع غير الشرعية ومركز الاتجار بالمخدرات التي تمس الاستقرار الأمني للدول المنطقة وكذلك الدول الإقليمية.

نظراً لكون منطقة الساحل الأفريقي ذات الخصوصية الصحراوية ومساحة شاسعة ذات المسالك الوعرة، فهذه الخصوصية جعلت من غرب أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي مراكز العبور وإعادة التعبئة والتصدير للكوكايين المتدفقة من المناطق المنتجة (أمريكا اللاتينية) إلى

[1]– الجمهورية اللبنانية وزارة العدل النيابة العامة التمييزية، مرجع سبق ذكره، ص08.

المناطق الاستهلاكية (الدول الأوروبية، الدول العربية)، بحيث اعتبرت كل من غينيا بيساو وموريتانيا ومالي والسنغال المحطات الرئيسة الأولى لتهريب المخدرات إلى أوروبا عبر موانئ الدول المجاورة (المغرب والجزائر وليبيا). استغلت الجماعات الإجرامية انهيار الدولة في مالي عام2012م وعدم قدرتها على السيطرة على الإقليم الشمالي، فانتشار الفوضى في هذا الإقليم ساهمت في جعله ممراً أمناً لانتقال السلع غير المشروعة تجاه دول الشمال أفريقيا وصولا إلى أوروبا. بالرغم من ضعف المراقبة الحدودية وعدم قدرة الدولة على فرض قوانينها في المنطقة الشمالية، إلا أن السلطات المالية تمكنت عام 2014م من ضبط ما لا يقل عن 3.6 أطنان من الكوكايين[1].

لكن ما تعنيه تعانيه منطقة الساحل الأفريقي من الأزمات الاقتصادية الحادة وانتشار الأوبئة والفقر جعلت من بعض فلاحين المنطقة الاستغناء عن الزراعة التقليدية والتوجه لزراعة القنب الهندي قصد الربح السريع، إذ صرحت حكومة موريتانيا أنَّ ثلث راتنج القنَّب المنتج في المغرب موجهة للاستهلاك الخارجي أي أوروبا عن طريق اسبانيا إلا أن هذا ممر غير آمن لاصطدامه بالمراقبة الجمركية الاسبانية المشدّدة. فاستغل مهربون الوضع الأمني لمنطقة الساحل الأفريقي باعتبارها مكاناً أمناً يتم بواسطته تهريب راتنج القنَّب من المغرب إلى موريتانيا برّاً عبر الأراضي الجزائرية أو الصحراء الغربية.

يضيف تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، أن مسارات تجارة القنب الهندي المغربي تعبر شمال مالي مروراً بالطريق نواكشوط للوصول إلى تومبوكتو، كما تهريب راتنج القنب عبر شمالي النيجر أو جنوبي الجزائر وصولاً إلى ليبيا، وينتقل إلى أوروبا عبر البلقان أو يصدر إلى مصر، كما يأخذ طريقاً عبر تشاد والسودان للوصول إلى شبه الجزيرة العربية.

واعتماداً على بيانات الحجز لكميات المحذرات في منطقة الساحل الأفريقي، تمكنت نيجيريا من ضبط كمية مقدارها 139 طنا من راتنج القنب في المنطقة ما بين عامي(2011م-

[1]- الحسين الشيخ العلوي، "منطقة الساحل الأفريقي، ومعبر الموت الدولي"، تقارير، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 31 أوت 2015)، ص06.

2012م)، كما أظهرت البيانات بشأن الضبطيات التي قامت بها السلطات الجمركية أنه في عام2012م، كانت منطقة شمال أفريقيا، ومن بعدها غرب أفريقيا، هي المنطقة دون الإقليمية الأفريقية التي شهدت أكبر مضبوطات من راتنج القنَّب مثل إجمالي مضبوطات السلطات الجمركية من راتنج القنب في شمال أفريقيا بكمية قدرها 24.2 طناً عام 2012م، بينما شهدت منطقة غرب أفريقيا تراجعاً بنسبة 40 في المائة في المضبوطات بحوالي 10.9 أطنان عام 2012م مقارنة بعام 2011م الذي قدر ب18.1طناً[1].

وعلاوة على ذلك هناك صلات بين النخب المحتكرة لمقاليد الحكم وبين المهربين لسلع غير الشرعية، وتفشي ظاهرة الفساد في مختلف القطاعات العمومية حتى على مستوى الجمارك، فغياب مراقبة الحدود الوطنية، وبروز الحركات الانفصالية كنتيجة لفشل الدولة الحديثة في مالي، كل هذه المؤشرات ساهمت في زيادة النشاطات الإجرامية العابرة للحدود في منطقة الساحل الأفريقي.

ونلاحظ أن جميع الدول المعنية تمتلك أجهزة أمنية تختص بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وأجهزة متخصصة لمكافحة غسل الأموال بشكل عام، أياً كانت الجريمة الأصلية التي نجمت عنها الأموال المغسولة، وبذلك يمكن التنسيق بين الأجهزة المختلفة فيما يخص عملية تهريب التي يتم ضبطها، بالمقابل يتم الإعلام عن الأموال التي يتم نقلها عبر الحدود الوطنية بطريقة غير شرعية، حتى يمكن تقليل يمكن تقليل من خطورة الجريمة المنظّمة بمختلف أشكالها[2].

فتوسع النشاط الإجرامي في المنطقة يفرض على الدول المعنية الاهتمام أكثر بالمشاكل المعقدة، فظهور هذه الفواعل غير الدولاتية ذات البعد الإقليمي قد يزيد من تعقيد الأزمات التي تشهدها دول منطقة الساحل الأفريقي، مما يتوجب على دول هذه المنطقة والدول المجاورة لها

[1]–الأمم المتحدة، التقارير الصادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، رقم E/INCB/2013/1 2013، ص 42.

[2]– مينا فاتف، "الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال"، تقرير التطبيقات، (البحرين: العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،2011)، ص 32.

تكثيف جهودها في إيجاد آليات أمنية تحد من الخطورة هذه التهديدات اللاتماثلية بدءاً بالصياغة التشريعية اللازمة المتعلقة بالتجريم والعقاب، وإنشاء الأجهزة المختصة بعملية مكافحة تجارة المخدرات من خلال التحقيق والتتبع وغيرها من الخطوات لضبط الجرائم ومعاقبتها.

2- تجارة الأسلحة:

تحولت منطقة الساحل الأفريقي بعد 11 سبتمبر 2001م إلى بؤرة توتر وصراع وأرضية خصبة لتنامي الجريمة المنظّمة بمختلف أشكالها، فلا يقل نشاط تهريب الأسلحة خطورة على الوحدة الوطنية للدولة باعتباره المغذّي الرئيسي للحروب في السودان ومالي والنيجر والتشاد وغيرهم من دول الساحل الأفريقي.

وما يزيد من تعقيد المخاطر الأمنية في هذه المنطقة هو تسريب الأسلحة عبر حدود الوطنية للدول المغاربية، فالجيش الجزائري تمكن من حجز كمية من الأسلحة على الحدود الجنوبية والشرقية للدولة. فالمصدر هذه الأسلحة خارجي من تمويل بعض الدول الأجنبية والشركات التي ترى في المنطقة سوق لمنتجاتها. لذلك تقوم هذه الدول والشركات بتمويل الجماعات المتمردة بالأسلحة الخفيفة بطريقة غير شرعية بهدف بقاء هذه المنطقة في حالة اللاامن، وبالتالي تدفع الحكومات الأفريقية إلى إبرام صفقات لشراء الأسلحة من شركات عالمية من أجل حفاظ على بقائها في السلطة، ومن جهة أخرى نجد العامل الجغرافي له دور في تسهيل عملية تهريب الأسلحة بين دول المنطقة، فالمساحة الشاسعة للحدود الصحراوية وضعف المراقبة يعتبر عاملاً مشجعاً لتزايد هذا النشاط، فحسب تقرير الأمم المتحدة لعام 2003م يوجد ما يزيد من مليون قطعة سلاح في المناطق الصحراوية[1].

[1]- عمر المهدي بخوش، "دعم تمويل وخطف، الإتجار بالسلاح والبشر جرائم بالساحل تحتاج لدراسة"، التحرير الجزائرية، 6 أكتوبر 2014، ينظر للرابط:

http://www.altahrironline.com/ara/?p=88452.

إن تصعيد المخاطر الأمنية في هذه المنطقة ناجم عن زيادة عملية التهريب الأسلحة الليبية خاصة بعد سقوط نظام القذافي، فانتقال هذه الأسلحة وتداولها أصبح يشكل هاجس أمني للدول الإقليمية، فسوء استخدام هذه الأسلحة غير الشرعية زاد من تفاقم العنف المسلح في شمال مالي[1].

ولإعطاء صورة واضحة لانتشار الأسلحة الليبية وتهريبها للدول الأفريقية الهشة، لابد أولاً الإشارة إلى عملية الاستحواذ على العتاد العسكري لكتائب القذافي من قبل الثوار والمقاتلين؛ إذ بدأت هذه الفئة تتاجر بهذه الذخيرة وإبرام صفقات البيع مع المدنيين بطريقة غير قانونية. فاستمرار حالة الفوضى بعد سقوط النظام وغياب الحكومة وتفكيك وحدة المجتمع، وتصعيد الأزمة الأمنية ساهم في انتشار سريع للأسلحة عبر كامل التراب الوطني الليبي، فتسرب الأسلحة بمختلف أنواعها خاصة الخفيفة منها شكلت خطراً على الاستقرار السياسي والأمني للدول المغاربة ودول منطقة الساحل الأفريقي.

وبالرغم من جهود بعض القوى السياسية والعسكرية وعلى رأسها الجنرال الليبي المتقاعد خليفة حفتر لمحاولته إنقاذ السلطة الليبية من حالة الفوضى التي تشهدها منذ الإطاحة بمعمر القذافي عام 2011م، لكن محاولته باءت بالفشل نتيجة للخطر التي شكلته الميليشيات الإسلامية المسماة "فجر ليبيا" التي تمكنت من إنشاء حكومة موازية لها من خلال سيطرتها على العديد من المناطق في ليبيا. وبالمقابل فقدت الحكومة المركزية سيطرتها على الحدود الليبية[2].

فاستمرار تسريب الأسلحة من ليبيا إلى الدول الجوار، زاد من تخوف المنظومة الأممية والإقليمية من أدوار تضطلع بها جماعات التطرف والحركات المتمردة في المتاجرة بمئات الأطنان من ترسانة الأسلحة الليبية، وتهريبها عبر الحدود، ويلقي هذا التهديد بظلاله على

[1] - Yuka Yoneda, "Addressing Small Arms and Light Weapons Issues in the Sahel Region: Expanding and Utilizing Local Capacities" , POLICY BRIEF ,(9 December 2014), p 1.

[2] – عبيد إميجن، "انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا"، تقارير، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 21أكتوبر 2014)، ص2.

الأمن دول الجوار. ويمكن تحديد مسالك البرية التي اعتمدتها شبكات تهريب الأسلحة في منطقة الساحل الأفريقي حسب تقرير صادر عن الاستخبارات البريطانية لسنة 2013م:

1- بوكو حرام: استطاعت جماعات تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا إلى نيجيريا عبر تشاد، ومن بين السلاح المهرب مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون، وصواريخ أرض-جو. كما مكَّن السلاح الليبي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي(AQMI) ، وحركات التمرد الطارقية كحركة تحرير واستقلال إقليم أزواد (MNLA) من السيطرة على المناطق الصحراوية، وإدخال منطقة شمال مالي في حرب أهلية أعقبها دخول القوات الفرنسية والأفريقية إلى مالي بحجة محاربة"الإرهابيين"، وتتعاظم مصائب السلاح الليبي الذي يقف أيضاً وراء حادثة عين آميناس في الجنوب الشرقي الجزائري بواسطة أسلحة خفيفة قادمة من ليبيا[1].

2-ليبيا: تعتبر حدود ليبيا مع الجزائر ومالي والنيجر معبَراً رئيسياً لتلك الأسلحة التي اختلفت طرق الحصول عليها وآليات نقلها إلى الصحراء، قامت إمارة الصحراء التابعة لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، في بداية الصِّراع في ليبيا بإرسال عناصر تابعين لها للقتال ضدّ القذافي، لكن بعد التدخُّل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في ليبيا تحوّلت مهمّة عناصر التنظيم إلى جمع الأسلحة عبر شرائها ونهبها من المخازن، وتهريبها إلى الصحراء عبر الدول الثلاثة[2].

وعلى سبيل الحصر شهدت دول منطقة الساحل منذ أحداث الربيع العربي العديد من الحركات المتمردة العنيفة جراء تنقل الأسلحة غير المشروع الذي بات يشكل أكبر تحدياً لسلطات المنطقة[3]، خاصة بعد عودة أمراء الحرب السابقون في شمال مالي والنيجر إلى مواطنهم الأصلية بعد سنوات من إقامتهم في ليبيا تحت حكم القذافي، حاملين معهم مليشياتهم المسلحة. كما عاد إلى شمال مالي زعيم المتمردين الطوارق "إبراهيم أغ بهانغا"، القادم من ليبيا المقاتلين مزوِدين بأسلحة ومعدات قتالية، تمهيداً لاستئناف قتاله ضدّ الحكومة المركزية في باماكو، موازاة لذلك بدأت القبائل العربية والطوارقية في شمال مالي هي الأخرى حملة شراء

[1]-المرجع نفسه،ص3.

[2]- محمد محمود أبو المعالي، مرجع سبق ذكره.

[3]- عبيد إميجن، مرجع سبق ذكره.

كميات كبيرة من الأسلحة الليبية لتجنيد مليشياتها بغية حماية مصالحها ومَراعيها من دوامة الفوضى التي شهدتها المنطقة.

ويمكن القول أن معظم دول منطقة الساحل الأفريقي تواجه خطراً انتشار السلاح في صحراء مالي والنيجر، حيث يؤكد الخبراء الإستراتيجيين أن دولاً مثل الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو وليبيا وتونس ونيجيريا، تتأثر سلباً بفوضى السلاح الليبي في المنطقة، لذلك يتوجب على حكومات تلك البلدان تكثيف جهود التعاون للحد من خطر انتقال الأسلحة عبر الصحراء الكبرى، وذلك بتشديد المراقبة الحدود في المنطقة.

يتضح لنا مما سبق أن الخطر الأمني في منطقة الساحل الأفريقي نابع من عجز السياسات والإستراتيجيات الأمنية التي تتبناها هذه الدول في مواجهة المشكلات المستعصية والمتمثل في الجريمة المنظمة وارتباطه بالمنظمات الإرهابية في المنطقة.

فغالباً ما ترتبط الجريمة المنظّمة بالفساد البروقراطي والسياسي، وضعف قدرات الدولة في أداء وظائفها، لذلك يتوجب على الدول المعنية (الدول المغاربية، الدول الساحل الإفريقي، دول الاتحاد الأوربي)[1]، من تكثيف التعاون وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الجريمة المنظّمة، وصياغة مجموعة من قوانين تدين أي عمل يخل بسلامة وأمن الدولة، كما يتوجب على الدول الأفارقة تطوير المقاربة الأمنية الشاملة في إطار نظام إقليمي أمني، أما على المستوى المحلي يجب على دول هذه المنطقة تبني مبادئ الديمقراطية وتجسيدها واقعياً من خلال الممارسة الهادفة لكسب الثقة الشعبية، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال دمج الفئات المهمشة في عملية صنع القرار، والتوزيع العادل للثروة بين مختلف الطوائف والإثنيات الموجودة داخل الحدود الوطنية من أجل سد الفجوة بين المواطنين والدولة، بالإضافة إلى تقوية الاقتصاد الوطني بتنفيذ مشاريع تنموية يمكن من خلالها التقليل من مخاطر التهديدات الأمنية وتحقيق نوع من الاستقرار الأمني في المنطقة.

[1] - Reitano,Mark Shaw," People’s perspectives of organized crime in West Africa and the Sahel", paper 254, (Institute for Security Studies,april 2014),p 04 .

المطلب الثالث: العمليات الإرهابية وامتداداتها في منطقة الساحل الأفريقي ودول المغرب العربي

نظراً لتداخل العديد من المتغيرات والعوامل التي جعلت من منطقة الساحل الأفريقي منطقة اضطرابات، إذ يعتبر العديد من الباحثين السياسيين والإستراتيجيين أن منطقة الساحل الأفريقي تشكل مصدر للتهديدات الأمنية خاصة في الآونة الأخيرة، نتيجة لتفاقم المشكلات الداخلية المترتبة عن تعقيد أزمة الهوية والاندماج الاجتماعي وظهور الحركات المطالبة بالانفصال، بالإضافة إلى البنية السياسية الهشة، فهذه المؤشرات ساهمت بشكل مباشر في تحول الأراضي الصحراوية إلى مسرح للنشاطات الإرهابية، التي اتخذته مكانا آمنا لتنفيذ العمليات الإجرامية، وهذا ما جعلنا نقف أمام هذه مشكلة عويصة التي أضحت تهدد أمن واستقرار المنطقة بكاملها.

وقبل التطرق إلى الأعمال الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي والخسائر الناجمة عنها، لابد أولاً من دراسة الظاهرة من الناحية النظرية.

أولاً- الإرهاب من المنظور النظري:

هناك صعوبة في إيجاد تعريف مقبول عموماً لمصطلح الإرهاب وهذا راجع إلى اختلاف أراء المفكرين والباحثين في تحديد مفهومه وخصائصه، ويمكن عرض أهم التعريفات لظاهرة الإرهاب بما يتوافق مع الأحداث الإجرامية في منطقة الساحل الإفريقي.

- يقصد بكلمة الإرهاب في اللغة العربية بمعنى رَهِبَ أي خاف والاسم الرَهَبُ، "مِنْ الرَهْبِ" أي بمعنى الرهبة ومنه لا رهبانية في الإسلام كاعتناق السلاسل وما أشبه ذلك مما كانت الرهابنة تتكلفه والرَهْبَنَةِ: الخوف وترك ملاذ الحياة كالنساء[1].

الرهبة بمعنى: رهبت الشيء رُهبًا، والرَهْبَة من باب الإرهاب هو قَدْعُ الإبل من الحوض، والأصل الأخر الرَهَبُ الناقة المهزلة[2].

[1]- ابن منظور، لسان العرب، ج 8، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د س ن)، ص337.

[2]- ابن فارس، ج 2، معجم مقاييس، ص401.

وجاء في القران الكريم كلمة ارهبوهم في قوله تعالى "**وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُ وبسِحْر عَظِيم**"[1].

وعرف قاموس اللغة الانجليزية كلمة Terrorعلى أن الإرهاب هو:

- أقصى درجات الخوف.
- هو إفزاع شخصي أو تدمير الشيء.
- هدفه ترويع الشخص أو تدمير ممتلكات أو تهديد منظم.
- الإرهاب هو الشخص الذي ينتج تلك الأعمال ويستعمل العنف المنظم[2].

ركز **يفوس ميشال** Yves michamal في تعريفه للإرهاب الدولة قول: "تعتبر الدولة إرهابية عندما تقوم باستعمال كل الإمكانيات التي في حوزتها بتحويل المجتمع المعتدي عل الضوابط والقوانين أو استعمالها القانون بطريقة غير عادلة أو الإجحاف في استعمال الحق، كعدم معاقبة قوى الأمن غير الملتزمة بالضوابط المهنية، وإقامة محاكم خاصة واستثنائية لمحاكمة المدنيين، وفرض أوضاع خاصة على المواطنين كالأعراض العسكرية وحالات الطوارئ"[3].

فالإرهاب هو استخدام للعنف المقصود وغير قابل للتنبؤ به والتهديد باستخدام العنف لتحقيق الأهداف السياسية، كما يتضمن الإرهاب هجمات ضد السياح والطاقم العسكري، وقد يكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومة.

ثانياً- تصاعد الأعمال الإجرامية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب وانعكاساتها على الاستقرار السياسي للمنطقة:

إن الحديث عن ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي عموماً يعود لفترة الستينيات؛ إلا أن هذه الظاهرة صعدت حدّتها بشكل واضح خلال مطلع التسعينيات مع توقيف المسار الانتخابي في الجزائر حيث انتشرت أعمال العنف في معظم المدن الجزائرية والتي أدخلتها في دوامة من سفك الدماء لمدة عشر سنوات، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2011م استغلت الجماعة

---

[1]- القران الكريم، سورة الأعراف، أية 112.

[2]- الطاهر مهدي البليلي، مفهوم الإرهاب في الفكر الإنسان والشريعة الإسلامية،(مصر: دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2006)، ص30.

[3]- نفس المرجع، ص36.

الإرهابية الفشل الدولاتي في منطقة الساحل، وانتشار السلاح الليبي، والفراغ الأمني الناجم عن انهيار النظم السياسية لبعض الدول العربية، فبدأت الجماعة الإرهابية في تنفيذ خططها بغرض تحقيق أهدافها بعدما اتخذت المناطق الصحراوية مقراً لها.

زاد تأثير الجماعات المسلّحة ذات الإيديولوجيات المتطرفة في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء الكبرى، خاصة بعدما أصبح يطلق عليها اسم "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، إذ استغلت هذه الجماعات حالة عدم الاستقرار السياسي في العديد من بلدان شمال أفريقيا، واستطاعت أن تعزز شبكاتها الموجودة وأن توسع نطاق أنشطتها.

وتجسد الأعمال الإرهابية في خطف للرعايا الأجانب سواءً كان ذلك هدفه سياسي أو مالي، إذ تم اختطاف 32 سائحاً أوروبياً عام 2003م في جنوب الجزائر وتم إطلاق سراح الرهائن 17 منهم في الجزائر و15 الباقين في شمال مالي ونفّذت هذه العملية جماعة جزائرية متمردة والمسماة ب" الجماعة السلفية للدعوة والقتال" والتي غيرت اسمها عام 2007م إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي "وبقيت العمليات الإرهابية مستمرة في المنطقة، وفي نفس السنة تم قتل أربعة سياح فرنسيين في جنوب موريتانيا[1].

وفي هذا الصدد يرى البروفيسور يونا آلكسندر، مدير مركز دراسات الإرهاب في معهد بوتوما أن عدد الهجمات الإرهابية في المنطقة "ارتفع من 44 عام 2004م إلى 144 في عام 2012م وأضاف أنه من الواضح" أن قوس من عدم الاستقرار قد انبثق في منطقة الساحل الأفريقي أفسح المجال لتنظيم القاعدة لينقل مركز ثقله من أفغانستان وباكستان إلى ملاذ جديد بعيد عن متناول الضغط العسكري مستغلاً الفقر وندرة فرص العمل والانقسامات السياسية والنزاعات القبلية في المنطقة وتمكن من اجتذاب وتجنيد شباب للانخراط في صفوف القاعدة ليس فقط إيمانا بأيديولوجيتها وإنما أيضا كمصدر للرزق"[2]. ولمعرفة خطورة تصاعد الأعمال الإرهابية في المنطقة وانعكاسها على الاستقرار الأمني للدول الجوار لا بد من تطرق إلى :

1-الإرهاب في مالي:

[1]- ابراهيم كونتاو، مرجع سبق ذكره، ص35.

[2]- محمد ماضي، مرجع سبق ذكره، ص 222.

فطبيعة الصراع بين أزواد ونظام الحاكم لدولة مالي ساعدت الجماعة الإرهابية في توزيع فروعها في المنطقة، إذ حققت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في مالي مكاسب من خلال مفاوضاتها مع النخب السياسية من أجل إفراجها عن الرهائن الإرهابيين، إلا أن الأمر اختلف في ماي عام 2009م عندما أمر القائد القاعدة عبد الحميد أبو زيد المدعو (حميدوا) بإعدام سائح بريطاني فردت الحكومة المالية باعتقال بعض عناصر القاعدة، وتم تصعيد الأعمال الإجرامية من قبل الجماعات الإرهابية فأرسل أبو زيد فرقة قتل لاغتيال ضابط مخابرات مالي في منزله بمدينة تمبكتو. وهذه العملية شكلت تهديداً لرئيس مالي "أمادو تومانى توري" فأرسل جيشه لتعقب المقاتلين الجهاديين في شمال مالي، وأدت إلى اشتباكات عنيفة التي جرت في جويلية عام 2009 م إلى مقتل عشرات المقاتلين[1].

كما شهدت منطقة الصحراء عمليات الخطف من قبل جماعات إرهابية استهدف فيها 42 مواطناً أجنبياً، تم تنفيذ هذه العملية في الدول التالية: (جنوب الجزائر، تونس، موريتانيا، النيجر ومالي) وتم إطلاق سراح الرهائن الأجانب في شمال مالي بعد إجراء مفاوضات ببن الأطراف المتنازعة. كما هو معلوم أن أغلب الحكومات الأفريقية لا تصرح بالتقارير التي تتحدث عن دفع الفدية وطرق التسليم، إلا أن معظم المبالغ المخصصة لدفع الفدية تتراوح ما بين 4 و5 ملايين دولار أمريكي للرهينة الواحدة،[2]، ويمكن القول أن عملية الاختطاف هي تجارة مربحة جداً للمنظمات الإرهابية، ساهمت في تقوية نفوذهم في المنطقة وفي بعض السياقات تستخدم الأموال المتحصل عليها من الفدية لتمويل حرب العصابات.

بالرغم من الجهود الإقليمية، وتبني الإستراتيجيات الهادفة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي، إلا أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وجماعة أنصار الدين مازالوا ينشطون في شمال مالي، فاستمرار الأعمال

[1]–ابراهيم كونتاو، "النزاع المسلح في مالي"، قراءات أفريقية، مرجع سبق ذكره، ص 35– 38.

[2]– ولفرام لاخر، "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء"، (بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي الشرق الأوسط، سبتمبر 2012)، ص10.

الإجرامية الغرض منها تدمير البنية السياسية والاجتماعية للدولة وتهديد الأمن والاستقرار لكافة دول منطقة الساحل الأفريقي وشمال إفريقيا[1].

2-الإرهاب في بحيرة تشاد:

في منطقة حوض بحيرة تشاد، كثفت جماعة بوكو حرام الإرهابية عملياتها الإجرامية، في الكاميرون، وتشاد والنيجر، في الشمال الشرقي من نيجيريا، مما أدى إلى تشريد ما يزيد عن 2,1 مليون شخص داخل نيجيريا، ولجوء حوالي200 ألف شخص إلى الكاميرون وتشاد والنيجر، وارتكبت هذه الجماعة انتهاكات في حق الشعب إذ عرضت حياتهم للخطر بتنفيذ عمليات التفجير الانتحاري، وتدمير الممتلكات، كما قامت جماعة بوكو حرام المتمردة بأسر ما لا يقل عن 23 ألف طفل في منطقة شمال شرق نيجيريا.

ونظراً لتصاعد الأعمال الإرهابية في منطقة بحيرة تشاد أنشأت الدول الأعضاء لجنة حوض بحيرة تشاد فرقة عمل مشتركة متعددة الجنسيات المكونة من 8700 جندي لمراقبة الحدود بين الدول الأعضاء والتصدي للهجمات الإرهابية والقبض على المجرمين وإخضاعهم للمحاسبة، وتم تنفيذ هذه العملية ضد جماعة بوكو حرام المتمردة[2].

3-الإرهاب في النيجر:

بعد الانتشار السريع للعمليات الإرهابية في المنطقة أصبحت النيجر معرضة للأعمال الإجرامية منذ وقوع عملية اختطاف اثنين من الرعايا الكنديين عام2008م، وتم الإفراج عنهم بعد مرور أربعة أشهر من اختطافهم، افتتحت عملية أخذ الرهائن المواجهة بين القاعدة في المغرب الإسلامي وبين قوات الأمن النيجيرية.

وازداد الوضع تأزماً في النيجر خلال عامين(2009م-2010م) حيث عزم مامادوا تانجا على البقاء في السلطة بعد انتهاء فترة ولايته على الرغم من الإجماع الدولي ضد هذه الخطوة، وقد استولت المؤسسة العسكرية مقاليد السلطة في فيفري 2010م، وعيّنت محمد داندا لقيادة حكومة انتقالية، فاستغلت الجماعة الإرهابية الفراغ السياسي والانفلات الأمني داخل الحدود

[1]- تقرير الأمين العام عن الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمساعدة الدول والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب، مجلس الأمن، S/2014/9 الأمم المتحدة، ص02.

[2] - تقرير الأمين العام، "التقدم المحرز تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل"، مرجع سبق ذكره، ص3.

الوطنية لدولة النيجر، وتم تنفيذ عملية اختطاف مواطن فرنسي في شمال نيجر في أفريل 2010م، فدخلت وحدات الجيش النيجيري في اشتباكات مع مقاتلي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[1].

4-الدولة الإسلامية في ليبيا:

على الرغم من المرحلة الانتقالية الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة في ليبيا والتوقيع على اتفاق سلام في مالي، لا تزال الأوضاع الأمنية في البلدين تشكل خطراً على الاستقرار الإقليمي، ولا تزال ليبيا ملاذاً آمناً للجماعات الإرهابية النشطة في منطقة الساحل، إذ تعتبر كلاً من الجزائر وتونس منطقة عبور للأسلحة غير المشروعة على طول حدودهما الوطنية مع ليبيا وتعترضان لقوافل الإرهابيين المحملين بالأسلحة، مما يشكل مصدراً من مصادر انعدام الأمن والاستقرار في المنطقة شمال أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي[2] .

نظراً لما تشهده ليبيا من انفلات أمني وانهيار مؤسسات الدولة وتنامي حدة انتشار السلاح والتطرف الديني وتجارة المخدرات، ونشوب حرب أهلية، كل هذه الأزمات الداخلية عزّزت من وجود جماعة أنصار الشريعة في منطقة شرق ليبيا، ولا سيما في مدينتي درنة وبنغازي، إذ تم تنفيذ العديد من عمليات انفجارية واغتيال العديد من الأفراد وقوات الأمن الوطني وغيرهم من موظفين في مؤسسات الدولة[3].

ولقد استمرت الهجمات الإرهابية في الاتجاه التصاعدي في يناير عام 2015م، من قبل أعضاء تنظيم "الدولة الإسلامية"، واستفادة الجماعات الإرهابية من عدم الاستقرار الأمني والسياسي في البلاد لتنفيذ العمليات الهجومية على فندق كورنثيا في طرابلس التي قامت بها

---

[1]– ادريس عطية، "الإرهاب في إفريقيا :دراسة في ظاهرة واليات مواجهتها"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أفريقية، كلية العلوم السياسية والإعلام، (جامعة الجزائر3 ،2011)، ص176.

[2]– ك.حياة ، "التنسيق الأمني ضروري بين دول الساحل الإرهاب انهزم سياسيا وعسكريا"، الشعب، العدد15072، 29 ديسمبر 2009، ص03.

[3]– تقرير الأمين العام عن الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمساعدة الدول والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب، مجلس الأمن، S/2014/9 الأمم المتحدة، ص02.

"الدولة الإسلامية في مقاطعة طرابلس"، ونجم عن هذه الحادثة خسائر في الأرواح بين المدنيين الليبيين والأجانب، وكان الهدف من وراء هذا الهجوم هو انتقام لأبو أنس الليبي الذي اعتقل من قبل القوات الخاصة الأمريكية عام2013م، يعتبر هذا الشخص من أحد العناصر المهمين في القاعدة، واتهم بالتورط في تفجيرات عام 1998م التي وقعت في سفارات الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا التي قتل فيها 224 شخصاً.

هناك تخوف من قبل الدول الجوار حول الوضع الأمني في ليبيا الغير المستقرة؛ الذي يساهم في تعقيد ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي من خلال تصعيد أنشطة المتمردين في المناطق الصحراوية خاصة في (موريتانيا، مالي، النيجر). إلا أن أكبر خطر يواجه هذه الحكومات داخل حدودها الوطنية هي عودة الجماعات العرقية الرحل، الذين قاتلوا إلى جانب الرئيس السابق لليبيا "معمر القذافي" إلى أوطانهم الأصلية الذين انظموا إلى المنظمات الإرهابية، وجماعة بوكو حرام، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والى الجماعات المتمردة.

نظراً لتصعيد التهديدات الأمنية في ليبيا مثل الإرهاب، وأعمال المرتزقة وقطع الطريق، أكد الرئيس النيجيري مامادو تانجي مخاوفه بقوله: الأزمة الليبية ساهمت في تعقيد التهديدات العابرة للحدود التي تواجه دول المنطقة" فنحن نتعرض بالفعل لخطر الأصولي، إلى خطر المنظمات الإجرامية وتجار المخدرات ومهربي الأسلحة ... أما اليوم فقد ارتفعت كل هذه المشاكل لأنه قد تم نهب مخازن للسلاح في ليبيا وهذه الأسلحة تم نشرها في جميع أنحاء المنطقة، ونخشى أنه قد يكون هناك انهيار للدولة الليبية"[1]، وهذا بيان أكد أن الانفلات الأمني بعد سقوط النظام القذافي في ليبيا سينتقل إلى الدول منطقة الساحل الأفريقي وستعم الفوضى في المنطقة.

يظهر السجل الإحصائي أن الهجمات الإرهابية في تزايد مستمر في مناطق شمال أفريقيا والساحل الإفريقي؛ إذ ارتفعت الأعمال الإجرامية سنة2014م ب 25% في المنطقة، يمثل

[1] - Kwesi Aning, Frank Okyere ," Mustapha Abdallah, Addressing Emerging Security Threats in Post-Gaddafi Sahel and the ECOWAS Response to the Malian Crisis" , POLICY BRIEF 1, May 2012,p 02.

مجموع الحوادث الإرهابية في نفس السنة ب 289 عمل إرهابي، وارتفاع أكثر من 80 % من الهجمات التي شنتها القاعدة في المنطقة منذ 11 سبتمبر 2001م.

فمن بين الدول الأكثر تضرراً من الهجمات الإرهابية عام 2014م، نبدأ أولاً بليبيا التي شهدت أكثر من 201 حادث إرهابي، تم تليها مالي ب35 عمل إرهابي، أما تونس فقد شهدت هي الأخرى هجمات من قبل الجماعات الإرهابية التي قدّرت ب 27 عمل إرهابي، تعرضت الجزائر للأعمال الإجرامية التي قدّرت ب 22 حادث إرهابي.

يتضح ذلك من خلال مخطط تصاعد الأعمال الإرهابية في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الأفريقي.

الخريطة رقم(03): انتشار الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي.

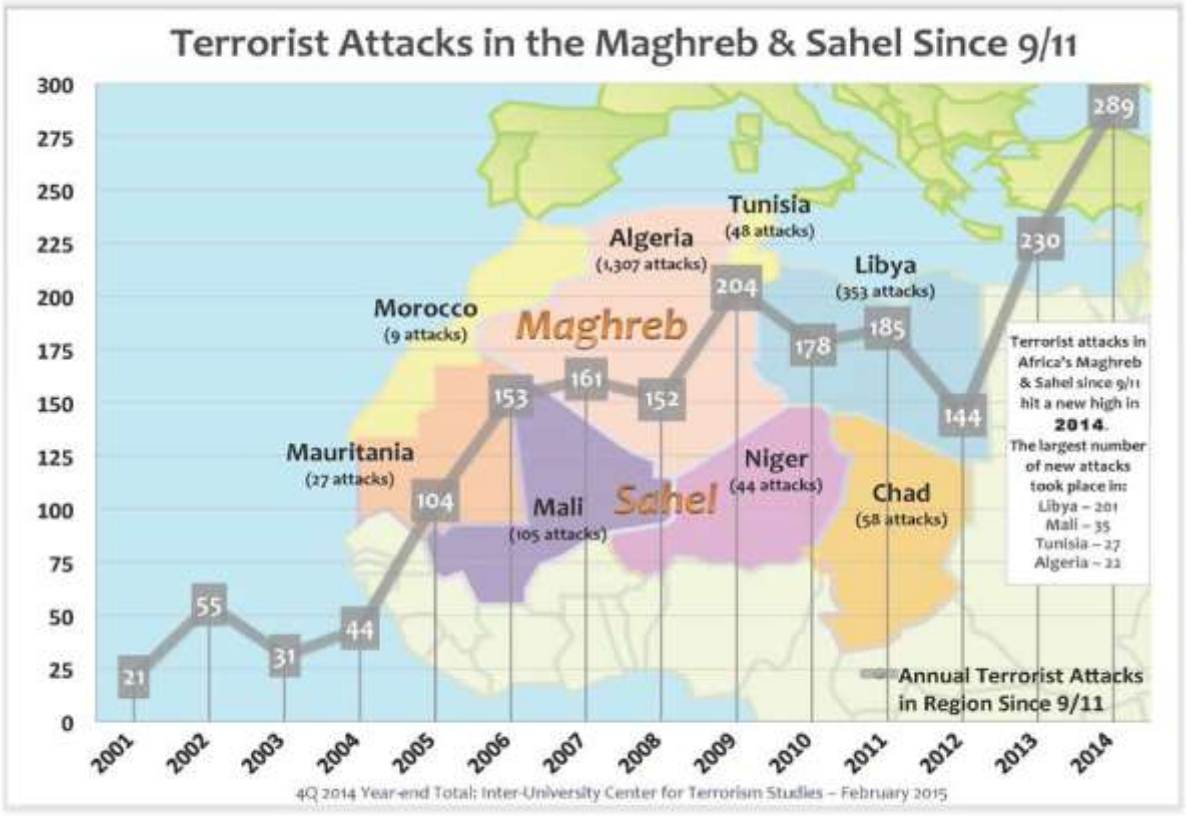

المصدر:

Yonah alexander ," terrorism in north africa and the sahel in 2016",eighth annual report, march 2017,P8.

ويمكن القول من خلال تحليل هذا المنحى: إن استمرار عدم الاستقرار في الجزء الشمالي لمالي يرجع إلى عدم تمكن القوات الحكومية من فرض سيطرتها على الجماعات المتمردة. وعلى الرغم من تدخل القوات الفرنسية في مالي ونجاحها في استعادة المدن الكبرى وبعض الأراضي في شمال مالي التي تم الاستيلاء عليها من قبل تنظيم القاعدة والجماعات المتمردة، إلا أن الهجمات الإرهابية بقيت مستمرة خاصة سنة 2015م، إذ تعرض العديد من المدنيين والقوات الحكومية للقتل من قبل المسلّحين، كما تم تنفيذ العملية من قبل الجماعات الإرهابية التي استهدفت فيها الأعضاء الأفارقة في بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

أما تونس، بعد أكثر من أربع سنوات على "ثورة الربيع" ونجاحها في إسقاط النظام زين العابدين بن علي، إلا أن النظام القائم لا يزال عرضة للتهديدات الإرهابية؛ إذ شهدت تونس

العديد من الهجمات الإرهابية عام 2015م، منها تنفيذ عملية اغتيال ضباط الشرطة من قبل "المتشددين الإسلاميين" وقتل ما يقارب59 سائحاً في هجومين الأول في المتحف بالعاصمة والثاني في فندق بمدينة سوسة، ونظراً للأحداث الإجرامية التي تشهدها تونس صرحت الحكومة التونسية بأن منفذين الأعمال الإرهابية تلقوا تدريبات على حمل السلاح في المعسكرات المتشددين في ليبيا.

بالمقابل تشهد الجزائر نوع من الاستقرار الداخلي، إذ تم تخفيض عدد الهجمات الإرهابية عام 2014م وقع 22 حادث إرهابي بعدما تعرّضت إلى51 هجمات إرهابية عام 2013م، بالرغم من تحقيق الاستقرار الداخلي؛ إلا أن الجزائر لا زالت تواجه تحديات أمنية مستمرة، ولا سيما في الجنوب الغربي، إذ تستغل القاعدة والجماعات المسلّحة والإجرامية ضعف مراقبة الحدود نظراً لشساعة المساحة وتهريب الأسلحة والمخدرات عبر الحدود الوطنية الجزائرية. كما تمكن الجيش الجزائري في أوائل عام 2015م اعتقال خلية من عشرة متطرفين في منطقة الجنوب حيث كانوا يخططون لشن هجوم على المراكز العسكرية.

أما دولة النيجر شهدت أربع هجمات مسجلة في عام 2014م، وأخطر عملية إرهابية تم تنفيذها من قبل المسلّحين وهي قتل سبعة من ضباط الأمن في السجن والإفراج عن عدد غير مسرح به من الإرهابيين، وبشكل أعم واصلت القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والطوارق نشاطها داخل حدود النيجر بهدف إضعاف قوة الدولة، كما شهد العام 2015م زيادة محاولات خطف واستخدام المعدات العسكرية الحديثة من قبل الجماعات الأجانب الإرهابية، وأصبحت بوكو حرام أكثر عدوانية في جنوب النيجر، من خلال تجنيد الشباب وأفراد العصابة للقتل والدخول في الاشتباكات مع القوات الحكومية.

أما تشاد على الرغم من الوضع الأمني الذي استقر مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن الدولة لا تزال تشهد هجمات إجرامية مفاجئة، نظراً للموقع الجغرافي الذي يربطها بالدول المنهارة أمنياً، وجعلها عرضة للمخاطر على سبيل المثال في أوائل عام 2015م استقبلت تشاد ما يقدر ب14

ألف لاجئ نيجيري، كما دخلت القوات العسكرية التشادية في اشتباكات مع عناصر بوكو حرام في المناطق الحدودية بين البلدين[1].

تشهد موريتانيا غياباً واضحاً للهجمات الإرهابية عام 2014م؛ إلا أنها لا زالت تشهد عمليات خطف المدنيين والهجمات عبر الحدود من قبل القاعدة الإرهابيين والمتمردين.

ومن الواضح أن القوس الممتد من السودان شرقاً إلى موريتانيا غرباً معرض للتهديدات عابرة للأوطان، وأصبحت المنطقة مسرحاً لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

بالرغم أن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لا تملك إلا بضع مئات من الأشخاص متناثرين عبر الصحراء إلا أنها تمكنت من تحقيق أهدافها المسطرة بنجاح في المنطقة، ذلك نظراً لعدم تمكن القوات الحكومية للدول المستهدفة من قبل عناصر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من السيطرة واحتواء هذه الفئة الإرهابية عبر حدودها الوطنية[2].

ثالثاً- مكانة ودور القوى الإقليمية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي:

يرى الدكتور بيتر فام مدير برنامج أفريقيا بمجلس الأطلنطي للدراسات أن الاعتماد على الحل الأمني يقتصر على مواجهة تفشي التنظيمات الإرهابية في إقليم الساحل الأفريقي وغرب أفريقيا التي تتسم بأعلى درجة من درجات مخاطر الفشل فستة بلدان من بين السبع عشرة دولة الأكبر من حيث عدم الاستقرار التي تستدعي إستراتيجية أعمق تشمل تحسين نظم الحكم وتوفير الخدمات والسلع الأساسية للمواطنين وتطوير الاقتصاديات وفرص العمل لتقليص إغراءات الانضمام للتنظيمات الإرهابية في المنطقة.

تعتبر الجزائر من الدول الأولى التي كانت سبّاقة لتقديم المساعدات الاقتصادية والأمنية لدول منطقة الساحل الأفريقي لتمكينها من مواجهة مختلف التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية. ومن أجل مكافحة فعالة للإرهاب في المنطقة كثّفت الجزائر جهودها من خلال توقيع الاتفاقيات الثنائية مع دول الساحل الأفريقي، وعقد عدة اجتماعات هادفة لاحتواء هذه الظاهرة

[1] - Kwesi Aning, Frank Okyere , op cit, p 02.

[2] - جان بيير فيليون، مرجع سبق ذكره، ص ص 10 -11.

الخطيرة، ويمكن عرض أهم المبادرات والاجتماعات التي أقامتها الجزائر أو كانت عضو فيها نحددها في:

1-مكافحة الإرهاب عن طريق الأمن والقمع: في الاجتماع الأول التي احتضنته الجزائر شارك فيه خبراء الشأن الأمن العسكري لدول الساحل الأفريقي، المغرب العربي، أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حيث جرت أشغال المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي في الجزائر بالتنسيق مع مركز الدراسات الإستراتيجية حول أفريقيا التابع لوزارة الدفاع الأمريكي. ومن بين أهم نتائج هذا المؤتمر ضرورة تنسيق جهود مجموع الدول لمواجهة تهديدات الجماعات الإرهابية ، وتقديم المساعدات لدول الساحل من قبل الشركاء الدوليين على مستوى الخبرات التقنية والدعم اللوجيستكي والتدخل في مواجهة خطر مد الإرهاب، وتقديم الدعم المالي والتدريب العسكري للشباب الذين تم تجنيدهم حديثاً[1].

2- شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTP): وهي عبارة عن برنامج استخباراتي يهدف إلى تحسين القدرات الحكومية للدول الإقليمية والتنسيق لمواجهة التطرف العنيف.

- التنسيق بين الرؤساء والقادة العسكريين للجزائر، ليبيا، النيجر، مالي، موريتانيا حيث تم تطوير خطة تمنراست "للتعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب والجرائم" وكان ذلك عام 2009م.
- أما في عام 2010م تم العمل بين الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر تحت إطار أسس لمركز قيادة مشترك معروف بالعمل الجماعي للجنة رؤساء هيئات الأركان.
- التعاون الثنائي مع بوركينافسوا في 2011م[2].

3-لجنة أركان العمليات المشتركة: مقرها في تمنراست وتضم الدول التالية: الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر وتعتبر أولى الخطوات العملية في إطار محاربة الإرهاب ومواجهة الخطر المتزايد لتنظيم القاعدة في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية، كما تهدف هذه اللجنة إلى تعزيز علاقات التعاون العسكري والأمني بين الدول الأعضاء.

---

[1]- اليمين زرواطي، تجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1978-2008، (لندن: مطبوعات اي-كتب،2014)، ص125.

[2]- إكرام أبر كان، "الفراغ الأمني في منطقة الساحل الأفريقي"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، (القالمة، جامعة 8 ماي 1945م، يومي 24-25 نوفمبر 2013)، ص14.

وتتضمن خطة العمل المشترك سلسلة من الترتيبات الفنية العسكرية، والتعاون في مجال العتاد العسكري وتكثيف التنسيق الإستخباراتي والمعلوماتي لمحاربة الإرهاب، وتسيير دوريات عسكرية في مناطق الحدود المشتركة لمراقبة تحركات المجموعات الإرهابية ومراقبة الحركة على الحدود الشاسعة بين هذه الدول[1] .

4-وحدة التنسيق والاتصال: أنشئت بالجزائر بتاريخ 6 أفريل2010م، تهدف الورشة الإقليمية إلى حماية أمن الحدود في بلدان المنطقة، وتنفيذ مخططات وإستراتيجيات وحدة التنسيق والاتصال، عملاً بتطبيق مسار نواكشط من أجل تحقيق السلم والأمن في المنطقة.

فهذه الوحدة فتحت مجالاً واسعاً لتبادل الآراء والخبرات وفقاً للمعايير الدولية بين بلدان الساحل الأفريقي وأوروبا، معلقاً نجاح هذه المبادرة بالموارد البشرية للبلدان المشاركة في هذا الاجتماع، الذي يعتبر خطوة جديدة للعلاقات التي تجمع بين الدول المشاركة من أجل تحقيق التعاون الذي يصب في صالح المنطقة[2].

وعلى الرغم من أن المغرب لا تعتبر من دول الساحل الأفريقي، فالاعتراف بها كطرف في المنظمات هذا يعني الاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية التي لها حدود مع دول الساحل الأفريقي.

ويعتبر اجتماع نواكشوط من أهم المبادرات المقترحة من قبل دول الساحل الأفريقي، إذ نجم عنه إنشاء" مجموعة الدول الخمس "في الساحل للتنسيق ومتابعة التعاون الإقليمي، خصوصاً في مجال مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. وعقد هذا الاجتماع في 6 أوت 2012م، حضره مجموعة من الرؤساء من بينهم الرئيس الموريتاني والرئيس الدوري للاتحاد الأفريقي محمد ولد عبد العزيز، والرئيس المالي إبراهيم بوبكر كيتا، ورئيس النيجر محمد ايسوفو، ورئيس بوركينا فاسو بليز كومباوري، والرئيس التشادي إدريس ديبي، وتوصل أعضاء الاجتماع إلى تجريم الإرهاب بجميع أشكاله باعتباره السبب في إعاقة مشاريع التنموية

1 – يوسف بوفيجلين، "قيادة مشتركة لمحاربة الإرهاب في منطقة الصحراء الكبرى"، ينظر لرابط:
http://www.dw.com/.

2 – حورية ريش، "وحدة التنسيق والاتصال وإسبانيا تتبادلان الخبرات والتجارب"، ينظر لرابط:
http://www.elmassar-ar.com/ara/permalink/38335.html.

الاقتصادية في المنطقة، كما أكدوا عزمهم على حماية الوحدة الترابية والعمل معا لضمان الأمن واستقرار في منطقة الساحل الأفريقي، كما قرر الرؤساء الخمسة إعداد برنامج تنموية وإعطاء الأولويات للاستثمار وتنفيذ مشاريع متعلقة بالبني التحتية الأساسية (النقل والطاقة والاتصالات والمياه) والتحديث الديموغرافي والأمن الغذائي والاقتصاد[1].

إلا أن هذه الإستراتيجية واجهتها العديد من العوائق المتمثلة في العلاقة القوية التي تربط دول الساحل الأفريقي خاصة (مالي، النيجر وموريتانيا) مع الدولة الفرنسية، فالإشكال يمكن في تأثير هذه العلاقات على السياسات الإقليمية الهادفة لمواجهة أي هجوم إرهابي التي يمكن أن تتعرض له أي دولة من دول المنطقة، كما تسعى بعض الأطراف لضم المغرب إلى المنظمات الإقليمية لمكافحة الإرهاب.

لعبت المغرب دور ريادي في منطقة الساحل الأفريقي من خلال مشاركتها في الندوات للإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب في المنطقة، بالإضافة إلى توقيعها الاتفاقيات الثنائية مع الدول الأفريقية.

بدأت الدبلوماسية المغربية تتجه نحو منطقة الساحل الأفريقي بعد ارتفاع وتيرة الانشغالات الأمنية في المِنطقة، وتوسع نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ليصبح قوة أساسية في صناعة الحدث في منطقة الصحراء، نظرا للتطور السريع والمفاجئ في الأعمال الإجرامية وما نتج عنه من تصاعد عدد اللاجئين الأفارقة إلى الدول المجاورة (الجزائر، المغرب)، لجأ هذا الأخير إلى تقديم مساعدات بالتعاون مع الدول التي تشهد اضطرابات أمنية، بعدما صرح رئيس الدبلوماسية المغربية بهذا الخصوص أن "توسع القاعدة هو أحد عناصر الخوف بالنسبة لنا جميعا، وبدون تعاون إقليمي حقيقي بين مختلف دول المنطقة العديدة والدول الغربية لن تستطع القضاء على الإرهاب.

[1]– محمد ولد عبد العزيز، انشاء"مجموعة الدول الخمس في الساحل " لمكافحة الارهاب".

http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2014.

يتعاون المغرب بشكل وثيق من أجل تقديم أهداف الشراكة عبر الصحراء ضد الإرهاب Trans-Sahara counter.Terrorism Partnership-TSCTP وهو برنامج للحكومة الأمريكية المتعدد الأبعاد وعلى المدى البعيد، هدفه محاربة الإرهاب بين اسبانيا والمغرب والجزائر وموريتانيا على مستوى تبادل المعلومات لمواجهة التوسع الجغرافي للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[1].

كما ساهم المغرب بشكل فعال بقيام عدة مشاريع تخص البنية التحتية في القطاعات الرئيسية في أفريقيا مثل الكهرباء والري والصحة وذلك بالموازاة مع المساعدات العاجلة التي يمنحها المغرب لبعض الدول الأفريقية وتقدر بحوالي 300 مليون دولار في السنة من أجل التنمية (APD)، ويعمل كذلك المغرب من أجل تعاون ثلاثي مفاده أن يكون وسيطاً بين أفريقيا وصناديق المساعدة الدولية لتمويل مشاريع البنية التحتية في أفريقيا.

أما منتدى تنمية التعاون بين المغرب وأفريقيا شمل مجالات النقل واللوجستيك والمبادلات التجارية بين الدول الأفريقية سنة 2011م، ومن أهداف هذا المنتدى تحقيق التنمية المستدامة وتحسن الخدمات العمومية، وزيادة في النمو الاقتصادي، والتقريب بين الشعوب الأفريقية[2].

ويتضح لنا أن الإستراتيجية الأمنية المغربية مبنية على تشخيص وتحديد المخاطر، وهذا ما دفع بالمغرب بالاستمرار في توسيع مرتكزات الإستراتيجية الأمنية والرؤية للأمن القومي المغربي على تنفيذ إجراءات الانخراط في التعاون الدولي في مجال محاربة الإرهاب التي قدم فيها المغرب نموذجه الأمني في العديد من الملتقيات الدولية منذ عام 2003م.

استطاعت المغرب الخروج بآليات مختلفة في مواجهة الإرهاب خاصة في السنوات الأخيرة؛ إذ حققت المملكة المغربية نجاحات في مجال مكافحة التطرف العنيف داخل البلاد حيث تمكنت من تفكيك خلايا مرتبطة بتنظيم القاعدة، كما تمكنت من تفكيك خلية لتجنيد الجهاديين

[1]- مونية سليغوة، "المغرب والفضاء الإفريقي: تعاون جنوب-جنوب"، الدليل المغربي للإستراتيجية والعلاقات الدولية، (المغرب: المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الإستراتيجية والدولية، 2012)، ص146.

[2]- المرجع نفسه، ص148.

في مالي في أواخر عام 2012م. ولقد اثبت الملك محمد السادس التزامه بتعميق التعاون مع البلدان المجاورة ودعمه للجهود المشتركة التي تهدف لمكافحة التطرف[1].

وتؤكد المملكة على أهمية التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الإرهاب، من خلال قيامها بالعديد من المؤتمرات الداعمة لوضع أسس ومقترحات من أجل القضاء على ظاهرة الإرهاب، ففي عام 2009م أطلق المغرب المؤتمر الوزاري للبلدان الأفريقية الأطلسية، وتم تأسيس أمانة عامة دائمة له في المغرب. وقد تبنى المؤتمر الوزاري الثاني الذي تم في المغرب في نوفمبر 2010م، وذلك بوضع خطةَ عمل للتعاون والتنسيق في المجالات السياسة والأمن والاقتصاد والبيئة.

وانعقد في المغرب أشغال الدورة الخامسة لمنتدى مراكش للأمن لمناقشة موضوع "الفراغ الأمني وتوسع مناطق والهشاشة بشمال أفريقيا والساحل والصحراء"، حيث ناقش الخبراء والمختصين الأمنيين الإشكاليات الأمنية بمختلف أنواعها التي أدت إلى عدم الاستقرار في منطقة الساحل، وتم وضع برامج لتدبير مشترك للأزمات وإرساء تعاون إقليمي ودولي فعال لمواجهة التهديدات الإرهابية والجريمة العابرة للحدود الوطنية[2].

كما شارك المغرب في الاجتماع الإقليمي حول أمن الساحل في ظل الاضطرابات التي تشهدها المنطقة العربية بشكل عام والمغاربية بشكل خاص دفعت الكثير من المراقبين بتوقع خطر محتمل بتهريب أسلحة متطورة وصواريخ لصالح تنظيم القاعدة، خصوصا بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي في ليبيا وفوضى السلاح التي شهدتها البلاد وعجز الحكومة الانتقالية عن التحكم في مصير السلاح.

ونتيجة لاستمرار عمليات الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي خاصة بعد الأحداث الربيع العربي قامت دول المغرب العربي بتكثيف جهود التعاون مع الدول المنطقة من أجل مكافحة الإرهاب ومنع تمدده في هذا الإقليم، فتم عقد عدة لقاءات ذات طابع الأمني بسبب تصاعد مخاطر بعض حركات العنف الإقليمية في أفريقيا مثل "بو كو حرام" النيجيرية وحركة "الشباب"

[1]– د ك،" بالاعتدال نجح المغرب في تجفيف منابع التطرف"، العرب ،العدد9565، السنة 21،36-05-2014، ص6.

[2] – بيتر فام،" المغرب شريك إقليمي ودولي في مجال مكافحة الإرهاب"، العرب، العدد9458، 3 فيفري 2014، ص7.

في الصومال التي تحتاج إلى إستراتيجية أمنية متكاملة لمحاصرة أنشطتها والقضاء عليها، والتي لن تتم إلا عن طريق شراكة إقليمية لمكافحة الإرهاب تشمل جميع الدول المعنية بهذا الخطر.

وفي الأخير يمكن القول أن الهشاشة المؤسسات السياسية والأمنية في المنطقة الساحل الأفريقي ساهمت في خلق بيئة أمنية معقدة. وأصبحت هذه الأخيرة تحتضن مختلف التهديدات (التماثلية واللاتماثلية)، الأمر الذي فرض على الدول المنطقة بذل جهود من أجل بناء دولة ديمقراطية والحفاظ على سلامة الوحدة الوطنية. كما قامت هذه الدول بإدخال اصلاحات السياسية والاقتصادية لمواكبة التغيرات الحاصلة ومواجهة التهديدات الأمنية عابر للقومية والتي تتضمن تنفيذ البرامج التنموية لاسيما في المناطق المهمشة، ودمج مختلف الشرائح الاجتماعية في الحياة السياسية، إلا أن هذه المبادرة تفتقر للممارسة، إذ نجد معظم الخطابات الرسمية والمشاريع التنموية التي تهدف لاحتواء النزاعات القائمة بين الأقليات الإثنية والنخب الحاكمة لم تتجسد واقعا، مما يتوجب على هذه الحكومات إعادة النظر في سياستها وبناء استراتيجيات أكثر فعالة لتجاوز مختلف الأزمات المستعصية التي باتت تشكل خطر على أمن ومستقبل النظام السياسي للدولة.

إن تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الساحل الأفريقي يتطلب على الدول المعنية والدول المجاورة ولاسيما (الجزائر، المغرب) تكثيف جهود التعاون في مختلف الميادين السياسية، الاقتصادية، الأمنية. والبحث عن الحلول السلمية لمعالجة التهديدات الأمنية خاصة التي يطلق عليها بثلاثي الموت (الارهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية) التي انتشرت في معظم دول الساحل وتحديداً بعد أحداث ما سمي بالربيع العربي، إذ يتوجب على هذه الدول بناء مقاربة أمنية إقليمية مشتركة تراعي فيها خصوصية التركيبة الاجتماعية وإقامة حوار بناء مع الحركات المتمردة من أجل الوصول الى حلول سلمية يمكن من خلالها تحقيق العدالة وإشراك جميع الشرائح الاجتماعية في الحياة السياسية. وبدون ذلك تبقى هذه الدول تعاني من عدم أستقرار سياسي وأمني، لذلك فمستقبلها مرهون بضمان تحقيق المشاركة السياسية في السلطة وادارة الحكم لضمان تحقيق العدالة.

الفصل الثالث

الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ودورها في معالجة الأزمات في منطقة الساحل الأفريقي

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في القضايا الأمنية تجاه دول الجوار استناداً إلى العمق الإستراتيجي الذي يمنحها القوة والقدرة على التحرك في القوس الأزماتي، ووفق المعايير القانونية والدبلوماسية، كما يعتبر مبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، هذا ما جعل الجزائر تواجه معادلة أمنية صعبة في كيفية التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع دول الساحل الأفريقي والالتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، سواءً أكان ذلك على الصعيد السياسي أو العمل العسكري المباشر.

وأمام هذا الوضع المتأزم توجّب على الجزائر تفعيل دبلوماسية الفعل، وذلك بتعزيز الاتفاقيات الإستراتيجية الثنائية والجماعية، وتجسد ذلك في عقد الاجتماعات الأمنية داخل الاتحاد المغاربي لمواصلة الجزائر متابعة سياسة مكافحة الإرهاب في بلدان الجوار في إطار اتفاقيات متعدد ة الأطراف. إلا أن انتشار الفوضى وانهيار الدولة الليبية زاد في تعقيد الأزمة الأمنية وأصبحت مكاناً آمناً للمنظمات الإرهابية، فأمام هذه الهشاشة الأمنية في المنطقة فرض على الجزائر إعادت النظر في إستراتيجيتها بما يتوافق مع طبيعة التهديدات الأمنية العابرة للحدود.

تبرز معالم الإستراتيجية الجزائرية الجديدة بدرجة أولى في إعادة ترتيب قائمة التهديدات الأمنية المنتشرة في الدول المجاورة لها، ولذلك تعتمد الإستراتيجية الجزائرية في معالجتها الملف الأمني في المنطقة على الآليات السلمية والعسكرية. فنظراً لتخوف الحكومة الجزائرية من انتقال العدوة إليها قامت بإحاطة حدودها الجنوبية والشرقية بدرع أمني ذو جاهزية عالية للتعامل السريع مع مختلف التهديدات الأمنية التي تحاول اختراق الحدود الجزائرية، وبالمقابل تعتمد الجزائر في حل الأزمات الإقليمية على مقاربة الحوار والحل السياسي للأزمات المثارة في هذه الدول، وذلك في إطار دبلوماسية السلام النشطة التي تنتهجها الجزائر في سياستها الخارجية تجاه دول الجوار.

سنحاول في هذا الفصل دراسة مقومات الدولة الجزائرية التي تؤهلها للعب الدور الإقليمي في تسوية الأزمات الإقليمية خاصة أزمة مالي، كذلك سيتم عرض أهم مبادرات الجزائر في تحقيق الأمن والتنمية في المنطقة الإقليمية خاصة منطقة الساحل الأفريقي.

المبحث الأول: السياسة الأمنية الجزائرية في ظل التغيرات الإقليمية

في مناخ يسود فيه التنافس بين الدول المغاربية (الجزائر، المغرب) تسعى الجزائر لاكتساب قوة إقليمية، نظراً لما تتميز به من الفاعلية في تنشيط سياساتها تجاه منطقة الساحل الأفريقي بصفة خاصة والقارة الأفريقية بصفة عامة. إذ تحاول الجزائر منذ استقلالها تكريس دورها القيادي في المنطقة بفضل تجربتها في مكافحة الإرهاب وما تمتلكه من قوة اقتصادية وعسكرية، وبفضل ذلك برزت الجزائر كشريك إستراتيجي قوي والذي مكن الأطراف الأجنبية الاستفادة من خبرتها لتحقيق الاستقرار الأمني في منطقة الساحل الأفريقي.

المطلب الأول: الجزائر: القوة الإقليمية

سنعالج في هذا المطلب عوامل القوة المتاحة للدولة الجزائرية، التي تمكنها من التأثير على سلوكيات الدول الأخرى (إقليميا، دوليا) في الاتجاهات التي تحقق مصالحها، ويمكن تحديد هذه العناصر من خلال (الموقع الجغرافي، وعدد السكان، الموارد الاقتصادية، القوة العسكرية، الإمكانات العلمية والتكنولوجية، والفعاليات الثقافية).

أ-الموقع الجغرافي للدولة الجزائرية:

تعتبر المعلومات المكانية أو الجغرافية في الوقت الحاضر عنصراً أساسياً للتنمية الوطنية في جميع مستويات صنع القرار، فتمتلك الجزائر موقعا جغرافياً استراتيجياً مميزاً، بتواجدها في القلب منطقة المغرب العربي قريبة من أوروبا، فمكانتها على الصعيدي العربي والإسلامي وبعدها الأفريقي والمتوسطي، يجعلها على اتصال مباشر بإفريقيا السوداء[1].

تبلغ مساحة الجزائر حوالي: 2,381,741 كلم^2 مما يجعلها ثاني أكبر بلد في القارة بعد السودان، وتتوفر الجزائر على واجهة بحرية بمسافة 1200 كلم^2 من الشرق إلى الغرب على البحر الأبيض المتوسط، كما تربطها حدود مشتركة مع عدة بلدان مجاورة لها: تونس وليبيا

[1]- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،2005)، ص49.

شرقاً، مالي والنيجر جنوباً، موريطانيا والصحراء الغربية في الجنوب الغربي والمملكة المغربية غرباً.

وتتربع الجزائر على أربع أنواع من التضاريس متباينة من ناحية الامتداد والتي تتابع من الشمال إلى الجنوب: في الشمال وعلى امتداد الساحل المتوسط تمتد لسهول التل الجزائري ذات عرض متباين (من 80 إلى 190 كلم) تحتوي على معظم الأراضي الزراعية، فتنوع التضاريس التي تزخر بها الجزائر جعل منها مكاناً آمناً من التهديدات الخارجية، إذ يصعب على القوى الخارجية السيطرة على المناطق ذات التضاريس الجبلية الوعرة التي تحتوي على عدة سلاسل جبلية أهمها (الأطلس التلي، الأطلس الصحراوي ومرتفعات الأوراس)، كما تحتوي على منطقة شاسعة مرتفعة تعرف بالهضاب العليا[1].

أما الصحراء الجزائرية تمثل لوحدها أكثر من 84 % من المساحة الكلية للجزائر، تتضمنها عدة هضاب صخرية وسهول حجرية تتخللها منطقتين رملية (العرق الغربي الكير والعرق الشرقي الكبير) والتي تمثلان مساحات شاسعة من الهضاب الرملية[2].

إن الموقع الإستراتيجي للجزائر بانفتاح شمالها على جنوب أوروبا، وانفتاح جنوبها على أفريقيا مكنها من استخدام الدائرتين الأفريقية والمغاربية للدفاع عن أمنها القومي[3]، وتقوية موقفها حيال بعض القضايا الأمنية السياسية مثل النزاع على الصحراء الغربية، وأزمة الطوارق في منطقة الساحل الأفريقي.

[1]– الجزائر: معطيات جغرافية، ينظر لرابط:
http://www.elmouradia.dz/arabe/algerie/geographie/algeriear.htm.

[2] -Country profile1 Algeria. P2
www.gewamed.net/share/img_country.../17_read_more...**pdf**

[3]– عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره ، ص49.

الخريطة رقم(4): الموقع الجغرافي للجزائر

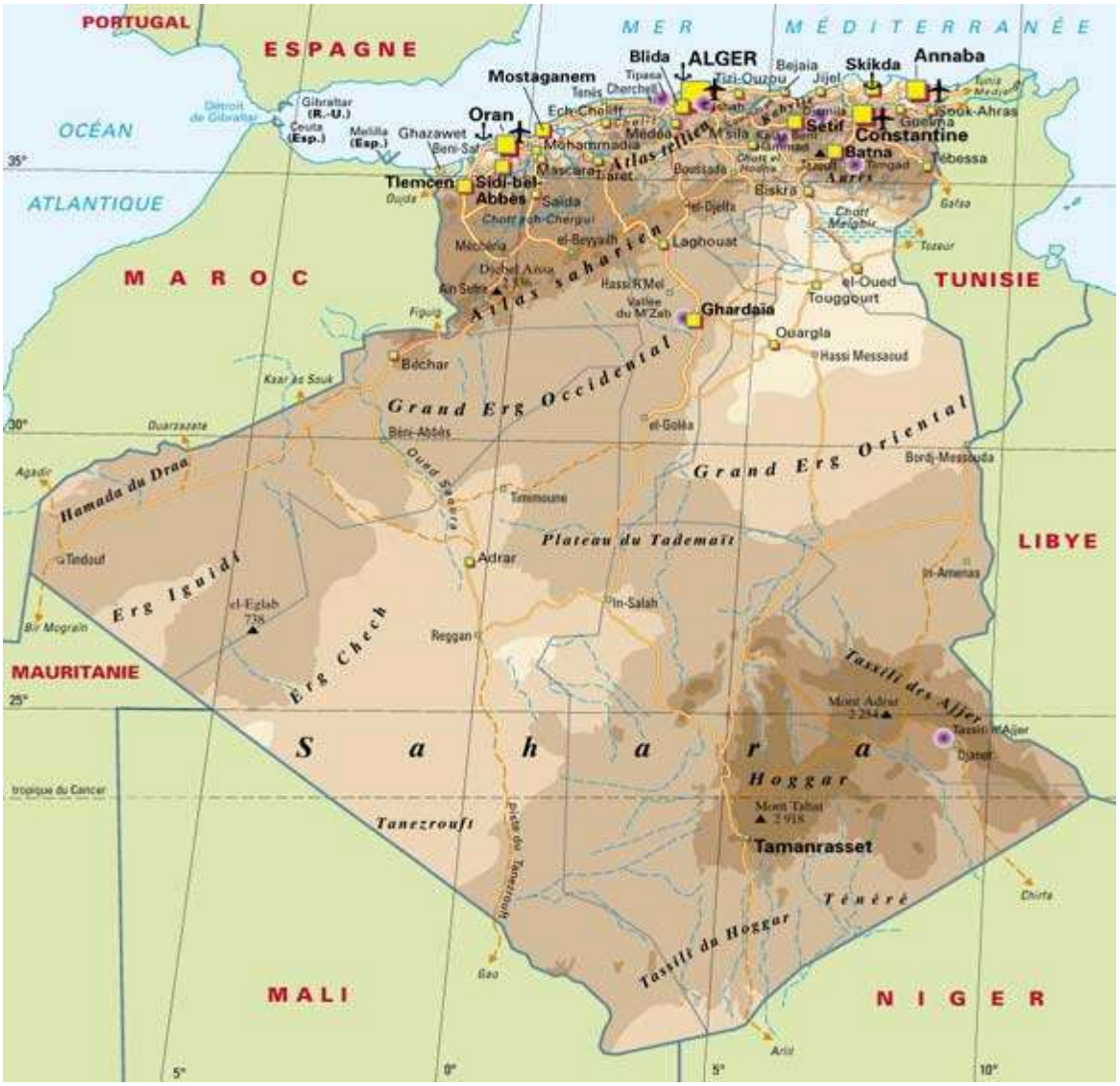

المصدر:

Country profile1 Algeria. P2.

www.gewamed.net/share/img_country.../17_read_more...pdf

ب- الاقتصاد الجزائري بين الإمكانيات المتاحة وتحديات التنمية:

يعتبر البعد الطاقوي من أهم عوامل قوة الدولة لأن تحقيق وحماية المصالح العليا للدولة مقترن بالاستخدام العقلاني للقوة الاقتصادية من خلال (تقديم المنح والمساعدات المالية والقروض، توقيع اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف لتبادل الخبرات والتعاون في المجال

الاقتصادي)، وعليه فإن القوة الاقتصادية تعد قوة مشتركة بين كل من القوة الصلبة والقوة الناعمة، لكن الاختلاف يكمن في طريقة استخدامها إما للضغط أو للجذب.

هذا الأمر دفع بالجزائر بأن تكون في طليعة الدول المصدرة للطاقة إذ احتلت الجزائر المركز العاشر في احتياطيات الغاز، والمركز التاسع في صادرات النفط الخام، كما بلغت صادرات الجزائر من الغاز والهيدروكربون 53 مليار متر مكعب مركزة أساساً على السوق الأوروبي تحديداً (ايطاليا واسبانيا وبريطانيا والبرتغال)، هذه الثروات الهائلة المسال من النفط والغاز لفتت أنظار دول وشركات أخرى عابرة للقارات[1].

يعتمد الاقتصاد الجزائري اعتماداً كبيراً على قطاع المحروقات في انتعاش الاقتصاد الوطني؛ إذ شكل دخل الهيدروكربونات سنة 2008 نسبة 50٪ من الناتج المحلي، و75٪ من عائدات الضرائب و 98٪ من إجمالي الصادرات. وتسعى الجزائر لتعميق استثماراتها بالشراكة مع الأجانب في مجال الغاز الطبيعي المسال، بما يسمح لها بإثبات وجودها في السوق العالمية، إذ أصبح الغاز المسال كوقود أساسي لإنتاج الكهرباء بدل النفط السائل ويطلق بعض المختصين في مجال النفط على الغاز الطبيعي المسال باسم الوقود البيئي[2].

وبالرغم من أهمية القطاع النفط والغاز في إستراتيجيات القوى الدولية، أصبح هذا القطاع يهيمن على العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأوروبية، خاصة الشركات الأميركية الكبرى الراغبة في استثمار في القطاع النفطي في الجزائر.

ومن خلال الطاقة التصديرية الحالية التي تفوق 60 مليار متر مكعب في السنة تجاه أوروبا تسعى سوناطراك لتزويد السوق الأوروبية باحتياجاتها النفطية، إذ تضاعفت هذه القدرة التصديرية عبر مشروع MEDGAZ الرابط حقول الغاز باسبانيا، ومشروع GALSI الرابط كذلك الحقول بإيطاليا عبر سردينيا، بالإضافة إلى مشروع خط أنابيب NIGAL الذي يربط

[1]– عبد الرحمن العيسى، " الجزائر القوة الصاعدة في أفريقيا"، ينظر لرابط:
http://www.alshahedkw.com/index.php?option=com

[2]– عبد الرحمن العيسى، مرجع سبق ذكره.

بين نيجريا والساحل المتوسط المنبثق عن اللجنة الأفريقية للطاقة لسنة 2001م في الجزائر، الذي يهدف إلى التعاون الطاقوي في أفريقيا بتنفيذ المشاريع الثنائية أو المتعددة الأطراف.

ونظراً للارتفاع المتزايد للطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي المسال حققت الجزائر قفزة نوعية في تصدير هذه المادة من 35 مليار متر مكعب عام 1992 ليصل تقريبا إلى600 مليار متر مكعب عام 2010م، ومتوقع أن يرتفع إلى 900 مليار متر مكعب عام 2030[1].

فالجزائر تدرك أهمية الطاقة بالنسبة للأمن الأوروبي، لذلك سعت السلطات الجزائرية لتكثيف أعمال البحث والتنقيب وتطوير الحقول المكتشفة وغير المستغلة لمضاعفة الطاقات التصديرية للغاز الطبيعي، ولإعادة توزيع دبلوماسية النفط من خلال إقامة تحالفات إستراتيجية مع شركات الطاقة العالمية من خلال تطوير علاقاتها مع الدول المنتجة للمواد الخام (لا سيما من خلال منظمة أوبك) وتعزيز قدرتها على المساومة مع شركائها التجاريين.

وبالرغم مما تزخر به الجزائر من الثروات الطبيعية التي تعتمد عليها كليّاً في تنمية وتطوير اقتصادها، خاصة قطاع المحروقات الذي يعتبر من المواد غير متجدّدة والقابلة للنفاذ[2]، إلا أن الجزائر تمكنت من تحقيق احتياطي الصرف الذي قدر ب200 مليار دولار عام 2012م، وضمان ما يقارب 75 مليار دولار في صندوق تنظيم الإيرادات لمواجهة تغيرات سعر البترول أو الأزمات الاقتصادية المحتملة وقوعها على المدى القصير[3].

علاوة على ذلك خصصت الدولة بين عامي 2001م إلى 2014م ما يقرب من 450 مليار دولار في إعادة البنية التحتية (قطاعات الطاقة والمياه والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وتنفيذ برامج الإنفاق الاجتماعي بهدف احتواء الحراك الاجتماعي من خلال

[1]– كتوش عاشور، بلعزوز بن علي، "الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2، (الشلف : جامعة حسيبة بن بوعلي،2005)، ص 165 .

[2] - Souhila cherfi, L'avenir Energétique de L'Algrerie: quelles seront les perspectives les perspectives de consommation, de production et D'exportation du petrole et du gaza L'horizon 2020-2030 ?, Les Cahiers du cread , n°96, 2011, p27 .

[3]- Mihoub Mezouaghi, "Algérie : une trajectoire de puissance régionale incertaine, Actuelles de l'Ifri" ,(10 décembre 2012), p3.

تبني سياسة التوزيع العادل للثروة[1].

الجدول رقم(7): وضعية عمليات الخزينة العمومية (مليار دينار الجزائري)

	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي إيرادات الميزانية	3676.0	4392.9	5790.1	6339.3	5940.9
إيرادات المحروقات	2412.7	2905.0	3979.7	4184.3	3678.1
صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية	400.7	1318.3	2300.3	2535.3	2062.2
صندوق ضبط الإيرادات الصافية	36.4	526.4	538.9	252.0	- 70.2
ايرادات خارج المحروقات	1263.3	1487.8	1810.4	2155.0	2262.8
الإيرادات الجبائية	1146.6	1298.0	1527.1	1908.6	2018.5
الضريبة على المداخيل والأرباح	462.1	561.7	684.7	862.3	817.0
الضريبة على السلع والخدمات	478.5	514.7	572.6	652.0	402.3
التسجيلات والطوابع	35.8	39.7	47.4	56.1	61.7
الإيرادات غير الجبائية	116.7	189.8	283.3	246.4	244.3
حاصل أملاك الدولة الأخرى	67.6	64.3	78.9	77.9	79.7
حصص أرباح بنك الجزائر	48.2	121.1	137.2	115.3	112.1
مؤسسات عمومية أخرى	0.9	4.4	67.2	53.2	52.5

المصدر: التقرير السنوي 2013 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائري، البنك الجزائري، نوفمبر 2014، ص219.

[1]- التقرير السنوي للبنك الدولي 2015، ص.18
https://openknowledge.worldbank.org/.../WBAnnualReport2015A.

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا أن الجزائر حققت تنمية من خلال صرف الإرادات العمومية على شكل نفقات موزّعة على مختلف القطاعات وفقاً لمخططات التنموية. كما تمكنت الجزائر من إدارة الدبلوماسية المالية بنشاط، حيث تم تسديد قرض بقيمة 5 مليارات دولار لصندوق النقد الدولي في أكتوبر 2012م، وتراجعت قيمة الديون الخارجية على المدي المتوسط والطويل إلى 248 مليار دولار نهاية 2012م. فالتسيير المالي الرشيد الذي تبنته الجزائر بالتحكم في المديونية العمومية الداخلية ب (7 .14 مليار دولار) عام 2013م فتح أمامها هامشاً أكبر للنشاط والفعالية في سياستها الخارجية سواءً تجاه الضفة الشمالية أو على الساحة الأفريقية.

تحاول الجزائر الحفاظ على الاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الأفريقي خاصة في ظل تنامي هشاشة الاقتصادية وانتشار التهديدات الأمنية العابرة للقارة في أفريقيا، وفي هذا الخصوص قامت حكومة الجزائر بمنح المساعدات الاقتصادية للدول الهشة، إذ تم التوقيع على ثلاث اتفاقيات بين الحكومة التونسية والجزائر تتضمن الاتفاقية الأولى إيداع بين بنك الجزائر والبنك المركزي التونسي بقيمة 100 مليون دولار، أما الاتفاقية الثانية فهي منح قرض للجمهورية التونسية بقيمة 100 مليون دولار، والثالثة تعتبر برتوكول المساعدة المالية غير قابلة للاسترداد.

ويتضح لنا أن الجزائر تسعى لاكتساب مكانة إقليمية من خلال تقديم المساعدات المالية لنحو 14 دولة أفريقية التي تشمل مسح الديون والإبقاء على كافة برامج التدريب في سياق دعمها للتنمية في أفريقيا، فأعلنت الجزائر عام 2013م عن مسح ديون بقيمة مليار دولار والتي مست الدول التالية (بنين، بوركينافاسو، الكونغو، اثوبيا، غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، مالي، موزنبيق، النيجر، ساوتومي، برانسيبي، السنغال، سيشل، تنزانيا)، وتعتبر موريتانيا المستفيد الأكبر من هذا القرار، إذ تم مسح ديونها التي قدرت ب 250 مليون دولار، وتعتبر المساعدات الخارجية أداة من العمل الدبلوماسي للدول التي تبحث عن القيادة الإقليمية[1].

[1] - Mihoub Mezouaghi, op cit ,p 4.

وعلاوة على ذلك، فإن دبلوماسية النفط ردت الاعتبار للنظام السياسي الجزائري ومكانتها الإقليمية والدولية بعد أن تجاوزت المخاطر الأمنية والاقتصادية التي عانت منها طيلة العشرية السوداء، وفي الأخير تمكنت السياسة الجزائرية الخروج من عزلتها والانفتاح على الساحة الدولية، وخلق عمق إستراتيجي في أفريقيا بتكثيف نشاطها الدبلوماسي المبني على تعزيز العلاقات الثنائية والعلاقات متعددة الأطراف.

المؤسسة العسكرية ودورها في تحقيق الاستقرار الأمني الداخلي:

لعبت المؤسسة العسكرية دوراً هاماً في الحياة السياسة للجزائر منذ استقلالها عام 1962م، وكانت الفترة الممتدة بين1965م إلى 1978م هي فترة الارتباط الكلي بين المؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية ضمن تبعية مطلقة لرئيس الجمهورية، وبعد وفاة الرئيس هواري بومدين 1978م عادت المؤسسة العسكرية للواجهة وكانت هي الطرف الوحيد الذي فصل في مستقبل الحكم في الجزائر، وبعد إقرار تبني التعددية الحزبية دخلت الجزائر في دوامة العنف وأصبحت المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية هي صاحبة القرار، غير أنها كانت في حاجة إلى واجهة ذات مصداقية تغطي على موقف إلغاء انتخابات ديمقراطية وحل الحزب الفائز[1]، وبعد تولي رئيس عبد العزيز بوتفليقة مقاليد الحكم تمكن من إرجاع الأمن والاستقرار للبلاد من خلال مشروع الوئام المدني، والمصالحة الوطنية وإبعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية، وفقاً للنصوص الدستورية التي حدّدت وظائف للجيش الوطني الشعبي المتمثلة في حماية التراب الوطني في أوقات السلم والحرب[2]، حيث لم تدخر المؤسسة العسكرية أي جهد لتنفيذ هذه المهام، بالاشتراك مع مختلف الهيئات الأخرى.

ونظراً لانتشار الفوضى في منطقة المغاربية، وزيادة مخاطر التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي على الأمن الوطني الجزائر، سارعت الجزائر بزيادة حصة ميزانية وزارة

[1]– عبد الرزاق مقري،" التحول الديقراطي في الجزائر رؤية ميدانية "، ص ص 5– 7، ينظر لرابط:
http://boulemkahel.yolasite.com/resources1.pdf.

[2] - Jakkie Cilliers, Julia Schünemann and Jonathan D Moyer, "Power and influence in Africa: Algeria, Egypt, Ethiopia, Nigeria and South Africa", African Futures paper 14, march 2015, p 07.

الدفاع الوطني (انظر الجدول أدناه) لمواجهة التهديدات العابرة للحدود خاصة المنظمات الإرهابية والجريمة المنظمة .

الجدول رقم (8) : تطور ميزانية الدفاع الوطني (مليار دولار).

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ميزانية مالية	6.25	6.5	6.5	7.4	9.7	20	12	13	1.18

المصدر: من إعداد الطالبة.

ويتضح لنا من خلال الجدول أن الحصة المالية المخصصة لميزانية الدفاع الوطني في تصاعد مستمر خاصة في السنوات الأخيرة، حيث فرضت التطورات الإقليمية على صانع القرار في الجزائر رفع ميزانية الدفاع والتسليح تخوفاً من انتقال الفوضى إلى أراضيها مما يتوجب عليها شراء المعدات العسكرية الحديثة، وتعزيز التعاون الأمني العسكري مع ليبيا وتونس لتفكيك الجماعات الإرهابية.

إذ تعتبر كل من روسيا والصين الممول الرئيسي للأسلحة في الجزائر، حيث اقتنت وزارة الدفاع الوطني في السنوات الممتدة بين 2010م إلى 2014م التجهيزات العسكرية الروسية المتنوعة (القوات البرية والجوية والبحرية)، ومن أهمها الدبابة القتالية الشهيرة "تي. 90 أس أي"، في إطار صفقة أبرمت عام 2014م التي تتضمن تصدير 200 دبابة من هذا النوع، كما تسلمت الجزائر طائرات عمودية هجومية من نوع "أم أي 28 –أن إي"، ومروحيات للنقل التكتيكي الثقيل صنف "أم آي 26 تي2" روسية صنع، كما تتضمن صفقة 2014م تعهداً روسياً بتسليم الأسلحة نهاية 2017م.

كما تبدي القوات الجزائرية اهتماماً كبيراً باقتناء نوع جديد من الدبابات القتالية هو "تي 14"، ومروحيات نقل العساكر "أم آي 26 تي2". كما وقعت الجزائر مع ايطاليا صفقة لشراء

حاملة لطائرة الهليكوبتر، وشراء حوالي 50 قذيفة ذاتية الدفع وثلاثة فرقاطات حربية قادمة من جمهورية الصين، فضلاً عن 926 مدرعة ناقلة للجنود قادمة من ألمانيا[1].

وبعد انتشار الفوضى في كل من ليبيا وتونس والانفلات الأمني في شمال مالي، شدّد الجيش الوطني الشعبي أعمال المراقبة؛ إذ تمكن من قبض أشخاص وحجز شاحنات التهريب (محملة بالسلاح، الأموال، المخذرات)، الأمر الذي صعب مهام وحدات الجيش الوطني الشعبي في مراقبة أقاليم بتلك الشساعة، إذ سهرت القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي على تسخير كل الإمكانيات الضرورية وتجهيز الوحدات العملياتية المتواجدة على طول الحدود الجزائرية مع هذه الدول، خاصة تلك التي تعرف اضطرابات مستمرة في وتيرة التحركات الإرهابية والمهربين وتجار الأسلحة[2]؛ إذ تم إقامة 80 نقطة عسكرية في الحدود المشتركة بين تونس والجزائر في جبل الشعانبي، كما تم إقامة 30 مركزاً للدرك الوطني على الحدود مع ليبيا[3]، كما سارعت الحكومة الجزائرية لعقد الاتفاقيات مع دول الجوار في الساحل الأفريقي من أجل تنسيق الجهود المشتركة لمكافحة المنظمات المسلحة في المنطقة.

تعتبر القوات المسلحة الجزائرية الأولى في منطقة المغرب العربي سواءً من حيث الإنفاق الدفاعي، أو من خلال أداء وظيفتها لحماية أمنها على المستوى الداخلي، إلا أن هذه القدرات تتوافر على معدات ثقيلة ومتطورة للعمليات العسكرية اقتصرت على المواجهة التقليدية ومنافسة المغرب، فنظراً لمقومات وترسانة العسكرية التي تمتلكها الجزائر لا بد من ترجمتها وتوظيفها بما يضمن لها دور قيادي في المنطقة؛ إذ لا تكتفي بمواجهة التهديدات والمخاطر وإنما ينبغي إدخال بعض الإصلاحات على المؤسسات العسكرية بما يضمن مكانة الجزائر

[1]- Laurence Aïda Ammour, Algeria's Role in the Sahelian Security Crisis, International Journal of Security, Development, 2(2): 28, (France: Bordeaux Institute for Political Science,2013),p8

[2]– ب.عميور، "المناطق الحدودية اليقظة تفرض نفسها "،مجلة الجيش، العدد 584، مارس 2012، ص32.

[3]– المركز الفرنسي للبحث حول الاستعلامات يدرس ويكشف : كل شيئ عن الجيش الوطني الشعبي، ينظر لرابط:
http://ftp.elbilad.net/article/detail?id=5008.

على الساحة الدولية، من خلال التعاون مع الشركاء الإستراتيجيين والاعتماد على العلاقات المتعددة الأطراف.

المطلب الثاني: البيئة السياسية والأمنية في الجزائر

سنحاول في هذا المطلب دراسة وتحليل المقاربة الأمنية الجزائرية في معالجتها التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي.

أولاً: العقيدة الأمنية الجزائرية

قبل التطرق إلى المبادئ والمرتكزات التي تتشكل منها العقيدة الأمنية الجزائرية والتي تحدد من خلالها الدولة التهديدات والمخاطر والتحديات التي توجه أمنها الوطني، لا بد أولاً من توضيح معنى العقيدة الأمنية.

إن العقيدة الأمنية للدولة يقصد بها مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاماً فكرياً لمسألة الأمن في الدولة، وتتبنّى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات التي تواجهها، كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني، وبشكل عام يمكن القول أن العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تكون الأداة التي تقوم من خلالها الدول بتعريف التهديدات والمخاطر التي تواجهها، وعليه فإن الاختلاف في العقيدة الأمنية للدول هو الذي يحدد الاختلاف طبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها.

وعادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدول وصناع القرار، كما يمكن أن تأخذ صبغة إيديولوجية إذ وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى[1].

[1]– عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص41.

تكمن أهمية العقيدة الأمنية باعتبارها دليلاً يقرر به قادة سياسة الدولة ببعديها الداخلي والخارجي؛ إذ تمثل العقيدة الأمنية في جوهرها مبادئ وأطر أخلاقية أو حتى دستورية لفهم سلوك القادة السياسيين في اختيار القرارات السياسة الخارجية بما يخدم مصالح دولتهم[1].

ويمكن القول أن العقيدة الأمنية على العموم تزود الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهدافها في مجال أمنها القومي. وفي هذا السياق يمكن فهم العقيدة الأمنية الجزائرية التي تأثرت منذ استقلالها بثلاث أبعاد أساسية والتي نحددها كالآتي:

1- **البعد التاريخي:** يتمثل هذا البعد في مبادئ ثورة التحرير الوطنية التي اعتبرت أحد أهم مرجع للعقيدة الأمنية الجزائرية بعد الاستقلال والذي تضمنها الدستور 1963م، إذ ساهمت مبادئ الثورة في عملية بناء الدولة الوطنية باعتبارها التعبير الحقيقي عن إرادة تجديد المجتمع، وكذلك بناء عقيدتها الأمنية وتكوين القيمة الأمنية في سياستها الخارجية، بغرض الحماية المركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها.

وهذا ما جعل المفهوم مرتبط بدلالات سياسية وأبعاد تعكس فلسفة الدولة في الحفاظ على أمنها، إذ تهدف الدولة إلى استعمالها بالشكل الذي يتناسب وتوجهاتها بحكم ما يحتويه من أهداف سياسية لحماية المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية، وحتى التهديدات الداخلية[2].

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال خاصة في فترة حكم الرئيس هواري بومدين بنشاط دبلوماسي على الصعيد الدولي، نظراً للنجاحات التي حققتها الجزائر في إيجاد حل سلمي للعديد من الأزمات من بينها قضية الرهائن الأمريكيين الذين تم حجزهم في السفارة الأمريكية بطهران سنة 1979م، كما التزمت جل الحكومات المتعاقبة بمجموعة من العقائد

[1] – يورعة علي جاهد،"الجزائر بين توجه استراتجي وعقيدة أمنية"، مجلة الإفريقية للعلوم السياسية، ينظر لرابط:
http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=123:-securite-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.WAArRPRf21s.

[2] –محمد سنوسي،"البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ2011"، ينظر لرابط
http://www.algpress.com/article-12688.htm.

التي تعتبر من الثوابت والمتمثلة في دعم حركات التحرر مادياً ودبلوماسياً، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة[1].

2- **البعد الجغرافي:** يعتبر هذا البعد من أهم العوامل المحددة للعقيدة الأمنية، نظراً للموقع الإستراتيجي للجزائر الأمر الذي جعل من أمنها القومي عرضة للتهديدات المختلفة خاصة في مطلع التسعينيات من القرن الماضي متمثلة في ظاهرة الإرهاب الذي ارتبط بتجارة المخدرات والجريمة المنظمة، ما جعل عقيدتها الأمنية ترتكز على هدف الدفاع عن مكانة الجزائر كقوة إقليمية[2].

وفي ظل التغيرات الأمنية والسياسية التي شهدتها الدول المجاورة خاصة دول المنطقة الساحل الأفريقي من الأزمات المستعصية، عرضت الأمن الجزائري للمخاطر التي تهدد الاستقرار الأمني والسياسي للدولة ولمواجهة هذه التحديات توجب عليها إعادة تشكيل وبلورة عقيدة أمنية جديدة التي تمكنها من التأقلم مع التهديدات الجديدة وتأخذ في حسبانها جانب الأمن الصلب والأمن الناعم.

3- **البعد الإيديولوجي:** يعتبر هذا البعد مرجعية أساسية للعقيدة الأمنية، مثلت الإيديولوجية الاشتراكية مبادئها لفترة تقارب ثلاثة عقود منذ الاستقلال والمتمثلة في دعم حركات التحرر في العالم من الاستغلال والاستعمار والعمل على المحافظة على الجزائر كقوة إقليمية[3].

إذ اقتادت معظم الدول الأفريقية بالحزب الواحد، وحسب هذه الإيدولوجية تم النظر إلى حزب جبهة التحرير الوطني على أنه الحزب الوحيد القادر على لتحقيق الوحدة الوطنية بعد الانشقاقات التي عرفتها الجزائر عقب حصولها على الاستقلال، إذ أكدت مواد في الدستور 1963م ودستور 1976م، أن الاشتراكية كنظام والإيديولوجية هي المنهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال وتحقيق التنمية.

---

[1] - Jean-François Daguzan, La politique étrangère de l'Algérie : le temps de l'aventure ?, politique étrangère. 3:2015,p 31.

[2]- مماد صليحة، "مقاربات بناء الأمن والسلم في منطقة الساحل الإفريقي مع التركيز على المقاربة الأمنية الجزائرية"، المشكلات السياسية في القارة الأفريقية، مرجع سبق ذكره، ص719.

[3]- المرجع نفسه، ص717.

شهدت الجزائر في نهاية الثمانينات من القرن الماضي تحولات في طبيعة نظامها السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي، ذلك نتيجة للأحداث التي شهدتها البلاد المتمثلة في أحداث 5 أكتوبر 1988م،التي عبرت عن فشل الإيديولوجية الاشتراكية المتبني منذ1960م[1]، لتحل محلها الإيديولوجية الليبرالية، إذ سارعت النخب الحاكمة لإدخال الإصلاحات على النظام السياسي والاقتصادي وحتى المؤسسة العسكرية فحدث تغيراً هاماً في هذه العقيدة لتتلاءم مع عملية التحول المرن نحو الديمقراطية لمواكبة التغيرات الدولية من جهة[2]، ومن جهة أخرى إخراج البلاد من الأزمات والتوجه نحو الانفتاح السياسي (حرية إنشاء جمعيات، حرية المشاركة في الحياة السياسية).

رغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة لتطبيق النظام الديمقراطي، إلا أن وقف مسار الانتخابات في الدورة الثانية عام 1992م أدخلت البلاد في دوامة العنف والدمار، فالانفلات الأمني الداخلي قد أثر سلباً على العلاقات الجزائرية مع الدول الأخرى سواء الأوروبية أو العربية، وبفضل حنكة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تمكن من استرجاع صورة الجزائر على الساحة الدولية من خلال تنشيط دبلوماسيتها تجاه الدول العربية عامة ودول أفريقيا بصفة خاصة، وذلك بحل الأزمات الأمنية بين الأطراف المتنازعة بآليات سلمية؛ إذ تولى الرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة وساطة بين ايتوبيا واريتريا سنة 2000م[3]. لكن وفق مبادئ سياستها الخارجية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام مبدأ السيادة الوطنية، والانخراط في مساعي إحلال السلم وبناء الأمن الإقليمي والدولي، وتبرز المواقف الثابتة التي اتخذتها الجزائر في أزمة سوريا وليبيا، بالرغم من الضغوطات الخارجية من أجل

[1]– عمار عباس، " محطات بارزة في تطور الدساتير الجزائرية"، مجلة مجلس الدستوري، العدد 2، الجزائر، 2013، ص 24.

[2]– صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر ، العدد5،(بسكرة: جامعة محمد خيضر كلية الحقوق والعلوم السياسية)، ص293.

[3] - Jean-François Daguzan, La politique étrangère de l’Algérie :le temps de l’aventure ?, politique étrangère. 3:2015,p 40.

تغير موقفها، إلا أن الحكومة الجزائرية ظلت متمسكة بقراراتها لتنفيذ سياستها الخارجية، ولعل القدرات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، جعلت منها مركز قوة إقليمية.

ثانياً- الجزائر بين خيار الأمني والدبلوماسي في تعاملها مع القضايا الإقليمية:

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في القضايا الأمنية تجاه دول الجوار خاصة التي لها حدود جنوبية من موريتانيا إلى تشاد إستناداً إلى العمق الإستراتيجي التي تمنحها القوة والقدرة على التحرك في القوس الأزماتي. ووفق المعايير القانونية والدبلوماسية يعتبر مبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، هذا ما جعل الجزائر تواجه معادلة أمنية صعبة في كيفية التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع دول الساحل الأفريقي والالتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو العمل العسكري المباشر.

وأمام هذا الوضع المتأزم لم يكن أمام الجزائر إلا تفعيل الدبلوماسية الأمنية وذلك بتعزيز الاتفاقيات الإستراتيجية الثنائية والجماعية دون أن يشكل ذلك تعارضاً مع مبادئ السياسة الخارجية بعدم التدخل في شؤون الآخرين، وتجسد ذلك في عقد الاجتماعات الأمنية داخل الاتحاد المغاربي لمواصلة الجزائر متابعة سياسة مكافحة الإرهاب في بلدان الجوار في إطار اتفاقيات متعددة الأطراف، إلا أن الفوضى التي شهدتها كل من تونس وليبيا زاد في تعقيد الأزمة الأمنية مما أصبحت المنطقة ملاذاً أمناً للمنظمات الإرهابية[1].

كما تنشط الجزائر لإظهار طموحاتها من أجل القيادة الإقليمية لمكافحة الإرهاب، وبعد التنسيق بين الجزائر ودول الساحل المجاورة لها (موريتانيا، النيجر، مالي)، بحيث تعتبر الجزائر شريك في الحرب على الإرهاب بالإضافة إلى رفعها شعار رفض تدخل الأطراف الخارجية عسكريا في المنطقة، إلا أن الجزائر تظهر المرونة للاستجابة للضغوط الخارجية كما أظهر سلوكها إزاء العملية العسكرية الفرنسية في مالي عام 2013م أن تقويم هذه

[1]- قوي بوحنية: "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في افريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي"، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الامن الوطني والدفاع الوطني، ط1، (عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2015)، ص124.

العلاقات حول المساعدات الأمنية والعسكرية، يقع ضمن صوغ ملامح سياسة تعيد جمع دول على أسس أمنية ، إقليمية جديدة.

وتماشياً مع تصاعد حدة التهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري تم إعطاء أهمية لتفعيل آليات مراقبة الحدود، وهو ما أخذت به كل من قوات الجيش والدرك الجزائري في الآونة الأخيرة خاصة بعد تسريب الأسلحة لليبيا وتنفيذ بعض العمليات والنشاطات المسلحة من قبل المنظمات الإرهابية البعيدة عن رقابة السلطة الجزائرية نظراً لشساعة المساحة، وصعوبة مراقبتها من قبل الأجهزة المختصة في الدولة[1].

تعتبر الجزائر دولة مركزية وهذه المكانة تعطيها القدرة على التحرك في المنطقة من أجل استرجاع الأمن واستقرار دول الجوار، لذلك يتوجب على الحكومة أن تكثف نشاطها الدبلوماسي بتفعيل دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات في حالات الاستقرار أو حالة التأزم في العلاقات مع دول المحيطة بها.

لذلك تؤكد الجزائر على ضرورة التنسيق الإقليمي ضمن المجموعة الأفريقية لمواجهة الأزمة في منطقة الساحل الأفريقي بعيداً عن التدخل الأجنبي كحل إستراتيجي أكثر كفاءة وأقوى فاعلية. لهذا تعتمد الجزائر في تعاملها مع القوى الكبرى على توجه استراتيجي يعتمد على منظورين؛ يقوم المنظور الأول على الدفاع عن ريادتها المغاربية والإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب، ويقوم المنظور الثاني على مبدأ رفض التدخل الأجنبي تحت أي مبرر في الشؤون الأفريقية لكنها لا تستبعد في الوقت نفسه ضرورة التعاون مع القوى الكبرى.

المطلب الثالث: الحراك العربي وأثره على الأمن الجزائري

منذ اندلاع موجة التغيير التي شهدتها الأنظمة العربية والتي أطلق عليها باسم "ثورات الربيع" زادت حدة خطورة التهديدات الإقليمية في ظل تفاقم وتعقيد الأزمة الأمنية في دول

[1]– مهدي تاج، "المستقبل الجيو سياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي"، تقارير، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 20 أكتوبر 2011)، ص4.

الجوار والتي ترجع إلى الانهيار والفشل الدولاتي لدول منطقة الساحل الأفريقي، وسقوط الأنظمة السياسية في كل من تونس وليبيا التي أثرت سلباً على الأمن القومي الجزائري.

ونظراً لانتشار الفوضى في منطقة المغرب العربي ومنطقة الساحل الأفريقي وزيادة حدة انتشار السلاح والتطرف الديني، والهجرة غير الشرعية، وتحالف الجريمة المنظمة مع الإرهاب، وبما أن أمن الجزائر أصبح مُهدَد من طرف المصادر الإرهابية المتطرفة المتواجدة في دول الجوار، أدركت الدولة أن أمنها واستقرارها لا يتحقق بمجرد تأمين إقليمها الجغرافي، بل يتعدّى إلى الفضاءات الجيو–سياسية بسبب تنامي الفواعل غير الدولتية.

ونظراً لتخوف الساسة الجزائريين من انتقال العدوى إلي الجزائر التي تهدد الاستقرار السياسي والأمني للدولة، بادرت الحكومة بإدخال الإصلاحات لمواجهة أي تهديد داخلي أو خارجي. إذ لجأت الحكومة إلى تقوية مشاعر القومية إذ أعلن رئيس الوزراء الجزائري السابق أحمد أويحيى في كلمة ألقاها في اجتماع عقد في الجزائر قبل انتخابات ماي 2012م حيث صرح بأن "لدينا الربيع الجزائري، ثورتنا من 1 نوفمبر 1954"، كما استخدم الخطاب القومي من قبل الحكومة الجزائرية لتحذير الشعب الجزائري أن جهات أجنبية تنوي زرع الفتنة بين الفئات الاجتماعية والنخب الحاكمة، كما أكد رئيس الوزراء الجزائري عبد المالك سلال بأن "الجبهة الداخلية قوية قادرة على حماية البلاد من أيدي الخبيثة"[1].

كما تم الدعوة لحماية الوحدة الوطنية من قبل رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في الخطاب الذي ألقاه في ماي 2012م الذي تصمن: إن شباب الجزائر الذي تخرج بالملايين من المدرسة الجزائرية الواعي والمتفتح على عالم قادر على مواجهة تحديات العولمة ومخاطرها وسيتصدى لمن يتربص بالبلاد ويتصدى لدعاة الفتنة وحسابات التدخل الأجنبي[2].

[1] - Laurence Aïda Ammour, Algeria's Role in the Sahelian Security Crisis, International Journal of Security & Development . 2(2): 28, France: Bordeaux Institute for Political Science, 2013, p1.

[2] – الخطاب الكامل لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في ولاية سطيف، ينظر لرابط:
http://www.ennaharonline.com/ar/national/111861.html.

-موقف الجزائر من ثورات الربيع العربي:

إن حدوث الانتفاضات الشعبية وانتشارها في معظم الدول العربية بشكل سريع ومفاجئ، ونظراً لانعدام المعلومات لدى النخب الحاكمة الجزائرية جعلها مترددة في اتخاذ القرار تجاه الأزمات التي تعيشها الدول المجاورة (تونس، ليبيا)؛ فهي لم تتمكن من مجاراة الأحداث والتنبؤ بها. وقد اختلفت طرق سقوط النخب الحاكمة في الدول العربية بين حالات سلمية مثل تونس وأخرى عنيفة مثل حالة ليبيا حيث تحولت الثورة إلى حرب أهلية دموية.

مع امتداد الأزمة الأمنية والسياسية وتعقيدها في الدول التي شهدت حراك العربي، بدأت القيادات السياسية في الجزائر بوضع مقاربات تفسر هذه التغييرات، وأصبحت مدركة أنه لا يمكن التعامل مع هذه الثورات انطلاقاً من مبادئ عامة مجردة بل يجب النظر إلى كل حالة بشكل منفصل انطلاقاً من تأثير ذلك على استمرار نظامها السياسي والاستقرار الأمني والاقتصادي، كما أدركت النخبة الحاكمة أن هذه الدول تعاني من أمرين هما:

- نفوذ متزايد للإسلاميين أو الجيش.
- الانفلات الأمني، وزعزعة الاستقرار السياسي[1].

أولاً: موقف الجزائر من الثورة التونسية:

بالرغم من العلاقات الوطيدة التي تربط الجزائر وتونس بحكم التقارب الجغرافي والتداخل الثقافي والتاريخي ووحدة المصير المشترك، فضلاً عن توقيع العديد من اتفاقيات التعاون المشترك منذ استقلال الدولتين من الاستعمار إلى وقتنا الحالي، ولكن هذا لم يمنع من وجود فترات من المد والجذب بين الدولتين الشقيقتين.

فبعد الاندلاع ثورة التونسية في17 ديسمبر2010م، وإطاحت بحكم الرئيس الأسبق بن علي، ونظراً لتخوف من تمدد النموذج الثوري التونسي في الجزائر والإطاحة بحكم الرئيس عبد

[1]- مثنى فائق العبيدي، وإيمان موسى النمس، "تعامل العراق والجزائر مع الربيع العربي: دراسة مقارنة في الموقف والانعكاسات"، ينظر لرابط:

http://www.beirutme.com/?p=10123.

العزيز بوتفليقة، لذلك اتسم الموقف الجزائر من الثورة التونسية بالغموض، فلم تتخذ الدولة الجزائرية أية ردة فعل توحي برفض أو تأييد ما يحدث في تونس، واكتفت بالتأكيد على أن ما يحدث في تونس شأن داخلي يجب احترامه من منطلق مفهوم السيادة، ويمكننا القول إن هذا الموقف يكمن وراءه عدد من الأسباب والتي يمكن تحديدها كالأتي:

1-التخوف من انتقال العدوى إلى المجتمع الجزائري: بعد نجاح الثورة التونسية في إسقاط النظام زين العابدين، ظهرت احتجاجات شعبية في العديد من الدول منها مصر، سوريا مطالبة بإسقاط نظم الحكم، كما شهدت بعض المدن في الجزائر المسيرات السلمية في فبراير 2011م، الذي أكد من مخاوف الحكومة الجزائرية خاصة بعد الاشتباكات التي وقعت بين المحتجين والقوات الأمنية، ولكن بفضل حنكة الساسة الجزائريين تم احتواء الحركات الاحتجاجية بإصدار الإصلاحات التي مست القطاع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي[1].

2- الفراغ الأمني في تونس وفشل الدولة في تحقيق الاستقرار الداخلي بسبب ضعف الأداء المؤسساتي للدولة، وانتشار الجماعات الإرهابية الأمر الذي أثر سلباً على أمن جارتها الجزائر خاصة في المناطق الحدودية التي شهدت عمليات التهريب (مواد استهلاكية، الأسلحة، المحذرات) مما دفع الحكومة الجزائرية إلى تكثيف وجودها الأمني على حدودها مع تونس، وذلك بعد تمركز جماعة تابعة لتنظيم القاعدة قرب الحدود الجزائرية.

3- التخوف من وصول الإسلاميين للسلطة: يرى بعض المحللين أن الجزائر لم توضح موقفها تجاه الأزمة التونسية وإنما بقيت مراقبة لتطور الأزمة، وذلك خشية صعود حركات الإسلام السياسي في تونس وسيطرتهم على السلطة وبالتالي التأثير على الاستقرار السياسي للبلاد، خاصة في ظل الترابط الواضح بين الجماعات الإسلامية في المنطقة، مما قد ينشط ويشجع الجماعات الإسلامية في الجزائر للوصول للسلطة[2].

---

[1]- إصلاح سياسي أم تقييد إضافي للمجتمع وللمجال السياسي في الجزائر؟ تحليل نقدي. ينظر الرابط :
http://www.la-laddh.org/IMG/pdf/ra-refpol-algerie-ar-150dpi.pdf

[2]- إبراهيم منشاوي، مرجع سبق ذكره.

-تداعيات الأزمة التونسية على الأمن الجزائري

شهدت تونس منذ بداية 2011م انفلات أمني الذي نجم عنه اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية، ولم يعد بمقدور الحكومة التونسية التعامل مع المتغيرات الجديدة خاصة بعد ارتباط الجماعات الإرهابية مع الجريمة المنظمة، الأمر الذي كان لها تأثير سلبي على الدول الجوار خاصة الجزائر التي تسعى لتحقيق الاستقرار الإقليمي في ظل الانفلات الأمني في المنطقة وسنحاول في هذا العنصر إبراز أثر الأزمة التونسية على الأمن الجزائري خاصة في المناطق الحدودية.

-التهريب وأثره على الاقتصاد الجزائري: تفاقمت في السنوات الأخيرة ظاهرة التهريب على الحدود الجزائرية التونسية حيث باتت تهدد الاقتصاد الوطني جراء استنزاف الموارد والثروة الجزائرية واختفاء أغلب المواد الغذائية الأساسية من أسواق المدن الحدودية الشرقية مع تونس، الأمر الذي تسبب في بروز ندرة غير مسبوقة لهذه المواد، على رغم من تأكيدات السلطات الجزائرية أن تموين الاحتياجات لسكان هذه المدن الحدودية الجزائرية يتم بشكل عادي، وتشهد المناطق الواقعة على الحدود الشرقية للجزائر رواجاً واسعاً لتجار الوقود ما أدى إلى استفحال ظاهرة التهريب في ظل غياب رقابة وسائل الوقاية والحماية[1].

كما بينت مصالح الجمارك والدرك الوطني الجزائري وجود شبكات ومنظمة تهريب الجزائرية التونسية، التي استنزفت كل مخزون المحروقات والمواد الغذائية للمنطقة الشرقية في عمليات التهريب؛ إذ تمكنت مصالح الدرك والجمارك من حجز المئات منها، إلا أن كثافة نشاطات التهريب في ظل وجود عدد قليل من مراكز المراقبة جعل مهمة مصالح الدرك والجمارك تبدو شبه مستحيلة[2]. هذا ما جعل الحكومة الجزائر تعيد النظر في المنظومة

[1]– حورية فارح، "لأوضاع على الحدود الجزائرية التونسية تهريب الوقود ورؤوس الماشية مستمر.. وخوف من تسلل المتطرفين"، ينظر لرابط:

http://www.akhersaa-dz.com/dossiers_en_cours/135567.html?print.

[2] – نورالدين بوكراع، "وضع الحدود الجزائرية مع تونس تحت مراقبة الكاميرات"، ينظر لرابط:
http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=203227?print.

الرقابية على الحدود الشرقية، خاصة مع بروز تحديات أمنية جديدة تتعلق ببعض المحاولات من المهربين لإدخال أسلحة بطريقة غير شرعية إلى التراب الوطني، الأمر الذي دفع بقيادة الدرك الوطني إلى تجنيد أكثر من 3 آلاف من عناصر الدرك الوطني لتشديد الحراسة ومراقبة الحدود ولمواجهة التهديدات الأمنية عابرة للقارات (الهجرة غير الشرعية ومواجهة، الأعمال الإجرامية) والحفاظ على الأمن الوطني وحماية الاقتصاد.

لم تقتصر عملية التهريب على الوقود وإنما شمل أيضاً رؤوس الماشية حيث يسجل سنوياً حوالي ربع مليون ماشية مهربة كل عام، وبهذا تعددت تنوع المواد المهربة، والشيء الذي زاد من صعوبة المهام للجهات المعنية على الرقابة الحدودية بسبب ابتكار طرق جديدة للتهريب واستخدام مسالك يصعب حراستها، ليبقى التهريب وسيلة الاستفادة والربح للمهربين معتبرين بأنها تجارة حدودية طبيعية على الجهات الحدودية ما بين الجزائر وتونس[1].

ولمعالجة مشكل التهريب عبر الحدود اتخذت الجزائر الإجراءات الأمنية الجديدة في تنصيب وتجهيز 23 مركزاً حدودياً جديداً لمراقبة حركة تنقل الأشخاص والمركبات على الحدود وتكون هذه المراكز مرتبطة فيما بينها بواسطة منظومة سمعية بصرية مشكلة من كاميرات مراقبة، تعمل على مدار 24 ساعة مجهزة بنظام الرؤية الليلية، ومن المنتظر أن يتم تنصيب هذه المنظومة الرقابية الجديدة على طول الشريط الحدودي مع الجمهورية التونسية، على كامل حدود ولاية تبسة مع تونس على مسافة 300 كيلومتر[2].

-امتداد النشاط الإرهابي للحدود الجزائرية: تشكل الأوضاع الأمنية الحالية في تونس خطراً على الأمن الجزائري؛ إذ ازدادت المخاوف من تسلل بعض المسلحين والإرهابيين إلى الأراضي الجزائر. إذ تمكنت القوات العسكرية من تحديد هوية المسلحين التونسيين اللذين تم القضاء عليهما بالمنطقة الحدودية الرابطة بين محافظتي تبسة الجزائرية والكاف التونسية، كما

[1]-حورية فارح، مرجع سبق ذكره.

[2]- نورالدين بوكراع، مرجع سيق ذكره.

تمكنت قوات الدرك الجزائرية من تدمير سيارة رباعية الدفع حاولت اختراق الحدود والتسلل إلى الأراضي الجزائرية.

ولمعالجة هذه الأزمة جدد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة إصرار بلاده على مواجهة خطر الإرهاب من خلال توحيد جهود الجزائر مع الدولة تونس، ذلك من خلال المبادرة الجزائرية المتمثلة في بعث الرئيس الجزائري بوتفليقة برقية إلى الباجي قايد السبسي بمناسبة الذكرى الستين لاستقلال تونس، بثبات موقفه إزاء ضرورة "توحيد جهود تونس والجزائر من أجل مواجهة خطر الإرهاب المحدق بالدولتين والذي يستهدف أمن واستقرار المنطقة".

أكدت تقارير إعلامية ارتفاع وتيرة التنسيق الأمني بين البلدين وهو ما أكده سفير الجزائر بتونس عبد القادر حجار الاثنين 14 مارس 2016م حيث قال أن التنسيق الاستعلاماتي بين تونس والجزائر بلغ مستويات عالية في نطاق الحرب على الإرهاب. وبين السفير على هامش اجتماع اللجنة المشتركة التونسية الجزائرية للتعاون في مجال البريد وتكنولوجيات المعلومات والاتصال. وأبرز حجار مدى التناغم بين الجهود العسكرية المبذولة بين البلدين خاصة على الحدود المشتركة مشيراً إلى استنفار الجيش الجزائري على هذه الحدود.

في إطار التعاون تمكنت قوات الأمن والجيش التونسيين من الكشف عن مخبأ جديد للأسلحة في مدينة بن قردان أقصى جنوب شرق تونس، وأفادت الداخلية في بيانها بأن وحدات من الحرس الوطني تمكنت من الكشف عن مخبأ للمتفجرات والذخيرة.

وتأتي أهمية التنسيق الاستثنائي الجزائري التونسي، من منطلق الوضعية الإقليمية الجيوسياسية والجيوإستراتيجية الشديدة التعقيد التي تميز المنطقة، بسبب انتشار الحركات الإرهابية في ليبيا ودول الساحل الأفريقي. واستناداً لآراء خبراء عسكريين وأمنيين الذين يؤكدون عن نوايا التنظيم الإرهابي داعش للتوسع في شمال أفريقيا عبر التمدد في ليبيا، مما يزيد من خطورة الموقف على دول الجوار حيث تواجه الجزائر وتونس تحديات أمنية كبيرة في ظل انتشار الفوضى في ليبيا[1].

[1]– عبد الباسط غبار، تونس والجزائر: "جدار أمني" ضد الإرهاب، ينظر لرابط:

ثانياً- موقف الجزائر من الأزمة الليبية

إن اعتراف الحكومة الجزائرية بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي جاء متأخراً؛ أي بعد قتل الرئيس السابق معمر القذافي، ويمكن تفسير ذلك انطلاقاً من التزام الجزائر بمجموعة من مبادئ السياسة الخارجية والمتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومن المؤكد أن موقف الجزائر كان واضحاً ومعروفاً تجاه موجة التغير التي شهدتها الدول العربية. فسر بعض المحللين السياسيين موقف الجزائر الغامض تجاه أزمات الدول المجاورة بصفة خاصة[1]والدول العربية بصفة عامة بحجة أن الرئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة ينتمي إلى نفس جيل قادة العرب لذلك لم يظهر دور الجزائر على الساحة الإقليمية، وإنما دعم النظام الليبي بالمعدات العسكرية عام 2011م[2].

ومن أهم الأسباب التي جعلت من الجوار الإقليمي تهديداً كبيراً على الأمن القومي الجزائري سياسياً واقتصادياً وعسكرياً هو فشل المنظومة الأمنية المتبعة من قبل دول المنطقة في ضبط ومراقبة الحدود. ومع تداخل الجانب الأمني بالجانب السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي وتفاقم الأزمات في المنطقة وجدت الجزائر نفسها أمام تهديدات أمنية حقيقية، أولها الإرهاب الاقتصادي المتمثل في الجريمة المنظمة بشكل يستنزف الاقتصاد الجزائري، والإرهاب الثاني المتمثل في العنف المسلح. فهذه المتغيرات أدت إلى تشكيل سياسة خارجية جزائرية تتميّز بعمقها الأمن، إذ لجأت إلى تفعيل دور الجيش في زيادة حراسة الحدود، وهذه المهمة مركبة ومزدوجة تحتم احترافية أمنية أكبر أمام هذه الأوضاع المتوترة.

-التهريب عبر الحدود الجزائرية الليبية:

http://www.afrigatenews.net/content.

[1]-عباس بوغالم، تقرير عن: الملتقى الدولي: " ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة: الحصيلة، المآلات وسبل الخروج من الأزمة"، تونس،2-3 يونيو 2015، ص 06، ينظر لرابط:

www.causlb.org/Home/down.php?articleID=5554.

[2] - Laurence Aïda Ammour, op cit, p6.

شهدت الحدود الجزائرية الليبية منذ سقوط نظام عمر القذفي محاولات اختراق مستمرة من طرف المهربين والمهاجرين غير الشرعيين من مختلف الجنسيات، وتشمل عمليات التهريب كل (الأسلحة والأشخاص والبضائع غير المشروعة)، فالفراغ الحكومي في ليبيا والانفلات الأمني في المنطقة ساهم في تهريب أسلحة الكتائب والتي تشمل (البنادق ،الألغام، القذائف، صواريخ أرض–جو).

منذ بداية الصراع الليبي أصبحت ترسانات وخزائن الأسلحة دون حراسة مما سهل وصول اللصوص والمتمردين وغيرهم إليها، وانتقلت هذه الأسلحة إلى القبائل الليبية والمرتزقة الذين شاركوا في النزاع الليبي وأعضاء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ووصلت هذه الترسانة إلى السودان و تشاد والطوارق في مالي والنيجر[1].

وقد ازدادت التجارة الإقليمية في مجال الأسلحة نتيجة لعدم الاستقرار في ليبيا والطلب المتزايد من الجماعات المتمردة في شمال مالي، وعلاوة على ذلك زيادة التنافس بين المنظمات الإجرامية للسيطرة على النشاط غير المشروع، ، فعدم الاستقرار في ليبيا وانتشار الفوضى، وضعف الحكومة من مراقبة الحدود، كل هذه المتغيرات تؤكد زيادة المخاطر على الأمن الجزائري الذي يهدد كيان الدولة ويستنزف قوتها.

فرغم الحراسة الأمنية المشددة التي تقوم بها وحدات الجيش (الشرطة، الدرك الوطني، الجمارك)، إلا أن نشاط المهربين وزيادة استمرارية حركة الهجرة غير الشرعية، وتوقيف عشرات المهربين يومياً بالمناطق الحدودية ما بين الجزائر وليبيا. وفي هذا السياق أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية الجزائري نور الدين بدوي على أهمية تنمية المناطق الحدودية بين ليبيا والجزائر لمكافحة الإرهاب وشدد وزير الداخلية الجزائري على أن الوضع الأمني الحالي بالمنطقة يستوجب من كلا البلدين تنسيقاً أكبر ونظرة مستقبلية موحدة[2].

–الإرهاب في ليبيا وأثره على الأمن الجزائري:

[1] - Anna Louise Strachan, "conflict analysis of Algeria, GSDRC", (applied knowledge services , January 2014), p 4.

[2]– عبد الباسط غبار،" تونس والجزائر: "جدار أمني" ضد الإرهاب"، ينظر لرابط:
http://www.afrigatenews.net/content.

تحولت ليبيا منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي إلى مستنقع دموي بالنسبة لدول الجوار ومنها الجزائر نتيجة لتنامي خطر الجماعات الإرهابية وتمديد تنظيم "داعش" داخل الأراضي الليبية واستهداف الجزائر.

ونظراً لتصاعد العمليات الإرهابية في المنطقة وتنفيذها داخل حدود الجزائر رفعت السلطات الجزائرية من جاهزية وانتشار القوات المسلحة عبر الحدود لصد أيّ اعتداءات محتملة. وفي ظل تزايد التخوّف والقلق الجزائر من حالة الفوضى واللااستقرار في ليبيا، والحديث عن التدخل العسكري الأجنبي لمواجهة تنظيم "الدولة الإسلامية" في الأراضي الليبية، دفع السلطات الجزائرية إلى تعزيز تواجد قواتها العسكرية على حدودها مع ليبيا لمنع أي تسلل للمتطرفين وعناصر تنظيم "داعش".

كما سبق وأن تم الكشف عن الإجراءات الأمنية التي اتخذتها قيادة الجيش الجزائري بغية تأمين كافة الحدود الجزائرية، بإرسال أزيد من 50 ألف جندي على حدود الجزائر الشرقية لمواجهة أي تهديد إرهابي في المناطق الحدودية، وعلى هذا الأساس تم عقد اجتماعات تتناول القضايا الأمنية ضمت مختلف كوادر الجيش وممثلي مختلف الأسلاك الأمنية عبر عدة مراكز عسكرية في الجزائر، وخصوصاً المراكز العسكرية المتواجدة على مستوى الحدود مع ليبيا إذ أشار المسؤول العسكري أن القوات الجزائرية باشرت تأمين كافة الحدود الجزائرية مع البلدان الأفريقية[1]. فالجزائر مدركة تماماً لخطورة التهديدات الأمنية المتواجدة في منظمة شمال أفريقيا وتأثيرها على أمن الجزائر.

وتواجه الجزائر تصاعداً في النشاط الإرهابي (تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وتواجد امتداد لحراك داعش)، ناتج عن عدم الاستقرار وانتشار الفوضى في ليبيا. ويمكن ذكر العملية الإرهابية التي تم تنفيذها داخل الأراضي الجزائرية كالهجوم على حقل الغاز في عين أميناس

[1]– آ.ب، "بسبب اللا استقرار في ليبيا أزيد من 50 ألف جندي لتأمين الحدود الجزائرية من خطر داعش"، ينظر لرابط:

http://www.akhersaa-dz.com/dossiers_en_cours/135567.html?print.

في يناير عام 2013م، بعد أن تمكن القائد مختار بلمختار من شراء الأسلحة وإقامة اتصالات مع المتطرفين المحليين في ليبيا عام 2012م[1].

نظراً لتخوف الجزائر من زيادة عدد الهجمات الإرهابية في المناطق الصحراوية، فقامت بتشديد الحراس عبر الحدود مع ليبيا، مع زيادة المراقبة الحدود الجوية والبرية لمواجهة أي الهجمات الإرهابية من النيجر وليبيا ومالي.

طالما كانت الحدود الشرقية آمنة وتعريضها للمخاطر المتعددة والمتشابكة لم يقتصر على تونس فقط، وإنما شمل أيضا ليبيا، وترى الجزائر أن تونس كممر إستراتيجي (امتداداً للمنطقة نحو ليبيا) فتوفر الاستقرار الأمني في تونس يشكل العمق الإستراتيجي ضد التهديدات المتزايدة للجهاديين باستخدام ليبيا كقاعدة لزعزعة الاستقرار الأمني في منطقة المغرب العربي[2].

ويمكن أن نستنتج أن الجزائر تبذل مجهود من أجل تحقيق الأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي ومنطقة المغرب العربي وإعطاء أهمية للحوار مع دول البريكس، إذ ترغب الجزائر في إعادة التركيز على المنطقة المحيط.

المبحث الثاني: أزمة مالي وانعكاسها على الاستقرار الأمني للدول الإقليمية.

[1] - Anna Louise Strachan, , op cit , p05 .

[2]- Rapport Moyen-Orient/Afrique, "L'Algérie et ses voisins", International Crisis. (Brussels, N°164 , 12 octobre 2015), p20.

www.crisisgroup.org/North%20Africa/Algeria/.../164-l-algerie-et-ses-voisins.pdf.

كشفت الممارسة السياسية أن الصراع القائم بين النخب الحاكمة والأقليات نتج عنه حالة اللاستقرار لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبالأخص دولة مالي؛ لأن المرء لا يزال يعتمد على جماعته السلالية فهي أمنه وملاذه الاجتماعي أي بمعنى أن أولوية الولاء للجماعة العرقية، ومن ثم الأقاليم، وليست الدولة بإشكالها وتقسيماتها الحالية، فالولاء للإنسان الإفريقي إنما يكون للقبيلة التي ينتمي إليها، فهذه الأخيرة تمنح للفرد هوية تميزه عن الآخرين شأنها في ذلك شأن القومية في المجتمعات المعاصرة، وغالبا ما تتداخل القبيلة بإقليم معين، وهذا ما سبب في نشوء حركات احتجاجية في معظم الدول منطقة الساحل الإفريقي خاصة في إقليم شمال مالي أين ظهرت حركة مطالبة بانفصال عن دولة الأمة، الأمر الذي ينعكس سلبا على الأمن واستقرار الدول المجاورة.

المطلب الأول: التأصيل التاريخي لمشكل الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي.

عادة ما نعتقد أن الأقلية الطارقية هم أولئك الأشخاص الذين يعيشون في المساحات الشاسعة من الصحراء ويرتدون ملابس زرقاء، إلا أن الواقع يثبت أن هذه الفئة الاجتماعية هم السكان الأصليين لمنطقة الصحراء الكبرى والتي تم تهميشها من قبل النخب الحاكمة في مختلف الميادين (سياسية، اقتصادية، ثقافية) وخاصة فيما يتعلق بحقهم في تقرير المصير.

وقبل التطرق إلى الجذور التاريخية لأزمة الطوارق وأثرها على الاستقرار الأمني لمنطقة الساحل الأفريقي بصفة عامة وعلى الأمن الوطني الجزائري بصفة خاصة لا بد من دراسة وتحليل هذه الأقلية من الناحية الانثروبولوجية (الاجتماعية، الثقافية).

1-أصل كلمة الطوارق:

كلمة الطوارق يقصد بها الرجال الزرق كناية عن غلبة اللون الأزرق على من يلبسه الطوارق، وفق ذلك الاعتبار فقد ذهب البعض إلى احتمال أن التسمية قد اشتقت من اسم الوادي الذي سكنته بعض القبائل الملثمين قديماً وهو وادي درعة، ويسمى بالطارقية –تاركا– ومعناه الوادي أو مجرى النهر.

ويرى الآخرون أن تسمية الطوارق اشتقت من تارقا وهي تسمية ثانية لمنطقة فزان بليبيا وهي إحدى معاقل الطوارق بليبيا[1].

ويطلق البعض الباحثين على الطوارق أحياناً بوركينا رجال الصحراء الزرق، وهو شعب من الرحل والمستقرين الأمازيغ يعيش في الصحراء الكبرى خاصة في صحراء الجزائر، مالي، النيجر، ليبيا، بوركينا فاسو، ولهم نفس هوية سكان شمال أفريقيا ويشتركون معهم في اللغة الأمازيغية بلهجتها الطوارقية[2]، فهم فئة محافظة على الحضارة الأموسية القديمة بأفريقيا، حيث أن المرأة هي صاحبة القرار واللقب والنسب وهي من تمتلك السلطة فعليا[3]، ومعروف أن الطوارق متمسكين بتقاليدهم خصوصاً في اللباس إذ يتلثم الرجال(غطاء للوجه) دائماً عند تجولهم في الخارج، قد يكون هذا التقليد ناتجاً عن الظروف القاسية للبيئة الصحراوية التي يعيشون فيها، ولكن له دلالات ثقافية أكبر ويسمى اللثام فمن العيب أن يظهر فمه للآخرين[4].

إلا أن بعض الدراسات أكدت أن اللغة العربية هي اللغة الأساسية للأقلية الطارقية وأن دين الإسلام هو دين الأغلبية، نظراً لخصوصية الثقافية التي تميز هذه الفئة الاجتماعية عن البربر؛ إذ أن هذه الأخيرة متمركزة في الشمال أي المطلة على البحر الأبيض المتوسط يعتمدون على الزراعة والري، أما الطوارق هم رعاة الإبل والغنم فهم غير مستقرين في منطقة معينة وإنما معروفين بالرحل يتواجدون في المناطق الصحراوية المعروفة بالمناخ القاسي[5].

أما البعض الآخر يرى أن مجتمع الطوارق يتحدث باللهجة البربرية وتكتب لغتهم بالحروف الفينيقية وتعرف بالتفيناق يتميز أهل الجنوب بكتابة هذه اللغة[6].

---

[1]– اكناته ولد النقره، الطوارق من الهوية إلى القضية، (المغرب: طوب بريس الرباط، 2014)، ص33.

[2]– صلاح معاطي، عطيات أبو العينين، البدو أمراء الصحراء، (عمان: مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، 2014)، ص353.

[3]– لحسن العسبي ، "ما الذي يحدث بالحدود الجنوبية للجزائر؟ يوم تستفيق دولة الطوارق بالمغرب العربي"، الاتحاد الاشتراكي، العدد 10047، 25 مارس 2012، ص11.

[4]– صلاح معاطي، عطيات أبو العينين، البدو أمراء الصحراء، (عمان: مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، 2014)،ص354.

[5] - Stephanie E. Santos, "The Tuareg: Place and People In Self Determination", Workshop in Political Theory and Policy Analysis , (Bloomington: Indiana University, May 3rd and 5th , 2003),p3.

[6]– صلاح معاطي، مرجع سبق ذكره، ص361.

بينما الباحث عبد القادر جامي يرى أن كلمة طوارق جمع كلمة الأرقي المفردة، ذلك أن العرب أطلقوا عليهم اسم الطوارق نسبة لقبيلة تارغا إحدى قبائل البربر القاطنة في الصحراء الممتدة من المحيط الأطلسي إلى اغدامس في القرن 7هـ.

ويعتقد محمد وارج أن تسمية الطوارق قد أطلقت عليهم لأنهم طرقوا الصحراء ومرتادوها، وطوارق جمع طارق، وهو الآتي ليلاً على اعتبار أن الصحراء كالليل ، وان السالك لدروبها كالسائر في الليل.

ويرى الباحث همام الألوسي مدعماً برأي المؤرخين الطارقين موسى بن شدد وعتيق بن انجانبان أن تلك تسمية الطوارق قد أطلقت حديثاً نسبياً على الملثمين من أبناء القبائل التي كانت تحكم القوافل من الصحراء خلال العصور الوسطى مما يؤكد أن أصحاب تلك القوافل من العرب هم الذين أطلقوه على الملثمين لاشتغالهم بهذه المهنة، حيث يعرف عنهم بخبرتهم في تحديد مسالك الطرق[1].

2-التوزيع الجغرافي لمنطقة الطوارق:

الطوارق متجدّرون في مناطقهم التي سكنوها منذ القدم، وتمتد جغرافيتهم الصحراوية من جنوب الجزائر، وشمال النيجر، وجنوب غرب ليبيا، وشمال بوركينافسو، وأزواد شمال مالي، لا تزال هذه القبائل الصحراوية محافظة على خصوصياتها الثقافية من أدب وموسيقى، تماماً كما حافظت على نظامها الاجتماعي الطبقي.

أما من ناحية التنقل جاب الطوارق عبر التاريخ الصحراء الكبرى شرقاً وغرباً، غير أن الحدود السياسية المعاصرة قسمتهم على دول النيجر ومالي والجزائر وليبيا وبوركينافسو، أما في مالي ينتشرون في النصف الصحراوي الشمالي الذي يسمى أزواد أي أرض الترحال وتبلغ مساحتها 822 الف كلم^2، وتحدها موريتانيا غرباً، والجزائر شمالاً، والنيجر شرقاً، وبوركينا فاسو جنوباً، وتعتبر تمبكتو وغاوة وكيدال أهم ثلاث مدن في منطقة أزواد[2]. وتتميز هذه

[1]- اكناته ولد النقره، مرجع سبق ذكره، ص ص 34- 35.

[2]- محمد المختار الخليل، "الصحراء الملثمة"، طوارق مالي ملوك الصحراء، مجلة الجزيرة، العدد 50، أفريل 2016، ص5.

المناطق بأنها الأكثر جفافاً والأقل سكاناً من غيرها من المناطق. وقد ظل الطوارق إلى عهد قريب خبراء هذه الصحراء الكبرى العارفين بمسالكها المؤمنين لحركة القوافل بها، وقد أعانهم على ذلك خبرتهم وتأقلمهم مع قساوة المناخ.

في غياب وجود إحصاءات دقيقة وموثقة لا يمكن إعطاء رقم صحيح لعدد الطوارق في منطقة الساحل الأفريقي أو في دول شمال أفريقيا، إذ يقارب عددهم في النيجر حوالي 500 ألف شخص، أما في مالي قدر عددهم تقريبا ب 300 ألف شخص، وقد حدد عدد الطوارق ب400 ألف الموزعين على بلدان أخرى: الجزائر، ليبيا، وبوركينافاسو.

يتوزع طوارق الجزائر في ثلاث ولايات وهو ما يسمى بالجنوب الكبير الذي يشمل كل من أدرار، تمنراست واليزي، تتجمع الطوارق الجزائري بشكل رئيسي في وسط الصحراء في تلال الهقار وتاسيلي. مع القبائل إذ يقدر سكانها حوالي 25،000 الفرد[1]، بالرغم من العدد الضئيل إلا أن السلطات تتعامل معها بحذر وأن تسمح لهذه الفئة المشاركة في عملية صنع القرار مما يضمن إعطائها الولاء.

3-توزيع الطوارق عبر الدول:

قسم نيكولايسين الطوارق إلى مجموعتين رئيسيتين المعروف بشكل عام باسم الطوارق الشمالية والطوارق الجنوبي:

- ✓ الطوارق الشمالية تتركز غالبيتهم من جبال الهقار الجزائرية إلى مدينة غدامس بليبيا والمناطق المجاورة من أجزاء ليبيا.
- ✓ الطوارق الجنوب تم تقسيمه إلى عدة مجموعات: بدءًا من أدرار إلى جنوب غرب الهقار، وإلى الغرب وجنوب النيجر في سهول جنوب جبال الهواء النيجر، وأيضاً يتمركزون في السهول المحيطة بمنطقة طاوة بمدينة يلمدن في دولة النيجر (على طول نهر النيجر على الحدود بين النيجر ومالي)، ومدينة تمبكتو في شمال شرق مالي (عند منعطف نهر النيجر بدولة مالي) وتمتد إلى موريتانيا ولكن بصورة قليلة.

[1] -Philippe Arcand,"La conservation du patrimoine des sociétés touarègues du Sahara algérien et le tourisme écoculturel : critique des politiques culturelles de l'unesco", (universite de québec à montréal,13 juin 2008), p p 27 -28 .

يتمتع الطوارق المتواجدين على الأراضي الجزائرية بحياة مستقرة، إذ تمكنت الحكومة الجزائرية من احتواء هذه الأقلية والتعامل مع القضية بطريقة سلمية، على غرار الدول المجاورة التي تشهد نزاع بين نخبة الحاكمة والأقلية الطارقية التي سنتعرض لها لاحقا[1].

هناك أربعة روايات تعتبر أقرب الافتراضات منها إلى الحقائق التاريخية حول أصل الطوارق، وتتفاوت تلك الروايات في درجة الإقناع وسلامة الافتراضات المنطقية ومن بينها:

أ- الطوارق من أصول صنهاجية عربية:

إن اهتمام مؤرخي العرب بمنطقة الصحراء الكبرى وجغرافيتها البشرية جاء متأخراً وجزئياً، وغلب على بعض ما كتب في هذا المجال طابع الوصف العمومي والسردي، وفيما يتعلق بالطوارق تحديداً، إذ يقول إبن خلدون عنهم في جملة صنهاجة: " هذه الطبقة من صنهاجة هم الملثمون الموطنون يتمركزون وراء الرمال الصحراوية بالجنوب"، مواصلاً حديثه هذا الأخير بأنهم: "صاروا ما بين بلاد البربر وبلاد السودان حجزاً، واتخذوا اللثام خطاماً تمايزوا بشعاره بين الأمم، وعفواً في تلك البلاد، وكثروا وتعددت قبائلهم من كدالة فلمتونة، فمسوفة فوتريكه فتركا فزغارة، ثم للمطة إخوة صنهاجة ....كلهم مابين البحر المحيط إلى غدامس، وكانت الرياسة فيهم لللمتونة" ، كما أكد السلاوي الحديث عبد الرحمن السعدي عن الطوارق بقوله" أن ترقة من قبائل صنهاجة كذلك من القبيلة اشتقت تسمية توارق".

إن التجانس الاجتماعي والثقافي إلى جانب التشابه في الكثير من الخصائص الموروفولوجية الطوارق والعديد من العائلات القبلية المنتمية إلى المجموعة الصنهاجية يعتبر دليلاً إضافياً يعزز الفروض المتعلقة بانتماء الطوارق إلى صنهاجة[2].

ب- الطوارق من أصول أمازيغية بربرية:

[1] - Stephanie E. Santos, "The Tuareg: Place and People In Self Determination", Workshop in Political Theory and Policy Analysis, (Bloomington: Indiana University, May 3rd and 5th , 2003), p4.

[2]- اكناته ولد النقره، مرجع سبق ذكره، ص ص 37 40.

يعتقد البعض أن الطوارق ينحدرون من القومية الأمازيغية البربرية، ويدعمون وجهة النظرهم من شواهد عدة، بعضها تتعلق بالتسمية نفسها، يقول الباحث الطارقي محمد عبد اللطيف: "أن قبائل الطوارق سمت نفسها إمازغن نسبة إلى جدهم إمازيغ بن كنعان بن حام بن نوح". وهذا ما يدفع الكثير من دعاة الأمازيغية إلى اعتبار الطوارق رمزاً متفرداً لنقاوة وأصالة الثقافة الأمازيغية بتجلياتها المختلفة، وعن هذا التداخل بين المكونين الثقافيين الأمازيغي والطوارقي يعتقد بوفيل E.W.BOVILL بأن:" أغلبية الجماعة البربرية التي تعيش في الصحراء الكبرى تتألف من الطوارق".

ج- الطوارق هم أحفاد الكرامانت أو الجرمنت:

يرى بعض المؤرخين أن الطوارق هم أحفاد الجرمنت الذين عاشوا بسهول فزان، بليبيا وقد شكك مؤرخون آخرون في نسبة الطوارق إلى الجرمنت ، وساقوا على ذلك أدلة منها أن الجرمنت حسب المؤرخين القدامى على رأسهم كهيرودوت هم ذوي البشرة السوداء، أما الطوارق فهم البيض ولم يتأثرون بارتداء اللثام، ثم أن الشعوب التي شاركت مباشرة في تكوين الطوارق لم تسكن فزان، وهي قبائل أمسوفن، وإزناكن.

د-الطوارق هم الطوارق:

هذا اتجاه رابع جسدته كتابات وأصوات من داخل أبناء الطوارق أنفسهم يشدد على خصوصية واستقلالية الانتماء العرقي والثقافي للطوارق بعيداً عن التجاذبات الإيديولوجية بين دعاة القوميتن العربية والأمازيغية، والتي تحاول تجييرهم لصالح هذا الطرف أو ذاك على حساب انتمائهم الهوياتي.

ويرى هذا الاتجاه أنه من استحالة الحسم العلمي في المسائل الأنثروبولوجية هو انتماء الطوارق إلى الأمة الإسلامية وفضائها الثقافي والحضاري، وهو الإطار المرجعي الذي أسهم الطوارق جنباً إلى جنب مع إخوانهم من أبناء العرب والبربر والزنزجفي بناء نسقه المعرفي

والمادي، حيث يشكل الإسلام إلى جانب المكونين البربري الأمازيغي والعربي أهم الأطياف الملونة للهوية الطارقية[1].

4-التركيبة الاجتماعية لقبيلة الطوارق:

مجتمع الطوارق هو المجتمع التقليدي فأغلب علماء الأنثروبولوجيا شبه التقسيم الطبقي للمجتمع الطارقي بالنظام الإقطاعي، إذ أن الطبقة المهيمنة في المجتمع التقليدي هي الطبقة الارستقراطية المحاربة التي تسيطر على القوافل التجارية والحصيلة التي تفرض على التابعين لهم، أما السلطة فكانت تقتصر فقط على فئة الأحرار.

يتكون النظام الاجتماعي عند الطوارق من خمس طبقات رئيسية تكاد تكون في معظمها مغلقة ووراثية لا يمكن تغييرها وهي حسب الترتيب التنازلي كالآتي:

أ- طبقة النبلاء أو السادة ويطلق عليهم "إيماجغن": تقع في أول السلَّم الاجتماعي، وذلك بسبب نقاوة أنسابهم والتزامه بنظام الزواج الداخلي. وهذا التقسيم الطبقي قديم قدم تراث البداوة – وهم طبقة النبلاء –تتركز في أيديهم السلطة والزعامة.

ب- طبقة الأتباع هي الطبقة الغارمة أي ما تعرف ب(إيمغاد): هي طبقة الأتباع وهم الذين يدفعون الجزية، وهم بشكل عام أكثر ثروة من النبلاء من حيث عدد رؤوس الحيوانات التي يمتلكونها.

ج- طبقة الحرفيين أو طبقة الصناع التقليديون ويطلق عليهم "إينادن": ويطلق عليهم (المعلمين) ويما سون أعمالاً مثل المعادن أو الخشاب والحلاقة والحجامة.كان الأرستقراطيين الحرفيين البدو هم أغلبية سكان الطوارق يعتمدون كذلك على تجارة القوافل التي كانت تمارس سابقاً في بلدان مالي، النيجر ،الجزائر وليبيا[2].

د- طبقة الحرطانيين(المزارعيين).

هـ- طبقة العبيد (إكلان): فهي تضم الفلاحين أو المزارعين الذين يشكلون العنصر البشري المستقر في الأرض، وهم في أسفل السلَّم الاجتماعي. وهم في أصلهم إما عبيد قدِموا للطوارق

[1]- اكناته ولد النقره، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2] -Philippe Arcand,op cit, p29.

من(مالي والنيجر) أو تم شراؤهم أو أسرهم في الحروب ثم تحرروا، و إمَّا ينتمون إلى أصل زنجي ويقومون بزراعة الأرضي وبأعمال البناء والتجارة.

فالعبودية هي جزء مهم من ثقافة الطوارق. يعمل العديد من العبيد في تجارة الملح. يتم تدريب هؤلاء الناس بشكل كبير في إنتاج الملح وتربية الحيوانات[1].

وعلى الرغم من زوال الرق كنظام اجتماعي في مجتمع الطوارق التقليدي إلا أن رواسبه قد بقيت إلى سنوات قليلة قبل الاستقلال، حيث كان عدد العبيد(الخدم) في قبائل عدَّة يفوق أعداد القبيلة نفسها[2]. إلا أن هذا النظام القائم على الوراثة اختفى في الجزائر في أعقاب التدابير التي اتخذتها الدولة الوطنية الجزائرية بعد الاستقلال.

المطلب الثاني: تطور النزاع في مالي وانعكاساته على الاستقرار الأمني للدول الإقليمية.

لفهم الأزمة وتحليل الوضع الأمني في منطقة الساحل الأفريقي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي خاصة على الأمن الداخلي للجزائري، لابد من دراسة الوضع السياسي في مالي وتحليل حركة التمرد في الشمال خلال الفترة الممتدة بين 1960م –2010م.

لفهم تمرد الطوارق الحالي ضد الحكومة المالية وانعكاسها على أمن واستقرار الدول المجاورة بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، لا بد أولاً من دراسة مختلف الأحداث والتطورات التي شهدتها مالي منذ نيل استقلالها من فرنسا سنة 1960م، عندما وجدت قبائل الطوارق المتمركزة في منطقة الساحل والصحراء الكبرى مشتتة بين الدول ذات السيادة مالي، النيجر، الجزائر، بوركينا فاسو وليبيا[3] التي اتفقت على احترام مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار الذي تجاهل الخصائص الانثروبولوجية والتركيبة السكانية للمنطقة عند رسم الحدود السياسية لدول المستعمرة، فالتقسيم غير العادل خلق شعور العداء داخل النفوس الطارقية تجاه النخب الحاكمة التي تستبعدهم عن العمليات السياسية والاقتصادية.

[1] - Stephanie E. Santos,op cit, p 20.

[2]– محمد على الخطيب،" بدو الطوارق دراسة أنثروبولوجية"، المعرفة، العدد 626، تشرين الثاني، 2015، ص153.

[3]- David J. Francis, "The regional impact of the armed conflict and French intervention in Mali", Noref Report. (Norwegian: peacebuilding resource centre, April 2013), p 4.

موقع الجغرافي لمالي:

جمهورية مالي هي دولة حبيسة في غرب أفريقيا، تحدها الجزائر شمالاً والنيجر شرقاً، وبركينا فاسو وساحل العاج في الجنوب وغينيا من الغرب والجنوب والسنغال وموريتانيا في الغرب، تزيد مساحتها عن 1240.000كم^2، وبلغ عدد سكانها حوالي 14.5 مليون نسمة، عاصمتها باماكو، تتكون مالي من ثماني أقاليم، وحدودها الشمالية تصل إلى عمق الصحراء الكبرى، أما المنطقة الجنوبية من البلاد يمر بها نهر النيجر والسنغال، ويتمحور النشاط الاقتصادي في البلاد حول الزراعة وصيد الأسماك، ويوجد في مالي بعض المواد الطبيعية مثل الذهب واليورانيوم والملح[1].

الخريطة رقم (5): الموقع الجغرافي لمالي

المصدر:

Isaac Kfir, Mali risk assessment 2014, Institute for national and counterterrorislm, http://insct.syr.edu/wpcontent/uploads/2014/05/Mali_Risk_Assessment_Final.pdf.

[1]– مادي ابراهيم كانتي ، التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ عام 1991، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، د س ن)، ص15.

تنقسم مالي إلى 8 أقاليم بالإضافة إلى العاصمة، ويحمل كل إقليم اسم المدينة الرئيسة الخاصة بها، والمناطق بدورها تنقسم إلى 9 المناطق وهي كالآتي:

الجدول رقم (9): الأقاليم المالية 2014

اسم الإقليم	الاسم بالفرنسي	المساحة كم2	ا إحصاء السكان
باماكو العاصمة	bamako	252	1.809.106
كايس	kayes	119.743	1996.821
كوليكورو	koulikoro	95.848	2.418.305
سيكاسو	sikasso	70.280	2.625.919
سيغو	segou	64.821	2.336.255
موبتي	mopti	79.017	2.037.330
تومبكتو	tombactou	496.611	681.691
غاو	gao	170.275	544.120
كيدال	kidal	151.430	67.638

المصدر: مادي ابراهيم كانتي، المرجع نفسه، ص18.

تعتبر دولة مالي غير ساحلية وتحيط بها سبعة دول مجاورة يبلغ عدد سكانها 15.8 مليون نسمة، وهي واحدة من بين الدول أشد فقراً في العالم إذ 64٪ من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. فهذه المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية تدل على هشاشة التنمية بسبب موجة الجفاف، ونقص الغذاء وانتشار المجاعات جراء تفشي الحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي، بالرغم من غنى البلاد بالموارد الطبيعية إلا أن مالي لم تتمكن من فرض سيطرتها منذ عام 1960م على كافة الأقاليم التابعة لها وتحقيق الوحدة الوطنية، والحفاظ على الأمن وسلامة الأراضي مالية.

بدأت بوادر أزمة مالي منذ الحقبة الاستعمارية الفرنسية التي خلفت ما يسمى بالمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية أين نمت فكرة الانفصال والمطالبة بإقامة دولة الطواق، إذ تم

إبعادها للوهلة الأولى عن الشعور بالمسؤولية السياسية والأخلاقية في الحرص على وحدة وسلامة الأراضي المالية والمستقبل للتعايش بين الفئات الاجتماعية

لما حصلت مالي على الاستقلال توقع الطوارق بما أنه مكون وطني هام الذي قدم ألاف الشهداء والضحايا إلى جانب الفئات من الشعب المالي الآخر في انتزاع ذلك الاستقلال أن يحظون بالمكانة اللائقة بهم ضمن الكيان الوطني الناشئ، وكانت مفاجئتهم كبيرة بعد عزلهم عن تقلد المناصب العليا في الدولة، وبدأت النخب الحاكمة تتصرف وكأنها مسؤولة على شريحة أو فئة اجتماعية بعينها تسعى لحمايته ورعاية مصالحها، فيما تتجاهل حقوق ومصالح باقي المجموعات الإثنية الأخرى وعلى رأسها الطوارق[1].

أمام تهميش النظام السياسي المالي للأقلية الطارقية، وتفاقم الأزمات اللامتناهية المتمثلة في قساوة الطبيعة والحياة، وشساعة مساحة الصحراء وتشتت الشعب الطارقي بين خمس دول، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بمطالبهم من طرف الحكومة المالية، فكل هذه المعطيات والتطورات وما تلاها من تفاعلات وقناعات راسخة لدى قادة الإقليم باستحالة التعايش والاندماج الطبيعي بينهم من جهة، وبين باقي السكان المتمدنين، أدت إلى بدأ الانتفاضة الأولى للطوارق ضد حكومتها عام 1963م التي أطلق عليها اسم "ثورة كيدال" وكانت هذه الأحداث أول اختبار حقيقي يمتحن مدى صلابة العقد الاجتماعي الهش للدولة المالية التي فشلت في دمج مواطنيها في هوية مجتمعية موحدة، أساسها المواطنة كقاعدة أساسية للديمقراطية لفرز الحقوق والواجبات تتجاوز حدود الانتماءات الإثنية والعرقية، ويمكن تحديد أهم الأسباب الرئيسية التي دفعت الطوارق بالتمرد على نظام الحكام كالتالي:

---

[1]– اكناته ولد النقره، مرجع سبق ذكره، ص65.

* جاءت التشريعات الضريبية المجحفة التي سنها نظام (موديبو كيتا) فيما اعتبر الطوارق أنفسهم أول المستهدفين في قطعان ماشيتهم التي هي أخص وأغلى ما يملكون، حيث تحملت أعباء الضرائب، وكان أكثر شيء اثأر غضبهم هو الطريقة الاستفزازية التي نفذها الجنود الماليون بسبب ذلك القرار، وأخذوا ينتزعون مؤنهم وأغراضهم من مقتنيات الأهالي وأثاث خيمتهم، ولم يتأخر الرد الطارقي؛ إذ اعتبروه مساسا مباشرا بكرامتهم ، وتخوفاً من انتفاضة غير محسوبة دفعت الحكومة المالية بتعزيزات أمنية كبيرة إلى الأزواد ،وخصوصا كيدال موطن بعض لقبائل.

1- التمييز العنصري الذي مارسته الجماعات العرقية الجنوبية التي تولت مقاليد الحكم على سكان الإقليم الشمالي.

2- التخوف من تسليم الضباط الفرنسيين الذين كانوا يحكمون إقليم شمال مالي السلطة للعسكريين الماليين، الذين تصرفوا بدورهم تصرّف المحتل في الشؤون العامة والخاصة لسكان شمال مالي.

3- محاولة النخبة الحاكمة المالية المساس بثقافة الطوارق تحت ذريعة "التحديث" في عام 1964م، ومالي سحق التمرد والجزء الشمالي الشرقي من البلاد.

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل القادة الطوارق في وضع خطة هادفة لتشجيع بعض أفراد المنطقة لحمل السلاح والتمرد على النظام الداخلي للدولة، إلا أن الجيش المالي تمكن من إخماد التمرد، وفرض حكم عسكري على المنطقة[1].

إن استمرار تطبيق سياسة الاشتراكية من قبل رئيس كاتيا أدت إلى الإطاحة بحكومته في انقلاب عسكري الذي قاده الملازم موسى تراوري عام 1968م، وترتب عن هذا الانقلاب إزاحة كايتا من السلطة وتعطيل أحكام الدستور وتولي بعدها تراوري رئاسة اللجنة العسكرية حتى كون حكومته في سبتمبر 1969م وتم التصديق على دستور جديد للدولة عام 1974م، والذي جعل مالي دولة الحزب الواحد يسيطر عليها الشعب المالي الديمقراطي الاشتراكي بزعامة موسى تراوري" وتضمن الدستور الدعوة إلى انتخاب رئيس الدولة، وهيئة تشريعية فأنشأ حزب الاتحاد الديمقراطي لشعب مالي. وبالمقابل بدأت فرنسا بفرض المشروطية السياسية على الدول الأفريقية وذلك بانتهاج النهج الديمقراطي ويتضح ذلك من خلال تصريح الرئيس الفرنسي ميتيراند Francois Mitterrand عام 1977م " فرنسا لا تساعد الدولة التي لم تطبق الديقراطية التعددية[2].

[1] - LTC Rudolph Atallah, "La révolte des Touaregs et le coup d'État au Mali", ASPJ Afrique Francophonie - 1er trimestre, 2013,pp 67- 69.

[2]- مادي إبراهيم كانتي، مرجع سبق ذكره، ص 47-49.

وتعتبر فرنسا أهم شريك تجاري لمالي إذ تستكمل ميزانيتها بالمساعدات والعلاقات التجارية مع غيرها من الدول الغربية (ألمانيا، بلجيكا، بريطانيا، هولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، كندا)، وعلى الرغم من تبعية مالي لهذه الاقتصاديات الرأسمالية الغربية بقيادة فرنسا في غرب أفريقيا، كانت مالي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاتحاد السوفياتي، إلا أن مالي قوت علاقتها في أواخر الثمانينيات مع العالم الغربي، في المجال الاقتصادي حيث انتهجت سياسات السوق الحرة.

وعلى الرغم من الأحداث في أوروبا الشرقية؛ إلا أن فرنسا ظلت تمارس ضغوطاً على الدول المستعمرة سابقاً من أجل إدخال الإصلاحات السياسية والتحول من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي، وكانت مالي من ضمن هذه الدول وبدأت فرنسا بمساعدة مالي على تطبيق الديمقراطية داخل نظام الحزب الواحد، أي بإتاحة الفرصة لأكثر من مرشح من الحزب ويقوم الناخبون باختيار واحد من المرشحين.

بالرغم من إعلان تراوري الدستور الجديد الذي يتيح التعددية الحزبية إلا أنه لم يوفي بوعده واستمر في حكمه العسكري، مما زاد الأمور خطورة باشتداد قوى المعارضة بمطالب الديمقراطية، وفي 26 مارس1991م جرى انقلاب بقيادة الكولونيل " امادو توماني توري"[1].

كما شهدت منطقة شمال مالي الجفاف الذي ضرب المنطقة في الفترة الممتدة بين السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي الذي سبب في هلاك الثورة الحيوانية، فلجأ الأزواد لمطالبة الحكومة بتقديم المساعدات الغذائية واضطر آخرون من الطوارق الفرار من مالي واللجوء إلى الجزائر وليبيا والنيجر وموريتانيا وبوركينا نافسو.

إذ تمكنت هذه الدول المستضيفة من إدماج الطوارق في سوق العمل إذ تم توظيفهم في الصناعات النفطية الجزائرية والليبية، كما تم تجنيد معظمهم في الجيوش الليبية، إلا أن الأزمة

[1]– أحمد ادابير ، "التعددية الاثنية والمشكل الأمني في مالي دراسة كرونولوجية لتمرد التوارق منذ 1963 إلى 2012"، حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء ، مرجع سبق ذكره، ص ص 413 –414.

الاقتصادية التي مست الدول المصدرة للبترول بسبب تراجع سعر النفط[1]، قررت الجزائر إرجاع عدد كبير من الطوارق إلى وطنهم الذين تولدت لديهم الرغبة في استرجاع حقوقهم ومطالبة الحكومة بتوفير لهم متطلبات الحياة والتي تعتبر من الأساسيات (الشغل، المسكن، الخدمات العمومية) أعدت هذه الأرض لتمرد الطوارق الثاني.

سرعان ما انفجرت الحرب في أزواد التي أطلق عليها بانتفاضة مناكا الأولى عام 1990م، والتي أعلنت عن تمرد جديد في إقليم أزواد بعد عقود طويلة من الاستقرار الأمني النسبي، فبعد أحداث كيدال 1963م وجفاف السبعينيات، حيث لجأ الطوارق في 1990م إلى السلاح ثانية، ونظموا صفوفهم لشن حرب العصابات التي تميزت بالاحترافية، فقدت القوات الحكومية سيطرتها على 90%من مناطق الإقليم، وانفجرت الاحتجاجات في الجنوب، وتأثر الشعب المالي بشعارات الثوار الطوارق منها: "كلنا طوارق" التي ترددت كثيرا في العاصمة والمدن الجنوبية الكبرى من البلاد مطالبة بإسقاط نظام موسى اتراوري[2].

يتضح لنا أن استمرار التمرد الدامي الذي قاده الطوارق في شمال مالي كان نتيجة لتمايز الاقتصادي والاجتماعي ما بين إقلمي مالي الشمالي والجنوبي؛ إذ يعتبر إقليم الشمال من أكثر أقاليم ضرراً بالجفاف وأقل تنمية ومهمشة من قبل الدولة، أما الجنوب فهو الإقليم التي ترتكز فيه مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فهذا التمايز خلق العداوة في نفوس الطوارق الذي إدخلهم في صدام مع الجيش المالي من أجل تحقيق الانفصال.

[1] LTC Rudolph Atallah, La révolte des Touaregs et le coup d'État au Mali, "ASPJ Afrique Francophonie" - 1er trimestre, 2013 ,p96.

[2]– اكناته ولد النقره،، مرجع سبق ذكره، ص101.

الخريطة رقم(6): توضح مناطق المتنازع عليها من قبل المتمردين والسلطة المركزية

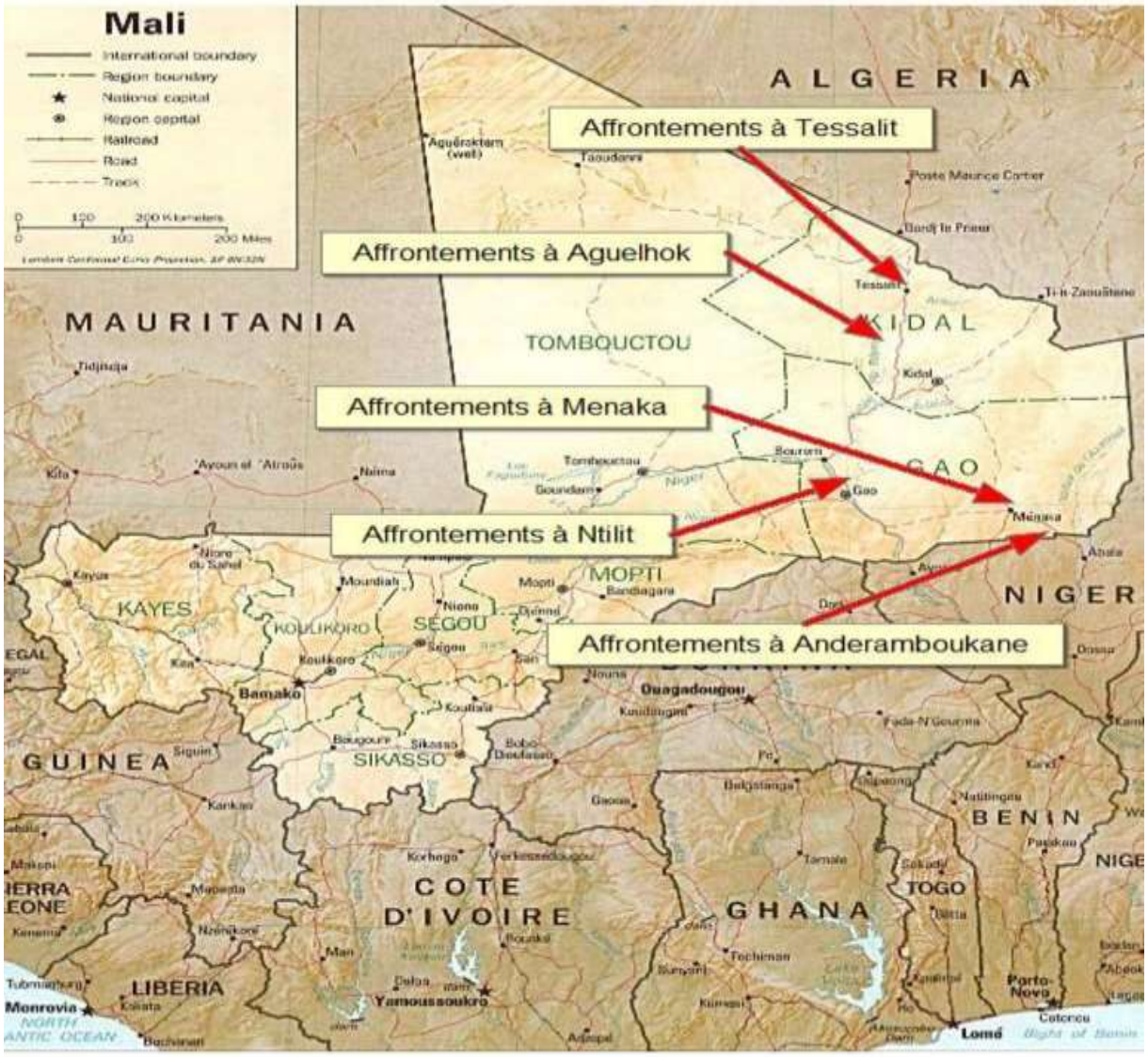

المصدر:

Yidir Plantade, Dans le nord du Mali, les Touaregs du MNLA lancent un nouveau défi armé à l'Etat,le monde afrique.14-03-2012.

http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/01/25/dans-le-nord-du-mali-les-touareg-du-mnla-lancent-un-nouveau-defi-arme-a-l-etat_1634378_3212.html يوم 2016-09-06

وقد شاركت في تلك الانتفاضة القوية منها الحركة الشعبية لتحرير أزواد والتي تأسست عام 1988م وتعد أول تنظيم سياسي للطوارق الماليين، ومهدت هذه الحركة لظهور حركات أخرى أكثر تنظيماً، وصولاً إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي ظهرت نهاية 2011م[1]، بالإضافة إلى حركات مسلحة عدة ضمت أجنحة عسكرية لأول مرة بعد ما ظل العمل السياسي السلمي الواجهة الأبرز لمعظم تلك الحركات التي انضوت في البداية تحت لافتة "مجلس قيادة حركات أزواد الموحدة" والمعروفة اختصاراً M.F.U.A وهو إطار تنسيقي لصهر العمل المشترك ومنع الاحتكاكات بين أخوة القضية ورفاق السلاح.

من الأسباب التي أدت إلى انتفاضة الطوارق على النظام السياسي المالي نذكر منها ما يلي:

– الضغوط السياسية الجزائرية منذ 1980م على الأطراف المعنية بالنزاع، إذ تواجه الجزائر العديد من المهاجرين واللاجئين الذين كانوا تحت مسؤولية الهلال الأحمر الجزائري، تورط بعض المهاجرين الطوارق بالتجارة غير المشروعة عبر الحدود، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تدعم الدولة المالية والنيجر من أجل إيجاد حلول سلمية لتحقيق الوحدة الوطنية واحتواء غضب المتمردين.

– فرار نحو 35000 شخص إلى موريتانيا، فزيادة عدد الفارين من الحكومة المالية شكل ضغطاً على الاقتصاد الموريتاني، وتفاقمت مشكلة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بالإضافة إلى الهجرة غير المنظمة التي عطلت طرق التجارية التقليدية عبر الصحراء بين الناس بسبب إغلاق الحدود أو غيرها من العقبات المتعلقة بالتمرد على نظام المالي، الأمر الذي دفع بالحكومة المركزية تشديد المراقبة على الحدود وتفتيش السلع إضافة إلى عدم وجود الأوراق الرسمية التي تثبت هوية الشخص بالنسبة للكثيرين من الطوارق التي تعيق عملية انتقال الأشخاص (الطوارق) عبر الصحراء بغرض زيارة الأقارب أو ممارسة التجارة[2].

[1]– الشيخ ابراهيم كونتا، "النزاع المسلح في مالي"، قراءات أفريقية ، العدد16 يونيو 2013، ص 33.

[2] - Stephanie E. Santos, "The Tuareg: Place and People In Self Determination", Workshop in Political Theory and Policy Analysis , (Bloomington: Indiana University, May 3rd and 5th, 2003), p16.

– فشل برامج التنموية في شمال مالي وتحقيق الاندماج الاجتماعي.
– ضغط المعارضة على النظام التسلطي من أجل تبني نظام التعددية الحزبية الديمقراطية، ومشاركة كافة الفئات الاجتماعية بما في ذلك شمال مالي في عملية صنع القرار، وفي مطلع التسعينيات اتهم طوارق حكومة موسى تراوري بتهميشها للمنطقة الشمالية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا[1].
– هشاشة البنية السياسية في مالي، فشل المؤسسات الرسمية من أداء الوظائف الموكلة إليها وإهمال وتهميش المناطق النائية، والتمرد المستمر في الشمال.

وكانت أول شرارة للتصادم بين الطرفين بداية التسعينيات من القرن الماضي، بعد حادثة الهجوم على مقر الدرك الوطني في تشين تبراضين في 7 ماي 1990م، ومنذ ذلك التاريخ دخل الطوارق في صراع مسلح ضد السلطات المركزية، وبعدها بدأت عمليات مسلحة أخرى وذلك بالاستيلاء على مدينة منكا في 26 جوان 1900م والاستيلاء على قاعدة تايكاري وذلك للتزود بالأسلحة، وتمكنت الحركة من بناء ثلاث قواعد عسكرية وهي تايكاري وهي على بعد 400 كم من مدينة غاو، وقاعدة بروسا على بعد 250 كم من مدينة كيدال، وقاعدة أن أغرغر على بعد 200 كم من مدينة كيدال، وتمكنت الحركة من إلحاق الضرر بالجيش المالي، وامتد نشاط الحركة حتى شملت كل المدن الأزوادية تمبكتو، كما تمتد إلى قبائل عربية وتارقية أخرى، وبعد هذه الهجمات التي قامت بها الحركة، أصبح السكان الماليون الأزواد عرضة للقمع، حيث استعملت كل أنواع الأسلحة لإسقاط هذه القواعد.

تطور التمرد في مالي نظراً للتكتم والحصار الإعلامي الذي فرضه نظام مالي، ولكن مع تصاعد النزاع تدخلت بعض القوى الإقليمية مثل ليبيا والجزائر والسنغال، والإشراف على توقيع بعض معاهدات السلام بين طرفي الأزمة مثل اتفاق تمنراست بالجزائر، بين المتمردين التوارق وحكومة موسى تراوري في جانفي 1991م، والذي استكمل بملحقات سميت بالميثاق الوطني بعد أن تجدد الصراع بين الطرفين بعد الاتفاق الأول، ودعت تلك الاتفاقية إلى الوقف الفوري

[1] - Monsieur Georg Klute, Hostilités et alliances. Archéologie de la dissidence des Touaregs au Mali, "Cahiers d'études africaines" ,(Vol. 35 , N°137. 1995), p57.

لإطلاق النار، وإلغاء بعض المواقع العسكرية بالإضافة إلى خلق لجنة لإنهاء العدوات، أدركت الحكومة أن الوسيلة الوحيدة لضمان نوع من السلام الدائم وتحقيق الوحدة الوطنية هو تتبني نظام اللامركزية عام 1991م، لتتجنب العنف داخل حدودها الوطنية، وتمكنت من تحقيق نوع من الاستقرار والسلام الداخلي بعد الانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الديمقراطي وتطبيق النظام اللامركزي في كافة إقليم البلاد، وتعتبر هذه الخطوة وسيلة لاحتواء التهديد الطارقي الذي لم يكن راضي عن مخرجات النظام السياسي المالي، وبفضل نظام اللامركزية تحصل الطوارق على قدر من الإدارة الذاتية، كما ساهمت برامج الإصلاح الاقتصادي دوراً كبيراً في الحفاظ على الأمن واستقرار الدولة.

فتمكنت الحكومة الانتقالية التي تلت النظام الدكتاتوري في 1991م، لموسى تراوي من مواصلة المفاوضات مما أدى إلى عقد ميثاق وطني في 1992م واتفاقية سلام ثانية في أفريل بين الحكومة الانتقالية المالية برئاسة الملازم الأول، الكولونيل أمادو توماني توري" وممثلي الحركات والجبهات الموحدة للازواد MFUA التي كانت تطالب بالأساس بوضع خاص مميز في المناطق الشمالية الأزوادية، وهذه الاتفاقية أدت في البداية إلى إنهاء التمرد، وضمنت إدماج الطوارق في الجيش المالي، والخدمات العمومية، بالإضافة إلى مشاريع خصصت لأولئك الذين لم يرغبوا في الالتحاق بالجيش، كنتيجة لعدم رضا أحد الأطراف أو تدخل القوى الخارجية وتحريض طرف ضد أخر، هو ما زاد شرارة الأزمة وأطال أمدها إلى غاية بداية المفاوضات أدت إلى اتفاقية السلام الثالثة عام 1996م، إلا أن الأطراف المتنازعة لم تلتزم بمبادئ الاتفاقية وظلت الاشتباكات المسلحة بين حركات الأزواد وقوات الحكومة المالية إلى غاية 2006م [1].

ومن بين الترتيبات التي ذكرها التحالف في بيانه الموقع من مسؤول العلاقات الخارجية هاماً آغ سيدي أحمد والمتمثلة في سحب القوة العسكرية من منطقة كيدال إلى المناطق التي كانت تنتشر فيها قبل 23 ماي 2006م ودعا التحالف في شروطه لتفعيل المجلس الجهوي

[1]- المرجع نفسه، ص ص 417 - 418.

للتنسيق والمتابعة ودمج الكفاءات الطوارقية في أجهزة الدولة بما فيها الإدارات والسفارات والقنصليات.

وشدد التحالف على ضرورة إنشاء وحدات أمنية خاصة مع سحب الثكنات العسكرية عن القرى السكنية وعن مواقع الانتجاع التي يرتادها الطوارق، وأكد البيان أن على السلطات المركزية في مالي أن تنشئ لجنة وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المناطق المهمشة والنائية [1].

بدأت الأحداث تدل على الاندلاع الرابع لتمرد الطوارق في ماي 2006م، بعد الهجوم على الموقع العسكري بكيدال ومنكا من طرف التحالف الديمقراطي للتغيير وقد جاءت رداً على تدهور الأوضاع الاقتصادية وعودة الجيش النظامي لاماكن تواجد التوارق، من طرف عناصر من قبيلة كل آضاغ بعد أن أعلن كل من الزعيمين المتمردين ابراهيم أغ بهنغ والحسن فغاغا، الحرب من جديد ضد الحكومة المالية بعد فشل وساطة غير معلنة قام بها زعيم طارقي آخر وهو "اياد أغ أغالي" الذي فشل فيها باقناع الرئيس "أمادو تومانى توري" بالمطالب التي قدمها زعيما للتمرد في لقاء جمع الاثنين في 22 ماي 2006م في قصر كولوبا الرئاسي[2].

استمر هذا التمرد الذي قاده إبراهيم أغ باهانغ في الفترة الممتدة بين 2006م إلى2009م، وعلى إثر النزاع القائم بين الحركة المتمردة والسلطة المركزية تدخلت الجزائر مرة أخرى لإحلال السلام في شمال شرق مالي، إلا أن اتفاقية السلام في الجزائر التي تم توقيعها في جويلية 2006م رفضها المتمردين نتيجة لانعدام الثقة حول التزام السلطة المركزية بوعودها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الشمالية [3]، حيث أشار التحالف أن

[1]– عبد الله مولود، "تحالف طوارق شمال مالي يوزع بيانات عصيان في موريتانيا ويحذر سلطات باماكو من تدهور الأوضاع وتفجرها قريبا"، القدس، العدد5839، 5 ربيع الاول 1429، ص07.

[2]– أحمد ادابير، مرجع سبق ذكره، ص418.

[3]- LTC Rudolph Atallah, op cit, p97.

الإجراءات المقررة بعد اتفاق الجزائر لم ينفذ منها سوى تسليم مقاتلي الطوارق لأسلحتهم في9 مارس2007م وتشكيل لجنة للمتابعة في كيدال لا تتوفر على سلطة اتخاذ القرارات.

كما أن القرارات الصادرة عن المجموعة الدولية لم تكن فعالة في حل المشكلات التي يعاني منها أقلية عرقية في الشمال المالي، وذكر البيان باجتماع الرئيس المالي أمادو توماني توري مؤخراً مع الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي أكد على ضرورة حل مشكلة الطوارق حتى لا تشكل إطارا لتخفي عناصر القاعدة.

ونظراً لهشاشة الدولة وعدم قدرتها على تنفيذ برامج التنموية وإدماج الأقليات الشمالية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدأت جماعة باهانج انتفاضتها في أوت للمطالبة بتوسيع نطاق الحكم الذاتي لشمال مالي. وأدى هذا التمرد إلى المزيد من تدهور الأمن في منطقة الصحراء بعد أن شن المتمردون (الطوارق) في النيجر المجاورة حملة دموية ضد السلطة المركزية فبراير 2007م.

بدأ التصعيد حدة الأزمة في منطقة شمال مالي بدءًا من تاريخ 26 أوت 2007م، عندما خطف اتباع زعيم متمردي الطوارق في مالي إبراهيم آغ باهانغا خمسين رهينة معظمهم من الجنود في شمال شرقي البلاد، في مدينة بين زواطن على حدود الجزائر1000 كلم شمال شرق العاصمة باماكو.

اضطر الطرفان أيضا لقبول وساطة ليبية أسفرت عن ما سمي بـ"بروتوكول تفاهم" وقعا عليه الطرفان في 20 مارس 2008م في طرابلس بليبيا، وهو ما وضع حدا للأعمال العدائية التي سببها هجوم قام به المتمردون الطوارق على مركز عسكري للجيش المالي وقع على بعد 150 كلم شمال كيدال أكبر مدن الشمال المالي وهو ما شكل خرقاً لاتفاقية الجزائر[1].

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل السلطة المالية إلا أن الإستراتيجية المتبعة لاحتواء التهديدات الأمنية وتحقيق الاستقرار في المنطقة الشمالية غير قابلة للاستمرار.نتج عنها تفاقم التوتّرات العرقية والقبلية، فلجأت الحكومة توري لبناء خطة أو برنامج خاص للأمن والسلام

[1]– الحاج ولد إبراهيم، "أزمة شمال مالي انفجار الداخل وتداعيات الإقليم"، تقرير، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 12 فبراير 2012)، ص ص 2 –3.

والتنمية في أغسطس 2011م بقيمة 50 مليون يورو (حوالي 64 مليون دولار) في محاولة لتعويض ما خسرته في الشمال، جاءت هذه المحاولة متأخرة أدّت إلى إشعال التوترات بين الشمال والجنوب من جديد.

فكان البرنامج الذي موّله الاتحاد الأوروبي والجهات المانحة الدولية الأخرى يهدف إلى إخماد السخط المتزايد واسترجاع المكاسب التي حققها تنظيم القاعدة في بلاد الغرب الإسلامي على حساب الدولة، لكن الأمر انتهى بتعزيز المشاعر المعادية لباماكو لدى السكان المحليين، وتمهيد الطريق أمام تجدّد القتال عام 2012م[1].

وقد استشرف إبراهيم أغ بهنغا للانتفاضة مرة أخرى بقوله "أن سقوط القذافي هو الخبر السار لجميع الطوارق في المنطقة ورحيله عن المشهد الليبي يمهد الطريق للمستقبل أفضل ويساعدنا على تسليط الضوء على المطالب السياسية ويمكننا من المضي قدماً في كفاحنا"، على الرغم من أن بهنغا توفي في حادث سيارة في ظروف غامضة في 26 اوغسطس 2011م في كيدال، إلا أن تنبؤه بالانتفاضة تحققت في سبتمبر عام 2011م عندما أصبح واضحاً أن نظام القذافي سينهار، وعودة المقاتلين طوارق لوطنهم الأصلي –مالي– بعد إفراغ الودائع الأسلحة اندمجت حركتين (الحركة الوطنية للأزواد وحركة الطوارق في شمال مالي (MTNM)) لتشكيل "الحركة الوطنية التحرير أزواد MNLA.

في حين أن النهج الجديد الذي اعتمد عليها الطوارق يهدف إلى تعزيز إستراتيجية عسكرية، وزيادة القدرة القتالية التكتيكية وتحسين التفكير السياسي العام للطوارق، من أجل السيطرة على منطقة شمال مالي وتحقيق الحكم ذاتي والانفصال عن جنوب مالي.

المطلب الثالث: مالي بين المخاطر الأمنية والانفصال

نظراً لما تشهده منطقة شمال أفريقيا من عملية التغيير في طبيعة التركيبة الاجتماعية والسياسية في الأونة الأخيرة، خاصة بعد سقوط حكم القذافي في ليبيا عام 2011م، ظلت

[1] - Anouar Boukhars, The Paranoid neighbor Algeria and the Conflict in Mali. (Washington Carnegie Endowment for International Peace, october 2012), p 08.

تداعيات الثورة تنتج أثارها السلبية سواء على المستوى الداخلي (تزايد عدد الأطراف المتصارعة، ودعم الفاعلين الخارجين لبعض الأطراف، استحواذ الجماعات الإرهابية على حدود ليبيا، انهيار دولة ليبيا)، أما على المستوى الخارجي فقد أفرزت العديد من التهديدات من بينها انتشار الأسلحة التي كانت ضمن ترسانة سلاح الرئيس معمر القذافى التي ساهمت في انتشار الفوضى وتعزيز الفراغ الأمني في منطقة الساحل و جنوب الصحراء الكبرى.

إذ تعاني معظم دول هذه المنطقة من ضعف وهشاشة السلطة وتصاعد حدة النزاعات العرقية والدينية، بالإضافة إلى الانقلابات العسكرية المعتادة في غرب أفريقيا[1]، وفي ظل غياب التعاون الإقليمي وتبني سياسات أمنية موحدة لمواجهة التهديدات المختلفة التي أصبحت تشكل خطراً على البنية التحتية للدولة، وعدم قدرة دول المنطقة والدول المجاورة لها من مراقبة حدودها خاصة بعد الانفلات الأمني في ليبيا، حيث أن حركات الطوارق التمردية الأخيرة في مالي مصدرها السلاح الليبي، الذي كان بحوزة الطوارق الذين قاتلوا إلى جانب الرئيس القذافي ضد الثوار الليبيين. وبعض من هؤلاء المقاتلين هم من نسل الطوارق الذين هاجروا إلى ليبيا خلال فترة الجفاف 1984م أو الذين فروا من الحكومة المالية أثناء تمرد 1963م، بدأت الثورة المسلحة ضد قوات مالي في 17 يناير 2012م وقاد بهذا التمرد الحركة الوطنية لتحرير أزواد(MNLA) [2]، الذي اعتبر كتهديد للوحدة الترابية لدولة مالي والجزائر ونيجر وبوركينافاسو وموريتانيا والسنغال.

سنحاول في هذا المطلب عرض أهم الفواعل المتورطة في أزمة مالي وتداعيتها على أمن الدول المجاورة التي أصبحت تشكل تهديداً أمنياً على وحدة وسلامة ترابها الوطني، وكذلك إبراز الجهود الوطنية والإقليمية وحتى الدولية لكبح الفوضى في مالي.

[1] - David J. Francis," The regional impact of the armed conflict and French intervention in Mali", Noref Report, (Norwegian: peacebuilding resource centre, April 2013), p2.

[2] - Anouar Boukhars, op cit, p.10.

منذ أحداث ميناكا سنة 1990م تغيرت الأحداث وظهر لاعبون جدد، وظلت قضية الأزواد حية في وجدان أهلها، التي تلاقت عندها إرادة ومصالح أكثر من طرف إقليمي ودولي، إذ يسعى كل طرف إلى احتضانها والتأثير في مسار القضية بما يخدم مصالحها الخاصة، إلا أن أحداث الربيع العربي ساهمت في تعقيد الأزمات السياسية والأمنية في منطقة الساحل الأفريقي. حيث انتقلت أعمال العنف إلى ميناكا الثانية التي نفذتها الحركة الوطنية لتحرير أزواد قي 17 يناير 2011م، وهي العملية التي شجعت لاعبين جدد لدخول خط المواجهة مع وحدات الجيش المالي، فتحقيق الاستقرار في الإقليم المالية يتطلب تضافر جهود أكثر من أطراف إقليمية ودولية، خاصة إذا ما آخذنا في الحسبان القوى والحركات التي أفرزها الحراك الحالي هي في معظمها قوى صاعدة غير تقليدية.

وغداة التدخل العسكري الفرنسي للمنطقة كانت خارطة المشهد السياسي والعسكري لمختلف القوى المنتشرة في الشمال المالي من الحركات المسلحة على النحو التالي:

1- **حركة أنصار الدين:** هي أكبر الجماعات المسلحة، أهمها في الشمال المالي، وهي ذات مرجعية فكرية سلفية تسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية على كامل التراب المالي، اتسم موقفها من الانفصال بالغموض المتعمد في البداية ويشكل أبناء الطوارق معظم مقاتيليها، وقد تمددت عسكرياً في الإقليم الغزو الفرنسي على حساب الحركة فرصة لتحرير أزواد، مؤسس الحركة هو اياد غالي المنتمي إلى قبيلة إيفوقاس إحدى ابرز قبائل الطوارق، وقد تلقت الحركة ضربة قوية على يد القوات الفرنسية التي أحكمت سيطرتها على الإقليم بعد الغازات الجوية والهجمات البرية المنسقة رفقة حلفائها الأفارقة.

2- **حركة التوحيد والجهاد:** اشتقت عن تنظيم القاعدة بعد رفضه طلب أفرادها تأسيس كتيبة خاصة للمقاتلين من أبناء القبائل العربية في أزواد أسوة، بسرية الأنصار" في تنظيم القاعدة التي تضم المقاتلين الطوارق، وتهيمن على قيادة الحركة عناصر من قبيلة الأمهار العربية الأزوادية، يرأس بركة أحمد ولد عامر، ويقود جناحها العسكري المدعو سلطان ولد بادي. وقفت الحركة وراء عملية اختطاف دبلوماسيين وأجانب من بينهم جزائريين في منطقة غاو

أفريل 2011م وقد أكد الزعيم ولد عامر أن التهديد الدولي لا بد من مواجهته ودفعه بالقتال والجهاد، وتحريض المسلمين على كسر شوكته.

3- **القادة في بلاد المغرب الإسلامي:** يقيم هذا التنظيم قواعد خلفية له في مناطق الصحراء الكبرى، ومن بينها الشمال المالي منذ سنوات، وينطلق منها لشن عملياته، ولذلك يعتبر التنظيم المسلح الأقدم في المنطقة والأكثر خبرة، ويسود اعتقاد لدى المتابعين للموضوع بالمنطقة أن القاعدة هي حلقة الربط الأساسية بين مختلف التنظيمات الجهادية.

4- **كتيبة أنصار الشريعة:** وقد تأسست في الآونة الأخيرة على يد عمار حماها، الذي تلقبه وسائل الإعلام الغربية ينحدر من قبيلة البرابيش العربية المنتشرة بإقليم أزواد، وكان قد طاف على كل الجماعات الجهادية بالإقليم قبل تشكيل الكتيبة التي أرادها أن تكون قطباً جديداً يحتضن أبناء قبائل البرابيش والعرب .

أما عن التاريخ الحركي لعمار ولد حماها فقد بدأ نشاطه الإسلامي من جماعة الدعوة والتبليغ لينتقل بعدها من المرحلة التربوية إلى ما وصفه بمرحلة السيف مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وهو ناشط ضمن كتيبة الملثمين، لينتقل منها إلى الجهاد والتوحيد.

5- **كتيبة الموقعين بالدماء:** وقد شكلها الجزائري خالد أبو العباس أو مختار بلمختار بعد عزله مباشرة من قيادة كتيبة الملثمين، وقد نشرت عدة مواقع تصريحات له، قال فيها أن كتيبته ستحترم أي خيار تتفق عليه حركتا " أنصار الدين" والتوحيد والجهاد، وكذلك القبائل التي دعت لتطبيق الشريعة ما لم يخالف أصلاً من أصول الشرع كما توعد كل من يشارك أو يخطط للحرب في شمال مالي[1].

6- **الحركة الوطنية لتحرير أزواد:** وكانت قد تشكلت من اندماج فصيلتين هما: الحركة الوطنية الأزوادية، وتحالف الطوارق شمالي شرقي مالي للتغيير"الذي يرأسه الراحل إبراهيم باهنكا الذي رفع وثيقة الاندماج وانضم إليهما القائد العسكري القادم من ليبيا بالرجال والسلاح محمد آك ناجم، تم تأسيسها في أكتوبر 2011م وتتألف من فسيفساء مسلحة

[1]- اكناته ولد النقره، مرجع سابق ذكره، ص 104- 108.

مجموعة ملزمة الولاءات الفضفاضة والتحالفات المشروطة[1].

ويعود لهذه الحركة الفضل في إطلاق شرارة الانتفاضة الثالثة الحالية التي تمكنوا من خلال العمليات الهجومية السيطرة على مدينة ميناكا ثالث أكبر مدن الإقليم، كما أعلنت استقلال إقليم أزواد في السادس من أفريل 2012م متخذة من كاو عاصمة لها، غير أن الحركة سرعان ما احتكت عسكريا بالجماعات الجهادية الإسلامية بالإقليم، مما اضطرت للانسحاب من معظم المدن التي سيطرت عليها، وبعد أقل من ثلاثة أشهر فقط من دخولها الإقليم تم ضجرها من قبل القوات المالية، لكنها عادت مجددا إلى الإقليم بعد انسحاب الجماعات الإسلامية وتراجعها إلى الخطوط الخلفية تحت تأثير الضربات الجوية والبرية للفرنسيين وتحالفهم الدولي، حيث تمكنت قوات هذه الحركة من التمركز في كيدال ومناطق أخرى، وظلت الحركة من اشد المنادين بانفصال إقليم أزواد عن الكيان المالي[2].

7- **الحركة الإسلامية العربية لتحرير أزواد:** وتنشط في صفوف الأزواديين العرب ولها توجهات إسلامية معتدلة، يعود تأسيسها إلى الثمانينات، حيث انشقت عن الجبهة الشعبية لتحرير أزواد التي أسسها أباد غالي حوالي 1985م، ويتزعمها الدبلوماسي أحمد ولد سيد محمد الذي كرس الكثير من وقته لعرض قضية أبناء شعبه على المجتمع الدولي، وقد سعى لوضع حد للأعمال العنف التي غالبا ما تنشا بين حركته والحركة الوطنية لتحرير أزواد عبر توقيع اتفاقية بين الجانبين لوضع خلافاتهما جانبا، وتوحيد مواقفهما على طاولة التفاوض مع الطرف المالي وغيره.

8- **الأعيان والموظفين السامين:** فالإدارة الإقليمية للشمال المالي كالحكام وعمد البلديات أو الدبلوماسيين السابقين، وينحدرون في مجملهم من قبائل العرب والطوارق الذين يشكلون الغالبية العظمى لسكان الشمال المالي الذي يمثل حوالي 70 % من مساحة البلاد المقدرة ب 2382411 كلم2.

[1] - Anouar Boukhars, op cit, p2.

[2]- اكناته ولد النقره، مرجع سبق ذكره، ص110.

الجدول رقم (10) : أزمة مالي الصراع واللاعبين الرئيسيين.

نوع من الصراع	الأزمة السياسية والدستورية	أزمة الانفصالية :تمرد الطوارق ف الشمال	مجموعة الجهاديين الإسلاميين والإرهابيين
اللاعبين الرئيسيين	• انقلاب عسكري م قبل ضباط الصف ذو الرتب المتوسطة م القوات المسلحة في مال بقيادة الكابتن أماد سانوجو الذي أد بإطاحة بالحكومة الرئيس أمادو توماني توري وتعليق احكام الدستور •وتحت ضغط دولي س سانوجو سلم السلطة إل الرئيس المؤقت ديونكوندا تراوري.	الحركة الوطنية لتحرير أزواد الامين العام للجناح السياسي: بلال أغ الشريف. –رئيس المكتب السياسي : محمود غالي. –الناطق الرسمي والمكلف بالعلاقا الخارجية : حمه أغ سيدي أحمد. – قائد الأركان العسكرية : محمد ناجم. – مسؤول حقوق الإنسان : موس أغ آشاراتومان. *حركة انفصالية الطوارق التي تكاف من أجل يناء دولة أزواد مستقلة ف شمال مالي .في البداية تحالفه م جماعة الأنصار الدين وحرك الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا ولك الآن يعارضون الجماعات الجهاد الإسلامية	–جماعة أنصار الدين يدافعون عن الإسلام (تأسست على يد زعيم المتمردين الطوارق السابق إياد أغ غالي) •تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي :شمال أفريقيا والساحل وهي جماعا منشقة عن القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي •الحركة الإسلامية لأزواد وهي مجموعة منشقة عن جماعة أنصار الدين أصبحت في الآونة الأخيرة تنشط من أجل محاربة الإرهاب والتطرف، في المدينة الإستراتيجية كيدال

المصدر:

- David J. Francis," The regional impact of the armed conflict and French intervention in Mali", Noref Report. (Norwegian: peacebuilding resource centre, April 2013), p2.

يمكن القول أن أغلب المطالب التي قدمتها فئة الاجتماعية الطوارقية في كل هذه الفصول المتقطعة من الحرب والاتفاقيات والسلام على رفع التمييز والتهميش وتحقيق التوزيع العادل للثروة من قبل الحكومة المركزية في مناطق الشمالية مالية.

الخريطة رقم(7): منطقة نزاع مالي

المصدر:

Isaac Kfir, Mali Risk Assessment 2014, INSTITUTE FOR NATIONAL SECURITY AND COUNTERTERRORISM.
http://insct.syr.edu/wpcontent/uploads/2014/05/Mali_Risk_Assessment_Final.pdf

أولاً–الفاعلون الرئيسيون في التمرد الطارقي:

في سياق تداعيات سقوط نظام القذافي وما نتج عنه من عودة لآلاف المسلحين الطوارق الذين وظفهم الرئيس الليبي الراحل في قوات الشعب المسلح، أو خارجياً في حروبه المباشرة مع التشاد أو في مناطق اشتباك خارجة كلياً عن منطقة الساحل الأفريقي، تجدد الصراع بين الطرفين (الطوارق، النظام المالي) في يناير 2012م بعد عودة المجندين الطارقين إلى مالي وانظمامهم إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي قامت بهجمات ضد القوات العسكرية المالية في 17 يناير 2012م في مدينة مناكا التي تعد ثالث أهم مدن في إقليم أزواد من حيث الكثافة السكانية والأهمية الإستراتيجية بعد مدينتي تمبكتو وغاوه.

وتعد هذه الحركة حسب المختصين في الشأن الطوارقي– أكبر تجمع مسلح أنشأه الطوارق على الإطلاق: إذ يندمج فيه جل العرب والطوارق تحت لواء تنظيم واحد يمثل الأقاليم الثلاثة المسماة ب أزواد والتي تضم كلا من تمبتكو، غاوه، كيدال، ويضم هذا التكتل الجديد أسماء قادة للمتمردين الطوارق مثل بلال أغ شريف، الأمين العام للحركة ومحمود أف عالي رئيس مكتبها السياسي، وعبد الكريم اغ متافا رئيس مجلسها الثوري[1]، وتعتبر هذه الانتفاضة من أخطر الانتفاضات التي شهدتها دولة مالي وذلك راجع إلى:

تغير مطالب الطوارق إذ لم تعد تقتصر على الموارد الطبيعية والأراضي الخصبة أو التوسع الإقليمي، وإنما المطالبة بتقرير المصير وفصل المناطق الشمالية عن الدولة متأثرين بقضية نضال جنوب السودان من أجل الاستقلال، والضغط على المجتمع الدولي للاعتراف بدولة الازواد مستقلة، وأن تحظى هذه الحركة بالرعاية الدولية[2].

يشكل هذا المطلب خطراً يهدد وحدة المنطقة وحتى الدول المجاورة لمالي: (السنغال، موريتانيا، الجزائر، تشاد، النيجر، ساحل العاج، غينيا، المغرب، ليبيا) فالاختلاف العرقي

[1]– الحاج ولد ابراهيم، "أزمة شمال مالي ... انفجار الداخل وتداعيات الإقليم" ، تقرير، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 12 فبراير 2012)، ص4.

[2]- LTC Rudolph Atallah, op cit , p71.

والثقافي كما ورد في بيان المتمردين يعتبر مبدأ لانفصال كل دولة من دول الساحل الصحراوي والشمال الأفريقي إلى دولتين، نظراً لتعدد الهويات الاثنية والثقافية والدينية مما دفع الدول الإقليمية تكثيف مجهوداتها لإيجاد حل سلمي يرضى الطرفين[1].

أعلنت "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد"، في2 أبريل2012م انفصالهم عن مالي ورفعوا العلم الخاص بدولتهم، معتبرين أن إقليم أزواد قد انفصل عن شمال مالي، وتبلغ مساحة الأزواد 111ألف كيلومتر مربع، فشمال مالي يضم ثلاثة فصائل رئيسية: الحركة الوطنية لتحرير الأزواد "و"جماعة أنصار الدين" و"تنظيم القاعدة في الغرب الإسلامي". إضافة إلى حركة "التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا "و"حركة بوكو حرام "التي تبنت مجموعة من العمليات الإرهابية داخل نيجيريا[2].

استولت الحركة الوطنية الطوارق لتحرير أزواد (MNLA) على بعض المدن في شمال مالي بعد أن قامت بالهجوم على القوات المالية كرد على قرار الحكومة المتمثلة في عسكرة إقليم أزواد وبناء الثكنات وإرسال المزيد من القوات العسكرية للإقليم بدل التركيز على مستحقات السلام التي بموجبها التزمت الحكومة المالية بتقديم الخدمات الأساسية؛ إذ طالب الرئيس الحركة الطارقية أغ عالي الانفصال عن دولة مالي لأن "سكان الإقليم يختلفون عرقيا وثقافيا عن بقية سكان البلاد، فهذه الانتفاضة كشفت ضعف قوة الجيش المالي بعد أن فشل في السيطرة على المتمردين الطوارق، نظمت الفصائل من الجيش المالي عملية الانقلاب العسكري الذي وقع في مارس وأطاح الحكومة في باماكو[3].

ويمكن القول أن عدم الاستقرار في مالي ينبع من العوامل الداخلية والخارجية على حد سواء التي ساهمت في الانهيار المؤسساتي للدولة، والتي تشمل سوء الإدارة، والتجزئة

[1] – الحاج ولد ابراهيم ،مرجع سبق ذكره، ص5.

[2]– عادل مساوي ، "المواقف الدولية من الأزمة في شمال مالي"، ورقة مقدمة إلى ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ، فبراير 2013)، ص 2.

[3] - sarah Vogler, "Security Challenges in Libya and the Sahel", workshop report. (International Affairs Group CNA Strategic Studies, december 2012), p4.

العسكرية، وانتشار الفساد والشبكات الإجرامية والاتجار بالمخدرات والتجارة غير المشروعة، وتدفق الأسلحة من ليبيا عام 2011م كل هذه العوامل أدت بانفجار الأزمة في مالي بالإضافة إلى الانقلاب العسكري على الرئيس السابق أمادو توماني الذي تسبب في استياء ورفض شعبي لتدخل الجيش في الحياة السياسية، ونتيجة للانقسام الذي حدث في صفوف القوات العسكرية طلبت الحكومة الانتقالية تدخل عسكري لقوات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا –(ايكواس) في الشمال وتوفير المعدات الكافية لقوات الدفاع والأمن لأداء مهمتهم في الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد "[1] .

وبعد انهيار القيادة العسكرية في الشمال في النصف الأول من عام 2012م، وفي الأشهر الأخيرة قام الجيش في الجهة الجنوبية بإعادة تكوين ديناميكيات القوة في شمال مالي بدءًا بحملة تجنيد وتقديم الدعم للميليشيات غير النظامية المتحالفة، التي يتم تنظيمها على أسس العرقية ويتضح هنا تحزب الجيش والشرطة جراء اشتباكات عنيفة وغيرها من الانتهاكات التي جريت في صفوف قوات الأمن.

ونظراً لتأزم الوضع الأمني في مالي عينت مراقبة الهيئات الإقليمية رئيس بوركينا فاسو بليز كومباوري ، لتسهيل المفاوضات بين حكومة مالي وجماعتين مسلحتين في شمال :الحركة الوطنية لتحرير أزواد MNLA وحركة أنصار الدين، كما عقدت محادثات مع هذه الجماعات ، بالرغم من جهود الدول الإقليمية لحل الأزمة باليات سلمية بعيدة عن الخيار العسكري إلا أنها لم تتمكن من وصول للحل عن طريق الحوار وهذا راجع إلى تضارب المصالح وتمسك كل طرف بمطالبه[2].

[1] – عادل مساوي ،مرجع سبق ذكره، ص3.

[2] - Alexis Arieff," Crisis in Mali, CRS Report for Congress",(Congressional: Research Service, January 14, 2013), p07.

ثانياً- باماكو: انقلاب نتائج عكسية:

إن اندلاع الأزمة السياسية المالية في مارس 2012م عند هجوم المتمردون الطوارق المدن في شمال مالي ظهر تمرد مسلح جديد في عهد حكومة الرئيس أمادو توماني توري، مما دل على عدم قدرة الحكومة المالية من احتواء الحراك التمردي الطارقي الجديد، كما تعد مالي من بين الدول الهشة التي تفتقر إلى القدرات البشرية والمالية فعجزها عن مراقبة المنطقة بين باماكوا ومقر القيادة العسكرية في الشمال الذي اعتبره الجنود الماليين ضعف النخب الحاكمة من توفير الأمن لمواطنيها الأمر الذي دفع بهم للانقلاب العسكري في 22 مارس2012م الذي أطاح بالرئيس وعلق الأحكام الدستورية، قبل الانتخابات الرئاسية المقررة في الديمقراطية أبريل 2012 م، واتهم الرئيس توري بعجز إدارة الأزمة في شمال مالي وفشله في إدماج الطوارق في الحياة السياسية والاجتماعية وعدم قدرته على مواجهة المتطرفين الإسلاميين والمنظمات الإجرامية (تهريب المخدرات والأسلحة، والتجارة بالبشر)[1].

تعتبر الجريمة المنظمة عاملاً مساهماً في تعقيد الأزمة المالية بفعل تورط النخب الحاكمة في الجريمة المنظمة في شمال مالي قبل تمرد الطوارق والانقلاب العسكري، بما في ذلك الرئيس السابق أمادو توماني توري والمعروفة أنه استفاد من أنشطة مهربي المخدرات، كما سمح لحلفائه بين النخبة المالية التواطؤ مع عصابات الجريمة المنظمة، والأكثر خطورة يكمن في احتمال أن يكون هناك ممارسات الفساد على مستوى الدولة تشمل صفقات بيع السلاح بين مسؤولي المخابرات والقاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وترتب عن هذا الانقلاب العسكري أزمتين متمثلتين في :

- رفض المنظمة الإقليمية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) والمنظمة القارية للاتحاد الأفريقي الاعتراف بالمجلس العسكري، ومطالبة النظام العسكري تسليم السلطة إلى النظام المدني .

[1] - David J. Francis, op cit, p2.

– إن الفراغ السياسي وانتشار الفوضى في مالي أتاح فرصة للمتمردين الطوارق للسيطرة على باقي المناطق الشمالية إذ تحالفت مع مجموعة جهادية إسلامية وجماعة أنصار الدين لتشديد سيطرتهم العسكرية على إقليم شمال مالي. فأعلنت حركة استقلال أزواد وإقامة دولة مستقلة للطوارق 6 أفريل 2012م[1].

وفي أعقاب الانقلاب العسكري على السلطة الذي وقع في 22 مارس 2012م في العاصمة المالية باماكو وأطاح بالرئيس امدو توماني توري، سيطرت الحركات الطوارقية المسلحة على شمال مالي التي استولت عليها فيما بعد المسلحين الجهاديين، وسيطرت حركة مقاتلو حركة أنصار الدين على مدينة تمبكتو في أفريل 2012م، وتحت الضغط الخارجي المتمثل أساساً في العقوبات التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ايكواس على الانقلابيين وتجميد عضوية مالي.

ونتيجة لانتشار الفوضى إحتشد الآلاف من المواطنين ورؤساء الأحزاب في عاصمة باماكو للضغط على المسؤولين للإسراع في تشكيل حكومة قادرة على تقديم التزامات ذات مصداقية في المفاوضات مع الجماعات المسلحة وتحقيق وحدة وطنية، كذلك العمل على استعادة الجزء الشمالي من البلاد الذي سيطرت عليه الجماعات المسلحة[2]، وتبني سياسيات قائمة على الحوارات الوطنية تهدف إلى تحقيق عملية الانتقال الديمقراطي وإعادة الإدماج الاجتماعي والسياسي في الشمال لمضي قدماً.

[1] ibid, p3.

[2]– غادة كمال محمود سيد، الموقف الإفريقي من قرارات المحكمة الجنائية الدولية تجاه إفريقيا، (مصر: المكتب العربي للمعارف، د س ن)، ص331.

الجدول رقم (11): مالي الجدول الزمني للأحداث مالي في ظل الأحداث الربيع العربي

أكتوبر 2011: عودت الطوارق ماليين بعد الانفلا الأمني في ليبيا إلى وطنهم الأم. شكلت الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA)	24-25 نـوفمبر 2011:اختطـاف خمسـة أوروبيـ من قبل القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في حادثي شمال وشرق مالي. قتل سائح ألماني
ينـاير 2012:تشـابك بـين قـوات العسـكرية ماليـ والمدنيين. احتجاجات في باماكو.	فبراير 2012: إلغاء وزارة الدفاع التدريبات العسكر الإقليمية السنوية المقرر عقدها في مالي .
21-22 مارس 2012، حدوث انشقاق في صفوف الجيش مـالي، وانقـلاب علـى النظـام الحـاكم برئاسـ النقيب أمادو سانوغو.	29مارس-أبريل 2012،سيطرة جماعات المسلـ علـى شمال مالي، انتشار قادة القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في الأماكن العامة في تمبكتو.
06-12 أبريـل 2012:إعـلان جماعـات المسـلـ انفصال مناطق الشمال عن مالي . - تسـليم مؤسسـة العسـكرية للمـدنيين ديونكونـ تراوري، الرئيس السابق للبرلمان	ماي2012: اشتباكات بين قوات العسكرية والقوا الخاصة الموالية للرئيس المخلوع.
10 ديسمبر: موافقـة الاتحـاد الأوروبـي علـى مفهـ لتدريب وإعادة هيكلة قوات الأمنية لمالي	11ديسمبر استقالة تراوري
11يناير 2013: فرنسا تطلق العمليات العسكرية ف شمال مال	20ديسمبر قرار مجلس الامن ببعث قوات أفريق الدولية للدعم في مالي .(AFISMA)

المصدر:

Alexis Arieff, Crisis in Mali, CRS Report for Congress, **(**Congressional: Research Service**,** January 14, 2013), p06.

وبالرغم من الطريق المسدود في إيجاد حل السلمي بين الأطراف المتنازعة بسبب الخلافات العميقة حول الأداء الوظيفي للحكومة، وعجزها عن الإشراف على الانتخابات

الرئاسية في وقتها المحدد، إذ هددت الجماعات المعارضة في باماكو بعدم المشاركة في العملية الانتخابية لأنها لا تتوفر على شفافية[1].

وبفضل جهود الدول الإقليمية والمنظمات الدولية تمكنت الأطراف المتنازعة في مالي مبدئيا على إجراء الانتخابات في كيدال بشمال البلاد، إذ شارك المتمردين الطوارق في أولى جولات المفاوضات بواغادوغو، وذلك بعد الاتفاق بين المتمردين الطوارق الممثلين في الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وحركة أنصار الدين، جرى بحضور الوسيط البوركينابي بليز كومباوري رئيس بوركينافاسو، الذي أشرف على المحادثات بين الجانبين، حيث استقر الأمر مبدئيا، على أن يجري تنظيم الانتخابات في كيدال في موعدها كباقي مدن دولة مالي وأوضح جبريل باسول وزير خارجية بوركينا فاسو في تصريح صحفي قائلا "في النقطة المتعلقة بنشر قوات مسلحة مالية في منطقة كيدال فقد توصلنا لاتفاق مبدئي"، و بموجب هذه الاتفاقية سيتم تشكيل لجنة تضم الجانبين لمراقبة الأمن والتحضير لانتشار الجيش في كيدال، إلا أن عدم الثقة لا تزال قائمة بين الطرفين المتخاصمين عقب اندلاع قتال، تلاه حصول تقدم للجيش المالي صوب كيدال بعد تقارير تحدثت عن "تطهير عرقي" في المنطقة وفقا لما ذكرته وكالة فرنس بريس[2].

فبالرغم من الأزمة الأمنية التي شهدتها مالي إلا أنه تم تنظيم الانتخابات الرئاسية وانتهت بفوز براهيم بوبكر كيتا، ويعتبر هذا انتصاراً للسلام والديمقراطية، إذ يتوجب على الحكومة تفعيل الحوار مع المتمردين والمباشرة في تنفيذ برامج التنموية في المناطق المهمشة في مالي، وهذا ما أكدته المستشارة الألمانية انغيلا ميركل في باماكو على ضرورة الجمع بين الدعم العسكري والمساعدة التنموية لأن الدعم العسكري وحده لا يمكن أن يجلب الأمن والسلم.

---

[1] - Isaline Bergamaschi," French Military Intervention in Mali: Inevitable, Consensual yet Insufficient", (International Journal of Security , Development , n 20, 2013), p05.

[2] – م/ مصطفى. ح/ طارق،" فرنسا ضغطت على حركة أزواد للتوقيع على الاتفاق حول كيدال"، الرائد، ينظر لرابط:
http://elraaed.com/ara/watan/27160-%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D9%84.html

المبحث الثالث: دبلوماسية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الأفريقي: بين المبدأ والفعل

تعتبر الجزائر قوة إقليمية في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل خاصة بعد ما قامت به في محاولة بناء الأمن في المنطقة خاصة أثناء قيامها بالوسيط السياسي والفاعل الدبلوماسي في حل أزمة شمال مالي والخروج بحلول ميدانية وسياسية للأزمة، وكذا الأزمة الليبية ودورها في الدعوة لجلسات الحوار بين أطراف النزاع الليبي قصد بلوغ اتفاق جدي لأزمة السلطة والشرعية للدولة، والتي أضحى الانفلات الأمني والنزاع الداخلي يشكل خطراً على الدولة الجزائرية، وهذا على إثر ما تعانيه حدودها من مثلث الموت الهجرة غير الشرعية، وتهريب الأسلحة والتنظيمات الإرهابية.

المطلب الأول : المبادرة الجزائرية في حل أزمة مالي

إن تصعيد وتيرة التوتر في شمال مالي بين حركات التمرد (أقلية الطارقية) والسلطة المركزية مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، حتم تحرك الدبلوماسية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الأفريقي التي تعتبر بمثابة الحزام الأمني الجنوبي للجزائر والتي تسعى لمواجهة التهديدات والتحديات التي تؤثر سلباً على الاستقرار الأمني؛ إذ تتعامل الجزائر وفق إستراتيجية محكمة لاحتواء أزمة شمال مالي التي تخلفها وجود جماعات متمردة ومنظمات إرهابية وزيادة حركة الهجرة غير الشرعية داخل الأراضي الجزائرية .

ونظراً لفشل الساسة الماليين في إيجاد حل سلمي للازمة الناجمة عن عدم قدرة الحكومة على تحقيق الاندماج الاجتماعي وتوحيد الشعب وتحقيق الوحدة الوطنية، ولعل التحرك الدبلوماسي الجزائري برز بعدما أدركت أن مالي تتماطل في حل أزمة الطوارق، وكانت أول مبادرة التي قامت بها الجزائر للتقليل من مخاطر النزاع واحتوائه بتعزيز آليات الوساطة، إذ لعبت الجزائر دور الوسيط لحل الأزمة منذ التسعينيات إلى حد الآن ويمكن ذكرها على النحو التالي:

1- قمة جانت بتاريخ 8-9 سبتمبر 1990:[1] بادرت الجزائر إلى تنظيم وعقد قمة رباعية بمدينة جانت في سبتمبر 1990م ضمت كل من: الجزائر (الشاذلي بن جديد) ، ليبيا (معمر قذافي)، مالي(موسى تراوري) والنيجر(على سايبو)، أكدت الدول المشاركة في هذه القمة على :

- معالجة أزمة شمال مالي بتبني الحلول السياسية واستبعاد المواجهة العسكرية وعدم استعمال القوة لحل مشكل التمرد[2].
- العمل على وضع حد للتهميش الذي يعاني منه الطوارق بإدماج الطوارق في الجيش المالي، والمشاركة في الحياة السياسية.
- تعزيز التعاون بين الدول المشاركة في القمة في مختلف المجالات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية) لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الأفريقي.
- تنمية المناطق الحدودية لهذه الدول يترتب عنه استقرار المنطقة.
- توفير الخدمات الأساسية ، وتحسين المستوى المعيشي لسكان شمال مالي[3].

وحظيت هذه التصورات مبدئياً بالمقبول لدى الأطراف المتنازعة، وخرجت هذه القمة باجتماع وزاري لمتابعة الأشغال، وهذا ما حدث بعد أسابيع من القمة.

لعبت الاستخبارات الجزائرية دوراً بارزاً في تحقيق السلام في المنطقة، إذ أوصت القمة أيضاً على ضرورة عقد اجتماعات وزارية على مستوى وزراء الداخلية لبلدان(الجزائر، مالي، النيجر) وفيما بعد ليبيا، المغرب، موريتانيا وإنشاء جيش مشترك لحماية المناطق الحدودية

---

[1]- محمد دخوش، الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي، جريدة الرائد، العدد6552، 20-08-2013، ينظر لرابط:

http://elraaed.com/ara/sujets_opinions/31020%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8.html.

[2]-ع. ليلى، مدلسي: "نعمل كل ما في وسعنا لتحرير المختطفين سالمين"، ينظر لرابط:

http://www.akhersaa-dz.com/news/63192.html?print.

[3]- محمد دخوش، مرجع سيق ذكره.

ومنع أي تمرد آخر، وبعد ذلك تم تحديد مدينة تمنراست مكاناً لعقد المفاوضات بين اطراف المتنازعة بتاريخ 03 ديسمبر 1990م[1].

2- قمة اجتماع 1990م: غاو "بالتقاء وزراء داخلية الدول الأربعة في شهر أكتوبر، وركز على تنقل الأشخاص وتنمية المناطق الحدودية ومحاربة ظواهر الهجرة السرية، المخدرات، التهريب وذلك بتوعية سكان الحدود باحترام القوانين التي يتم تنظيمها بين الدول الثلاث فقد أكد وزراء البلدان الأربعة المجتمعون في جانت عزمهم على احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما أكد ممثلي الدول الأربعة على إرادتهم في احترام مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية، خاصة تلك المتعلقة منها بالمعالجة السلمية للنزاعات واحترام السيادة والسلامة الترابية للدول، غير أن تماطل الدول في تطبيق هذه الإجراءات وغياب كلمة موحدة للطوارق جعل حسم المشكلة في هذه القمة أمرا مؤجلا خصوصاً بعد تطورات القضية فيما بعد مما دعى الجزائر إلى الوساطة والتي تمثلت منذ البداية في المفاوضات انتهت بلقاء 12 ديسمبر 1990م، إلا أنه عرف صعوبة في المفاوضات نتيجة وجود شروط ومطالب تعجيزية من كلا الطرفين، وأولها مطالب الحركة الأزوادية وهي:

- الإشراك في ميزانية الدولة وذلك بتخصيص الثلث منها.
- إخلاء المناطق الشمالية من جيوش النظام المالي.

وقد دفعت التطورات اللاحقة للقضية التارقية إلى تكثيف الجزائر لجهودها في كالاتجاهات لتدعيم الأمن والسلم في المنطقة[2].

3-اتفاقية تمنراست: ومع اندلاع شعلة التمرد في شمال مالي وعدم قدرة الجيش على مواجهة هذه الحركة قبل الرئيس موسى تراوري وساطة الجزائر بعد المناقشات التي جرت بين الحكومة وزعماء الطوارق، لأن الجزائر تعرف جيداً بديناميات الصراع في مالي إذ وظفت إياد أغ غالي

---

[1]- ع. ليلى، مرجع سيق ذكره.

[2]- ايدابير أحمد،" التعددية الاثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص143.

باعتباره شخص له القدرة على الضغط والتأثير على الجماعات المسلحة الرئيسة وأطراف الصراع، منذ عام 1990م[1].

ويرى رولان مارشال بأن إياد أغ غالي هو شخصية متميزة وقوية التي تحتاجها كل من الجزائر وباماكو للحوار مع أعضاء القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي أو الجماعة الطوارقية للحفاظ على قنوات الاتصال وحل الأزمة بطريقة سلمية، وتم توقيع الاتفاقية في تمنراست في عام 1991م.

إن رفض الحكومة تراوري إعلان شروط اتفاقات تخوفاً من ردة فعل الشعب الجنوبي، يفسر استمرار انعدام الثقة بين الطرفين الذي لا يزال مصدرا للصراع إلى حد الآن.

ومن بين الأحكام الرئيسية الواردة في الاتفاقية نذكر منها ما يلي:

- وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى.
- انسحاب القوات المسلحة والعودة إلى المعسكرات الخاصة بهم.
- الحد من وجود الجيش المالي في الشمال، وفي كيدال على وجه الخصوص.
- انسحاب الجيش من تسيير الإدارات المدنية في الشمال.
- القضاء على بعض المواقع العسكرية (يعتبر تهديدا لجماعة الطوارق).
- إدماج المقاتلين المتمردين في صفوف الجيش المالي في رتب يتفق عليها الطرفان .
- تطبيق النموذج اللامركزية الإدارية في شمال مالي.
- ضمان نسبة مئوية ثابتة (47.3 في المئة) في الهياكل القاعدة لتمويل الاستثمارات الوطنية.

ومن النتائج التي توصلت إليها اتفاقية تمنراست، تشكيل قوات الأمن المؤقتة التي تتمركز في الشمال ويجب أن تتكون من القوات العسكرية المالية والمقاتلين المتمردين، فهذا يمثل مقياس لخلق مناخ من الثقة ووسيلة لمعالجة مشكلات من بينها البطالة المتفشية بين الشباب الطوارق، كما وعدت الحكومة بتنفيذ برامج تنموية في المنطقة[2].

[1] - Anouar Boukhars, op cit , p10.
[2] -- LTC Rudolph Atallah, op cit , p p 68- 69.

وقد حاول قادة الحركات المسلحة في الإقليم استثمار النجاحات التي حققوها في محادثات تمنراست التي جرت خلال عام 1991م بواسطة الحكومة الجزائرية وهو ما تم بالفعل، حيث انتزعوا اعترافاً ثميناً من الرئيس المالي الأسبق موسى تراوري بقضيتهم ووقعوا معه اتفاقية سلام تنص على منحهم حكماً ذاتياً، غير أن معارضة الجيش إضافة إلى النخبة السياسية المالية أجهضتها ولم يتم تجسيدها واقعيا، وهو ما ترجم عنه انقلاب 1992م الذي قاده الجيش المالي ضد الرئيس تراوري وألغى على أثره اتفاقية السلام في الإقليم وزعزع ثقة الطوارق في مصداقية الوعود التي يطلقها الساسة الماليون، وهو ما عكسته جليا طبيعة التعاطي مع اتفاقية السلام اللاحقة التي ابرمها الطرفان سنوات: 1996م، 2006م، 2009م، حيث تبادل الطرفان المالي والطارقي الاتهامات بشان خرق بنودها فكانت ميناكا الثانية نقطة الصفر لبداية الانتفاضة الثالثة[1].

4- لقاء الجزائر العاصمة الأول: نظراً لتصعيد الصراع في شمال مالي، بدأت أطراف النزاع في أشواط جديدة من المفاوضات وعلى هذا الأساس التقى ممثلون عن الحكومة المالية وممثلون عن الحكومة الجزائرية في لقاء دام يومين 29-30 ديسمبر 1991م من أجل تحديد وتحضير إطار المفاوضات والتأكيد على أهمية الوساطة الجزائرية في هذا النزاع.

5- لقاء الجزائر العاصمة الثاني[2]: تم هذا اللقاء الذي كان تحت إشراف الجزائر من أجل التأكيد على التقاط،التي تم الاتفاق عليها في المفاوضات الأولية وكان ذلك بين 22-24 جانفي 1992م، حيث أكد هذا اللقاء على توقيع الهدنة وتبادل الأسرى بين الطرفين، وتنصيب لجنة مستقلة للتحقيق، وضرورة متابعة المفاوضات كشروط مسبقة للبدء في عملية المفاوضات بوساطة جزائرية.

[1]- اكناته ولد النقره، مرجع سبق ذكره، ص103.

[2]- ريموش سفيان، علالي حكيمة، "السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الأفريقي "، المشكلات السياسية في القارة الأفريقية، مرجع سبق ذكره، ص 672.

6- لقاء الجزائر العاصمة الثالث: بعد إحداث الانقلاب على نظام تراوري 1991 وتصاعد وتيرة النزاع تم تنظيم هذا اللقاء في مارس الذي جمع أطراف النزاع، وكان بمثابة الخلفية الصلبة التي تم من خلالها التوقيع على الميثاق الوطني بالعاصمة المالية " باماكو" بتاريخ 11 أفريل 1992م، والذي قيم في وقته على أنه الانجاز العظيم بالنظر وأنه ميثاق شامل للعديد من القضايا، انطلاقا من إدماج المتمردين في الجيش والحكومة المالية، وصولا إلى إنشاء هرمية محلية وإقليمية من المجالس لانتقال السلطة بشكل حقيقي، إضافة إلى تخصيص الموارد الوطنية لعملية التنمية وباختصار يعتبر الميثاق الوطني نتيجة لإجماع ونقاش وطني الذي ضم مجمل الأطراف النزاع[1].

7- لقاء تمنراست 16-20 أفريل 1994م: الذي عقد من أجل تقييم مستوى تطبيق الميثاق الوطني، وتحديد السبل الكفيلة بذلك، بالإضافة إلى إعادة التأكيد على الحل النهائي للمشاكل المتعلق بالمتمردين.

8- لقاء الجزائر العاصمة 10-15 ماي 1994م: الذي خصص للتفاوض حول عدد المتمردين سيتم إدماجهم في مختلف أجهزة الدولة، إضافة إلى التفاوض حول تفكيك قواعد المتمردين، وتنصيب جهاز امن حماية الأشخاص والممتلكات، لجنة لإدماج المتمردين، لجنة تفكيك القواعد العسكرية التي تباشر مهامها تحت إشراف الوساطة الجزائرية.

9- لقاء تمنراست 27-30 جوان 1994م:[2] الذي جاء في خضم عودة العمل المسلح، على اثر الأحداث التي راح ضحيتها 9 طوارق، وعلى هذا الأساس أدان هذا اللقاء الانحرافات الأخيرة عن المسار السلم، كما أكد على مباشرة إدماج المتمردين في جو يسوده الثقة المتبادلة، ومحاربة العصابات الإجرامية، إن عدم احترام الطرفين المالي والطارقي للاتفاقيات

[1] - LTC Rudolph Atallah, op cit, p 69.

[2]- ريموش سفيان، علالي حكيمة، "السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الأفريقي "، المشكلات السياسية في القارة الأفريقية، مرجع سبق ذكره، ص 673.

المبرمة بينهما، كان يؤدي في كل مرة إلى الاضطراب مجدداً والعودة إلى النزاع المسلح مما يتطلب تدخل الجزائر على خط الوساطة بسرعة.

كما تجلى صراع النفوذ في المنطقة الساحلية الصحراوية بين ليبيا والجزائر في غياب هذه الأخيرة عن قمة طرابلس في أوت 1997م التي جمعت كل من ليبيا، بوركينافس، نيجر، مالي وتشاد، وقد نجحت ليبيا في إقناع تونس، مصر، السودان، بالانضمام في سبتمبر من نفس السنة الى هذه المجموعة التي اتفقت في اجتماعها في فبراير من السنة الموالية على إنشاء "تجمع دول الساحل والصحراء" الذي انضم إليه المغرب أيضا، وبالتالي فهذا التجمع يضم كل البلدان المجاورة للجزائر ما عدا موريتانيا.

يتضح من هذه المعطيات أن أي خلل على المستوى القاري ينعكس سلبا على المغرب العربي ومنطقة الساحل الصحراوي على الأمن الجزائري خاصة، وهذا ما يؤكد مقولة الرئيس الجزائري السابق هواري بومدين حول منطقة أمن الجزائر، فمنطقة الأمن هذه تضم كل الدول المجاورة الجزائر والشواغل الأمنية للمنطقة، وهذا ما يحدث مع أزمة البحيرات الكبرى في إفريقيا في العقد الماضي وتداعياتها على الجيران الجزائر(تدفق اللاجئين) ونفس الشيء يقال اليوم عن تشاد البلد المجاور لجاري الجزائر وليبيا والنيجر، فوجود حركة تمرد شمالي تشاد خلق بؤرة عدم الاستقرار إقليميا، وأصبحت هذه المنطقة ملجأ لأعضاء من الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية الذين فروا إليها عبر مالي والنيجر[1].

وعلى إثر اشتداد الصراع سنة 2003م قادت الجزائر وساطةً أشرف عليها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كدليل على اهتمام الجزائر بالدائرة الأفريقية عامة ومنطقة الساحل الأفريقي بصفة خاصة نظراً لما يشكله إقليم أزواد من تهديد امني وانتقال عدوة التمرد لدول الجوار.

[1] – Jean-François Daguzan, "La politique étrangère de l'Algérie : le temps de l'aventure ?", politique étrangère, 2015, p 58.

وقد أفضت هذه الوساطة إلى التوقيع على اتفاق سلام بالجزائر في يوليو عام 2003م تحت اسم "تحالف 26 ماي من أجل التغيير" وقد كان أثر المقاربة الجزائرية لإحلال الأمن في المنطقة، تعتمد المقاربة الجزائرية في هذا الإطار على مبادئ سياسية من ناحية احترام الوحدة الترابية لدولة مالي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. غير أن الدبلوماسية الجزائرية تستند في مقاربتها بخصوص الوضع في مالي على رهانات أمنية كبيرة[1].

سرعان ما تم توجيه تهمة إلى المخابرات الجزائرية بعدم قدرتها على إعادة الاستقرار والتلاعب بمستقبل منطقة الساحل الإفريقي بحجة مكافحة الإرهاب.

لكن مع زيادة وتيرة العنف سنة 2006م وجدت الدبلوماسية الجزائرية نفسها مجبرة على العودة مرة أخرى إلى دور الوساطة الجزائرية في جويلية 2006 م وتم التحاق هذا الاتفاق بثلاثة بروتوكولات تنظيمية، في 20 فيفيري 2007م، بسبب المناوشات التي حدثت عن سوء فهم بعض بنود الاتفاق وعلى الرغم من ذلك اشتدت حدة النزاع مرة أخرى في مارس 2008م بسبب الاتهامات المتبادلة بعدم تطبيق بنود الاتفاق، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر في الفترة الممتدة بين 24-27 جويلية 2008م، بالرجوع إلى طاولة المفاوضات بصفة الوسيط، حيث تم التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار[2].

في ظل موجات التغيرات التي شهدتها شمال إفريقيا التي أطاحت بأنظمة الحكم وتخوف الرئيس المالي من إحداث الانقلاب العسكري وفي أواخر ديسمبر كانون الأول عام 2010م، صرح بإدخال إصلاحات على النظام السياسي والاقتصادي الغرض منه حماية الوحدة الوطنية ويمكن الإشارة إلى هذه الإصلاحات في ثلاثة عناصر أساسية:

- التحول من قطاع العامة إلى القطاع الخاص قادر على منافسة حقيقية لبناء اقتصاد ديناميكي قائم على أساس الابتكار والجدارة، والتي من شأنها جذب الاستثمارات الدولية.

---

[1]- محمد الأمين بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي:بين الاستمرار والتغيُّر"، المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد 47 ،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2015)، ص109.

[2]- ريموش سفيان، علالي حكيمة، "السياسات الامنية الجزائرية في الساحل الإفريقي "، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، مرجع سبق ذكره، ص 674.

– التخلي عن الثقافة السياسية للعنف الذي كان الأساس لمكافحة الجماعات الإرهابية.
– تقسيم عائدات النفط والغاز والاستثمار في البنية التحتية والخدمات لتحسين مستويات المعيشة للسكان وخلق الاستقرار الداخلي[1].

ورغم أن الجزائر استأنفت وساطتها بعد الاشتباك بين الحكومة المركزية في مالي وحركات التمرد للطوارق، فإنه لم يحالفها النجاح، لا سيما بعد ظهور معطيات جديدة في الصراع عقب سقوط نظام القذافي، حيث عاد الطوارق محملين بأسلحة من ليبيا، وبالتالي أضحت الحركات المسلحة –خاصة الدينية– في وضع قوي يجعل التفاوض مع الحكومة غير ذي جدوى.

مع بداية القتال في يناير كانون الثاني عام 2012م، كان دور الجزائر غامض لدى كثير من الفواعل الدولية في الأشهر الأولى من الصراع في مالي، اعتمدت الجزائر سياسة مترددة في تعاملها مع متغيرات ومستجدات الأزمة المالية وأطلق عليها ب"تنتظر ونرى" وفسر هذا الموقف "بالإهمال الخبيث". كما تم توجيه اتهامات من قبل الخبراء للجزائر ومتمثلة في: أن الجهود المبذولة غير كافية في المراقبة والسيطرة على أنشطة الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي. فالجزائر متأثرة بشكل طفيف من أنشطة القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وأنها تستخدم هذا التنظيم كذريعة لتعزيز مكانتها الإقليمية في مكافحة الإرهاب فهي تعمل على ما يعرف بإدارة الأزمة دون سعي لإيجاد حلول سلمية لاحتواء الأزمة، خصوصاً بعدما سحبت الجزائر مستشاريها العسكريين وقطع تسليم الجيش المالي بالمعدات العسكرية خلال مواجهته الحاسمة في تيساليت في أوائل شهر مارس 2012م، حيث جرت محاصرة القوات المالية.

وفي مقابل نجد أن موقف الجزائر واضح فيما يخص مسألة التعاون الإقليمي وتقديم المساعدات العسكرية (المعدات والأجهزة العسكرية) غرضه مكافحة الإرهاب وتفكيك خلايا إرهابية ومحاربة الجريمة المنظمة وليس مكافحة التمرد و MNLA حركة أنصار الدين.

[1] -Laurence Aïda Ammour, "La coopération de sécurité au Maghreb et au Sahel : l'Ambivalence de l'Algérie", bulletin de la sécurité africaine, (centre D'études stratégiques de L'afrique, NO. 18 , FEVRIER 2012) , p7.

كل هذه العوامل جعل الأمر أكثر صعوبة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الاستقرار في شمال مالي، تتميز الجزائر عن غيرها من الدول المجاورة بقدرتها على التصرف. فهي تعتبر القوة العسكرية الإقليمية ولديها القدرة على التأثير على حركة أنصار الدين وغيرها من الجهات الفاعلة في شمال مالي. نظراً لما لها من الخبرة في مكافحة الإرهاب كما أنها بمثابة عضو مؤسس في عدة محافل إقليمية وعالمية لمكافحة الإرهاب ومراقبة خطوط الإمداد اللوجستية المتطرفة والجماعات المسلحة في منطقة الساحل. وبالتالي نجد أن الجزائر بذلت جهود أكثر من أي بلد آخر لدعم هدف تحقيق الأمن والسلام في المنطقة والمساهمة بشكل فعال في حل الصراع في مالي، إذ وقعت كل الاتفاقات السابقة في الجزائر العاصمة، وفي الصراع الحالي تستضيف الجزائر أكثر من 30000 لاجئ وتبرعت بالمواد الغذائية والأدوية إلى مخيمات أخرى في موريتانيا والنيجر، كما ضغطت الجزائر على الحركة الوطنية لتحرير الازواد MNLA لإطلاق سراح العشرات من جنود ماليين، فإن النظام الجزائري متخوف من انجرار المستنقع الصحراوي، ويكون كارثياً على الأمن الوطني الجزائر[1].

تنشط الجزائر لإظهار طموحاتها من أجل قيادة إقليمية لمكافحة الإرهاب، وهو العمل الذي تشجعه الولايات المتحدة الأمريكية في شمال أفريقيا والساحل، وتتابعه الجزائر لارتداء معطف القيادة الإقليمية، ويعد التنسيق بين الجزائر ودول الساحل الثلاث المجاورة لها من صميم الدعوة الأمريكية، وعلى الرغم من هذه القيمة المتزايدة للجزائر، كبلد شريك في الحرب على الإرهاب ورفعها شعار رفض تدخل الأطراف الخارجيين، فإن الجزائر تدافع عن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ومن جهة أخرى، تظهر الجزائر المرونة اللازمة للاستجابة لضغوط كبيرة لا تقدر عليها وحدها، كما أظهر سلوكها إزاء العملية العسكرية الفرنسية في مالي عام 2013م أن تقويم هذه العلاقات حول المساعدات الأمنية والعسكرية، يقع ضمن صوغ ملامح سياسة تعيد جمع دول على أسس أمنية، إقليمية جديدة، ويمكن

[1] - Anouar Boukhars, "The Paranoid neighbor Algeria and the Conflict in Mali". Washington Carnegie Endowment for International Peace, october 2012, pp 11-14.

ملاحظة ذلك من خلال برامج المساعدات الأمريكية التي قسمت إلى نوعين من مساعدات إقليمية وأخرى ثنائية[1].

إذ تمكنت الجزائر بالتعاون مع رئيس بركينافاسوا البوركيني بليز كومباوري اقناع إياد أغ غالي قائد حركة أنصار الدين بالاجتماع مع السلطات المالية على طاولة المفاوضات في أواخر عام 2012م؛ إذ تعهد أطراف الصراع بدعم كل جهود الجزائر الرامية لحل سلمي للأزمة في شمال مالي. كما وأكد البيان الختامي للدورة السادسة للجنة الإستراتيجية الجزائرية المالية على تعهد من جانب دولة مالي على مكافحة الإرهاب وتكثيف جهودها مع الحركات المسلحة في مواجهة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والجماعات المسلحة المتطرفة الناشطة بإقليم أزواد ومنطقة الساحل، والدفع بالحوار نحو تحقيق الخروج بحلول مقنعة لكلا الجانبين.إلا أن النخب السياسية في مالي لم تلتزم بوعودها هذا ما دفع بالقاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا بقيام بهجمات ضد مدن مالية[2].

كما نظمت الجزائر طاولة تفاوض بين الأطراف المتنازعة في جوان 2014م بهدف الحفاظ على وحدة أراضي مالي، كما سعت الجزائر إلى كبح الطموحات الانفصالية لدى بعض المتمردين الشماليين، وتفضل الجزائر تطبيق نظام اللامركزية على الاستقلالية، وإعادة بناء الدولة وتقوية المؤسسة العسكرية وتوفير البني التحتية الحديثة اللازمة في المناطق الهشة وتبني إستراتيجية لمعالجة القضايا والمشكلات المتعلقة بالتنمية والاقتصاد والأمن بالتنسيق مع حركات أزوادCMA ، التي تمثل الجماعات المتمردة في شمال مالي.

إلا أن بعض الجماعات الشمالية رفضت هذا الاتفاق وأدخلت شمال مالي في دوامة جديدة من العنف خاصة منطقة ميناكا في أفريل 2015م؛ إلا أن أطراف النزاع تعرضت لضغوط دولية فتم توقيع الاتفاقية في باماكو يوم 20 جويلية 2015م، على الرغم من

[1] – كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص124.

[2] - Martina Lagatta,, Ulrich Karock, Manuel Manrique, Pekka hakala,L'Algérie: un potentiel sous-exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du Sahel, Département thématique, Direction générale des politiques externes,n7,(Bruxelles,2013),p14.

المعارضة المستمرة من قبل المتمردين في الشمال لقبول باجتماع من أجل الحوار، وكانت الجزائر الوسيط الرئيسي في الأزمة بين الحكومة المالية و الحركات الانفصالية هي للمرة الرابعة في ثلاثة عقود، التي دعمت باستمرار سلامة إقليم مالي، ومعارضة الانفصال الطوارق في البلدان المجاورة وعرض خطة للبنى التحتية على المدى الطويل لتنمية منطقة الساحل، والى الحد من الجريمة المنظمة العابرة للحدود وعنف المتمردين[1].

تعد المقاربة الجزائرية للخروج من الأزمة في مالي الأكثر نجاعة من خلال التشديد على أن يكون الماليون المبادرين الأوائل في البحث عن حلول لمشاكلهم، وعليه فإن تصور الدبلوماسية الجزائرية يجمع حوله أغلبية القوى الكبرى لوجود مخرج للأزمة في مالي التي تحتل شمالها مجموعات مسلحة، وتوصي هذه المقاربة بالإحاطة بالجوانب التي يجب أخذها بعين الاعتبار في تحديد إستراتيجية على مستوى الأمم المتحدة .وترى الجزائر في هذا الخصوص أنه من أجل الحصول على أفضل فرص النجاح فإن البحث عن مخرج للأزمة في مالي ينبغي أن يتم في ظل احترام بعض الشروط.

ويتعلق الأمر أولاً بأن الماليين هم الحلقة المحورية في البحث عن حلول لمشاكلهم، وأن الأمر يتعلق بالمساعدة والدعم مع تعزيز إمكاناتهم الوطنية، أما الجانب الثاني فيتلخص في أن تتفق الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي على أجندة واحدة ومسار أوحد لجهودهم تأخذ بعين الاعتبار إرادة الماليين وصلاحيات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذا مصالح الأمن الوطني لدول الميدان المجاورة لمالي (الجزائر والنيجر وموريتانيا)عرف النشاط الدبلوماسي في الجزائر خلال الأعوام 2012م[2].

[1] - Rapport Moyen-Orient/Afrique, "L'Algérie et ses voisins", (Brussels, International Crisis, N°164,12 octobre 2015), p p 17-19.
www.crisisgroup.org/~/.../North%20Afric**a/Algeria**/.../164-l-**algerie**-et-ses-voisins.**pdf.**

[2]– محمد الأمين بن عائشة، مرجع سابق ذكره، ص110.

إن التحولات الإقليمية التي تشهد موجة التغيير التي مست مختلف القطاعات خاصة السياسية والأمنية، الأمر الذي دفع بالدولة الجزائرية إلى تبني إستراتيجية الأمنية هادفة إلى مسايرة مختلف الأزمات المفاجئة، وبالمقابل ظلت الجزائر متمسكة في مقاربتها الأمنية تجاه الدول الجوار القائمة على التعاون، برغم من موقف الجزائر الثابت تجاه الأزمات الأمنية التي تشهدها الدول الجوار والتزامها الحياد، إلا أنها تعرضت إلى الانتقادات بسبب التزامها الصمت إزاء بعض القضايا، إذ أكدت فيه الجزائر تمسكها بدبلوماسية الأفعال لا دبلوماسية التصريحات.

المطلب الثاني: دبلوماسية الجزائرية ودورها في حل الأزمات الإقليمية

يرتبط الدور الجزائري في الساحل الأفريقي أساساً بطبيعة التهديدات الأمنية للمنطقة، ومدى تأثيرها على الحدود الجنوبية للجزائر، فإن التهديدات القائمة فعلاً في المنطقة والتي تحاول الجزائر جاهدة مع دول الإقليم مكافحتها، تشكل تحدياً للأهداف الأمريكية وذلك انطلاقا من نقطتين رئيسيتين:

أ – إن الجهود الجزائرية والإقليمية للحد من التهديدات الأمنية في الساحل الأفريقي ومكافحتها، في حال نجاحها في التخلص أو حتى التقليل من حدة وانتشار هذه التهديدات بما سيخلق نوعاً من الاستقرار الأمني في المنطقة، سوف تفقد الأطراف الخارجية مبررها الذي تسعى من خلاله إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية في الساحل الأفريقي.

ب – لأن دول الساحل الأفريقي إن وجدت في تعاونها مع الجزائر أنَّه سيأتي بنتائج إيجابية ويحسن الوضع الأمني في دولهم ويحقق لهم الاستقرار، فإنها لن تكون بحاجة إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وبخاصة أن هذه الدول متخوفة من الاهتمام الأمريكي المتزايد بمنطقتهم والذي من الممكن أن يتحول إلى تدخل عسكري، كما حدث مع أفغانستان. وقد زادت هذه المخاوف بصفة أخص بعد إنشاء القيادة العسكرية الخاصة[1].

[1] – محمد الأمين بن عائشة، مرجع سبق ذكره، ص111.

1-الدبلوماسية الأمنية:

في إطار التعاون في مجال مكافحة الجماعات الإرهابية والجريمة المنظّمة، تبقى جهود الدبلوماسية الجزائرية متواصلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي من أجل عقد اتفاقيات وإصدار قرارات وتوصيات لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة وتجفيف منابع تمويلها؛ من خلال إقناع أعضاء المجموعة الدولية على مستوى منظمة الأمم المتحدة بضرورة تجريم دفع الفدية للمنظمات الإرهابية.

يمكن عرض أهم الجهود الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي:

- المشاركة في الهيئة الأممية أثر المصادقة على قرار 1373 في سيتمبر 2001 م الذي ينص على أنه يجب على كل دولة أن تمنع مواطنيها أو أي شخص أو كيان يوجد على أراضيها وضع أموال بشكل مباشر أو غير مباشر تحت تصرف أشخاص ترتكب أو تحاول ارتكاب أعمال إرهابية.

- اتفاق كل من الجزائر، مالي، النيجر، موريتانيا سنة 2010م بإنشاء مركز استعلامات مشترك في الجزائر العاصمة، وتأسيس لجنة الأركان العملياتية مشتركة في مدينة تمنراست الجزائرية، وكان الهدف منها تنسيق جيوش الدول الأربع جهودها لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بالمنطقة، وتقييم الوضع الأمني السائد بمنطقة الساحل، طبقاً للتدابير المتخذة من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة[1].

- كما تلعب الجزائر دوراً هاماً في هيكل مكافحة الإرهاب الذي أنشأته الولايات المتحدة في منطقة الساحل. منذ مبادرة عموم الساحل2002م، التي تحولت عام 2005م إلى الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب، ثم إلى قيادة أفريقيا (أفريكوم) 2007م ومقرها في شتوتغارت ألمانيا، تعتبر الولايات المتحدة الجزائر كشريك إستراتيجي جديد لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي من خلال توظيف خبرتها للتقليل أو الحد من هذه الظاهرة.

[1]- فول مراد، مرجع سبق ذكره، ص107.

– الشراكة بين الولايات المتحدة والجزائر في المجال الأمني عام 2010م وعززت بتوقيع اتفاقية الجمركية بتدعيم المساعدة المتبادلة لتعزيز التعاون بين إدارتي الجمارك لكلا البلدين بهدف تشجيع التجارة ومكافحة المخالفات الجمركية والتنسيق في مجال الوقاية وقمع التهريب وممارسة تبييض الأموال والجريمة المنظمة واتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة.

– إنشاء مجموعة اتصال ثنائية حول مكافحة الإرهاب والتعاون الأمني في فبراير 2011م، مع الدول الأوروبية، مما يعزز أهمية الجزائر في المجال الأمني[1].

– مع تصعيد وتيرة التوتر وانتشار الفوضى في منطقة الساحل الأفريقي ومنطقة شمال أفريقيا خاصة منذ اندلاع الأزمة الليبية في 2011م، أصبحت الجزائر قلقة بانتقال العدوى إليها، مما دفع صناع القرار بتكثيف الجهود لحفاظ على الأمن الوطني، من خلال وزيادة عدد الجيوش في حدود الشرقية والجنوبية للبلاد، فنشرت الحكومة الجزائرية حوالي 7000حرس حدودي في يناير 2013م في المناطق الحدودية التي تربطها مع ليبيا رداً على تدفق الأسلحة والمقاتلين الذين يعبرون إلى مالي، وأيضاً زيادة عدد نقاط التفتيش ومراقبة تحركات الإرهابيين والرحلات لتتبع حركة التجار غير الشرعية (المخدرات، الأسلحة).

– اجتماع وزراء الدول (الجزائر، ليبيا ،تونس) في غدامس ليبية، ومن نتائجه تشكيل فرق مشتركة لتحسين تنسيق الأمن وتشديد المراقبة على طول الحدود الشرقية للجزائر، لوقف تدفق المخدرات، والأسلحة[2].

– إدراك الجزائر بجدوى تفعيل الشق الأمني بغلق حدود مع جيرانها تحسبا لأي خطر، كما اتخذت عدة إجراءات احترازية على طول حدود مالي، النيجر، ليبيا. بنقل الآلاف من المنتمين إلى المؤسسة الأمنية (وحدات الجيش الوطني الشعبي، الدرك، الشرطة، الجمارك) وتوزيعهم على المناطق الحساسة خاصة المناطق التي تسلكها العناصر الإرهابية والمهربون وغيرهم من العصابات الإجرامية التي تهدد الأمن الوطني، بالإضافة إلى المتعاونين المدنيين الذين يعرفون المناطق الحدودية والمسالك الصحراوية النائية.

---

[1] - Anouar Boukhars, op cit, p13.

[2] – فول مراد، مرجع سبق ذكره، ص105.

2-الآليات السياسية والاقتصادية والتنموية:

مما لاشك فيه أن الفقر وغياب التنمية البشرية من أهم المنابع الأساسية للانفلات الأمني وتصاعد الظاهرة الإرهابية في المنطقة، حيث تشير الكثير من الدراسات أن انخفاض المستوى المعيشي وحالات الفقر والحرمان المادي والمعنوي كلها أسباب تؤدي إلى بروز التطرف وانتشار ظاهرة العنف البنيوي التي توسع نطاقها في كل الدول الأفريقية، إذ يرى وزير الخارجية الجزائري الأسبق" مراد مدلسي"، إن حل مشاكل هذه المنطقة يكمن من خلال تحقيق استقرار حالة السكان التي تحتاج إلى ظروف معيشية آمنة ولائقة يكون أولاً من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والعدالة الاجتماعية والتوزيعية والتعاون الأمني، بعيداً على الإطار العسكري لمعالجة ظاهرة الإرهاب، ذلك أنها مسألة معقدة ومتشابكة في آن واحد.

وعليه فإن الجزائر تكمن مقاربتها فيما يخص بناء الأمن في منطقة الساحل الأفريقي في الربط بين التنمية المستدامة من زاوية اقتصادية واجتماعية إلى جانب ضرورة السعي إلى تجسيد التنمية السياسية المرتبطة بنيويا بالتنمية الديمقراطية من خلال تعزيز أطرها البنائية كبناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان وتحقيق ذلك سوف يساهم في تحقيق الاستقرار والأمن ثم الوصول إلى تأسيس بيئة آمنة للإنسان في منطقة الساحل الأفريقي بما يتماشى ومنطق الأمان الإنساني وتفعيل وتحقيق متطلبات تجسيد الدبلوماسية الإنسانية[1].

تأكيداً منها على هذا الطرح شاركت الجزائر بقوة في تأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا NEPAD سنة 2002م، التي اعتبرتها الركيزة الأساسية من أجل تحقيق الاستقرار واستعاد الأمن. وهذا ما أكد عليه وزير الخارجية الجزائرية السابق مراد مدلسي خلال

[1]- عربي بومدين، فوزية قاسي ،" المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي : نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية"، المستقبل العربي، العدد456، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير 2017)، ص139.

مشاركته في منتدى دافوس سنة 2013م أين ربط الأمن التنمية معتبرا " التنمية محور أساسي وبارز في المقاربة الجزائرية[1].

كما يتجلى البعد التنموي من خلال مشاركة الجزائر في "قمة إليزي" حول السالم والأمان في أفريقيا 6-7 ديسمبر 2013م والتي ركزت على ثلاثة محاور حول السلم والأمن في أفريقيا والشراكة الاقتصادية والتنمية، كما تم الإعلان عن تنظيم قمة الإليزي من قبل الرئيس الفرنسي" هولاند "خلال قمة الإتحاد الإفريقي التي عقدت في ماي 2013م بأديس أبابا بمناسبة إحياء الذكرى الخمسين لتأسيسه[2].

تعتبر الجزائر الداعم الرئيسي لعملية نواكشوط التي أطلقها الاتحاد الأفريقي مارس 2013م، بهدف بناء البنية التحتية للدولة في منطقة الساحل الأفريقي، وتضم إحدى عشرة دولة من المغرب العربي و غرب أفريقيا لتعزيز التعاون الأمني الإقليمي، تنظر الجزائر لهذه العملية كبديل عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، التي لم تتمكن من إيجاد الحلول لأزمة مالي عام 2012م.

حيث أشار الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة من أجل إفريقيا الغربية، سعيد جنيت، إلى أهمية مسار نواكشوط بالنسبة للمنطقة التي تواجه تحديات أمنية كبرى، مؤكدا أن رفع هذه التحديات قائم على "رؤية مشتركة وجهود جماعية"، وأكد رئيس لجنة التنمية الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، كادري ديزيري أويدراوغو، أن إستراتيجية لجنة التنمية الاقتصادية لدول غرب إفريقيا حول الساحل "تكمل مقاربة الأمن الإقليمي من خلال إدخال كل العناصر المتميزة التي تمكن من تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي[3].

---

[1]- فول مراد ، مرجع سبق ذكره، ص104.

[2]-عربي بومدين، فوزية قاسي، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[3]- ع. إبراهيم، "دور الجزائر محوري في تعزيز السلم والأمن في الساحل الصحراوي"، ينظر لرابط:
http://www.elkhabar.com/press/article/26054/#sthash.6kpRnUxr.dpbs.

وعليه ظلت الجزائر تؤكد على خيار المزاوجة بين الأمن والتنمية لاستعادة الاستقرار في المنطقة، كما تؤكد أن ذلك لن يأتي إلا في إطار التعاون الإقليمي تحت مظلة الاتحاد الأفريقي.

يستند هذا الطرح كذلك على لغة الحوار والحل السياسي للأزمات الداخلية، مع ضرورة مرافقة هذه الحلول السياسية بحلول أخرى غاية في الأهمية، والمتمثلة أساسا في الحلول التنموية في إطار رؤية مبتكرة لتحقيق الأمن بالتنمية التي تتطلب إطلاق مشاريع إنمائية كبرى في المناطق المهمشة.

✓ **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات الإقليمية بعد أحداث الربيع العربي:**

تسعى الحكومة الجزائرية لتسوية الأزمات القائمة في الدول الأفريقية بطرق سلمية ويتضح ذلك من خلال أزمة شمال مالي، فحسب الخبراء فإن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية الراهنة وفق خطة عمل تقوم على الحل السياسي السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي، لأن أي تدخل أجنبي يعتبر تهديدا للأمن واستقرار الجزائر. وهذا ما أكده الوزير الأول الأسبق "أحمد أويحيى" في حوار مع جريدة "لوماند "الفرنسية عندما قال إن أي تدخل أجنبي في مالي، سيمثل تهديداً أمنياً مباشراً للجزائر، والجزائر لن تقبل أي مساس بالوحدة الترابية لمالي، وفي اجتماع وزراء خارجية دول المغرب العربي أعرب وزير الخارجية الجزائري "مراد مدلسي" أن النشاطات الإرهابية هي أكبر تهديد لدول المغرب العربي وشدد على وضع مقاربة مغاربية مشتركة لمواجهة كل التهديدات التي لا تتعلق بدولة دون أخرى"[1].

وعلى هذا الأساس حركت الجزائر دبلوماسية السلم والأمن في مالي، وقامت برعاية مفاوضات السلام بين أطراف النزاع، حيث تُوّج هذا النشاط الدبلوماسي بالإمضاء على اتفاق

[1]– محمد دخوش، "الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي" ، جريدة الرائد، العدد6552، 20-08-2013، ينظر لرابط:
http://elraaed.com/ara/sujets_opinions/31020%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8.html.

السلام والمصالحة في مالي، إن نجاح الوساطة الجزائرية في حل الأزمة المالية جعلها تتجه نحو الأزمة الليبية.

بالرغم أن الحكومة الجزائرية ظلت تراقب تطور النزاع الداخلي في كل من تونس وليبيا، وبقيت الجزائر متمسكة بمبادئ سياستها الخارجية والمتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بالإضافة للمحافظة على أعرافها الدبلوماسية بالاعتراف بالدول لا بالأنظمة، كما عبر عن ذلك الرئيس بوتفليقة: "أن الجزائر تتابع بطبيعة الحال التغيرات التي تحدث في الساحة الدولية وببعض البلدان العربية خاصة، وأمام هذا الوضع تؤكد الجزائر تشبثها بسيادة البلدان الشقيقة ووحدتها ورفضها لكل تدخل أجنبي واحترامها لقرار كل شعب من محض سيادته الوطنية"، كما عبر الوزير الأول السابق احمد او يحيى:" أن الجزائر تعترف بالدول وليس بالأنظمة وهذا ما تم تسجيله مع ما حدث في تونس ومصر والعلاقات الجيدة التي تربطنا بالحكومتين الجديدتين لهذين البلدين"[1].

في ظل انتشار الفوضى في ليبيا وعجز الحكومة الانتقالية فرض النظام وإخضاع الميليشيات المسلّحة لسلطتها والحركات المتمردة منذ سقوط نظام معمر القذافي في 2011م، وأصبحنا أمام دولة فاشلة نظراً لعدم الاتفاق بين أطراف النزاع على قواعد المرحلة الانتقالية ووضع دستور جديد يمهد لتأسيس دولة بنظام جديد، ومع تعقيد الأزمة طالب البرلمان الليبي 2014م بضرورة تدخّل دولي لحماية المدنيين من عنف الميليشيات ومن الحرب الأهلية، كما طالب الليبيين بتدخّل الجزائر لإنهاء حالة الفوضى في ليبيا باعتبارها القوّة الإقليمية القادرة على لم الشمل الليبي وتحقيق الوحدة الوطنية.

ولحفاظ الجزائر على مكانتها الإقليمية استجابة لمطالب الليبيين لاجاد حل سلمي للأزمة، فقامت بدعوة الأطراف المتنازعة بما في ذلك الإسلاميين والمسؤوليين السياسيين في عهد النظام السابق لرئيس الراحل معمر القذافي لجلسات الحوار في يوليو 2014م من أجل

[1]– منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين– التحديات، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 46.

البحث عن الحلول السلمية للخروج من الأزمة وإعادة بناء الدولة والحفاظ على الوحدة الوطنية للدولة، ووضع دستور جديد، وأن تقوم الهيئة الأممية بمرافقة هذا الحوار السياسي حتى تتمكن ليبيا من تجاوز هذه الأزمة التي تعصف بها منذ 2011م، إذ أكد وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الأفريقي عبد القادر مساهل في كلمة ألقاها في أشغال الدورة التاسعة لدول جوار ليبيا بالعاصمة النيجيرية نيامي عن استعداد الجزائر "بتقاسم تجربتها في مسعى المصالحة الوطنية مع الأشقاء الليبيين"، مؤكدا أن "بلادنا لم تدخر أي جهد في تخفيف معاناة الشعب الليبي ".

ويتضح لنا أن الجزائر تسعى لإيجاد حل سياسي للازمة الليبية، والمساهمة في البناء المؤسساتي للدولة التي من شأنه أن يقلل من خطورة انتشار حركات الجهادي.

كما لعبت الجزائر دوراً في تحقيق الاستقرار في تونس خاصة في المرحلة الانتقالية بعد سقوط نظام بن علي، إذ دعت لعقد جلسات الحوار التي جمعت الأحزاب المعارضة والحكومة عام 2013، إذ قدمت كل أطراف الحوار تنازلات متفاوتة خاصة حركة النهضة التي تملك الأغلبية مقاعد في المجلس التأسيسي، وتقدم تنازلات على مستوى قواعدها من أجل إنجاح مسار التوافق والحوار الوطني.

ولم تقتصر الجزائر على المبادرة في البحث عن الحلول السلمية لتسوية الخلافات بين الأطراف المتنازعة وإنما منحت لتونس مبلغ مالي يقدر ب 200 مليون الدولارات في صورة قروض وودائع في ماي 2014م وتشجيع التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتحقيق أمن الحدود، خاصة بعد تعرض الجنود التونسيين لهجمات من قبل الجماعات الإرهابية في جبل الشعانبي قرب الحدود التونسية الجزائرية، نظراً لعدم قدرة الدولة التونسية على حماية حدودها من التهديدات الإرهابية، وأمام تصعيد العمليات الإجرامية في المناطق الحدودية اتخذت الجزائر التدابير العاجلة في إطار التعاون الوثيق مع جارتها تونس في سياق الكفاح المشترك ضد تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والجماعات الإرهابية التابعة لتنظيم " داعش" وهي

الاتفاقية التي تشمل التعاون والتنسيق الأمني في والعسكري، لمراقبة تحركات هذه المنظمات الإجرامية[1].

نوضح الإستراتيجية الأمنية للدولة الجزائرية تجاه منطقة الساحل الأفريقي في النقاط التالية:

– وحدة دول الساحل والدول الأفريقية.

– حماية الحدود الموروثة عن الاستعمار.

– تشجيع وتقوية الحكومات المركزية لدول الساحل للتحكم في أقاليمها.

– تنمية دول الساحل وإقامة مشاريع مشتركة مثل مشروع نقل الغاز من نيجيريا إلى الجزائر.

– رفض التدخل الخارجي في شؤون المنطقة، وحصر الحل في يد دول المنطقة دون غيرها، لذلك نلاحظ في كل مراحل الأزمات التي عرفتها دول المنطقة على تونس، ليبيا، السودان، مالي، بقي الموقف الجزائري ثابتا[2].

– إقناع الحكومات الغربية بتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية.

–إطلاق سراح الرهائن المسجونين عند الجماعات الإرهابية.

– زيادة التعاون الإقليمي وبناء القدرات العسكرية: وتعتبر زيادة التعاون الإقليمي أمراً حيوياً في مجال مكافحة الجماعات الإسلامية المتطرفة والعصابات الإجرامية المتواجد في المنطقة الإقليمية وإنشاء كتائب في المناطق الحدودية لإجراء عمليات التفتيش، وينبغي على الطوارق أن تشارك في أي مبادرة من هذا القبيل نظراً لخبرتهم الجيدة لطرق وتضاريس المنطقة.

– يجب أن يمتد التعاون في مكافحة النشاط الإجرامي بالمنطقة ليشمل كل من بوركينا فاسو والسنغال والمغرب وغانا، وغينيا.

– دعم التنويع الاقتصادي الجزائري خارج قطاع المحروقات (النفط والغاز) المهددة بالزوال

[1] - Rapport Moyen-Orient/Afrique, L'Algérie et ses voisins, International Crisis, (Brussels, N°164 , 12 octobre 2015),p.20.
www.crisisgroup.org/~/.../North%20Africa/Algeria/.../164-l-algerie-et-ses-voisins.pdf

[2]–فول مراد، مرجع سبق ذكره ، ص 105.

– تعميق عملية التكامل الاقتصادي في منطقة الساحل والصحراء الكبرى بالاستثمار في المناطق المهمشة وهي خطوة أولية لتحقيق التنمية المحلية وتقليل من جاذبية النشاط الإجرامي والتطرف.

ويمكن القول أن المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي تعتمد على آليات السلمية لمواجهة التحديات والتهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة ومن بينها المقاربة التنموية لمواجهة هذه التحديات التي تعرفها المنطقة إدراكاً منها بأهمية العلاقة القائمة بين الأمن وعملية التنمية، ويظهر هذا من خلال نشاطها على المستوى الأفريقي في الإطار الاتحاد الأفريقي والشراكة من أجل تنمية أفريقيا، كما يمكن تركز المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة على مقاربة عسكرية نظراً أن الجزائر اتخاذ إجراءات وتدابير أمنية على المستوى الداخلي وعلى مستوى الحدودي، وسعيها إلى تنسيق الأمني على مستوى الأفريقي، إلا أن الجزائر تفتقر إلى إستراتيجية أمنية كفيلة بمواجهة هذه التهديدات.

الفصل الرابع

منطقة الساحل الأفريقي بين ضرورة تدخل القوى الدولية وتعزيز التعاون الإقليمي

الفصل الرابع: منطقة الساحل الأفريقي بين ضرورة تدخل القوى الدولية وتعزيز التعاون الإقليمي

إن موجة التغييرات الراهنة التي تشهدها المنطقة العربية وانتشار الفوضى ساهمت في تعميق وتعقيد الأزمات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي، وأمام تأزم الوضع الأمني في منطقة الساحل الأفريقي ونظراً لما تزخر به من الثروات الطبيعية جعلها تكتسب قيمة إستراتيجية دولية، وبذلك أصبحت المنطقة تحظى بأهمية كبرى ضمن أولويات واهتمامات القوى الدولية، وفي ظل تشابك التهديدات الأمنية سعت الدول الكبرى إلى إعادة النظر في إستراتيجيتها الأمنية بما تتلاءم مع طبيعة الأزمات الأمنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، التي تعاني منها أغلب دول المنطقة.

وفي ظل التنافس الدولي في القارة الأفريقية عامة، ومنطقة الساحل الأفريقي خاصة، سعت الدول الكبرى خاصة فرنسا إلى إعادة بناء علاقتها مع دول المنطقة للحفاظ على مكانتها ونفوذها في مستعمراتها السابقة، وذلك بالاعتماد على آليات جديدة ومتجسدة في دعم التنمية في المنطقة باعتبارها الوسيلة السلمية لحل الأزمات المستعصية وتحقيق السلم في المنطقة.

سنحاول في هذا الفصل دراسة السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الأفريقي موضحين الأهداف المسطرة وراء انتشار القواعد العسكرية في المنطقة، كما سيتم دراسة التنافس الدولي في المنطقة خاصة مع ظهور الشريك الجديد لأفريقيا وهو الصين الذي غزى الأسواق الأفريقية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على رؤية مستقبلية لفرنسا في معالجتها للقضايا الأمنية، كذلك عرض دور القوى الإقليمية في تكثيف التعاون لتحقيق التكامل الإقليمي وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة دون الاعتماد على القوى الأجنبية.

المبحث الأول: السياسة الفرنسية تجاه منطقة الساحل الأفريقي بين الانسحاب وإعادة الانتشار

يرى أغلب الباحثين والمحللين في الشؤون الأفريقية بأن السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا ثابتة منذ حقبة الاستعمار التي عرفتها معظم الدول الأفريقية، القائمة على حماية مصالحها وتعزيز نفوذها وعزل منافسيها (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين) بإبرام اتفاقيات الشراكة مع الدول الأفريقية خاصة دول الساحل الأفريقي. كما تمكنت فرنسا من بلوغ مرتبة متميزة في علاقاتها بدول المنطقة نتيجة لسياستها المحكمة في شتى المجالات الإستراتيجية والاقتصادية والثقافية وذلك بتقديم المساعدات المالية لدول الأكثر فقراً في المنطقة، بالمقابل تفرض فرنسا على النخب السياسية للدول الأفريقية بالمباشرة بعملية التغيير في طبيعة أنظمة حكمها وانتهاج النهج الديمقراطي لمواكبة التغيرات الدولية.

سنحاول في هذا المبحث دراسة وتحليل العلاقات الفرنسية بالدول الإفريقية عامة، والساحل الإفريقي خاصة، ومدى نجاح السياسة الأمنية الفرنسية في إدارة الأزمات في المنطقة وحماية مصالحها الحيوية أفريقيا خاصة غرب أفريقيا الغنية بالثروات الطبيعية.

المطلب الأول: البيئة السياسية والثقافية لدول منطقة الساحل الأفريقي بين القطيعة والتبعية للنظام الفرنسي

سنركز في هذا المطلب دراسة طبيعة وجوهر السياسة الفرنسية الحالية تجاه منطقة الساحل الأفريقي، إذا كانت سياسة فرنسا الأفريقية حقاً انتقلت من الاستعمار التقليدي المباشر إلى نوع من الاستعمار الجديد الذي يتميز بالعلاقات الحميمة وشبه الأسرية بين النخب الفرنسية والأفريقية الناطقة بالفرنسية.

أولا- الحفاظ على الحكم الفرنسي من الاستقلال إلى 1990:

إن إنهاء الاستعمار ومنح الاستقلال لمعظم دول غرب أفريقيا الفرنسية جاء بناءً على إرادة الحكومة الفرنسية وليس بقرار من المواطنين الأفارقة[1]، ونلتمس ذلك من خلال الرسالة التي وجهها الرئيس الفرنسي شارل ديغول إلى نظيره ليون إمبا رئيس الوزراء الغابوني تضمنت مذكرة "نحن نعطي استقلال الدولة بشرط أن تتعهد باحترام اتفاقيات التعاون المبرمة بين الطرفين (الغابون وفرنسا)"[2].

ومن خلال هذه المقولة يتضح لنا أن فرنسا ليست مستعدة لخسارة نفوذها في أفريقيا خاصة دول غرب أفريقيا، لذلك فرضت على مستعمراتها السابقة إبرام اتفاقيات التعاون في مختلف الميادين (الأمن، العملة، المساعدات التنموية، والتعاون الثقافي والسياسي) بما يضمن لها الاستمرارية وحفاظاً على مصالحها الحيوية في المنطقة.

أ- العلاقات الفرنسية الأفريقية:

قبل دراسة وتحليل سياسة فرنسا تجاه أفريقيا خاصة منطقة الساحل الأفريقي لابد أولاً من توضيح ما المقصود بالإستراتيجية francafrique (فرنسا – أفريقيا) والمعروف بأنها سياسية "جاك فوكار"، ويطلق عليها في كتب التاريخ الفرنسي باسم " سيد أفريقيا في الأليزيه"، فرضت باريس هذه الإستراتيجية على الدول الأفريقية المستعمرة سابقاً؛ حيث اعتبرتها النخبة السياسية الأفريقية بأنها إستراتيجية هدف منها استغلال الدول الأفريقية، أما من وجهة نظر فرنسا فتعتبرها آلية لتعاون بين باريس ومستعمراتها القديمة في أفريقيا، ولكن ما أدركه المواطن الأفريقي بعد ذلك من تطبيق تلك الإستراتيجية أن باريس تهدف من وراء هذا المشروع إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ ضمان وصول إلى الموارد الأفريقية الحيوية مثل اليورانيوم، والنفط، والماس.
- ✓ توسع القواعد العسكرية الفرنسية في أفريقيا[3].

---

[1]- علي أ.مزروعي، تاريخ إفريقيا العام (إفريقيا منذ عام 1935)، المجلد 8، (اليونسكو 1998)، ص205.

[2] -Priscille Guinant, "La politique de la France en Afrique subsaharienne après les indépendances",(Toulouse ,I.E.P, 2013) , p9.

[3]- أمينة العريمي، "إستراتيجية "فرنسافريك"، francafrique في أفريقيا"، ينظر لرابط:
http://afrikaar.com/12899/.

✓ تعزيز الفجوة بين المؤسسات الاجتماعية والسياسية في منطقة غرب أفريقيا.

يمكن القول أن هذه الإستراتيجية تمكنت من تعزيز نفوذ فرنسا في منطقة غرب أفريقيا خلال الفترة الممتدة منذ الستينيات إلى التسعينيات من القرن الماضي، ويعتبر رئيس ساحل العاج فيليكس هوفويت بوانيي من بين الشخصيات التي ساهمت في نجاح وتنفيذ إستراتيجية فرنسا–أفريقيا.

بالرغم من أن معظم الدول الأفريقية نالت استقلالها في مطلع الستينيات، إلا أن بعض النخب الأفريقية حافظت على العلاقات السياسية التي كانت تربطها مع الدولة الفرنسية وعلى وجه الخصوص دولة الساحل العاج والسنغال.

فالاهتمام الفرنسي بدولة ساحل العاج وجعلها نموذج اللإستقرار السياسي في غرب أفريقيا، بما يضمن إعادة فرنسا بقوة إلى مختلف المناطق الأفريقية وبدرجة أولى المستعمرات السابقة، وإذا كانت ساحل العاج موطناً تقليدياً للمصالح الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي[1]، فإن أي اضطراب سياسي أو أزمة مسلحة فيها يهدد بالدرجة الأولى المصالح الفرنسية، علماً أن ساحل العاج تعتبر الشريك الأول لفرنسا في أفريقيا في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

يعتبر فيليكيس هوفيت بواني أول رئيس لجمهورية ساحل العاج في الفترة الممتدة ما بين 1960 إلى 1993م، وكان من بين الشخصيات السياسية التي تربطها علاقة صداقة مع النخب الفرنسية[2]، وكانت ساحل العاج حليف رئيسي لفرنسا في منطقة الساحل الأفريقي، إذ كانت حريصة على حماية المصالح الفرنسية خاصة في غرب أفريقيا وعزل منافسيها، ويتضح ذلك من خلال الدور الذي قام به "فيليكيس بواني" في تأجيج التوترات السياسية في إقليم بيافرا في نيجيريا، واستغلت باريس هذه الفرصة لإضعاف المستعمرة البريطانية السابقة، فقامت فرنسا بدعم المتمردين المطالبين بالانفصال عن الدولة الأم، وعندما تمكنت

[1]– محمد كريشان، "جذور الصراع في ساحل العاج وصراع المصالح الأجنبية"، ينظر لرابط:
http://www.aljazeera.net/programs/current-issues/10/01/2005.

[2]- Abdurrahim Sıradağ ,"Understanding French Foreign and Security Policy towards Africa: Pragmatism or Altruism", Afro Eurasian Studies Journal, (Vol 3. Issue 1, Spring 2014), p110.

الدولة النيجرية من احتواء حركة التمرد واسترجاع الاستقرار في جنوب شرق البلاد، عاد قائد التمرد "أوجوكو" إلى منفاه في ساحل العاج.

وبالمقابل تمكنت المخابرات الفرنسية بالتعاون مع "فيليكس بواييني" بدعم "جان كلود" لتنظيم صفوف المعارضة ضد نظام" توماس سانكارا" في بركينافسو، خاصة أن باريس ترى بأن تحريك الخصم في أبيدجان أسهل وأقل خطراً من تحريكه في باريس، ونجحت إستراتيجية francafrique بالتخلص من المُناضل "توماس سانكارا"[1].

وانطلاقاً مما سبق يمكن تحديد واقع سياسة فرنسا – أفريقيا كالآتي:

– تبادل الخبرات بين فرنسا ومستعمراتها السابقة خاصة في المجال السياسي والثقافي.

– تعزيز علاقة التعاون في إطار الاتفاقيات الثنائية بين فرنسا ودول الساحل الإفريقي.

– اقتناع الدول الأفريقية بالدور القيادي لفرنسا في إدارة الأزمات الإقليمية والدولية[2].

إلى أن الواقع أثبت العكس حيث تعرضت السياسة الفرنسية للانتقادات من قبل الخبراء السياسيين خاصة بعد فشل فرنسا في احتواء أزمة روندا التي اندلعت 1990م، حيث قدمت فرنسا الدعم العسكري والسياسي للحكومة الرواندية، وهناك بعض المحللين السياسيين يتهمون فرنسا بتورطها في التطهير العرقي برواندا.

شهد المجتمع الدولي في مطلع التسعينيات من القرن الماضي موجة التحول الديمقراطي التي مست دول المعسكر الشيوعي. ولم يكن أمام فرنسا خيار آخر سوى إجبار الدول الأفريقية مواكبة التغيرات وانتهاج النهج الديمقراطي والتحول من نظام الأحادية الحزبية إلى نظام التعددية الحزبية واتضح موقف فرنسا من طبيعة الأنظمة السياسية في أفريقيا من خلال القمة الفرنسية الأفريقية لعام 1990م، إذ صرحت فرنسا بدعم نظام الليبرالية الديمقراطية القائم على التعددية الحزبية وإدخال الإصلاحات السياسية في البلدان الأفريقية[3].

---

[1]– أمينة العريمي، مرجع سبق ذكره.

[2]- Tobias Koepf ,France and EU Military Crisis Management in Sub-Saharan Africa – No (more) hidden agenda, Paper to be presented at "The European Union in International Affairs 2010 , A Garnet Conference (Brussels, 22-24 April 2010),p8.

[3]- Abdurrahim Sıradağ ,op cit ,p112.

فرغم أن ترسيخ المبادئ الديمقراطية تشكل تهديداً للمصالح الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية الفرنسية في الدول المستعمرة السابقة، ووفقاً للعقيدة السياسية الفرنسية القائمة على دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في البلدان الأفريقية ومنع تقديم المساعدة السياسية والاقتصادية للأنظمة الفاسدة في أفريقيا، إلا أن الواقع أثبت العكس بمواصلة فرنسا دعم الأنظمة الاستبدادية والقادة الفاسدين في أفريقيا لحماية مصالحها في المنطقة والحفاظ على نفوذها وعزل منافسها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

القمة فرنسا – أفريقيا:

هي مبادرة قامت بها الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية وتم اقتراحها من قبل الرئيس النيجيري ديوري حماني عام 1970م، وعلى أثر هذه المبادرة قال جاك فوكار الأمين العام لقصر الإليزيه للشؤون الأفريقية: "أن العلاقة بين فرنسا وأفريقيا ستشهد تغيير وأن هناك العديد من الاجتماعات المشتركة بين الإدارات، لإرساء الديمقراطية وإسقاط الأنظمة الاستبدادية والإيديولوجية الشيوعية فأصبحت الديمقراطية تدريجياً جزءاً من المرجعية السياسية لا سيما أنه تعتبر أساساً في التنمية الاقتصادية"[1].

وخلال القمة الفرنسية الأفريقية عام 1990م، أعلن الرئيس ميتران أن فرنسا ستكثف جميع جهودها للمساهمة في دعم الحرية وحقوق الشعوب، من خلال تقديم مساعدات للدول الأفريقية التي تسير نحو النهج الديمقراطي، وتتبنى المبادئ الديمقراطية المنصوص عليها في دساتيرها والمتمثلة أساساً في النظام التمثيلي والانتخابات الحرة، ونظام تعدد الأحزاب وحرية الصحافة، واستقلال القضاء والفصل بين السلطات، وعلاوة على ذلك فإن أوروبا تسعى لنشر نموذجها السياسي والمجتمعي في القارة.

فمن الصعب نقل النموذج من بيئة إلى بيئة اجتماعية أخرى مما يفسر صعوبة نجاح النموذج الديمقراطي في المجتمعات الأفريقية هي الأزمات التي تشهدها القارة بدءاً من أزمة بناء دولة حديثة، بالإضافة إلى عقلية المجتمع الأفريقي وعاداته وثقافاته المغايرة تماماً للفرد الأوروبي، كما أن النخب الحاكمة في أفريقيا تسعى لتحقيق الاستقرار الأمني الداخلي

[1] -Priscille Guinant, La politique de la France en Afrique subsaharienne après les indépendances, (Toulouse :I.E.P,2013),p 16- 20.

والحفاظ على الوحدة الوطنية فهي تعتبر من بين الأهداف التي تحظى بالأولوية عند صناع القرار الأفارقة، لذلك تعمل فرنسا على تعزيز القدرات الأفريقية لحفظ السلام.

أما من الجانب الثقافي حاولت فرنسا غرس القيم والعادات واللغة الفرنسية في مستعمراتها السابقة من خلال إنشاء الجمعيات والمؤسسات.

إذ بدأ إرهاص الفرنكوفونية الدولية إبان اجتماع ثلاثة رؤساء أفارقة عام 1960م: ليوبولد سيدار سنجور (السنغال) والحبيب بورقيبة (تونس) وهماني ديوري (النيجر) لاستخدام اللغة الفرنسية في خدمة التضامن والتنمية والتقارب بين الشعوب من خلال حوار متواصل بين الثقافات عن طريق المنظمة الدولية الفرنكوفونية التي تم تأسيسها في مارس 1970م، والتي كان الهدف منها هو: من إنشاء هذه المنظمة احترام التنوع الثقافي واللغوي وزيادة التعاون الفني والتبادل الثقافي وتعزيز اللغة الفرنسية والسلام والتنمية المستدامة في المستعمرات الفرنسية السابقة خاصة الغرب الأفريقي[1]. وتشرف المنظمة على عدة هيئات من بينها:

– وكالة التعاون الثقافي والتقني(الإنجاز والإبداع) التي تأسست عام 1970م تضم واحد وعشرين الدولة، بما في ذلك أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى.

– مركز أنشطة القراءة والثقافة (C.L.A.C.) أنشأ سنة 1986م وتكمن وظيفته في تقديم وتزويد شعوب المناطق الريفية والأحياء المحرومة بالكتب، وعلاوة على ذلك تم تنظيم المسرح الأول للفنون الأفريقية (MASA) في أبيدجان (ساحل العاج) ويهدف هذا البرنامج إلى دعم الفنانين وفتح منافسة بين المبدعين في مجال الفنون المسرحية.

تعتبر القمة الفرنكوفونية من بين المؤسسات التابعة للوكالة الفرنكوفونية التي تم تأسيسها عام 1986م، بمبادرة من رئيس الجمهورية الفرنسية وتضم رؤساء دول الناطقة بالفرنسية، وتهدف هذه المؤسسة إلى تحقيق التنمية في مختلف المجالات (الصناعات، الثقافة والاتصال، التطور التكنولوجي إلى جانب البحوث العلمية)[2].

[1]- Cristina Barrios," France in Africa: from paternalism to pragmatism, policy brief", fried aeuropean think tank for globalaction, (Nº 58 , November 2010),p20.
[2]- Priscille Guinant ,op cit ,p16.

وفي هذا السياق يمكن القول أن فرنسا تعتبر ممول أساسي للمنظمة بنسبة 40 %من إجمالي الميزانية، وممول لكافة المبادرات الجامعية والبحوث العلمية، فلم تعد منظمة الدولية الفرونكفونية تقتصر فقط على جانب الثقافي وإنما نشاطها لتشمل أيضاً الدفاع عن الديمقراطية ولعب دور الوسيط السياسي في حل الأزمات الأفريقية، لا سيما في ظل رئاسة الرئيس السنغالي السابق عبدو ضيوف، ولكن مع زيادة الانقلابات العسكرية وانفجار الأزمات غير الدولاتية وانتهاك حقوق الإنسان في معظم دول الساحل الأفريقي بصفة خاصة وأفريقيا بصفة عامة، ونظراً لتعقيد الأزمة وتعدد أطراف النزاع خاصة في غرب أفريقيا، تصاعدت الأصوات داخل البلدان الأفريقية التي تطالب المنظمة الدولية للفرانكفونية للعودة إلى نشاطها الأصلي، وتشجيع الفنون والعلوم الإنسانية داخل الدول الناطقة بالفرنسية[1].

يمكن القول أن السياسة الثقافية الفرنسية تجاه القارة الأفريقية هو المجال الذي تنفرد فيه فرنسا وتتميز به عن باقي الدول الغربية بسبب خبرتها في تعاملها مع القضايا الأمنية والسياسية في المنطقة، فهي إلى جانب تمسكها بمناطق نفوذها التقليدية، تحاول أن تهيمن ثقافياً على الدول الأنجلوفونية، وعليه فإن فرنسا تهدف من خلال هذه الآلية إلى تحويل الفرنكوفونية من مجرد مجتمع ثقافي إلى حركة سياسية ومحاولة تحقيق أو بالأحرى تعميق أمنها الثقافي في مستعمراتها التقليدية.

إن العلاقات الفرنسية الأفريقية تمت إدارتها بنجاح من قبل فرنسا وذلك لحماية مصالحها الإستراتيجية الرئيسية في الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية، كما تمكنت أفريقيا من حفاظ على استقرار العمالة ولكن سرعان ما تم تخفيض قيمة الفرنك الأفريقي بعد وفاة رئيس ساحل العاج بنسبة 50 بالمئة في 12 يناير 1994م. كما يعد هذا المشهد نقطة التحول في العلاقات الفرنسية الأفريقية، حيث يرى بعض المحللين السياسيين أن بعد موت جاك فوكار وهوفويت بوانيي تم فك الارتباط بين فرنسا وأفريقيا أو ما أطلق عليه بنهاية حقبة في العلاقات الفرنسية الأفريقية.

[1]-Cristina Barrios, op cit, p02.

نظراً لما شهده المجتمع الدولي من التغيرات خاصة الأزمات غير الدولاتية التي أثرت على مسار السياسية الفرنسية تجاه منطقة غرب أفريقيا، بالرغم من التراجعات التكتيكية والإستراتيجية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات في المنطقة، إلا أنها ظلت محافظة على مصالحها من خلال زيادة الاستثمارات في أفريقيا وإبرام اتفاقيات الثنائية مع مستعمراتها السابقة في المجال الثقافي.

لقد شهدت السياسة الفرنسية الأفريقية في منتصف التسعينيات من القرن الماضي نوعاً من التحول والتغير في سلوكياتها ومحدداتها تجاه أفريقيا خاصة منطقة غرب أفريقيا[1]. أي بعبارة أخرى شهدت هذه الفترة توتر في العلاقات الفرنسية الأفريقية بين تصفية الاستعمار في العلاقات الفرنسية الأفريقية بفك الارتباط الاقتصادي والمالي والسياسي وبين عودة وانتشار القواعد العسكرية في أفريقيا (الدول التي تشهد انقلابات عسكرية، والنزاعات الاثنية).

- ✓ **نهاية علاقة الأبوية بين فرنسا وأفريقيا:**

أعلن كل من رئيس فرانسوا ميتران ونيكولا ساركوزي عن نهاية العلاقة التقليدية التي ربطت بين فرنسا وبلدان جنوب الصحراء الكبرى، وانتهاج سياسة جديدة قائمة على دعم سياسية أفريقيا للأفارقة قائمة على احترام قواعد الحكم الراشد عن طريق الإصلاحات السياسية، وترسيخ القيم الديمقراطية، وإدارة الأزمات العسكرية والاقتصادية في أفريقيا.

فبعد وصول الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي لقصر الإليزيه عام 2007م تغيرت علاقات فرنسا مع مستعمراتها السابقة ووضع نهاية لإستراتيجية فرنسا– أفريقيا، إلا أن تصريحات ساركوزي تعرضت للانتقاد من قبل الباحثين السياسيين، وذلك راجع للتناقض الذي وقع فيه الرئيس ساركوزي؛ إذ لجأ في بعض القضايا إلى لغة الأبوية، وهذا ما يدل على العلاقة قوية التي تربط فرنسا مع أفريقيا خاصة الجانب الثقافي في ضوء مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي–الأوروبي في نوفمبر 2010م، إذ صرح الرئيس الفرنسي من خلاله على

[1]- Guy Martin,france's African policy in transition :disengagement and redeployment, Paper prepared for presentation at the African Studies Interdisciplinary Seminar, Center for African Studies, University of Illinois at UrbanaChampaign, Champaign, Il (3 March 2000), p 09.

تعزيز العلاقة السياسية والثقافية مع البلدان الأفريقية التي تعاني من أزمة بناء الدولة والعجز في إدارة المؤسسات الرسمية، بالإضافة إلى غياب الدولة في تحقيق الاستقرار الأمني وحماية شعبها من التهديدات غير الدولاتية، ويتضح لنا أن سياسة ساركوزي أكثر واقعية في تحديد علاقة جديدة بين فرنسا وبلدان أفريقيا خاصة غرب أفريقيا التي تعتبر منطقة إستراتيجية لفرنسا والتي تحاول المحافظة عليها باستخدام أساليب وآليات أخرى أكثر فعالية لحماية مصالحها.

ومع تصاعد وتعقيد حدة الأزمات التي أصبحت تعج بها القارة الأفريقية منذ بداية القرن الواحد العشرين خاصة مع انتشار ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة التي تشكل تهديداً للأمن الأوروبي، فهذه الأزمات شكلت منعطفاً نوعياً في عودة السياسة الفرنسية إلى الواجهة الأفريقية، خاصة مع صعود الرئيس نيكولا ساركوزي إلى السلطة عام 2007م والذي طبعها بمقاربته الخاصة لتحسين أدائه وسعيه لربط سياسة باريس بالأفريقية، وكذا العمل على تعزيز الحضور الفرنسي في المنطقة وحل الأزمات بالاعتماد على الآليات العسكرية كالتدخل في تشاد وساحل العاج[1].

كما استخدمت فرنسا أساليب جديدة لتعزيز مكانتها الدولية بتقديم المساعدة المالية للبلدان الأفريقية فخلال رئاسة نيكولا ساركوزي (2007م-2012م)، وضعت فرنسا طرق جديدة للحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية في بلدان أفريقيا، إذ ركز الرئيس ساركوزي على مفاهيم جديدة مثل السلام والأمن والاستقرار، والديمقراطية، وسيادة القانون والحكم الرشيد، والشراكة، والأهم من ذلك تحولت السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا من الأحادية إلى التعددية، فبعد أن تضررت صورة فرنسا وهيبتها في أفريقيا والعالم بدأت في إشراك المنظمات الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي والإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في العمليات العسكرية في أفريقيا وعلى سبيل المثال قام الإتحاد الأوروبي بأكبر عملية حفظ السلام في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى في عامي 2008م و2009م، وكانت

[1]- عادل مساوي، مرجع سبق ذكره، ص5.

فرنسا أهم عنصر فاعل في دعم عمليات حفظ السلام للإتحاد الأوروبي في أفريقيا عسكرياً واقتصادياً وسياسياً.

بالرغم أن الرئيس نيكولا ساركوزي أكد أن فرنسا يجب أن تغير علاقاتها مع الفرنكوفونية الأفريقية والتقليل من القواعد العسكرية الفرنسية المنتشرة على أراضيها[1]، وفي المقابل أثبت التدخل الفرنسي النشط في ليبيا وساحل العاج عام 2011م أنه من الصعب تغيير العلاقة القديمة والأبوية بين فرنسا والبلدان الاستعمارية السابقة، فالمبادئ السياسة الفرنسية ثابتة تجاه غرب أفريقيا لم تتغير مع تغير رؤساء فرنسا الجدد.

فرانسوا هولاند والعلاقة الجديدة مع صناع القرار الأفارقة:

بعد تولي فرانسوا هولاند مقاليد الحكم عام 2012م حاول بناء علاقة جديدة مع الرؤساء الأفارقة التي تقوم على تعاون في المجال السياسي من خلال تطبيق مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد، وإقامة شراكة مع البلدان الأفريقية.

وكانت أول زيارة رسمية لرئيس الفرنسي هولاند إلى داكار السنغال عام 2012م حيث وضح العلاقة الجديدة التي ستربط بين البلدان أفريقية وفرنسا بعدما صرح أن باريس تفضل التعامل مع الديمقراطيين في حين تبني المواقف معادية مع النخب الفاسد[2]، كما شدد على أن الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومبدأ الاحترام المتبادل الذي يلعب دوراً حاسماً في تطوير العلاقات بين أفريقيا وفرنسا، ووفقاً للقرب الجغرافي والعامل البشري والعلاقات الاقتصادية والطاقوية كانت من أهم العوامل التي تؤثر على السياسة الفرنسية في أفريقيا. كما ألقى رئيس الفرنسي هولاند خطاباً في مؤتمر السفراء في 27 أوت عام 2012م الذي أكد فيه على ثلاثة مجالات هي:

– الشفافية في العلاقات الاقتصادية والتجارية.

[1]- Abdurrahim Sıradağ ,"Understanding French Foreign and Security Policy towards Africa: Pragmatism or Altruism", Afro Eurasian Studies Journal, (Vol 3, Issue 1, Spring 2014),pp.114, 115.

[2]- Aline Leboeuf, "La politique Africaine de la France sous François hellande", Programme Afrique subsaharienne,(Ifri, 2014), p 21.

– تبني قواعد الديمقراطية واحترام سيادة الدولة.
– تعزيز التعاون بين البلدان الأفريقية.

فبعد الأحداث الربيع العربي والانفلات الأمني الذي يهدد منطقة الساحل الأفريقي خاصة مع انفجار أزمة مالي والتخوف من انتقال العدوى إلى الدول المجاورة، وجدت فرنسا فرصة لتعزيز نفوذها في المنطقة، الأمر الذي أثار النقاش داخلاً في الأوساط العلمية والسياسية حول مسألة قطع علاقة الأبوية خاصة بين فرنسا وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء منذ أكثر من خمسة عقود.

فبالرغم من الوعود التي قدمها الرؤساء الفرنسيون السابقون بوضع حد لمسألة فرنسا–أفريقيا عن طريق بناء علاقات مؤسساتية وقانونية، إلا أن المحدد الخاص في هذه العلاقة ظل مركباً بنيوياً لم تستطع الدولة الفرنسية أن تتخلص منه، لأن باريس تعي تماماً أن حضورها ونفوذها في أفريقيا هو أحد العناصر المهمة التي تستمد منها قوتها على الصعيد الدولي، إلى جانب كل من عضويتها الدائمة داخل مجلس الأمن الدولي وامتلاكها للسلاح النووي ودورها في البناء الأوروبي ومن ثمة فإن نفوذها في أفريقيا يعد عاملاً مهما في التأثير في لعبة موازين القوى الدولية[1].

وبالرغم من أن فرانسوا هولندا حاول إحداث تغيير في السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا قائمة على الشراكة والاعتماد المتبادل وحل الأزمات بالآليات السلمية القائمة على الحوار، إلا أن الواقع يثبت أن سياسية فرانسوا هولندا لم تختلف عن سابقيه ميتران وساركوزي ويتضح ذلك من خلال تدخل فرنسا في شمال مالي بحجة مكافحة الإرهاب وإعادة الاستقرار الأمني للمنطقة، وإنما هدف الأساسي من التدخل هو حماية مصالحها الخاصة.

[1]– عادل مساوي، مرجع سبق ذكره، ص5.

المطلب الثاني: الاقتصاد الأفريقي كآلية لتواجد فرنسا في منطقة الساحل الأفريقي.

✓ **الفرنك الأفريقي: بين التبعية الفرنسية والتنمية الاقتصادية الأفريقية**

بموجب مرسوم إنشاء تشريعات العملة المشتركة لجميع أراضي الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، للحفاظ على منطقة الفرنك بعد استقلال الدول الأفريقية، قامت فرنسا بتوقيع اتفاقيات ثنائية التعاون النقدي مع مستعمراتها السابقة وتشمل منطقة الفرنك الأفريقي مجموعتين نقديتين:

1-الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا(UEMOA): أنشأ في 10 يناير عام 1994م بموجب المعاهدة التي تم توقيعها في داكار(السنغال) من قبل سبعة بلدان غرب أفريقيا تستخدم عملة موحدة هي الفرنك الأفريقي، وهذه البلدان هي: بنين وبوركينا فاسو وساحل العاج ومالي والنيجر والسنغال وتوغو، وانضم إليها غينيا بيساو (المستعمرة البرتغالية) في 2 ماي عام1997م[1].

يعتبر هذا الاتحاد منظمة الإقليمية يهدف إلى تحقيق تكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء من خلال تعزيز قدرة التنافسية للأنشطة الاقتصادية خارج القطاع المحرقات، إلا أن هذه المبادرة لم تحقق نجاحاً نتيجة لضعف مصادر التمويل المشاريع التنموية.

2- مجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC): تأسست هذه المجموعة، في 16 مارس 1994م في انجمينا (تشاد) وتضم 6 دول هي: الكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، الكونغو، الغابون، غينيا الاستوائية، تشاد ودخلت حيز التنفيذ في يونيو 1999. ويقع المقر الرسمي للمجموعة في بانغي عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى، وقد أُنشئت هذه المجموعة لتحل محل الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط أفريقيا[2].

---

[1]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "استعراض النضراء الطوعي لسياسة المنافسة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، وبنين والسنغال"، تقرير توليفي، (نيويورك وجنيف 2007)، ص3.

[2]- الحسين الشيخ العلوي، "الفرنك الإفريقي: وصاية فرنسية طال أمدها"، تقارير، (دوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 4 ماي 2016)، ص3.

وتعتبر بلدان منطقة الفرنك الأفريقي (غرب ووسط أفريقيا) من بين الدول التي لجأت لربط عملتها بعملة أخرى، وجدير بالملاحظة أن الفترة الممتدة بين 1948م إلى 1994م عرفت بثبات سعر التحويل بين الفرنك الأفريقي والفرنك الفرنسي (1 الفرنك الفرنسي يساوي 50 فرنك أفريقيا). وعليه لجأت البلدان 14 إلى تخفيض قيمة عملتها بنسبة 50% لمواجهة الصدمات الخارجية وتباطؤ النمو في 12 يناير 1994م (1الفرنك الفرنسي يساوي 100 فرنك أفريقي) وذلك لتتطابق قيمته الفعلية في السوق[1].

كما تبنت فرنسا سياسة جديدة مكنتها من الحفاظ والسيطرة على منطقة الفرنك الأفريقي وذلك بمنح الدول الفرنكوفونية ميزة إستراتيجية عن غيرها من الدول الأفريقية والمتمثلة في : الحرية الكاملة من التحويل من الفرنك الأفريقي إلى الفرنك الفرنسي ومن ثم يمكنهم تحويلها إلى العملات العالمية الأخرى، وهذه الميزة يتمنع بها الفرنك الأفريقي بخلاف أية عملة افريقية أخرى، حرية انتقال رؤوس الأموال من الدول الأفريقية إلى فرنسا وخلق الأسواق التجارية في القارة وزيادة عملية التبادل التجاري بين فرنسا وأفريقيا.

بالإضافة إلى أن اتفاقيات التعاون النقدي بين منطقة الفرنك أفريقي، إلا أن فرسنا لا زالت تفرض على دول المنطقة إيداع 50%من احتياطاتها التحويلية في الخزينة الفرنسية، تمكنت السياسة الفرنسية من السيطرة على النظام النقدي لمستعمراتها السابقة وخلق حالة اللاستقرار في منطقة الفرك الأفريقي[2]، مما يفرض على الدول المعنية إعادة النظر في بنود الاتفاقية بما يخدم المصالح الأفريقية والفرنسية، لأن صيغتها الحالية تؤدي إلى استنزاف وتردي الاقتصاد الأفريقي.

-المصالح الاقتصادية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي:

زاد اهتمام القوى العظمى بأفريقيا عامة ومنطقة الساحل الأفريقي خاصة، كمخزن رئيسي لكثير من المعادن الرئيسية والإستراتيجية كالبترول واليورانيوم والكروم والنيكل والنحاس

[1]– اندرو بيرغ، ادواردو بوريتزتين، "الدولرة الكاملة المزايا والعيوب، قضايا اقتصادية"، صندوق النقد الدولي، سلسلة 24، 2000، ص19.

https://books.google.dz/books?id=ZQ1mC6JXXu0C&pg.

[2]- Abdurrahim Sıradağ ,op cit ,p105.

والذهب والماس، فضلاً عن بعض السلع الزراعية التي تعتبر كمصدر للثروة الاقتصادية زادت أهميتها بزيادة الاستثمارات الأجنبية، وأصبحت ساحة لتنافس بين مختلف أشكال الاستعمار الجديد وأرض صراع بين القوى الدولية.

إذ تلعب الثروة المعدنية دوراً كبيراً ذو أهمية فائقة في اقتصاديات القارة الأفريقية وجنوب الصحراء وشمالها ويسبق القسم الجنوبي نظيره الشمالي في جذب المستثمرين إليها بحثاً عن الذهب.

وأصبحت الصناعات التعدينية من أهم وأكثر القطاعات الاقتصادية الأفريقية نمواً إذ تمثل أكثر من نصف حصيلة الصادرات الأفريقية عام 1975م بعد أن كانت تشغل المكان التالي بعد الصادرات النباتية عام 1960م بنسبة مئوية قدرها 37 %، كما تنتج أفريقيا نحو25 %من الإنتاج العالمي من البريليم،ونحو80%من التنتالوم، كما تعتبر أفريقيا منتجة لنصف الإنتاج العالمي من الذهب بنسبة 40% من الذهب، كما تنتج حوالي 93% من الماس الزينة و98%من الماس الصناعة[1].

-مطامع فرنسا في منطقة الساحل الأفريقي :

تسعى فرنسا من خلال سياساتها لإيجاد مكانا لنفسها أو العودة إلى مستعمراتها السابقة خاصة غرب أفريقيا للحفاظ على نفوذها، وعزل منافسيها في منطقة الساحل الأفريقي بعد زيادة عمليات التنقيب عن النفط في هذه منطقة لتعويض أي نقص قد ينتج عن إقدام إيران على غلق مضيق هرمز الإستراتيجي الذي يمر عبره جزء كبير من النفط الخليجي إلى بقية العالم(أمريكا، آسيا، أوروبا) ومن بين الدول الأفريقية التي تسعى فرنسا للحفاظ على نفوذها يمكن ذكرها كالآتي:

1- ساحل العاج:

تعتبر ساحل العاج دولة غنية بالمعادن (الذهب والماس بالإضافة للنفط) وهي الشريك الأول لفرنسا في أفريقيا في المجالات الاقتصادية والتجارية، إذ تحتل المركز الأول في المبادلات التجارية مع فرنسا بعد نيجيريا وجنوب أفريقيا، وتعتبر فرنسا المستثمر الأول في

[1]- محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقيا، (الكويت: عالم المعرفة، 1980)، ص35.

ساحل العاج، إذ تستحوذ استثماراتها على 68% من مجمل الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى 27% من رأس مال المؤسسات الإيفوارية بيد شركات فرنسية وأكثر من 600 شركة لرجال أعمال فرنسيين[1].

2- نيجيريا :

يبلغ احتياطي النفط في نيجيريا العضو في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك نحو 36 مليار، أما حجم إنتاجها النفطي فيصل إلى 27 مليون برميل، وخلال السنوات الماضية كانت نيجيريا من بين الدول التي تشهد تطور في قطاعها الاقتصادي، إلا أن تراجع أسعار النفط كانت له عواقب وخيمة على النمو في نيجيريا خلال العشرية الممتدة من 2004 و2014 كان متوسط النمو هو 6.8%، إلا أنه تراجع منذ سنة 2015 ومقدر ب4.1%، وهذا ما يوضح أن الاقتصاد في نيجيريا قائم على النفط ويمثل 90% من عائدات التصدير. ولهذا يرى صندوق النقد الدولي أنه حان الوقت لكي تتخذ نيجيريا – التي تسعى لاقتراض 9 مليارات دولار – قرارات صعبة ككثير من منتجي النفط الخام في العالم وذلك ناجم عن تراجع سعر النفط[2].

3-بوركينا فاسو:

تشتهر بوركينافاسو بصادرات القطن والذهب للحصول على عائدات مرتفعة، بالرغم من قلة الموارد الطبيعية وضعف القاعدة الصناعية إلا أنها شهدت نمو اقتصادي ب 6.4 بالمئة، إذ شرعت بوركينافاسو في الخصخصة التدريجية للشركات المملوكة للدولة في عام 2004م مثلت شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما ساهم الاستثمار الأجنبي في زيادة النمو الاقتصادي إذ أقرت التشريعات لصالح قطاع التعدين وزيادة نشاط البحث والتنقيب عن الذهب والإنتاج، بحلول عام2010م أصبح الذهب المصدر الرئيسي لعائدات

[1]- Aline leboeuf, "La politique africaine de la France sous François hollande", Programme Afrique subsaharienne, (Ifri, 2014), p.53.

[2]– منة مصطفى، "بالأرقام تعرّف على النفط الأفريقي، الإنتاج والاحتياطيات"، 22 مارس 2016، ينظر لرابط: http://marketsvoice.com.

التصدير وقد تضاعف تعدين الذهب بين عامي (2009م-2010م)، كما شيدت اثنين من مشاريع التعدين الجديدة في الربع الثالث من عام2011[1].

4-غينيا الاستوائية:

يصل احتياطها النفطي نصف مليار برميل بإنتاج أي يتراوح ما بين 400 ألف و600ألف برميل يومياً، وتمتلك حالياً أكبر عدد من الرخص المتداولة للتنقيب عن النفط.

تسعى الشركات العاملة بها خاصة الأمريكية، إلى رفع إنتاجها إلى 740 ألف برميل يومياً في عام 2020، وتعمل شركة "إكسون موبيل" الأمريكية بالتنقيب في حقلي "سيبا" و"أوكوميه" الذي بدأ الإنتاج بهما عامي 2000م و2006م، وتشير توقعات المراقبين إلى أن غينيا الاستوائية ستكون من البلدان الصاعدة في أفريقيا بحلول عام2020م.

5- التشاد:

بدأ اكتشاف البترول في **تشاد** عام 1970م في منطقة ميدوبا الجنوبية، إلا أن الصراعات المستمرة على السلطة والعنف الذي عم أرجاء البلاد جعل هذه الاكتشافات بلا جدوى، ولم يعاود أحد الحديث عن البترول في تشاد إلا في عام 1998م بمبادرة من البنك الدولي الذي ألمح إلى إمكانية تمويل المشروع وخط الأنابيب وفق شروط البنك، ثم بدأت تشاد بإنتاج أول برميل من النفط في يوليو عام 2003م من حوض دوبا جنوب البلاد، وتصدر إنتاجها عبر خط الأنابيب التشادي . الكاميروني[2].

6- مالي:

تعتبر مالي ثالث أكبر منتج للذهب في أفريقيا بعد جنوب أفريقيا وغانا، حيث ارتفع إنتاج الذهب بسرعة فائقة متضاعفًا إلى 49 طنا مكعبا عام 2008 بعد أن كان 10% من هذا الرقم خلال تسعينيات القرن الماضي، والجدير بالذكر أنه تم اكتشاف البترول واليورانيوم والفوسفات في شمال مالي، من قبل شركة إيطالية في عام 2010، لذا تسعى فرنسا لإيجاد موطأ قدم لها في منطقة الساحل الأفريقي الذي تأكد وجود احتياطي نفطي كبير فيها.

---

[1]- اندرو وارنر،" الانتعاش المستعصي"، التمويل والتنمية، سبتمبر 2013، ص 23.

[2]- منة مصطفى، مرجع سبق ذكره.

ويتضح لنا أن فرنسا لديها مصالح إستراتيجية واقتصادية في مالي نظراً لما تزخر به من الثروات الطبيعية، وطبقا لتصريح وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس في 14 يناير عام 2013 يقول فيه "لقد كانت المصالح الأساسية بالنسبة لنا ولأوروبا ولأفريقيا على المحك، لذلك كان علينا التحرك بسرعة"[1].

ومن خلال هذا التصريح نستشف أن المصالح الفرنسية متعقلة أساس باستحواذ على اليورانيوم في الصحراء الأفريقية؛ إذ تعتمد فرنسا في تلبية نحو 75% من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية، وهو ما يفسر اعتماد فرنسا الكبير على خام اليورانيوم. وتشير تقديرات الطاقة الدولية إلى أن صحراء شمال مالي وشرق النيجر تحتل المرتبة الثالثة في استحواذها على احتياطات اليورنيوم في العالم فضلا عن امتلاكها لاحتياطات كبيرة من النفط الخام.

اعتمدت فرنسا على تنفيذ مشاريعها التنموية وضمان حصولها على الموارد الأولية من القارة الأفريقية خاصة منطقة غرب أفريقيا بواسطة الشركات الرئيسية التي تهيمن على قطاعات الطاقة وبناء المفاعلات النووية، ومن بين هذه الشركات نذكر شركة "أريفا" AREVA التي تعتبر من بين الشركات الرائدة في مجال الطاقة خاصة النووية التي تأسست عام 2001م وتتنوع تخصصاتها بين إنتاج الوقود النووي، وإنشاء وصيانة المحطات النووية، وتوفير أعمدة الوقود النووي[2] ؛ إذ تشير الدراسات أن حقول اليورانيوم بالنيجر تمد فرنسا بأكثر من ثلث احتياجاتها[3] من منطقة أرليت الواقعة شمال النيجر، وكذلك ايمورارين، كما

[1]– مادى إبراهيم كانتى، "لماذا تدخلت فرنسا في مالي..؟"، ينظر لرابط:
http://majmau-africans.blogspot.com/2013/03/blog-post_2517.html.

[2]–الجزيرة، "آريفا.. الذراع الصناعية للنووي الفرنسي"، ينظر لرابط:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/7/28.

[3] – محمد رجب،"التدخل الفرنسي في غرب إفريقيا: محاربة الإرهاب أم حماية للمصالح"، العرب دراسات و أبحاث ، 07-05-2015، ص7.

تزود أكثر من ثلث محطات الطاقة النووية لشركة "أو دي إف (ODF)"للكهرباء في فرنسا[1]. إذ بلغ حصيلة استخراج الشركات الفرنسية من يورانيوم النيجر عام 2012 م ب(110 آلاف طن) التي تم استخراجها من منجمي سوماييز، وكوميناك، أما منجم إيمورارن الجديد الذي لا يزال قيد التجهيز فيفترض أن ينتج خمسة آلاف طن سنويا على مدى 35 سنة قادمة، هذا في حين لا تدفع شركة أريفا للدولة النيجرية سوى 150 مليون يورو مقابل اليورانيوم، الأمر الذي ساهم في تصعيد احتجاجات الرأي العام النيجري في مواجهة الضرر الاقتصادي الذي تلحقه أريفا بمصالح شعب النيجر[2]. لذلك ترى الحكومة الفرنسية أن أي تهديد يستهدف الاستقرار الأمني والسياسي لدولة النيجر هو بمثابة تهديد الأمن الفرنسي.

كما تشهد المنطقة تنافس دولي للاستثمار في قطاع التعدين خاصة بعد زيادة استثمار النفط واليورانيوم والفوسفات، ويمكن أن نذكر الشركة الايطالية التي اكتشفت النفط واليورانيوم والفوسفات في شمال مالي في عام 2010م، وفي مجال النفط فقد منحت حكومة الرئيس المالي السابق "أمادو تومانيتوري" عقود التنقيب لـ 6 شركات أجنبية مختلفة، ذلك إلى جانب الشركات الوطنية، وهي شيفرون الأمريكية Chevron وإيكسون Exxon وإيلف الفرنسية Elf تعاقبت على اكتشاف الاحتياطات النفطية منذ السبعينيات، فالأطماع النفطية في منطقة حوض تاودني Taoudenni الموجود بموريتانيا والمتوغل شرقاً نحو إقليم مالي أثبت وجود احتياطات مهمة من النفط، حيث أن الجزء الشمالي من الحوض يحظى باهتمام من جانب عديد من الشركات وعلى رأسها الشركة الإيطالية إيني ENI، بالتعاون مع الشركة الجزائرية سوناطراك اللتين تنقبان في المنطقتين المحددتين من جانب الحكومة المالية[3].

---

[1] - Madi Ibrahim Kanti ,"The French Intervention in Mali", AfricanPerspective , (Volume 11 - Issue 38 , 2013), p, 03.

[2]– سيد أعمر ولد شيخنا، "النيجر.. ثروات في مهب الصراعات الدولية"، ينظر لرابط:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/11/26.

[3]-Madi Ibrahim Kanti , op cit, p, 03.

الخريطة رقم(08): توضح توزيع المعادن والثروات في القارة الأفريقية

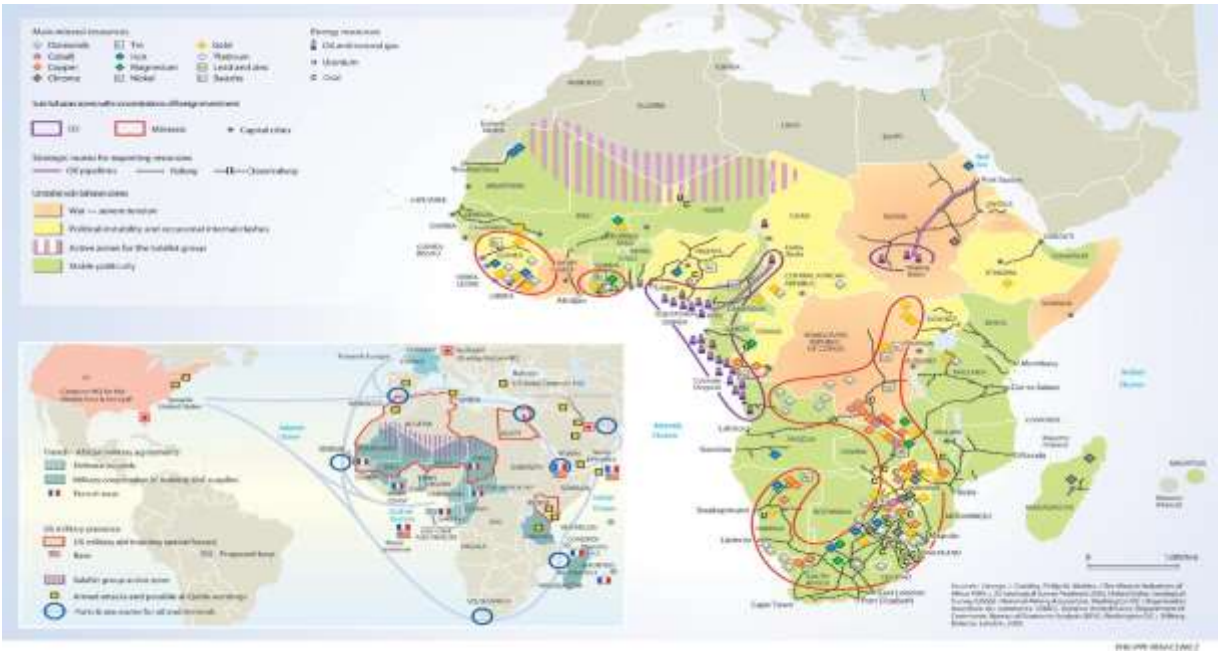

المصدر: إبراهيم الهواري، كيف تهيمن القوى الكبرى على أفريقيا؟، ينظر لرابط:
https://www.sasapost.com/africa_and_domination./

ويتضح لنا من خلال هذه الخريطة تنوع مصادر الطاقة الأحفورية في القارة الأفريقية، التي لا تزال فرنسا تستغل وتستفيد من الموارد الطبيعية والمعدنية التي تزخر بها القارة خاصة منطقة الساحل الأفريقي، لذلك نجد أن استثمار الفرنسي يعد من بين أهم الاستثمارات الأجنبية في مجال الموارد الطبيعية؛ فهذا الاستثمار له تأثير كبير في تنمية الصناعية الثقيلة والنووية الفرنسية.

المطلب الثالث: الإستراتيجية العسكرية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الأفريقي.

إن التعاون العسكري والأمني مع معظم دول المنطقة (تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر) ناهيك عن وجود قوات عسكرية فرنسية في كل من ساحل العاج، تشاد، بوركينافسو، السنغال، بالإضافة إلى الخبرة التاريخية بشؤون المنطقة بحكم العوامل الاستعمارية والثقافية وارتباط المنطقة بالنفوذ الفرنسي التقليدي في منطقة أفريقيا الغربية.

فالمنظور الأمني الفرنسي تجاه المنطقة قبل انفجار الأزمات الأمنية كان قائماً على دعم القدرات العسكرية والقتالية لجيوش دول المنطقة دون تورط القوات الفرنسية مباشرة. ولكن مع إدراك باريس لهشاشة وضعف البني المؤسساتية داخل هذه الدول، انخرطت الحكومة الفرنسية في وضع مجموعة من البرامج والإستراتيجيات تهدف إلى احتواء ومحاربة الإرهاب.

فتمكنت شمال مالي وبالتعاون مع الحكومة المركزية استحدث برنامج حول السلم والتنمية الذي يعتبر كأحد دعائم لنهوض بالاقتصاد المالي، وسعي إلى ربط منطقة شمال مالي بالسلطة المركزية وتقسيم الإقليم إلى22 منطقة مع تخصيص مساعدات للدعم البنية التحتية والمؤسسات العسكرية وتزويد الجيش بالعتاد والذخيرة[1].

- ✓ **القوات العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي (1960-1990): بين حماية مصالحها وتحقيق الاستقرار الأمني في المنطقة**

عند قراءة السياسية الفرنسية تجاه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ إنهاء الاستعمار التقليدي، نجد أن أغلبية الباحثين المختصين في الشؤون السياسة الأفريقية يرون أن القوى الاستعمارية السابقة المتمثلة في (بريطانيا والبرتغال) انسحبت من القارة الأفريقية بعد إنهاء الاستعمار، خلافاً عن باريس التي أكدت وجودها واستمرارها في البلدان المستقلة حديثا في غرب ووسط أفريقيا بواسطة الروابط اللغوية، ولم تقتصر السياسة الأفريقية الفرنسية على تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية وإنما اشتملت على عنصر هام متمثل في الجانب العسكري، الذي يقوم على ثلاث ركائز:

- قواعد عسكرية دائمة.
- التعاون العسكري[2].
- التدخلات العسكرية الغاية منها الحفاظ على النخب السياسية الصديقة في حالة حدوث الحراك الاجتماعي أو انفجار النزاعات الاثنية.

---

[1]- عادل مساوي، مرجع سبق ذكره، ص04.

[2]- Tobias Koepf , France and EU Military Crisis Management in Sub-Saharan Africa – No (more) hidden agenda, Paper to be presented at The European Union in International Affairs 2010 , (A Garnet Conference Brussels, 22-24 April 2010), p 4.

ويمكن تفسير هذه السياسة الفرنسية بأنها محاولة الحفاظ على نفوذها في المنطقة، وأن باريس لا تسعى فقط لاحتواء نفوذ الاتحاد السوفياتي في القارة الأفريقية وإنما الحد من تأثير بريطانيا والولايات المتحدة على سياسات الدول الأفريقية خاصة غرب أفريقيا.

الجدول رقم (12): القواعد والقوات العسكرية الفرنسية في أفريقيا الناطقة بالفرنسية في عام 1970م

الأمم	القوات	الأمم	القوات
جيبوتي	3800	مدغشقر	2000
ساحل العاج	450	تشاد	80
الغابون	450	السنغال	2300
النيجر	450	أخرون	550
المجموع	10800		

المصدر:

Abdurrahim Sıradağ ,op cit ,p 119.

ومن هذا الجدول يمكن القول أن فرنسا لعبت دوراً قيادياً في مستعمراتها الأفريقية السابقة (الدول الفرنكوفونية) بعد إنهاء عملية الاستعمار، ولذلك بتوقيع السلطات الفرنسية نحو عشرين اتفاقية مع الدول الأفريقية والتي تتضمن:

– اتفاقيات المساعدة العسكرية التقنية التي تغطي تعليم وتدريب القوى الوطنية لبلدان الأفريقية وقعت فرنسا هذه الاتفاقية مع 23 دولة أفريقية.

– الاتفاقات الدفاعية: التي استغلتها فرنسا لتعزيز تواجدها في المنطقة بحجة التدخل لإعادة استقرار الأمني للدول التي تشهد حراك تمردي.

إلا أن فرنسا لجأت إلى توقيع الاتفاقية يطلق عليها اسم "اتفاقيات شراكة الدفاع" عام 2009م، فهذه الاتفاقية فتحت لها المجال لتتدخل عسكريا بناء على طلب الدول الأفريقية، وفقا لذلك تدخلت فرنسا عسكريا 12 مرة في بعض البلدان الأفريقية بين عامي 1960م و1963م بناء على طلب من الدول الأفريقية، وعلاوة على ذلك فإن اتفاقيات الدفاع تلزم الجانبين التقيد بشروط فعلى سبيل المثال تم السماح للدول الأفريقية بتصدير المواد الخام

فقط لفرنسا. كما استغلت فرنسا هذه اتفاقية بإدارة الأزمات الإثنية بما يضمن استمرار نفوذها وحماية مصالحها الاقتصادية في أفريقيا عامة ومنطقة الساحل الأفريقي خاصة، حيث ساهمت فرنسا في تعقيد الأزمة النيجرية والتي عرفت بحرب بيافرا بدءًا من 1967م إلى 1970م وذلك بدعم أطراف النزاع بالأسلحة[1]

الجدول رقم(13): اتفاقية الدفاع بين فرنسا وأفريقيا

شركاء	السنة	الشركاء	السنة
بنين	1975	ملاوي	1980
بركينا فسو	1961	مالي	1985
بروندي	1969	موريشيوس	1979
كاميرون	1974	موريتانيا	1986
أفريقيا الوسطى	1960	مملكة المغربية	1994
تشاد	1976	نيجريا	1977
جزر القمر	1978	روندا	1975
الكونغوا برازافيل	1974	السينغال	1974
الكونغوا كينشاسا	1974	سيشيل	1979
جيبوتي	1977	توغو	1963
غينيا الاستوائية	1985	تونس	1973
الغابون	1960	زيمبابوي	1992
غينيا	1985	مدغشقر	1996
الساحل العاج	1961		

المصدر:

Abdurrahim Sıradağ, op cit, p 108.

[1]- Abdurrahim Sıradağ, op cit, p108.

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا أن فرنسا وقعت 27 اتفاقية الدفاع عسكرية مع الدول الأفريقية بين عامي 1960م و 1994م، واستعملت هذه اتفاقية لإضفاء الشرعية القواعد العسكرية الفرنسية والتدخل في أفريقيا وحماية المصالح الإستراتيجية الفرنسية. بالإضافة إلى توظيف العسكريين الفرنسيين للعمل كمستشارين عسكريين في جيوش الدول الأفريقية واقتصرت مهمتهم في تدريب القوات العسكرية الأفريقية.

وتمركزت القوات العسكرية الفرنسية خلال الحرب الباردة في السنغال ونيجريا، وانتهجت إستراتيجية جديدة في تعاملها مع القضايا الأمنية في المنطقة؛ إذ انتقلت من سياسة الدفاع إلى إستراتيجية هجوم في حربها مع المتمردين الشماليين في تشاد عام 1978، بالإضافة إلى دعمها للنظام السياسي التشادي لإعادة الاستقرار الأمني في منطقة الشمالية لدولة التشادية[1].

ويمكن القول أن فرنسا حاولت خلال الفترة الممتدة بين 1960م إلى 1990م إلى الانفراد بالعمليات العسكرية للاستحواذ على المناطق الحيوية في منطقة الساحل الأفريقي والحفاظ على نفوذها ومصالحها الاقتصادية وعزل نفوذها خاصة في المناطق الغنية بثروات الطبيعية.

إن التدخل العسكري الفرنسي كان السمة المميزة لسياسة التعاون الفرنسية في أفريقيا منذ تكوين دولة الأفريقية حديثة، ونلاحظ أن فرنسا غيرت سياستها تجاه منطقة الساحل الأفريقي في بداية التسعينيات، حيث أعلنت الحكومة الفرنسية عن تخفيض عدد الجنود الفرنسيين المنتشرين في أفريقيا من 7669 جندي عام 1998م إلى 2919 جندي عام 1998م، كما صرح وزير الدفاع الفرنسي آلان ريتشارد في يوليو عام 1997م على ضرورة تخفيض النفقات العسكرية في فرنسا، هذا ما أكده الرئيس جاك شراك بقوله: "علينا أن نستبعد أي تدخل سياسي أو العسكري في الدول الفرنكوفونية، ففرنسا لن تقبل ذلك على بلادها، وينبغي أن لا تمارسه مع الآخرين"[2].

[1]- Valentin Germain, "50 ans d'OPEX en Afrique(1964 – 2014)" ,Septembre 2015, p20.
[2]- Kunle Amuwo, "France And The Economic Integration Project In Francophone Africa", Afr. j .pulit. sci,(Vol. 4 No. I, I -20, 1999), p 3.

وتميزت السياسة الأمنية الفرنسية الجديدة في منطقة الساحل الأفريقي بفك الارتباط العسكري، إذ تم تخفيض عدد الجنود من 8000 إلى 5600 جندي خلال الفترة الممتدة من 1997م إلى 2002م وتتركز هذه القوات في خمسة مواقع (أبيدجان وداكار، جيبوتي، ليبرفيل ونجامينا)، أن تخلي فرنسا عن دورها العسكري في منطقة فرانك أفريقي هو ما أكدته عملية إغلاق قاعدتين (بانغي وبوار في جمهورية أفريقيا الوسطى) ونقل تدريبات عسكرية من فرنسا إلى أربعة مراكز تدريبية إقليمية في أفريقيا (تييس في السنغال، كوليكورو في مالي وبواكيه في كوت ديفوار)[1].

وحدد الرئيس الوزراء ليونيل جوسبان عام 1997م، السياسة الفرنسية الجديدة تجاه أفريقيا في صيغة "عدم التدخل ولا مبالاة"، وأن التدخلات الفرنسية في المنطقة ستكون جزء من سياق متعدد الأطراف في إطار الأوروبي والأمم المتحدة ، وعلاوة على ذلك بادرت فرنسا عام 1997م بمشروع برنامج " تعزيز القدرات من أجل حفظ السلام في أفريقيا(RECAMP) ثم انضمت إليه العديد من الدول الأوروبية[2]، بهدف تدريب ودعم البلدان الأفريقية، كي تكون قادرة على تولي مسؤولية الأمن في القارة بالتنسيق مع الأمم المتحدة في مجالات الوقاية وإدارة النزاعات، والتدريب القوات العسكرية لتدخل في بلدان التي تشهد حالة اللااستقرار، فهذا البرنامج يعمل على تعزيز دور المنظمات الإقليمية الأفريقية في حل الأزمات في منطقة الساحل الأفريقي وتحويل التدخل العسكري الفرنسي المباشر إلى مساند.

وبمعنى أخر يهدف هذا البرنامج إلى قطع علاقة فرنسا مع مستعمراتها السابقة، خاصة بعد توجه السياسة الفرنسية نحو المحور الأوروبي ولاسيما قضية الانضمام للاتحاد المالي

---

[1]- Guy Martin, France's African politcy transition: disengagement and redeployment, Paper prepared for presentation at the African Studies Interdisciplinary Seminar, Center for African Studies, University of Illinois at UrbanaChampaign, Champaign, Il (3 March 2000), p14.

[2] -Priscille Guinant, La politique de la France en Afrique subsaharienne après les indépendances, (Toulouse ,I.E.P,2013), p21.

والاقتصادي الأوروبي في نهاية التسعينيات، إلا أن هذا لا يعني أن فرنسا يمكن أن تتخلى عن شركائها الأفارقة ولاسيما مع دول معينة مثل نيجيريا والسنغال وتشاد وجنوب أفريقيا.

✓ **عودة فرنسا عسكريا في منطقة الساحل الأفريقي في عهد نيكولا ساركوزي وفرانسو هولاند:**

تميزت السياسة الفرنسية في عهد الرئيس ساركوزي بين الاستمرار في إتباع سياسة "فرنسا أفريقية" للتدخل في الشؤون الدول الأفريقية من أجل حماية مصالحها فالمنطقة مع الاهتمام بالتلازم بين مسار التنمية من جهة، والشفافية والديمقراطية والحكم الرشيد من جهة أخرى.

إن السياسة الفرنسية الجديدة تجاه أفريقيا بدءاً من عام 2008م تمثلت في إعادة التفاوض حول اتفاقية الدفاع بين فرنسا وشركائها الأفارقة، حيث أعلن الرئيس الفرنسي ساركوزي على تجديد اتفاقية الدفاع مع مستعمراتها السابقة[1]، حيث اعتبرها أكثر شفافية عن سابقتها التي تتضمن شروط سرية تسمح للجيش الفرنسي بتدخل في المنطقة عند حدوث الاضطرابات الداخلية أو نزاعات الاثنية أو صراع على السلطة، فإن تجديد اتفاقية يعطي فرنسا مسؤوليات خاصة في مسائل المساعدة العسكرية.

واصلت فرنسا تدخلها العسكري في أفريقيا عامة ومنطقة الساحل الأفريقي خاصة تحت مظلة الاتحاد الأوروبي، حيث صرح الرئيس نكولا ساركوزي عن استعداد بلاده للتدخل في الأزمة التي تشهدها تشاد دعماً للحكومة التي يترأسها ادريس ديبي في مواجهة المتمردين إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وتمكنت القوات العسكرية الفرنسية من قصف مواقع حركة المتمردين.

إن التدخل الفرنسي في تشاد طرح جدل في أوساط شركائها الأوروبيين وخاصة ألمانيا، التي ترى أن فرنسا تستغل الإتحاد الأوروبي لحماية مصالحها في المنطقة بدعمها لنظام ديكتاتوري التشادي[2].

---

[1]- ibid, p 22.
[2]- Aline leboeuf, op cit, p 33.

ومع تولي رئيس فرانسوا هولاند مقاليد الحكم عام 2012 قررت فرنسا إعادة توزيع قواتها العسكرية في منطقة الساحل الأفريقي لاحتواء حراك التمرد الذي يهدد كيان الدولة وتفكيك المنظمات الإرهابية ومواجهة الجماعات الجهادية بعد انهيار النظام الليبي انتقلت العدوى إلى مالي بعد عودة المتمردين المسلحين إلى شمال مالي، ونظراً لتعقيد الأزمة في مالي وعدم قدرة الحكومة المركزية السيطرة على كافة أقاليمها خاصة الشمالية، لجأت الحكومة المالية لطلب المساعدة من القوى الإقليمية والدولية خاصة فرنسا التي تعتبر شريك إستراتيجي لدولة مالي.

مع صدور قرار مجلس الأمن الدولي في 20 ديسمبر عام 2012 بالموافقة على التدخل العسكري في مالي لمواجهة الجماعات المسلحة في الشمال سارعت فرنسا بإرسال قواتها العسكرية في منطقة حوالي 1700 جندي، بينما سارعت قوات الإكواس التابعة للمجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا إلى الإعلان عن حالة الطوارئ لإنتداب قوة أفريقية وفق القرار الأممي 1012 واللحاق بالقوة الفرنسية[1].

الجدول رقم (14): تطور الوجود العسكري الفرنسي في أفريقيا 1960- 2014

السنوات	1960	1970	1980	1990	1997	2010	2013	2014
الجيش الفرنسي في أفريقيا	30000	20000	15000	10000	8405	8515	9350	6596

المصدر:

Valentin Germain, op cit ,p 19.

ومن أجل تدارك الأمر بادرت فرنسا لإضفاء الشرعية على العملية العسكرية في مالي من خلال ثلاث خطوات:

أولاً: تدخلت فرنسا عسكريا في مالي بناء على طلب الحكومة المالية.

[1]- عادل مساوي، مرجع سبق ذكره، ص5.

ثانياً: تعاونت فرنسا مع المجتمع الدولي لحل الأزمة في مالي، فإصدار مجلس الأمن قرار رقم 2085 في 20 ديسمبر عام 2012م كما يهدف إلى إضفاء الشرعية على التدخل العسكري الفرنسي في مالي.

ثالثاً: التعاون المشترك بين القوات العسكرية الفرنسية وقوات دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)[1].

صرح رئيس الوزراء الفرنسي أن التدخل في مالي يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

- وقف تقدم الجماعات الإرهابية تجاه الجنوب.
- الحفاظ على سلامة أراضي دولة مالي واستعادة وحدتها الترابية وتحقيق الاستقرار الأمني.
- التحضير لنشر قوة التدخل الأفريقية المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن.

على الرغم من تصريحات المسؤولين الفرنسيين حول التدخل السريع في مالي خصوصاً أن الإرهاب ظاهرة عابرة للحدود وأن الهدف الإستراتيجي للتدخل في مالي هو حماية المصالح الفرنسية (الأمنية والاقتصادية)، خاصة بعد تصريح أنصار الدين الذي تضمن:

"نحن لا نحتاج الاستقلال ولا نحتاج الانفصال، نحن نريد تطبيق الشريعة الإسلامية(القانون) على دولة مالي كلها، وعلى جميع دول غرب أفريقيا"[2].

إن تنفيذ الخطط أنصار الدين وسيطرتها على مناطق الحيوية يعتبر تهدد المصالح الفرنسية في المنطقة الساحل الأفريقي.

إن التحرك السريع للقوات الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي كان الهدف منه حماية المصالح الحيوية الفرنسية في هذا الإقليم ومتمثلة أساساً في مخزون اليورانيوم الذي تحتويه الأراضي النيجر، فتدخل فرنسي في شمال مالي كان غرض منه ضرب الحركات الإرهابية وتفكيكها والحد من انتشار الفوضى إلى الدول الضعيفة، لأن انتقال العدوى إلى الدول الجوار(النيجر، السنغال، موريتانيا) يشكل تهديداً لمصالح الحيوية لفرنسا إلا أن فشل الحملة

---

[1]- Abdurrahim Sıradağ, op cit, p 116.

[2] -Madi Ibrahim Kanti, "The French Intervention in Mali", AfricanPerspectives, (Volume 11 - Issue 38, 2013), p.20.

العسكرية الفرنسية في مالي في تحقيق أهدافها والمتمثلة أساساً في القضاء على الإرهاب في شمال مالي، وحل الأزمة السياسية والأمنية بين الحكومة المركزية باماكو والحركة الوطنية لتحرير الأزواد وعليه صرح وزير الدفاع الفرنسي جان–ايف لو دريان أن الوحدات العسكرية الفرنسية، ستبدأ الانسحاب من مالي في أفريل عام2013م وأن القوات الأفريقية هي التي ستحل محل الجنود الفرنسيين في مالي[1]. إن تناقض السياسة الخارجية الفرنسية في عهد هولاند بين تصريحات المسؤولين الفرنسيين والممارسة الهشة أفقدها مصداقيتها على السياسة العالمية.

الجدول رقم (15): التدخلات العسكرية الفرنسية في أفريقيا منذ عام 1960

سنة	بلد	هدف
1972–1968	تشاد	وقف التمرد الشمالي
1980–1978	تشاد	دعم النظام السياسي القائم
1978	زائير جمهورية الكونغو الديمقراطي	حفاظ الأجانب ألأوروبيين من حركة المتمردة
1979	جمهورية أفريقيا الوسطى	لإزالة الرئيس جان بيدل بوكاسا عن السلطة
1984–1983	تشاد	دعم الحكومة ومساعدتها لمواجهة المتمردين
1986	تشاد	دعم الحكومة ومساعدتها لمواجهة المتمردين
1989	جزر القمر	لإخماد نار الفتنة
1990	الغابون	دعم النظام السياسي للرئيس عمر بونغو
1993–1990	رواندا	الحماية الفرنسيين والأوروبيين بعد هجومات متمردين على الحكومة رواندا
1991	زائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية)	الدعم لنظام السياسي لموبوتو سيسي سيكو
1994–1992	الصومال	المشاركة في "استعادة الأمن" بالتعاون مع الولايات المتحدة

[1] - Ian Lye ,Monika Roszkowska , insurgency, instability, intervention,A snapshot of Mali and the Sahel region threat landscape .Thomson reuters accelus, 2013, p 5.

1994	رواندا	المشاركة في عملية" الفيروز"
1997-1996	جزر القمر	وقف إطلاق النار وحماية النظام القائم
1997	جمهورية الكونغو	حماية المدنيين والأجانب من الحرب
1996	الكاميرون	تقديم المساعدة إلى العسكرية للنظام الكاميروني
1998	زائير جمهورية الكونغو الديمقراطية	حماية الأجانب
2002	ساحل عاج	المشاركة في عملية" ليكورن"
2003	جمهورية الكونغو الديمقراطية	الحفاظ على النظام في شمال شرق منطقة إيتوري في جمهورية الكونغو الديمقراطية
2008	تشاد	دعم النظام للقضاء على المتمردين و حماية الأجانب
2011	ليبيا	حماية المدنيين ومساعدة المعارضة في اسقاط النظام معمر القذافي
2011	الساحل العاج	مشاركة في عملية" ليكورن" ضد النظام لوران غباغبو
2013	مالي	الدعم إلى النظام السياسي في البلاد ضد المتمردين

المصدر:

Abdurrahim Sıradağ, op cit, p 116.

من خلال هذا الجدول يمكن ملاحظة أن فرنسا تدخلت عسكرياً حوالي 50 مرة في أفريقيا منذ عام 1963م، واتخذت جميع العمليات العسكرية الفرنسية في البلدان الناطقة بالفرنسية. ومن الجدير بالذكر أن التدخلات العسكرية الفرنسية في أفريقيا لعبت دوراً هاماً في حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية في القارة، وأن التدخل العسكري الفرنسي مستمر في منطقة الساحل الأفريقي الذي أضر باستقرارها السياسي والاجتماعي والاقتصادي على

وجه الخصوص وعرقل عملية التنمية الديمقراطية وعزز الأنظمة الدكتاتورية وكانت أهم أهداف التدخلات العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي على النحو التالي:

1- الحفاظ على مصالحها الاقتصادية.

2- حماية مواطنيها من التهديدات الإرهابية.

3- حماية الأنظمة السياسية التي ترعى مصالحها الاقتصادية والسياسية وإلاستراتيجية خاصة مع باريس.

4- توسيع دائرة نفوذها في المنطقة الناطقة باللغة الفرنسية.

5- محاربة المتمردين الذين يهددون الأنظمة العميلة.

6- زيادة دورها القيادي من خلال التدخلات العسكرية في السياسة الدولية[1]

ومن خلال ما تقدم تعتبر منطقة الساحل الأفريقي العمق الإستراتيجي لفرنسا، وتحاول فرنسا أن تظل قريبة من المنطقة باستخدام آليات جديدة لتعزيز التعاون في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية وتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل الأفريقي.

[1]- Abdurrahim Sıradağ, op,cit, p117.

المبحث الثاني: منطقة الساحل الأفريقي ضمن الإستراتيجية القوى الدولية

تحولت منطقة الساحل الأفريقي بعد الحرب الباردة إلى مركز جذب لاهتمام القوى الكبرى، خاصة في ظل التغييرات الجذرية التي شهدتها السياسية الدولية (الإستراتيجية الأمنية، جيو اقتصادية)، مما فرض على الفاعلين الدوليين بناء تصور جديد للأمن لاستيعاب طبيعة التهديدات الجديدة في منطقة الساحل الأفريقي باعتبارها قوس الأزماتي.

أدركت القوى الكبرى أهمية الموقع الإستراتيجي لمنطقة الساحل الأفريقي في الآونة الأخيرة لاعتبارات عديدة منها ما يتعلق بالانفلات الأمني في المنطقة (الإرهاب، الجريمة المنظمة، النزاعات الاثنية، هشاشة الدولة)، والأخرى مرتبطة أساساً باكتشافات النفط ووجود المعادن الإستراتيجية مثل الماس واليورانيوم، فكل هذه الاعتبارات ساهمت في إدراج المنطقة في الأجندة الاهتمام القوى الكبرى (فرسا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين).

اعتمدت فرنسا لتعزيز نفوذها في المنطقة على نظرية التبعية من خلال الرابطة فرنكفونية كمحدد تاريخي منه الجانب الثقافي بالإضافة إلى التعاون العسكري التي تسعى فرنسا من خلاله الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في المنطقة، أما الولايات المتحدة الأمريكية اتجهت نحو المنطقة باعتمادها مقاربة الشمولية لضمان وارداتها من مصادر الطاقة والمواد الخام لصناعاتها الإستراتيجية وعزل منافسها خاصة في مناطق الحيوية، أما دخول الصين للمنافسة طرح عديد من التساؤلات منها طبيعة العلاقة الصينية بالدول الساحل الأفريقي هل ستقتصر على العلاقات الاقتصادية أم تتجاوزها لتشمل البعد السياسي والعسكري.

المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل الأفريقي بين تحقيق مصالح الاقتصادية ومكافحة الإرهاب

إن تراجع نفوذ الدول الاستعمارية التقليدية (فرنسا وبريطانيا) في منطقة الساحل الأفريقي بعد الحرب الباردة، أظهر تنافس بين الصين والولايات المتحدة على المواقع الإستراتيجية الغنية بالموارد الموجودة في القارة. ويمثل العامل الاقتصادي أهم دوافع الصين للتفاعل مع

أفريقيا التي تعتمد في سياستها تجاه منطقة الساحل الأفريقي على مفهوم "القوة الناعمة"، وبناء شراكة اقتصادية، أما علاقة الولايات المتحدة الأميركية الأفريقية فقد ربطت إستراتيجيتها تجاه منطقة الساحل الأفريقي خاصة بتقديم المساعدات المالية مقابل التزام الدول منطقة الساحل الأفريقي بمبادئ الديمقراطية فيما عرف بمصطلح "المشروطية السياسية"، ويرى بعض المختصين في الشؤون الأمريكية أن الإستراتيجية الأمريكية يجب أن تركز على مصالح الاقتصادية والبحث عن مصادر جديدة للطاقة في منطقة.

1- الولايات المتحدة الأمريكية وبناء علاقات الاقتصادية والعسكرية مع دول الساحل الأفريقي:

اتجهت الإستراتيجية الأمريكية في بداية التسعينيات إلى إعادة إحياء علاقتها مع الدول الأفريقية خاصة مع دول الساحل الأفريقي خاصة النظر إلى روابط الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية بين الفضاءين، أكدت زيارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون لبعض دول غرب أفريقيا ومنطقة البحيرات عام1998م على توسيع مجالات اهتمام الإستراتيجية الأمريكية لتشمل منطقة الساحل الأفريقي[1].

كما تعددت زيارات المسؤولين الأمريكيين للقارة وفي مقدمتها جولة التي قام بها وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت في أفريقيا في العام 1998م، ولقاء الرئيس جورج دبليو بوش مع رؤساء 11 دولة أفريقية من دول أفريقيا الوسطى والغربية في سبتمبر 2011م، وجولتا بوش في أفريقيا في يوليو 2003م، وفي نهاية 2008م، وزيارة "كولن باول" وزير الخارجية الأمريكي للجابون عام 2002م، في زيارة هي الأولى لوزير خارجية أمريكي لهذه الدولة البترولية.

كما قام الرئيس باراك أوباما بزيارة غانا في يوليو 2009م، وكان هدف من هذه الزيارات البحث عن مصادر النفط والسيطرة على منابع بعقد الاتفاقيات الثنائية وجلوس على مائدة

[1]- جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد19، ديسمبر 2014، ص338.

الحوار بين المسؤولين الأمريكيين والأفارقة من أجل تأمين النفط الأفريقي خاصة غرب أفريقي وضمان تدفقه إليها[1].

2- الولايات المتحدة الأمريكية والنفط الأفريقي:

يمكن أن نلمس أهمية النفط الأفريقي في السياسية الأمريكية من خلال التقرير الذي صدر من طرف نائب الرئيس الأمريكي السابق **ديك تشيني** تقريرا في عام 2001م حول السياسة القومية الأمريكية بالنسبة للطاقة أن "أفريقيا ستكون أحد المصادر الأمريكية المتنامية بسرعة من النفط والغاز"، وصرح رئيس اللجنة الفرعية التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي: "بعد أحداث11 سبتمبر 2001م يجب التعامل مع موضوع البترول الأفريقي على أنه أولوية بالنسبة إلى الأمن القومي الأمريكي"، كما أعلن الرئيس السابق بوش الأب في خطابه عن حالة الاتحاد عام 2006م عزم الولايات المتحدة الاستغناء عن % 75 من الواردات النفطية من الشرق الأوسط، والحصول عليها من مصادر بديلة بحلول العام 2025م[2].

تزايد الاهتمام الأمريكي بمنطقة غرب أفريقيا كون هذه الأخيرة مصدراً رئيسياً للموارد الطبيعية، تمتلك منطقة غرب أفريقيا حوالي 60 مليار برميل من الاحتياطيات النفطية، وطبقًا لتقديرات الأمريكية فإن واحداً من كل خمسة براميل نفط جديدة تدخل الاقتصاد العالم، حيث رفعت خليج غينيا واردتها من % 16 إلى 20% عام 2010م،[3] تعتبر نيجيريا من أهم المحطات الأساسية التي تمول الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 47% من النفط، كما تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال شركاتها السيطرة على منابع النفط.

---

[1]- ايمن شبانه،" النفط الإفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد"، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد2، فبراير 2013، ص5.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 3- 4.

[3]- نجلاء محمد مرعي، الثروة النفطية... والتنافس الدولي" لاستعماري" الجديد في أفريقيا، التقرير الاستراتيجي السابع، مجلة البيان، الرياض: 2010، ص421.

إن زيادة واردات أمريكا من النفط الأفريقي بنسبة 30% عام 2015م، مما يعني أن واردات الولايات المتحدة من هذا النفط سوف تفوق وارداتها النفطية من الخليج العربي، خاصة أن خليج غينيا يحتوي على احتياطي يُقدَّر بنحو 24 مليار برميل.

ومن ثَم فقد أثرت الولايات المتحدة الاعتماد على نصف القارة الغربي للحصول على 50% من وارداتها النفطية من الخارج، وهو الاتجاه الذي عززته توصيات تقرير "سياسة الطاقة القومية" 2001م، الذي ذكر أن غرب القارة يعتبر أحد أهم وأسرع مصادر النفط نمواً بالنسبة للسوق الأمريكي، كما أكد على أهمية الدور الذي قامت به الشركات الأمريكية في بناء خط الأنابيب الرابط بين تشاد والكاميرون.

بالرغم التطورات الاقتصادية التي شهدتها أفريقيا، إلا أنه لم يترجم إلى تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية، فلا زال الفقر مهيمناً، ومعدلات البطالة مرتفعة، والبنية التحتية ضعيفة، وهو ما يمكن أن يحد من إمكانيات النمو الاقتصادي في المستقبل كما هو موضح في الجدول أدناه.

بالرغم من أن نيجيريا صاحبة أكبر اقتصاد في القارة، إلا أنها تحتل المرتبة 153 من أصل 187 بلداً في مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة، وكذا المرتبة 144 في مؤشر الشفافية الدولية لعام 2013م الذي يشمل 177 دولة، أما التقريرين الذي أحدهما صادر عن البنك الأفريقي للتنمية، بالتعاون مع منظمة النزاهة الدولية الأمريكية يتناول فترة ثلاثة عقود كاملة حتى عام 2009م، بعنوان "تدفق الأموال غير المشروعة من إفريقيا، موارد التنمية الخفية.

أما التقرير الثاني صادر عن الأمين العام لجنة التقدم الأفريقي السابق للأمم المتحدة كوفي عنان، تحت عنوان "الوظائف، العدالة، وتطبيق المبادئ: اقتناص الفرص في زمن التحولات العالمية"[1]، فركز التقريران على إهدار الموارد الأفريقية من خلال ممارسات يتصف بعضها بالفساد واستغلال النفوذ بشكل صريح، وبعضها لا يعد خرقا للقانون، لكنه يتسبب في

[1]- سعيدة محمد عمر، "إفريقيا الصاعدة: بين الهيمنة الجديدة وتحدي التنمية"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ص 6.

تدفق الأموال إلى خارج القارة، ويؤدي إلى ضياع مليارات الدولارات من عوائد الضرائب كان من الممكن أن تسهم في تحقيق التنمية الحقيقية للشعوب.

الجدول رقم (16): أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة التغيير

	2008-2004	2009	2010	2011	2012	2013	2014
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى(إجمالي)	6.5	2.5	5.6	5.5	4.9	5.0	6.0
الدول المصدرة للنفط	8.5	4.9	6.7	6.1	5.3	6.1	7.7
البلدان المتوسطة الدخل	5.1	-0.8	4.0	4.8	3.4	3.0	3.6
جنوب أفريقيا	4.9	-1.5	3.1	3.5	2.5	2.0	2.9
البلدان ذات الدخل المنخفض	7.3	5.1	7.1	6.5	6.2	6.3	6.9
الدول الهشة بما في ذلك:	2.5	3.3	4.2	2.4	7.0	5.4	7.2
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	6.5	2.6	5.6	5.5	5.1	4.8	5.7
العالم	4.6	-0.4	5.2	3.9	3.2	2.9	3.6

المصدر:

Yannick Chevalier-Delanoue, "Perspectives économiques régionales Afrique subsaharienne Maintenir le rythme", Études économiques et financières, (International Monetary Fund ,oct 2013), p 4.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن السياسة الأمريكية تبنت عدة آليات من أجل تأمين مصادر الطاقة في أفريقيا جنوب الصحراء عبر أربعة محاور أساسية:

أولاً- دعم التبادل التجاري بين الطرفين:

احتضنت القمة أمريكية- أفريقية موضوع "الاستثمار في الجيل القادم" التي استمرت لثلاثة أيام وتناولت القضايا حول الاستثمار، التنمية، الأمن، الزراعة والكهرباء في أفريقيا، وكذلك قضايا الحكم الرشيد، والحريات. وأكد الرئيس الأمريكي باراك أوباما عبر مؤتمر صحفي نجاح القمة في تحقيق تقدم في توسيع نطاق التجارة والاستثمارات في أفريقيا، حيث إنه تم الإعلان عن استثمارات أمريكية بلغت قيمتها 33 مليار دولار تهدف إلى تعزيز التنمية في أفريقيا.

أضف إلى ذلك أربعة مليارات دولار أخرى خصصتها المنظمات غير الحكومية الأمريكية لتعزيز صحة المرأة، والطفل في أفريقيا ليبلغ مجموع الاستثمارات التي تم رصدها لأفريقيا نحو 37 مليار دولار، فضلاً عن مشروعات الطاقة المزمع عقدها في القارة الأفريقية، والتي ستوفر الكهرباء لنحو 60 مليون منزل. وطرح مبادرة للأمن الغذائي تسعى إلى انتشال 15 مليون شخص في إفريقيا من الفقر[1].

ثانياً: العمل على تسوية النزاعات وإنهاء الاضطرابات الداخلية، خاصة في مناطق النفطية، ولذا لعبت الولايات المتحدة دوراً في التوصل لتسوية صراعات مزمنة مثل أنجولا (فقد انتهى الصراع بين حركة يونيتا والحكومة في أبريل 2002م) وتدعيم مفاوضات السلام في السودان خلال 2003م، وتأييدها لاتفاق السلام في بوروندي 2003م، كما لعبت الشركات الأمريكية دوراً في احتواء الاضطرابات الطائفية التي نشبت في الشمال النيجيري عامي2001 م- 2002م، وذلك من أجل الحفاظ على مصالحها النفطية، كما ضاعفت الإدارة من مساعداتها الاقتصادية والفنية والعسكرية لنيجيريا من 10 إلى 40 مليون دولار[2].

ثالثاً: تنشيط الاستثمارات الأمريكية في النفط الأفريقي، ولطالما ترددت الشركات الأمريكية في الاستثمار في أفريقيا على الرغم من معدلات النمو المرتفعة، إلا انه بدأت الآن تنظر

---

[1]- أميرة محمد عبدالحليم، ما الذي تريده واشنطن من القمة الأمريكية – الإفريقية؟، السياسة الدولية، ينظر لرابط:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/20/137/3867.

[2]-- نجلاء محمد مرعي، مرجع سبق ذكره، ص423.

إلى القارة باعتبارها فرصة هامة لتحقيق الأرباح، وفي هذا الإطار أعلنت شركة شيفرون تكساكو في 2002م، أنها ستستثمر 20 مليار دولار عام 2007م في النفط الأفريقي، أصبحت الولايات المتحدة تستورد من غرب أفريقيا نحو 1.5 مليون برميل يومياً، وهي تقريباً الكمية نفسها التي تستوردها من المملكة العربية السعودية، وهذا ما دفع الكونجرس الأمريكي إلى إصدار تقرير بجعل خليج غينيا منطقة اهتمام حيوي للولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ظل التنافس الدولي على النفط الأفريقي خاصة مع توجه الصين نحو أفريقيا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعقد القمة الأمريكية- الأفريقية الأولى حضرها 51 رئيس دول أفريقية وقد سيطر الملف الاقتصادي على أجندة القمة، وتحديداً زيادة الاستثمارات الأمريكية في أفريقيا، حيث أعلن رئيس أوباما عن استثمارات أمريكية جديدة في القارة بقيمة 14 مليار دولار في مجالات الطاقة والبناء والنقل والقطاع المصرفي، هذا بالإضافة لتخصيص7 مليار دولار لدعم الصادرات الأمريكية لأفريقيا، والتي لا يتعدى حجمها حاليا51% من إجمالي الصادرات الأمريكية[1]، كما أعلن الرئيس الأمريكي عن دعم إدارته لتجديد وتوسيع نطاق قانون الفرص والنمو الأفريقي، الذي يسمح بدخول بعض السلع الأفريقية إلى الأسواق الأمريكية معفاة من الضرائب ولمبادرة دعم الطاقة في أفريقيا.

رابعاً: تدعيم الشراكة الاقتصادية، وهو ما تجسَّد من خلال قانون النمو والفرص في أفريقيا الذي تم التصديق عليه من الكونجرس في عام 2001م، والذي يقوم على فرض عدة شروط تتعلق بمحاربة الفساد وتقليل الدعم الحكومي، مقابل إعطاء معاملة تفضيلية لصادرات الدول الأفريقية إلى الولايات المتحدة فضلاً عن تنشيط دور المنظمات الدولية غير الحكومية، التي تمولها الولايات المتحدة للعب دور في مشاكل القارة السياسية والاقتصادية، لاسيما في ضوء تراجع الدول الأفريقية وعدم قدرتها على التعامل مع هذه المشكلات، كما أن هذه المنظمات قد توفر أداة للتدخل بشكل غير مكلف للولايات المتحدة في مناطق الصراع داخل القارة بالإضافة إلى تشكيل "مجموعة المبادرة السياسية للنفط الأفريقي"، وهي تضم ممثل عن

[1]- سعيدة محمد عمر، مرجع سبق ذكره، ص 6.

الإدارات الأمريكية وشركات القطاع الخاص، وأصدرت هذه المجموعة كتابًا بعنوان "النفط الأفريقي أولوية للأمن القومي الأمريكي وللتنمية الأفريقية"[1]، يدعو إلى اتخاذ سياسات معينة لتأمين مصالحها النفطية في أفريقيا، منها زيادة التسهيلات الجمركية الأمريكية للمنتجات الأفريقية.

ونلاحظ مما سبق أن عودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة الساحل والصحراء الكبرى بعد الحرب الباردة كان مرتبطاً بتقوية الروابط التجارية وزيادة الاستثمار في القطاع النفطي، مع مطلع الألفية الثالثة غيرت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها تجاه المنطقة وإعلان عن الإستراتيجية الأمنية الجديدة (يعني دخول أفريقيا ضمن نطاق الأمن العسكري للحفاظ على نفوذ الأمريكي وسيطرته على منابع النفطية الأفريقية).

✓ **عسكرة الولايات المتحدة للصحراء الساحل: الأمن والفضاء والإمبريالية:**

بعد أحداث 11سبتمبر 2001 باتت أفريقيا تشكل أهمية محورية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي الجديد، بسبب التغيرات الكبيرة التي عرفتها توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بعد هذه الأحداث.

أولاً– مبادرة بان ساحل:

تهدف لإنشاء تعاون عملياتي يمنع تحول المنطقة إلى ملاذ آمن للإرهاب العالمي ومساعدة مالي والنيجر وموريتانيا وتشاد في حماية حدودها، وبالتالي دعم مصالح الأمن القومي الأمريكي لشن الحرب على الإرهاب وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

تم تنفيذ هذا البرنامج عام 2002م بميزانية قدرت ب 08 مليون دولار موجهة نحو تكوين وتجهيز فرق من جيوش بعض دول المنطقة هي تشاد، مالي، موريتانيا والنيجر بمعدل150 شخص عن كل دولة[2]، بعد فشل هذه الدول سياسياً واقتصادياً الذي أدى لعسكرة تلك المناطق، إن انهيار الدول منطقة الساحل الأفريقي ساهم في نمو خلايا

[1]- نجلاء محمد مرعي، مرجع سبق ذكره، ص423.

[2]– جميلة علاق، مرجع سبق ذكره، ص339.

الإرهابية، حيث استغل الإرهاب ظروف ضعف إستراتيجية الدفاعية للمؤسسات العسكرية لدول المنطقة.

ثانياً- الشراكة عبر الصحراء لمكافحة إرهاب:

طرحت كبديل عن **مبادرة بان ساحل** عام2005م، وتعتبر هذه الشراكة أكثر شمولية لضم كل من دول الساحل الأفريقي والمغرب العربي لإيجاد آليات وأساليب لتحقيق الأمن في المنطقة[1]، والعمل على تحسين قدرات الدول المعنية لمواجهة التنظيمات الإرهابية وتجفيف منابع الإمداد والتوظيف للمنخرطين الجدد استثماراً في التعاطف الشعبي للسكان المحليين خاصة في دول مالي، النيجر وموريتانيا.

كما تهدف هذه المبادرة إلى دعم جهود التعاون البيني بين ضفتي الساحل الشمالية والجنوبية مع شراكة أمريكيا التي بإمكانها دعم جهود البناء المؤسساتي للدولة وجعلها قادرة على مواجهة مخاطر الإرهاب والتطرف.

ويمكن تحديد الأهداف التي نشأت من أجلها هذه الشراكة في النقاط التالية:

1- حيازة ميزانية الدفاع على ثلاثة أرباع مقدرات البرنامج ككل في سنوات التالية (2006م، 2007 م، 2008م)، بهدف مواجهة الجماعات المسلحة كتعبير عن تهديد واقعي للأمن المحلي والعالمي.

2- دعم قدرات الدول المعنية عسكرياً بالقدر الذي يمكنها من حماية ثروتها الوطنية بما يضمن استمرارية تزود الشركات الأمريكية والأوربية بالطاقة، إذا انتبه إلا أن سبعة من الدول التي ضمتها الشراكة تحوز على احتياطات نفطية هائل، وقد دفعت هذه الانتقادات إلى تقليص مستحقات قسم الدفاع مقارنة بالأقسام والأجهزة الأخرى، خاصة مع مطلع العام 2012م[2].

[1] - Jacob Mundy,"Concerned Africa Scholars US militarization of the Sahara-Sahel Security", Space & Imperialism .Africa schlars, (N°85, 2010), p 01

.

[2]- جميلة علاق، مرجع سبق ذكره، ص340.

إن تفاقم الأزمات الأمنية في المنطقة فَرضَ على القوى الكبرى إعادة النظر في إستراتيجيتها الأمنية تجاه المنطقة، فانتشار الفوضى في إقليم شمال مالي وفي المنطقة ككل ألزم الاتحاد الأوروبي (فرنسا على وجه خصوص) وولايات المتحدة الأمريكية باستخدام الدعم العسكري لدول الهشة في المنطقة من أجل استرجاع استقرارها الأمني والاجتماعي والسياسي.

ثالثاً– القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا:

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في تجسيدها لاهتمامها بالقارة على آلية أمنية تشمل القارة الأفريقية ككل، وهي الآلية التي اتخذت طابعاً عسكرياً ويتعلق الأمر بالقيادة العسكرية الخاصة بأفريقيا والمعروفة بأفريكوم "AFRICOM "، بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في 6 فبراير من العام 2007م رسميا عن قراره بإنشاء قيادة عسكرية موحدة خاصة بأفريقيا، بعد مصادقة الكونغرس على إنشائها، وهي تشمل كل الدول الأفريقية عدا مصر التي بقيت تابعة للقيادة الوسطى، مقر القيادة أخيراً في مدينة شتوتغارت الألمانية، لينطلق العمل منها رسمياً أكتوبر من العام2008م[1].

إن الهدف من إنشاء قيادة الأفريكوم هو جلب السلام والأمن لشعوب أفريقيا ودفع الأهداف المشتركة بين الولايات المتحدة وأفريقيا في مجالات التنمية، الصحة، التعليم، الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في أفريقيا. كانت الحجة التي أنشأت على أساسها القيادة المركزية لأفريقيا، الأفريكوم هي أن "الدول الضعيفة يمكن أن تشكل خطراً داهماً على الولايات المتحدة بوصفها دولة قوية" [2].

إن تواجد وانتشار القوات العسكرية الأمريكية في الصحراء الكبرى غرض منه مراقبة ومواجهة النشاطات الإجرامية (جماعات المتمردة، المنظمات الإرهابية) في المنطقة، بالإضافة إلى تدريب وتطوير القدرات العسكرية للجيوش الأفريقية.

---

[1]- السيد خالد التزاني، "الانتشار العسكري الأمريكي في إفريقيا: الدوافع والرهانات، المستقبل العربي"، المستقبل العربي، العدد 436، (لبنان: مركز دراسات العربية، 2015)، ص35.

[2]- ابلاهيم شابير الدين، "الأفريكوم... حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة"، تر: الحاج ولد إبراهيم، تقارير، (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، 2013)، ص 3.

كما يتبين لنا من خلال تصريح المساعِدة الوزير الدفاع الأمريكي تيريزاً ويلان بأن هذه القيادة الخاصة بأفريقيا ستسهل عملية التعاون كما ستساهم في التنسيق بين وزارة الدفاع الأمريكية، وأعضائها المنتشرين على الأراضي الأفريقية، وحتى مع الفرقاء غير الأمريكيين إن المهمة الرسمية المعلنة للأفريكوم هي تحقيق الأمن للقارة، من خلال برامج عسكرية ونشاطات ترعاها المؤسسة العسكرية، وصفت بأنها من أجل الترويج لبيئة أفريقية آمنة ومستقرة اجتماعياً واقتصادياً [1].

كما اشترطت الإدارة الأمريكية معايير متعددة مرتبطة أساساً بترسيخ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان قبل البدء في شراكة مع أي دولة أفريقية، فهذه المعايير تعتبر تهدداً لاستقرار الأنظمة الحاكمة في أفريقيا، بالرغم ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء القيادة العسكرية (الأفريكوم) بهدف حماية مصالحها وتعزيز نفوذها العسكري ودفع أجندتها الأمنية في القارة الأمريكية من خلال تكثيف التعاون الأمني والاقتصادي مع دول المنطقة حتى وأن كانت من الأنظمة غير ديمقراطية، فمثلاً نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تغاضت عن الانتهاكات لحقوق الإنسان التي يقوم بها النظام الحاكم في غينيا الاستوائية، بالإضافة إلى عدم انتقادها لتزوير الانتخابات في نيجيريا والسبب يعود إلى دور الذي تلعبه أنظمة هذه الدول في تأمين المصالح النفطية للولايات المتحدة.

المطلب الثاني: تصاعد النفوذ الصيني في منطقة الساحل الأفريقي

يعود الاهتمام الصين بالقارة الأفريقية إبان الحرب الباردة ، عند دعمها لحركات التحرير لتصفية الاستعمار الأوروبي وظهرت من خلال مؤتمر باندونج عام 1955م وتمسكها بالمبادئ الخمسة منها: الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، عدم الاعتداء المتبادل، عدم التدخل، قدمت الصين مساعدات للدول الأفريقية حديثة النشأة في مختلف المجالات منها الاقتصادية والعسكرية وذلك لتعزيز العلاقات الدبلوماسية معها خاصة الدول النفطية.

[1]- السيد خالد التزاني، مرجع سبق ذكره، ص 36.

كما ركزت الصين اهتمامها في الفترة الستينيات والسبعينيات القرن الماضي على بناء علاقاتها مع دول الأفريقية على أساس عقائدي إيديولوجي لتعزيز الشيوعية الصينية، مع مطلع التسعينيات تطورت العلاقات الصينية الأفريقية لتشمل البعد الاقتصادي، حيث باتت تنظر للقارة في العقود الأخيرة على أنها ذات أهمية اقتصادية وإستراتيجية.[1]

أولا- الصين كشريك تجاري لدول الأفريقية:

استطاعت الصين خلال سنوات قليلة أن تصبح الشريك الذي يلي الولايات المتحدة وفرنسا في القارة الأفريقية، حيث ارتفعت التجارة بين الصين وأفريقيا نحو36% عام2005م، أي 39.7 بليون دولار، بناء على الإحصائيات الصينية الرسمية، بالإضافة إلى توقيع عدد كبير من الصفقات والعقود التجارية، بلغت قيمتها حوالي 2 بليون دولار.

والتزمت الصين بمضاعفة مساعدتها المقدمة للدول الأفريقية خلال عام 2006 إلى الضعف بحلول عام2009م، وكانت نصف الصادرات إلى القارة الأفريقية من الآلات والمعدات والإلكترونيات، ومنتجات ذات تقنية عالية، إضافة إلى تحول عشرات الآلاف من الصينيين إلى أفريقيا ساهموا في بناء المنشآت الرياضية ومقر الوزارات وخطوط السكك الحديدية، في نفس السياق شهدت العاصمة الصينية بكين في 5 نوفمبر 2006م تجمع أفريقي بمشاركة 48 دولة أفريقية الذي يهدف إلى تنمية القارة الأفريقية من خلال التخفيف الجزئي لديون دول القارة الأفريقية وإلغاء الديون المستحقة على الواحد والثلاثين دولة الأكثر فقراً والأكثر مديونية في القارة، والتي قدرت بنحو 1.3 بليون دولار، وزيادة عدد بنود الصادرات السلعية الأفريقية المعفاة من الرسوم الجمركية[2].

ولتطوير العلاقات التعاون بين الصين والدول الأفريقية، تم تعزيز تبادل الزيارات بين رؤساء الدول الأفريقية ورئيس الصيني بدءاً من عام 2007م بهدف دراسة وتطوير العلاقات

[1]- جميلة علاق، "إستراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد19، ديسمبر 2014، ص 341.

[2]- شفيعة حداد، "الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة – التنافس في السودان نموذجا"، دفاتر السياسية والقانون، العدد 10، جانفي 2014، ص15.

في المجالات الاقتصادية والتجارية والعسكرية، والمساهمة في تطوير التنمية والبناء داخل القارة لدعم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الأفريقية واتخذت الصين عدداً من الإجراءات من بينها:

– إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من الدول الأفريقية الأقل نموًا، حيث أصبحت 190 سلعة من 25 دولة إفريقية تتمتع بهذا الإعفاء.

– تشكيل منتدى التعاون الصيني – الأفريقي بهدف العمل على تلبية احتياجات العولمة الاقتصادي ومساندة الوحدة والتعاون والتحالف بين الدول الأفريقية وفقًا لقناعتها ومصالحها، والدفاع عن جهود هذه الدول في معارضة التدخل الخارجي في شئونها ونزاعاتها الداخلية، ودعم المحاولات الأفريقية لحل النزاعات داخل القارة الأفريقية باعتماد على الآليات السلمية.[1]

– مصادق المنتدى الخامس للتعاون الأفريقي الصيني في بكين عام 2012م على خطة عمل للفترة ما بين 2013م–2015م، تقضي بحصول الدول الأفريقية على قروض مالية ميسرة من الصين بـ20 ملياراً من الدولارات لتطوير البنى التحتية، الزراعية والصناعية، لتحقيق التنمية الذاتية والتنمية المستدامة.

– زيادة استثمار الشركات الصينية الذي بلغ عددها 2000 شركة بعد أن كان عددها 700 عام 2005م، في مجال الزراعة والتعدين والبناء والتعمير، وقطاعي التجارة والاستثمار، ومعالجة منتجات الموارد، والتصنيع، والدعم اللوجستي التجاري، هذا بالإضافة إلى العمال والخبراء الصينيين.

– تدريب 30 ألف فرد من الدول الأفريقية في مختلف المجالات، مع فتح الباب لتوفير 18 ألف منحة دراسية للطلاب الأفارقة، حيث تبني الصين رؤيتها على أساس أن "الغزو الثقافي" هو البديل المضمون ليرى الأفارقة الوجه الحقيقي للصين صاحبة الحضارة العريقة، حيث بدأت بكين منذ 2009 مشروعاً للمنح الدراسية وصل بمقتضاه عدد الطلبة الأفارقة في الجامعات الصينية إلى حوالي 12 ألف طالب يدرسون على نفقة الصين.

[1]– جميلة علاق، مرجع سبق ذكره، ص424.

– نقل التبادل التجاري الصيني– الأفريقي من حدود مليار واحد من الدولارات في حقبة السبعينيات، ليرتفع مع مرور الوقت وليصل في عام 2013 إلى ما يزيد على الـ210 مليارات دولار، مقابل 85 مليار دولار قيمته بين واشنطن والبلدان الأفريقية، لتغدو صادرات أفريقيا إلى الصين ضعفي الصادرات إلى الولايات المتحدة، وأربعة أضعاف الصادرات الأفريقية إلى دول الاتحاد الأوروبي[1].

الشكل رقم (3): حجم التجارة الصينية – الإفريقية (2000م–2012م)

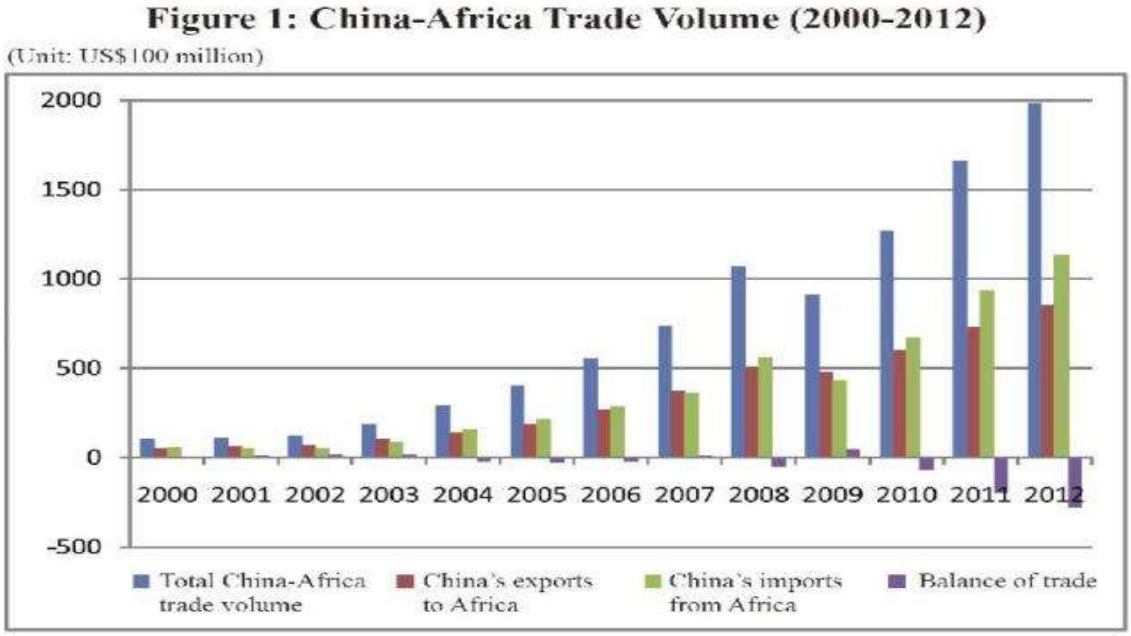

المصدر:

– ألاولي إسماعيل، "العلاقات الصينية الإفريقية ... شراكة أم استغلال وجهة نظر إفريقية، تقارير، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،19 أفريل 2014)، ص 04.

[1]– الصين تغزو أفريقيا اقتصادياً، تقرير خاص، ينظر لرابط:

http://alkhaleejonline.net/articles/1432365433392009500/%D8%A7%D9%84%D8%B / 5%D9.

من خلال هذا الشكل يتضح أن الصين تمكنت من بناء علاقات إستراتيجية واقتصادية مع الدول الأفريقية، لتصبح الشريك التجاري الأول لعدد واسع من بلدان القارة، إذ بلغ الاستثمار المباشر الصيني في أفريقيا عام 2013م إلى 25 مليار دولار، بوجود أكثر من2500 شركة صينية إستثمارية في شتى المجالات، من خلال هذه الاستثمارات الحيوي، حيث بلغت التجارة بين أفريقيا والصين إلى 210 مليار دولار في العام ذاته[1].

بالإضافة إلى ذلك تقدم الصين فرصاً تنموية قوية للدول الأفريقية في الوقت الراهن، ففي الشرق الأفريقي تقوم الشركات الصينية ببناء ميناء جديد مرتبط بخط سكة حديد عصري لربط مالي بالموانئ السنغالية بتكلفة تصل إلى 11 مليار دولار. كما قامت الصين بتقديم المساعدات المالية باعتبارها شريك استراتيجي لدول الأفريقية[2]، وهنا يتضح لنا أن سياسة الصين الجديدة تجاه أفريقيا قائمة على تعزيز التعاون الاقتصادي، من خلال الدمج بين العلاقات التجارية وخلق الأسواق لمنتجات الصينية في المنطقة،

ثانيا– استحواذ الصين على منابع النفط في أفريقيا:

إن إدراك الصين لأهمية القارة الأفريقية ينبع من منطلقات اقتصادية بحتة نظراً الوجود احتياطيات نفطية مهمة فيأ فريقيا، ومزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية والغرب المتواجدين في الساحة الأفريقية يتزامن ذلك بعد إن استغلت الرغبة الأفريقية للتخلص من ترسانة الشروط السياسية والاقتصادية التي فرضتها أوروبا والولايات المتحدة في تعاملاتها معها، حيث بات النفوذ الصيني واضحاً في مجالات استغلال النفط في منطقة الساحل الأفريقي وفي القارة السمراء.

[1]– سعيدة محمد عمر،" إفريقيا الصاعدة :بين الهيمنة الجديدة وتحدي التنمية"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ص 04، ينظر لرابط:

https://saidaomar.files.wordpress.com/2015/03/..... 8 pdf.

[2] – هادي محمد حسين برهم، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991،2010،(الأردن: الأجنبي دار زهران للنشر والتوزيع)، ص 100.

نجحت صين في فترة التسعينيات من اختراق الساحل عبر سياستها الموجهة لتأمين تمويلها بالطاقة من جهة، ومن جهة ثانية ضمان تنمية الطاقة النووية السلمية، إذ تمكنت الشركات الصينية العاملة في المجال التنقيب تأكيد حضورها في الساحل بدءاً من موريتانيا وصولاً إلى السودان، التي تعتبر خزاناً للموارد الأولية المهمة للصناعة الصينية في مقدمتها النفط.

تسعى الصين لاختراق خليج غينيا الغني بالنفط، ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية على الاستثمارات النفطية فيه، وبالفعل نجحت في وصول إلى انجولا، نيجيريا، والجابون، وغينيا الاستوائية، إن خروج الولايات المتحدة الأمريكية من السودان 1995 لتحظى باستثمارات نفطية، حتى أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين وفقا لأرقام عام 2004م وتمكنت شركة النفط الصينية من شراء 40% من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان ، كما قامت شركة سينوبك الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول 1500 كيلومتر لنقل الإنتاج النفطي إلى ميناء بورسودان على البحر الأحمر، ومنه إلى ناقلات البترول المتجهة للصين[1].

كما تمكنت الشركات الصينية الحصول على استثمارات نفطية في دولة تشاد بالرغم من أن نظام انجامينا كانت تربطه علاقات دبلوماسية بتايوان، غير أن المصالح الاقتصادية تعلو على مبدأ الصين موحدة الذي تتمسك به بكين دائما، وتضعه كمعياراً حاكماً لعلاقاتها الدولية.

مع دخول بعض دول الساحل منتدى التعاون الصيني –الأفريقي الدول المنتجة للنفط : (تشاد2000، وموريتانيا 2006 ومالي2008)، أدى إلى مضاعفة واردات الصين للنفط الأفريقي ثماني مرات من 100ألف إلى 900ألف في الفترة الممتدة بين(1998–2005)، وبذلك أصبحت الصين ثاني مستهلك عالمي للبترول ب 06 مليون برميل يوميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية ب 20 مليون برميل، وقبل اليابان ب 05 مليون برميل ليتضاعف حجم

[1]– جهادعودة، صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة، ط1، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2013)، ص 251.

الطلب الصيني بحلول العام 2013م إلى حوالي 13 مليون برميل، يكون% 80 منها مستوردا[1].

وهذا ما يؤكد لنا أن الصين تحرص على زيادة وارداتها من النفط الأفريقي ليصل إلى 30 %من إجمالي وارداتها بحلول العام 2011 م، حيث إنها تسعى لتجميع احتياطي استراتيجي من البترول حجمه 100 مليون برميل، وذلك بالتركيز في دول معينة في منطقة خليج غينيا، أهمها: أنجولا، غينيا الاستوائية والكونغو، فضلاً عن ذلك تولي الصين، السوادن وجنوب السودان اهتماماً خاصاً، حيث تعد الصين أكبر مستثمر في قطاع النفط في البلدين بعد أن تجاوزت استثماراتها 15مليار دولار[2]، فالصين تسيطر على شريحة لا يستهان بها من حقوق النفط في السودان[3].

إن زيادة الاستثمار النفطي في أفريقيا يعتبر تهديدا للاقتصاد الأمريكي، وهذا ما أكده تقرير "مفوضية المراجعة الأمنية والاقتصادية للولايات المتحدة والصين"، إلا أن إستراتيجية الطاقة التي تنتهجها حكومة بكين تشكل مصدر قلق، لوكالة أمن الطاقة الأمريكية، وذلك نظراً لاهتمامات بكين المتصاعدة بالسيطرة على النفط ومصادر إنتاج الموارد الطبيعية الأخرى، مباشرة من مصادرها، عوضاً عن الاستثمار، وإتاحة المزيد من الإمداد في السوق العالمية، واستشهد التقرير بالسودان كمثال حي للإستراتيجيات التي تتبعها الصين في القارة، والقائمة على سياسة التعامل وفق "حزمة متكاملة" تشمل التمويل، والخبرة التقنية إلى جانب النفوذ لحماية الدولة المضيفة في المحافل الدولية.

---

[1]– جميلة علاق، مرجع سبق ذكره، ص،343.

[2]– ايمن شبانه، النفط الإفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد 2، (مصر، فبراير 2013)، ص 07.

[3]– شفيعة حداد، مرجع سابق ذكره، ص16.

المبحث الثالث: تعاون الإقليمي ودولي كخيار إستراتجي للأمن في منطقة الساحل الأفريقي

تمثل المصالح الاقتصادية أهمية خاصة في الواقع السياسي لكل الدول، مما دفعها إلى اندماج ضمن تكتلات وتجمعات إقليمية جهوية ودولية، إذ من الصعب على أية دولة مهما كانت مواردها الطبيعية والبشرية أن تدير سياستها الاقتصادية بمعزل عن سياسة التعاون مع الدول الأخرى خاصة المجاورة لتأمين تسويق منتجاتها وتبادلاتها التجارية والمحافظة على استقرارها وأمنها.

لذلك سعت الدول الساحل الأفريقي إلى تكثيف جهود التعاون بينها وبين الدول المجاورة من جهة، وكذلك مع القوى الدولية من أجل إيجاد آليات سلمية هادفة إلى حد من خطورة التهديدات الجديدة وذلك بإعطاء الأولوية للقطاع الاقتصادي وتحقيق التنمية في مناطق الهشة من أجل استرجاع الاستقرار الأمني في منطقة الساحل الأفريقي، لذاك سنحاول في هذا المبحث دراسة واقع التنمية في منطقة الساحل الأفريقي، ومعرفة إذا كانت الدول الأفريقية بإمكانها الخروج من الأزمات المستعصية دون اعتماد على مساعدات القوى الكبرى.

المطلب الأول: التعاون الإقليمي في منطقة الساحل الأفريقي: بين القطيعة والاستمرارية.

إن إدراك القوى الإقليمية لخطورة الوضع الأمني في منطقة الساحل الأفريقي، خاصة بعد موجة التغيير التي شهدتها بعض دول شمال أفريقيا (ليبيا، تونس) التي ساهمت في انفلات الأوضاع الأمنية في نشوء خلايا متشددة تنشط عبر الحدود المشتركة في الصحراء، وتنسق مع الخلايا الإرهابية في دول الساحل الأفريقي، مما دفع بالدول الجوار والدول المعنية (دول الساحل الأفريقي) إلى تكثيف جهود التعاون في مختلف المجالات خاصة القطاع الاقتصادي لمواجهة تحديات الأمنية المتمثلة في (منظمات الإرهابية، الجريمة المنظمة الهجرة غير الشرعية، النزاعات الاثنية) باستخدام آليات سلمية التي تهدف إلى خلق التنمية في المنطقة.

ومن أجل خلق بيئة آمنة في منطقة الساحل الأفريقي لا بد من تفعيل دور المنظمات الإقليمية المتمثلة في الاتحاد الأفريقي وجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس) وتكثيف جهود بين الدول الإقليمية من أجل تحقيق تكامل إقليمي واستقرار الأمني في منطقة الساحل الأفريقي وفي القارة الأفريقية ككل.

أولا- دور منظمات الإقليمية في تحقيق الأمن واستقرار في منطقة:

1- الاتحاد الأفريقي:

شهدت القارة الأفريقية عامة ومنطقة الساحل الأفريقية خاصة مع نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي تغييرات في الطبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبدأت تتنامى فكرة الاتحاد وتعاون بين الدول حديثة النشأة وكانت المحاولة الأولى لتحرر من التبعية واعتماد على الذات وتحقيق الوحدة الكاملة من خلال إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1963م، وهذا ما تم تأكيده في المادة الثانية من الميثاق أن المنظمة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في مقدمتها تعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الأفريقية، كما فقرة الثانية من نفس المادة تنص أنه لتحقيق تلك الأهداف فإن على الدول الأفريقية أن تنسق سياساتها العامة، خاصة في مجالات التعاون السياسي، الإقتصادي، الثقافي، العلمي، الصحي والأمني.

بالرغم من جهود المبذولة من قبل دول الأعضاء في محاولة حفاظ على سلامة وامن المنطقة من خلال تطوير القطاع الاقتصادي وتحقيق التنمية إلا أنها فشلت في مهام الموكل إليها بسبب انتشار الفوضى ودخول دول المنطقة خاصة دول الساحل في دوامة العنف نتيجة للصراعات الداخلية، ومع بدء الألفية الثالثة تم إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والمعروفة بـ "النيباد" في أكتوبر 2001، وذلك بهدف القضاء على الفقر وتحسين الأوضاع الاقتصادية، كما تم تحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي من عام 2002م، واعتُبر خطوة إيجابية على صعيد التكامل الأفريقي إذ أكدت المادة الثالثة من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي أنه يسعى إلى تحقيق مزيد من الوحدة والتضامن بين

الدول الشعوب الأفريقية [1]، واهتمام بالتكامل الإقليمي للصول لتكامل اقتصادي للقارة وذلك من خلال إعطاء أهمية للقطاع الخاص والموارد البشرية في عملية التنمية باعتبارهما مصدران أساسيان للاستثمار، كما ركز أعضاء الاتحاد على عدالة توزيع الدخل لتنويع قواعد الإنتاج ومحاربة الفساد وتبسيط الإجراءات أمر ضروري لتحقيق التنمية، كما أن توسيع الرقابة الشعبية على أجهزة الحكم وزيادة مؤسسات المجتمع المدني وزيادة الوعي الاجتماعي تعد بمثابة أهم شروط إستراتيجية التنمية المستهدفة[2].

فضعف القدرات الدولة الأفريقية وعجزها على تنفيذ برامجها التنموية وغياب ثقافة الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان وحرمان فئات اجتماعية من مشاركة في عملية صنع قرار ولد لديهم شعور عدائي تجاه السلطة المركزية نتج عنه نزاعات وحروب أهلية، فتفاقم الأزمات وتعقدها جعل دول منطقة الساحل الأفريقي تصنف ضمن الدول الفاشلة، هذا ما أكدته سياسة الاتحاد الأفريقي أنها تسعى لإعادة إعمار وتنمية دول منطقة بعد حل النزاعات الداخلية.

أما بيان السلم والأمن في أفريقيا الصادر عن رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في مجلس السلم والأمن يؤكد على اهتمام الاتحاد بالدول التي تعاني أيضاً من التطرف الديني والعرفي والفساد، التعريف الانفرادي للمواطنة، الفقر والأمراض، الاستغلال غير المشروع لموارد أفريقيا الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، إذ تسعى الدول الأعضاء تكثيف جهودها لمواجهة الأخطار الأمنية التي تهدد المنطقة ومتمثلة في انتشار غير المشروع للأسلحة، تجارة المخدرات، منظمات الإرهابية، الجريمة المنظمة[3].

---

[1]– سامي السيد أحمد، "خطوات منقوصة: التكامل الإقليمي الأفريقي .. خبرة الماضى وآفاق المستقبل"، مركز العربي للبحوث والدراسات، ينظر لرابط:

http://www.acrseg.org/39227.

[2]– عادل عبد الرزاق، أفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي "رؤية مستقبلية" دراسة وثائقية وتحليلية في اطار العلاقات السياسية الدولية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007)، ص 9.

[3]– تقرير رئيس المفوضية، "تعزيز تصميم وفعالية إفريقيا في إنهاء النزاعات وتحقيق السلام المستدام"، (طرابلس، 30، 31 أوت 2009)، ص 2-4.

ولنجاح مهام الاتحاد الأفريقي في أداء مهامه وتحرك في عمق الأزمات التي تعاني منها القارة الأفريقية وخاصة دول الساحل التي تعرف بأنها قوس أزماتي، يتوجب على الدول الأعضاء ان تحترم دساتيرها، وخاصة عندما يتعلق الأمر بإجراء تعديلات دستورية هادفة لترسيخ المبادئ الديمقراطية خاصة فيما يتعلق بشفافية الانتخابات وتداول السلمي على السلطة بما يتوافق مع الميثاق الأفريقي للديمقراطية، لأنه يشكل عنصراً هاماً للجهود الرامية إلى تعزيز العمليات الديمقراطية في القارة وتشجيع السلام والاستقرار على وجه العموم.

الجدول رقم (17): مستوى التكامل الإقليمي داخل التجمعات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها من الاتحاد الأفريقي

التجمع	عدد الدول الأعضاء	مستوى التقدم الذى تم إحرازه على صعيد إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية
جماعة شرق أفريقيا	5 دول: بوروندي، كينيا، أوغندا، رواندا، تانزانيا.	استطاعت تحقيق تقدم ملحوظ، تمثل في إعلان الاتحاد الجمركي في عام 2009، وانطلاق السوق المشتركة في عام 2010، والتوقيع في عام 2013 على بروتوكول الاتحاد النقديMonetary Union Protocol، بهدف إنشاء عملة موحدة في غضون 10 أعوام، ووافقت كل من رواندا وأوغندا وكينيا في عام 2014 على تبني تأشيرة سياحية موحدة، كما وافقت الدول الثلاث بالإضافة إلى بوروندي على استخدام بطاقات الهوية الوطنية في المستقبل كوثائق سفر فيما بينها، ودخلت الجماعة EAC في مفاوضات مع الكوميسا والسادك لإنشاء منطقة تجارة حرة بين التجمعات الثلاثة، ومن المتوقع إقامتها بحلول 2016.
الكوميسا	19 دولة: مصر، جيبوتي، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، السودان، زامبيا، زيمبابوي، رواندا،	أطلقت في عام 2009 الاتحاد الجمركى. تخفيض الجمركي على واردات دول الاعضاء، تبادل التجاري بين الدول الاعضاء مع تخفيض الرسوم الجمركية

	بوروندي، جزر القمر وليبيا	
الإيكواس	15 دولة: بنين، بوركينافاسو، الرأس الاخضر، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توغو	حققت تقدما ملحوظا على صعيد تطوير منطقة تجارة حرة، وتخطط لإقامة اتحاد جمركي خلال عام 2015، ومن المتوقع انطلاق الاتحاد النقدي والبنك المركزى للإيكواس بحلول عام 2020.
السادك	15 دولة	أحرزت تقدما على صعيد منطقة التجارة الحرة، وكان من المخطط انطلاق الاتحاد الجمركي في عام 2013 ولكن تم تأجيله.
الإيكاس	10 دول	أعلنت في عام 2004 إنطلاق منطقة التجارة الحرة، اي تحرير التجارة بين دولها، وإزالة معوقات التجارة البينية ولكن الوضع الهش لبعض دولها جعل الأمور أكثر تعقيدا.

المصدر: سامي السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، بتصرف.

يتضح لنا من خلال الجدول مدى إدراك الدول الأفريقية لأهمية التكامل الاقتصاد الإقليمي باعتباره عامل الأساسي في تحقيق التنمية وخلق بيئة أمنة في المنطقة، وتجسد ذلك بتوقيع اتفاقيات الشراكة بين مجموعة الدول بهدف زيادة عملية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء باعتبارها الجسر الذي يربط بين الدول المتعاقدة والتي تسمح لها بتصريف الفائض من إنتاجها و استيراد حاجيتها من فائض إنتاج دول أعضاء.

وتعد الجماعات الاقتصادية الإقليمية في القارة من العلامات الملموسة على التقدم المحرز في مجال التكامل. وهي الوحدات الأساسية عام 1991م، والتي توفر إطاراً شاملاً لتحقيق التكامل الاقتصادي في القارة.

وتشمل مجموعات البلدان هذه اتحاد المغرب العربي وتجمع دول الساحل والصحراء في الشمال، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا(إيكواس) في الغرب، وجماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية للتنمية في الشرق، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الجنوب، والسوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في الجنوب الشرقي، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في الوسط.

وتتخذ الجماعات الاقتصادية الإقليمية خطوات ملموسة نحو التكامل. فعلى سبيل المثال، تطبق هذه الجماعات الآن تدابير مبتكرة في مجال الاتصالات المتنقلة لخفض تكاليف تجوال الهاتف المحمول من خال توثيق التعاون. وينطبق هذا بشكل خاص عل جماعة شرق إفريقيا، ففي يناير 2015، أطلقت كينيا ورواندا وجنوب السودان وأوغندا شبكة المنطقة الواحدة في شرق أفريقيا في محاولة لتوحيد أسعار المكالمات الإقليمية وخفض التكاليف بين الدول المشاركة[1].

بالرغم من التحديات وعراقيل التي واجهة الدول الأفريقية في تحسين العلاقات التجارية بين الدول القارة وخلق سوق منافسة للأسواق الدولية، إلا أن معظم الدول الأفريقية أحرزوا تقدماً في عمليات التكامل، بدءًا من المجال الاقتصادي وصولاً إلى المجال السياسي والأمني وهذا راجع لخصوصية البيئة الأفريقية المعروفة بالنزاعات الاثنية وانتشار العمليات الإرهابية، وفساد الإداري، وضعف مؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى تنافس الدولي على الثروات الطبيعية خاصة في غرب أفريقيا.

كما أعطت الدول المنطقة أولوية للتنمية المستدامة، بمعنى أن تحقيق التنمية وخلق بيئة آمنة يكون مرهون بالجهود الإقليمية خاصة الاتحاد الأفريقي باعتباره قوة ديناميكية في الساحة العالمية والإقليمية من شأنه أن يحقيق التكامل الاقتصادي ويجعل أفريقيا سوق ناشئة منافسة من خلال توسيع التجارة الإقليمية، ويتيح للبلدان الأفريقية فرصة لمعالجة إحدى العقبات الرئيسية التي تعوق القدرة التنافسية لصادراتها وهي صغر حجم اقتصادياتها الوطنية، وسيساعد توسيع التجارة الإقليمية بوجه خاص الشركات الأفريقية في تعزيز قدرتها.

[1]– كارلوس لوبيز، التقدم ببطء نحو التكامل، التمويل والتنمية، منتدى صندوق النقد الدولي، يونيو 2016، ص 19.

وفي هذا السياق يشكل توسيع التجارة الإقليمية خطوة أولى نحو بناء القدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية الضرورية للتصدير على نطاق العالم، وفي مقابل قد يكون هدف المنظمات التي ترفع شعارات التنمية المستدامة هو حفاظ على مصالح فئة معينة بما في ذلك واضعي السياسات العليا للدولة.

2- الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا:

هي منظمة تعاون أفريقية حكومية تعرف باسم "إكواس"، تضم 15 دولة أفريقية الغربي، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين دول المنطقة كمدخل إلى اندماج اقتصادي شامل وتقديم مساعدة في التعجيل بعمليتي التكامل والتنمية في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية[1]. لذلك عقدت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤتمر قمتها في واغادوغو، بوركينا فاسو في 15 يناير 2008م ومن بين القرارات التي توصلت إليها الهيئة ما يلي:

أ- النمو والفقر والتقارب على مستوى الاقتصاد الكلي: تعزيز العمل الجماعي لإيجاد حلول مستدامة، لأن الدول الأعضاء بحاجة إلى تعزيز الإدارة الهيكلية لاقتصادياتها وإصلاحاتها فضلا عن عملية التكامل الإقليمي، دعوة مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى التعجيل بإعداد مبادئ توجيهية وإجراءات واضحة لتنفيذ برنامج التعاون النقدي للجماعة بفعالية، تحديد الهيئة التزامها باعتماد التكامل الإقليمي باعتباره حافزاً لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي والحد من الفقر في المنطقة دون الإقليمية، وفي هذا الصدد اعتمدت الهيئة ورقة الإستراتيجية الإقليمية للحد من الفقر التي أعدتها المفوضية.

ب- اتفاقات الشراكة الاقتصادية: إعادة رؤساء الدول والحكومات تأكيد موقفهم المشترك لإبرام اتفاق شراكة اقتصادية موجه نحو التنمية يخدم مصالح سكان غرب أفريقي، وقد شددت الهيئة على الحاجة الملحة إلى وضع الصيغة النهائية للاتفاق بطريقة عادلة ومتوازنة

---

[1] - المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية (إكواس)، ص 3، ينظر لرابط:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2016/1/27.

بحيث يكون مفيداً لكل من غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي، دعت الهيئة البلدان التي وقعت على الاتفاقات المؤقتة إلى أن تكفل اتساقها مع الالتزامات التي قطعتها في إطار التكامل الإقليمي، علاوة على ذلك أكدت الهيئة على ضرورة تعزيز عملية التكامل الإقليمي من خلال تطبيق التعريفة الخارجية الموحدة، حرية تنقل الأشخاص والسلع، وتعزيز تنمية المنطقة دون الإقليمية[1].

ومن بين نجاحات التي حققتها منظمة الإكواس هي إقامة جسور للتبادل بين دول المنطقة، والحد من الانقلابات العسكرية خاصة في منطقة الساحل الأفريقي، كما تعاطت بحزم مع بعض الأزمات مثل أزمة مالي في 2012م، وساحل العاج في 2011م، وإنْ ظلَّت مواقفها في الغالب متأثرة بموقف القوى الاستعمارية التقليدية خاصة فرنسا.

كما تتعاون المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكواس) مع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في استخدام بعثات تقييم الاحتياجات وتقنيات الإعلام والاتصال لتعزيز نزاهة مراقبة الانتخابات من أجل ترسيخ الممارسة الديمقراطية.

نظراً لانتشار الفوضى في منطقة الساحل الأفريقي وفشل القوى الكبرى في إيجاد آليات واستراتيجيات ملائمة لمواجهة التهديدات الأمنية التي تعرض الدولة الأفريقية للانهيار، مما يتوجب أن تتولى أفريقيا مسؤولية تحقيق الأمن والاستقرار في القارة خاصة منطقة الساحل الأفريقي التي تشهد انفلات أمني، إذ يرى معظم الباحثين مختصين في الشؤون الأفريقية أن تحقيق الاستقرار الأمني في القارة الأفريقية يتوجب على الحكام أفارقة اهتمام بالنمو الاقتصادي، وإدخال الإصلاحات لترسيخ مبادئ ديمقراطية، إعطاء أولوية للقطاع غير الحكومي لتحقيق التنمية، توزيع العادل للثروة، واشتراك كافة الفئات الاجتماعية في الحياة السياسية، كما تحتاج الحكومات الأفريقية إلى تدفق مستمر للأفكار الجديدة تستعملها قيادة في أجندة لمواصلة الإصلاح السياسية والاقتصادية، وتشير دراسات أن الحكومة بمفردها لا تستطيع تقديم كل هذه الأفكار وبدائل لمواكبة التغييرات المحلية والإقليمية والدولية.

[1]– الأمم المتحدة، مفوضية الاتحاد الأفريقي المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، "تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا"، الاجتماع السابع والعشرون، اثوبيا، 26، 29 مارس 2008، ص 03.

الجدول رقم (19): يوضح أجندة أفريقية في تحقيق التنمية في القارة

جدول أعمال النمو	تطور البلدان الأفريقية مؤيدة للنمو، خلق سوق المنافسة، قدرة دول أفريقية للوصول إلى الاقتصاد العالمي وخلق شروط المحلية، التكنولوجيات الجديدة وتكييفها مع البيئة الإفريقية.
جدول أعمال الديمقراطية	أفريقيا نماذج نجاح الديمقراطية في أفريقيا: وجود الدساتير ديمقراطية، خلق الهوية الوطنية وتحقيق الوحدة الوطنية.
جدول أعمال الحوكمة	المعايير دولية ا للحكم في الأفريقية مقبول، تخفيض نسبة الفساد إلى مستويات مقبولة، تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي بنجاح
جدول الأعمال الاجتماعي	حلول أفريقيا لفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، دعم التعليم وفعاليته.
جدول أعمال الأمن	حل الصراعات في أفريقيا، تنفيذ الإستراتيجية التعاون العسكري لمنع الثورات العنيفة
جدول الأعمال الاقتصادي الدولي	تضطلع أفريقيا بدور في وضع هيكل اقتصادي دولي يسمح بزيادة فرص الوصول إلى التجارة، وتلقي الاستثمار الأجنبي المباشر والمعونة، وتخفيف عبء الديون.
جدول الأعمال السياسي الدولي	وتحظى جماعات الضغط في أفريقيا بنجاح بزيادة الاعتراف والتمثيل في المؤسسات الدولية، كما أن التدخل الدولي في أفريقيا يدار دائما في المنظمات الإقليمية الأفريقية و / أو القارية.

المصدر:

Jeffrey Herbst, Greg Mills, Africa in 2020:three scenarios for the future, strengthening Africa economic performance, brenthurst discussion papers, 2/2006, p2-8

يشير الجدول إلى التطورات الإيجابية التي ستعتمد عليها الدول الأفريقية في حل المشاكل القارة، كما يتضح لنا إمكانيات دول الأفريقية في ترسيخ مبادئ الديمقراطية والأكثر

أمناً بالإضافة لقدرتها في معالجة القضايا الاجتماعية الحرجة واشتراك المرأة في الحياة السياسية، إن نجاح الدول الأفريقية في تحقيق آمنها وحفاظ على استقرار السياسي سيساعدها في جذب المستثمرين الأجانب الأمر الذي سيؤدي إلى نمو اقتصادها بشكل أسرع.

إلا جانب الجهود المبذولة من قبل الدول الأفريقية لمعالجة مشكلات في القارة، لابد من خلق البيئة الأمنية خاصة في الدول المنهارة وذلك من خلال:

1- انسحاب القوات العسكرية للقوى الدولية والإقليمية من مناطق التي تشهد نزاعات الاثنية أو متعرضة لتهديدات الإرهابية.

2- دمج المتمردين في وحدات خاصة للجيش وتشديد مراقبة الحدود لمواجهة هجمات الإرهابية، وتكثيف جهود لاسترجاع استقرار الأمني وتحقيق الوحدة الوطنية.

3- تشكيل لجنة تقصي حقائق فورية، وتقديم المتهمين للعدالة[1].

4- بناء المؤسسات الديمقراطية في منطقة الساحل الأفريقي، إذ لابد من تفكيك البنى والتنظيمات والعلاقات التقليدية.

5- احترام الدولة وضمانها لحقوق المواطنين الأساسية وحرياتهم المدنية، وفي مقدمتها الحق بالتجمع، وحرية الرأي والتعبير، وبالتالي التحول من المجتمع الذي يقوم على التنظيمات الأهلية، مثل القبيلة إلى المجتمع الذي يقوم على التنظيمات الحديثة وفي مقدمها الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، الذي تقوم بتجميع المطالب المادية المباشرة للمواطنين والتعبير عنها بأسلوب سياسي، وتعكسها في برامج سياسية لتنفيذها [2].

6-تعزيز الهوية الوطنية من خلال خلق الوعي السياسي لدى الفئات الاجتماعية وإغلاق ملف التمرد والمطالبة بالانفصال وإقامة الحكم الذاتي.

---

[1]- بدر حسن شافعي، "مستقبل الصراع في أفريقيا الوسطى"، تقارير،(لبنان: مركز الجزيرة للدراسات، 25 مارس 2014)، ص8.

[2]- الإصلاحات العسكرية -الأمنية في اليمن: بذور صراع جديد؟(2013)، تقرير الشرق الأوسط رقم2013 (139)، ص9.

7- تبني مبدأ الحوار المباشر مع قادة الحراك في الداخل، والاستجابة لمطالب الفئات الاجتماعية وفق المتطلبات القانونية والدستورية.

8- أن تقوم الحكومة باستبعاد كافة القيادات الإدارية والعسكرية التي تبث تورطها في قضايا الفساد.

9- حل كافة المشاكل المتعلقة بالتوزيع العادل للثروة بين مختلف الشرائح الاجتماعية.

10- إعادة النظر في المناهج التربوية والتعليمية، إعادة صياغة المكونات ذات الصلة بهوية الوحدة الوطنية على نحو أكثر عمقاً.

11- تفعيل الأداء الوظيفي لمؤسسات الدولة وتبني سياسات هادفة لترسيخ القيم الديمقراطية، وتحقيق التنمية من أجل حماية الوحدة الوطنية.

12- غرس قيم الولاء الوطني على نحو تختفي فيه نبرات الانفصال، وتتعزز فيه هوية المواطنة والولاء للدولة بحيث تتقدم هوية الوطن على الولاءات الأخرى سواء كانت حزبية أو قبلية أو مناطقية.

13- سن القوانين والتشريعات لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام، وتنظيم جلسات استماع علنية من قبل ممثلين الشعب في المناطق الجغرافية المختلفة، لذلك يقتضي بذل الجهود المتعلقة ببناء السلام، وهذا من شأنه أن يجعلهم أكثر إلماما والمعرفة باحتياجات المجتمعات المحلية، وهذا أن حصل يدل على أن دور الممثلين المنتخبين يمتد لتعزيز التسامح والمصالحة من خلال اعتماد القوانين التي تركز على المساواة بين مختلف الشرائح الاجتماعية[1].

[1]- مولوجيتا جيبرهيوت جيتاشو زيروا، "الأساليب التعاونية لحل الصراعات في أفريقيا"، ورقة عمل مقدمة إلى معهد الدراسات الخاص بقضايا الأمن والسلم، (جامعة أديس أبابا، 2013)، ص17.

المطلب الثاني: نظرة مستقبلية لعلاقة فرنسا –دول الساحل الأفريقي

تعتبر فرنسا إحدى الدول الأوروبية التي استطاعت أن تحافظ علي علاقاتها مع مستعمراتها الأفريقية السابقة، نتيجة لسياسة تعاونية محكمة التي طبقتها في بعض الدول الأفريقية في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية، ونتيجة للمتغيرات الدولية، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وسيادة النظام العالمي الجديد وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، غيرت فرنسا سياستها تجاه أفريقيا لمواكبة التغيرات الدولية، ومواجهة نفوذ الأمريكي في القارة خاصة دول فرانكوفونية.

تقوم الحكومة الفرنسية بوضع آليات وأساليب جديدة وتبني سياسات هادفة لتعزيز التعاون مع الدول الأفريقية في مختلف القطاعات لمساعدة هذه الدول الهشة للخروج من دوامة الأزمات وتحقيق الاستقرار الأمني للمنطقة.

نظراً لوجود علاقة ثقافية بين فرنسا ومستعمراتها السابقة، فهي تسعى جاهدة لحفاظ على هذه الميزة من خلال توقيع اتفاقية الشراكة (IFADEM) لتطوير المبادرة الفرنكوفونية للتدريب المستمر لمعلمي المدارس الرسمية على اللغة الفرنسية[1]، وتأهيلهم وتقويتهم باللغة الفرنسية وبالمواد التي يتم تدريسها بالفرنسية مع احترام اللغات الشركاء بواسطة مشروع FADEM ، كما تستمر في إبرام اتفاقيات ثنائية أو جماعية مع الدول الأفارقة خاصة التي كانت منضوية تحت لواءها لتعزيز التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، والتزام كافة الدول والحكومات الخاصة ممثلون على مستوى الفعاليات الثقافية بالبنود الشراكة [2].

ويرى بعض الباحثين أن أفريقية بحلول 2025 م ستكون معهد المعرفة للتنمية البشرية وإتقان اللغات و يستند في المقام الأول على التعليم الجيد للجميع الأطوار بما في ذلك

[1]– د .ك، مدير «المنظمة الفرنكوفونية» يزور سليمان وميقاتي ويوقّع وديان اتفاقاً لتدريب معلمي المدارس الرسمية، المستقبل، العدد4833، 12 أكتوبر 2013، ص9.

[2] - S. E. M. Abdou Diouf, La Francophonie en Afrique : quel avenir?, Colloque organisé à l'Assemblée nationale en partenariat avec l'Institut français des relations internationales (Ifri) , (Paris, le 24 juin 2010),p 02 .

التعليم العالي والتعليم المهني، كما تسعى فرنسا إلى دعم دول الأفريقية والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية لتنفيذ سياسات وبرامج التنموية والبرامج التي تعمل على تحسين تدريب المعلمين، وتعزيز الحوار الثقافي والفكري بين الدول الأفريقية الفرنكوفونية لتحقيق التنمية المستدامة[1].

تسعى فرنسا للحفاظ على مكانتها في القارة الأفريقية باستخدام آليات جديدة تضمن بقاءها ويمكن إن نذكر "الشراكة من اجل المستقبل"، حيث صرح هولاند في قمة الإليزية 2013م بأنه: "لقد دقت ساعة أفريقيا، ينبغي على الشركات الفرنسية أن لا تتردد في الاستثمار في هذه القارة، بل عليها القيام بذلك لأنها قارة تشهد ديناميكية اقتصادية قوية وهي تعتبر قارة المستقبل[2]".

وتقوم هذه الشراكة على 15 اقتراحاً للاستجابة لأولويات واحتياجات أفريقيا ولمواكبة التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية والتي تتضمن كالتالي:

1- مراجعة السياسية الاقتصادية الفرنسية- الأفريقية، وتسهيل حركة تنقل رؤوس الأموال بين الدول المتعاقدة.

2- تكوين رأس مال البشري، وتعزيز التعاون الأكاديمي والبحث العلمي، والتبادل الفكري بين الدول (فرنسا وأفريقيا)، تعزيز فضاءات للحوار بين القيادات النسائية الفرنسي الأفريقي وفي مجال الأعمال والإدارة.

3- دعم تمويل البنية التحتية للدول الساحل الأفريقي: قامت فرنسا بدعم صندوق البنك الأفريقي للتنمية من خلال ارسال الخبراء الفرنسيين لتدريب موظفين المنطقة.

4- عرض مشروع OECD لتقييم المخاطر المالية الأفريقية، يرافقه مؤتمر دولي تشارك فيه وكالات التصنيف والمؤسسات المالية لمناقشة بناء قدرات الشفافية وتقييم نماذج الأفريقية.

5- المساهمة في التنمية القدرة التمويلية الاقتصاد الأفريقي.

---

[1] - Irina Bokova, "Futurs africains: vers une émergence durable? ", l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, 2015.

[2]- طاهر هاني، "قمة في الإليزيه لبعث روح جديدة في العلاقات الفرنسية –الأفريقية"، ينظر لرابط:
http://www.france24.com/ar/20131206.

6- زيادة قدراتها استجابة الاتحاد الأوروبي لصالح أفريقيا.

7-تعزيز التعاون الفرنسي -الأفريقي في المجالات أساسية (الزراعة، الطاقة، النقل، التنمية الحضرية، الملكية المستهلك، الصناعات الثقافية، الصحة والسياحة).

8- ترويج للاقتصاد الإقليمي ومشاركة المجتمع في مشاريع التنموية.

9- دعم التكامل الإقليمي في أفريقيا.

10- زيادة نفوذ فرنسي في منطقة: من خلال زيادة تبادل الزيارات بين الرؤساء أفارقة وفرنسا.

11- دعم فرنسا للاقتصادي المحلي في أفريقيا جنوب الصحراء: من خلال إشراك السلطات المحلية في وضع خطط واستراتيجيات لتطوير هذا القطاع وتنفيذها وتقييم السياسة الاقتصادية الأفريقية.

12- تكثيف الحوار الاقتصادي بين دول أفريقيا وفرنسا.

13- تشجيع الاستثمار الفرنسي في أفريقيا خاصة في مجال المعادن.

14- فتح فرنسا مجال استثمارات المالية، الصناعية والتجارية والثقافية في الأفريقية.

15- إنشاء مؤسسة القطاع العام والخاص والتي تكون محفز العلاقات الاقتصادية بين فرنسا وأفريقيا[1].

ومن ايجابيات هذه المبادرة تحقيق السلام والتنمية المستدامة وترسيخ مبادئ الديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، إلا أن فرنسا تدرك أن انتهاك هذه المبادئ يشكل مصدر رئيسي للأزمات والصراعات في أفريقية الفرنكوفونية.

من خلال دراسات التي قام بها فرنان بروديل توصل أنه لا يمكن التنبؤ بالمستقبل، ولكن يوجد قدرات لتوفير ذلك"[2].

[1] - Hubert Védrine, "Un partenariat pour l'avenir : 15 propositions pour une nouvelle dynamique économique entre l'Afrique et la France", rapport au ministre de l'économie et finances ,Décembre 2013,p 9-11.

[2] - Irina Bokova , op cit, p29.

وهنا يمكن تركيز على دور الاستثمارات لشركات الدولية خاصة الفرنسية في القطاع الزارعي، الذي يعتمد عليه الاقتصاد الأفريقي بشكل كبير والذي يعمل فيه أكثر من 70 % من اليد العاملة، ويعتبر تطوير هذا القطاع مهماً لتحقيق التنمية وذلك إذا تمّ استغلاله بشكل سليم.

يتطلب على شركات المستثمرة تطوير هذا القطاع و تغيير أساليب الإنتاجية بالاعتماد على التكنولوجيا المتطورة، وتفعيل القدرة التنافسية.

وفي هذا الصدد، يجب استغلال هذا القطاع وتكثيف الاستثمارات فيه، إذ تمتلك أفريقيا 60% من الأراضي غير المزروعة، لم يُستغل منها سوى 6 % فقط، وعليه يساهم الاستثمار في زيادة إنتاجية للقارة، و يوفر فرص عمل للأفارقة.

وتشير الدراسات أنه بحلول عام 2030 يمكن لقطاع الزراعة والصناعة الغذائية في أفريقيا إنشاء سوق بقيمة 1000 مليار دولار، وذلك في حال استغلال الموارد المائية المتجدِّدة التي لم يتم استغلال سوى 2 % منها، غير أن الدول الآسيوية ذات الكثافة السكانية كالصين والهند واليابان أو الدول النفطية ذات الأراضي غير المؤهلة للزراعة، كالسعودية وتستثمر في هذه الأراضي الزراعية، ذلك أنّ الأولى والثانية تستثمر أراضٍ زراعية تقدر بمليون ونصف هكتار، بينما الثالثة تستغل 900 ألف هكتار تقريبا، أما السعودية فتستثمر حوالى 2 مليون هكتار في عدد من البلدان الأفريقية.

ويمكن القول أن لأفريقيا مستقبل واعد في هذا القطاع، ومن المتوقع أن يصل إنتاجها الزراعي عام 2030، بحسب تقديرات معهد "ماكينزي" 880 مليار دولار، مقابل 280 مليار دولار عام 2010[1].

[1]– د. محمد شعيتاني، "أفريقيا هل هي قارة المستقبل الاقتصادية؟" ، البناء، العدد 1994، 2017-12-20، ينظر لرابط:

http://www.al-binaa.com/archives/article/94542.

كما التزمت فرنسا بدعم مبادرة إلغاء الديون المتعددة الأطراف من قبل الجهات المانحة للبلدان الأفريقية الفقيرة خاصة الدول الساحل المثقلة بالديون، وتقديم مساعدات لتطوير القطاع الاقتصادي باعتباره محرك الأساسي للتنمية.

ويمكن القول أن مستقبل العلاقات الفرنسية – الأفريقية مرتبط بالمشاريع التنموية باعتبارها الحل الوحيد لخلق بيئة آمنة في منطقة، وهذا ما تم تأكيده في قمة الأفريقية، الفرنسية التي انعقدت في جانفي 2017م بالعاصمة باماكو (مالي) أن العلاقة الفرنسية الأفريقية تكون مبنية على الشراكة والسلم والنمو وتقوم فرنسا من خلالها بتقييم علاقتها الاقتصادية مع مستعمراتها السابقة، ومحاولة الدفاع عن مقارباتها الخاصة برسم مستقبل علاقاتها مع مختلف البلدان الأفريقية بما فيها تلك الناطقة بالإنجليزية.

الخاتمـــة

الخاتمة

يعتبر إقليم الساحل الأفريقي بخصوصياته البيئية وصراعاته من الناحية الجيواستراتيجية خط واصل بين البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا، وهذا ما جعل المنطقة تواجه تحديات تتجاوز في خطورتها حدود الدول؛ إذ لم يعد يقتصر أمن الدولة على حماية وضمان سلامة الوحدة الوطنية بالاعتماد على الأساليب العسكرية وإنما تجاوز هذا الطرح ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى الثقافية والحضارية، تزامن ذلك مع بروز التهديدات الأمنية العابرة للقوميات التي ازدادت خطورتها وانتشارها مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي.

ومن هذا المنطلق تعرف منطقة الساحل الأفريقي بأنها منطقة الأزمات نتيجة لوجود عاملين رئيسيين أولهما: إضفاء الطابع العابر للقوميات على إقليم الساحل والغرب الإفريقية من خلال زيادة النشاطات الإجرامية (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الحركات المتمردة)، والهجرة غير الشرعية، أما العامل الثاني يكمن في بروز النزعة الانفصالية وتقسيم الأقاليم الساحلية من خلال النزاعات الإثنية المسلحة وهذا راجع إلى عدم قدرة الدولة على ممارسة وظائفها وحماية أمن مواطنيها، وتضاؤل مشروعيتها بتزايد الحركات الاحتجاجية مطالبة بإدخال الإصلاحات السياسية والاقتصادية أو المطالبة بإطاحة الأنظمة وفي أغلب الأحيان يتم تنظيم الانقلابات العسكرية ضد النظام الحاكم.

وأمام تطور الأوضاع في منطقة الساحل الأفريقي وتسارع وتيرة التفاعلات بين مختلف المتغيرات الداخلية والخارجية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وتركز مختلف الفواعل الإقليمية والدولية على المنطقة انطلاقاً من اعتبارات الجيواستراتيجية والجيواقتصادية وما تحتويه من عوامل جذب لكل فاعل.

بالنظر لعدم وجود سياسة أمنية مشتركة أو مقاربة الأمنية الإقليمية الموحدة من قبل الدول المغاربية تجاه منطقة الساحل الأفريقي، فهذا الاختلاف وعدم التوافق في الرؤى جعل الدول المغاربية عرضة للتهديدات والتحديات الأمنية التي يشهدها إقليم الساحل.

إن غياب الإستراتيجية الأمنية الشاملة في منطقة الساحل الأفريقي وغياب النظرة المشتركة في الخيارات السياسية والاقتصادية لمواجهة التهديدات الأمنية، زاد من مخاوف الدول الجوار

من انتقال العدوى إليها، فانتهجت كل دولة إستراتيجية اقتصادية وسياسية لمواجهة التحديات الآتية من البيئة الخارجية، كما بادرت الحكومات بإدخال إصلاحات سياسية على أنظمتها لاحتواء أي حراك اجتماعي وضمان الاستقرار الأمني والسياسي للنظام القائم.

لذلك يتوجب إيجاد علاقة ترابطية بين الانفلات الأمني في المنطقة وبين الإستراتيجية الأمنية لدول الجوار القائمة على المقاربة الاقتصادية (انتهاج اقتصاد السوق، التبادل التجاري، تنويع مصادر الاقتصاد) والسياسية (دعم الديمقراطية بتعزيز الرقابة على العمل الحكومي والتداول السلمي على السلطة)، وتحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل الأفريقي ودول الجوار بالاعتماد على التنمية بمختلف أبعادها باعتبارها وسيلة لتحقيق الأمن في المنطقة.

إن تحقيق الأمن الإقليمي يكون من خلال تعزيز مبادرة المنظمات الإقليمية (منظمة الاتحاد الأفريقي، ايكواس) لمواجهة المشاريع الغربية والأجنبية التي ساهمت في تمزيق المنطقة وتعقيد ألازمات السياسية والاقتصادية، وتبني إستراتيجية مشتركة قائمة على التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي بين الدول الأفريقية وإعادة التوازن الإقليمي في منطقة الساحل الأفريقي، فهذه الإستراتيجية تعتمد على المرتكزات التالية:

– إن التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي لا يقتصر فقط على هذا الإقليم وإنما تشمل كذلك دول المغرب العربي، لذلك يتوجب تفعيل ودعم هياكل التعاون الإقليمي واتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة الأعمال الإجرامية (الإرهاب، الحركات المتمردة)، تشديد مراقبة الحدود للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومنع تهريب الأسلحة.

– تحقيق التلاحم بين فئات المجتمع واستكمال مشروع الاندماج الاجتماعي، وتبني فكرة التعايش الايجابي والانفتاح على ثقافة الآخر وتعزيز روح التسامح للتغلب على الاضطرابات في المنطقة.

– تنسيق جهود التعاون بين دول المنطقة في المجال الأمني وتبادل المعلومات الاستخباراتية لتفكيك الخلايا الإرهابية في المنطقة.

– دعم المشاريع التنموية في المناطق المهمشة.

– تمويل القطاع الفلاحي وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة.
– ضرورة تحقيق الأمن والسلم محلياً وإقليماً الذي يتطلب إعادة بناء الثقة بين دول المنطقة وإقامة علاقات تعاون فيما بينها في مختلف الميادين لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

إن الاضطرابات السياسية والتوترات الأمنية التي شهدتها المنطقة خصوصاً بعد سقوط نظام معمر القذافي أفرزت بعض القضايا والمشكلات التي يتعين على المنظمات الإقليمية والقارية معالجتها مثل انتهاك حقوق الإنسان، تصاعد أعمال العنف المسلح وتفاقم أزمة اللاجئين، تفشي ظاهرة الفقر والجوع بسبب غياب المشاريع التنموية والتوزيع غير العادل للثروة، مما يتوجب على المنظمات الإقليمية ودول المنطقة وحتى الدول الجوار بتنسيق جهودهم لتطوير مقاربتهم الأمنية وإيجاد أساليب وآليات جديدة وأكثر فعالية لمواجهة مختلف التحديات الأمنية في المنطقة.

وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل المنظمات الإقليمية إلا أنها لم تتمكن من تحقيق الأهداف بجعل منطقة الساحل الأفريقي منطقة آمنة، ولم تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، نتيجة لعجز الدول وعدم فعاليتها في توفير العناصر البنائية للتنمية الديمقراطية وعدم التنسيق بين الفواعل لمعالجة المعضلات الاجتماعية والاقتصادية لشرائح المجتمع.

كما يتميز المشهد الإقليمي بالحراك والانتشار السريع للتهديدات العابرة للقوميات الذي أثر على سلوكيات صناع القرار بإجراء تعديلات ضرورية على القواعد الدستورية لمواكبة التطورات الأمنية التي يشهدها إقليم الساحل الأفريقي وكذا دول الجوار، فالانفلات الأمني في المنطقة دفع بالدول الجوار إلى ضرورة إعادة النظر في سياستها الإقليمية الهادفة إلى خلق بيئة آمنة ومستقرة، إذ تعتبر الجزائر بين الدول الإقليمية التي كثفت جهود التعاون مع منطقة الساحل الأفريقي وبناء إستراتيجية جديدة تهدف إلى ربط الجزائر بالعمق الإفريقي ومحاولة تعويض فراغ التكتلات الاقتصادية في شمال إفريقيا خاصة بعد فشل مشروع اتحاد المغرب العربي على الصعيد الاقتصادي والسياسي، كما تعمل الدبلوماسية الجزائرية على توطيد أسس السلم وفض النزاعات في القارة الإفريقية خصوصاً منطقة الساحل الأفريقي.

الخاتمة

إن البعد الاستراتيجي للجزائر قائم على الموازنة بين التوجه نحو الضفة الشمالية (الاتحاد الأوروبي) والتوجه نحو أفريقيا، ونظراً للموقع الجيواستراتيجي للجزائر وبحكم جوارها الجيوسياسي مع دول الساحل الأفريقي فرض على الجزائر تبني سياسات أمنية تجاه الساحل الأفريقي واتباع مبدأ سياسة السلام الإستباقية لتسوية الأزمة الطارقية بين (طوارق مالي والسلطة المركزية المالية، وطوارق النيجر والسلطة النيجيرية)، إذ أكدت الجزائر على أهمية بناء الثقة وتعزيز قيم الحوار بين أطراف النزاع والالتزام ببنود الاتفاقيات للحد من إمكانيات تطور النزاع الطارقي الذي يمكن أن يصل إلى نزاع إقليمي عبر الحدود البرية الصحراوية.

ويجدر الإشارة أن الجزائر متمسكة بموقفها الرافض للتدخل الأجنبي في منطقة الساحل الأفريقي على رغم قبولها المساعدات الخارجية والتنسيق مع الهيئات الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب ومحاولة إبقاء أزمة الساحل في إطارها الإقليمي ومعالجة مشكلات المنطقة بالاعتماد على مقاربة الأمن الإنساني.

كما سعت الجزائر إلى تكثيف جهودها مع مختلف الفواعل الداخلية والإقليمية، لإعادة الاستقرار الأمني في منطقة الساحل الأفريقي وذلك بدعم المسار التنموي الديمقراطي، وتأمين الأمن الحدودي بتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. إلا أن السياسة الجزائرية لم تتمكن من مواجهة التحديات سواءاً الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية أو الاجتماعية وحتى الثقافية.

وفي ظل تأزم الوضع الإقليمي عادت فرنسا إلى تفعيل سياستها بآليات جديدة راغبة في الدفاع وحماية مصالحها الاقتصادية والثقافية في منطقة الساحل الأفريقي وتعميق حضورها في إطار إستراتيجية سياسية محكمة وذلك بدعم النخب الحاكمة القادرة على تحقيق الأمن والاستقرار، وتوسيع علاقاتها خارج مناطق نفوذها التقليدية إلى دول أفريقية جديدة لعزل منافسيها (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين)، بالإضافة إلى انتهاج إستراتيجية أمنية وسياسية جديدة للحفاظ على نفوذها التقليدية في المنطقة ويتضح ذلك من خلال المشاريع التنموية والمبادرات لجعل المنطقة آمنة من خلال:

– منح المساعدات الاقتصادية والمالية للدول الهشة وفرض شروط سياسية تلزم النخب الحاكمة انتهاج النهج الديمقراطي (بما يضمن حماية المصالح الفرنسية).

– إعادة بناء مؤسسات الدولة والحرص على أداء وظائفها تجاه مواطنيها، من خلال تنويع مصادر الدخل وخلق فرص العمل، استكمال مشروع الاندماج الاجتماعي (حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية)،وحماية سلامة الوحدة الوطنية.

– تقديم خدمات استشارية ومساعدات تقنية لمكافحة الإرهاب.

– تعزيز وترقية الاستثمار الطاقوي باعتباره الخيار الاستراتيجي لتوطيد العلاقات بين فرنسا والدول الأفريقية.

– تبادل الخبرات وتطوير الكفاءات والاستثمار في العنصر البشري باعتباره محرك أساسي لعجلة النمو والتنمية وتحقيق الميزة التنافسية في مختلف الميادين.

– تحديد القضايا الأمنية الأكثر خطورة ووضعها في سلم الأولويات السياسة الإفريقية مثل التطرف، النزاعات الإثنية، البيئة، حماية حقوق الإنسان

– إنشاء قوة عسكرية في المنطقة للمحافظة على الأمن والاستقرار ويقتصر دور القوى الدولية وبالأخص فرنسا على التمويل والتدريب.

– إن التوجه الفرنسي نحو أفريقيا وبالأخص منطقة الساحل الأفريقي أتاح لهذه الأخيرة فرصة الانفتاح على مختلف القوى الدولية مما يساعدها في تطوير البنية التحتية للمنطقة .

وعند قراءة ملامح الحضور الفرنسي ومعالجة القضايا المستعصية في المنطقة يتضح أن الخيار الفرنسي يتأرجح بين الحل العسكري لاستئصال المنظمات الإرهابية والحركات المتمردة المسلحة، وبين الحل السياسي والاقتصادي القائمة على إعادة بناء دولة قادرة على تحقيق أمن مواطنيها.

وفي ظل الجهود المبذولة والمساعدات المقدمة من قبل الدول الغربية (فرنسا على وجه الخصوص) إلا أنها لم تتمكن من تحقيق أغلب الأهداف بتحويل إقليم الساحل إلى إقليم آمن، لذلك يتطلب على دول المنطقة معالجة مشاكلها الأمنية والسياسية، والتفكير في بناء مسار تنموي مستمر ويتم ذلك بتقديم مبادرات تتسم بالعقلانية وإيجاد حل سياسي يلزم جميع الأطراف المتنازعة بتقديم تنازلات لصالح الأمن الداخلي بدءاً بإدخال الإصلاحات السياسية

والاقتصادية وترسيخها واقعيا وتبني مبادئ الديمقراطية بالإضافة إلى ضرورية إعادة بناء سياسات وطنية والتي يمكن تحديدها كالأتي:

– احترام الدولة وضمانها لحقوق المواطنين الأساسية وحرياتهم المدنية، وفي مقدمتها الحق بالتجمع، وحرية الرأي والتعبير، وبالتالي التحول من المجتمع الذي يقوم على التنظيمات الأهلية، مثل القبيلة إلى المجتمع الذي يقوم على التنظيمات الحديثة وفي مقدمها الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، الذي تقوم بتجميع المطالب المادية المباشرة للمواطنين والتعبير عنها بأسلوب سياسي، وتعكسها في برامج سياسية لتنفيذها، وإقامة انتخابات حرة ونزيهة ومنظمة.

– حسم إشكالية الهوية والاندماج الوطني، وغرس قيم الولاء الوطني على نحو تختفي فيه نبرات الانفصال، وتعزز فيه هوية المواطنة والولاء لدولة الوحدة الوطنية بحيث تكتسب الأولوية على الولاءات الأخرى سواء كانت حزبية أو مذهبية أو مناطقية.

– تعزيز الهوية الوطنية من خلال خلق الوعي السياسي لدى الفئات الاجتماعية وإغلاق ملف التمرد و المطالبة بالانفصال وإقامة الحكم الذاتي .

– تبني مبد أ الحوار المباشر مع قادة الحراك في الداخل، والاستجابة لمطالب الفئات الاجتماعية وفق المتطلبات القانونية والدستورية.

– أن تقوم الحكومة باستبعاد كافة القيادات الإدارية والعسكرية التي تبث تورطها في قضايا الفساد.

– حل كافة المشاكل المتعلقة بالتوزيع العادل للثروة بين مختلف الشرائح الاجتماعية.

– إعادة النظر في المناهج التربوية والتعليمية، و إعادة صياغة المكونات ذات الصلة بهوية الوحدة الوطنية على نحو أكثر عمقاً.

– تحسين نوعية التعليم الحكومي، ودعم استراتيجيات التعليم الأساسي والثانوي والجامعي، وتعميم إلزامية التعليم المجاني في المراحل الأساسية والثانوية.

– تفعيل الأداء الوظيفي لمؤسسات الدولة وتبني سياسات هادفة لترسيخ القيم الديمقراطية ، وتحقيق التنمية من أجل حماية الوحدة الوطنية.

– غرس قيم الولاء الوطني على نحو تختفي فيه نبرات الانفصال، وتعزز فيه هوية المواطنة والولاء للدولة بحيث تتقدم هوية الوطن على الولاءات الأخرى سواء كانت حزبية أو قبلية أو منطقية.

– سن القوانين والتشريعات لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام، في المناطق الجغرافية المختلفة، لذلك يقتضي بذل الجهود المتعلقة ببناء السلام .و هذا من شأنه أن يجعلهم أكثر إلماما ومعرفة باحتياجات المجتمعات المحلية، وهذا ان حصل يدل على أن دور الممثلين المنتخبين يمتد لتعزيز التسامح والمصالحة من خلال اعتماد القوانين التي تركز على المساواة بين مختلف الشرائح الاجتماعية.

ويجدر الإشارة إلى ضرورة لجوء دول الساحل الإفريقي إلى الاعتماد على المقاربة الإقليمية للأمن كخيار إستراتيجي لمواجهة التهديدات عابرة للقوميات، واقتراح آليات جديدة للتنسيق الإقليمي بالتركيز على الاعتماد الأمني المتبادل بين دول الإقليم؛ لان امن أي دولة في هذا الإقليم مرهون بأمن الدولة المجاورة نظرا لخاصية قابلية الانتشار التي تتميز بها التهديدات العابرة للحدود، ويتطلب الاعتماد الأمني المتبادل على مجموعة من الوسائل والآليات الضرورية للمواجهة الجماعية للتهديدات المشتركة بتوزيع المهام على الدول الأعضاء حسب إمكانيتها المادية، وكذا العمل على تغطية العجز المتواجد في مراقبة الحدود المشتركة لمنع أي هجوم إجرامي على إقليم الساحل. ولنجاح هذه الإستراتيجية لابد من إتباع الخطوات التالية:

– تعزيز العمل الجماعي والتنسيق الإقليمي في إطار التنظيمات الجهوية والإقليمية.
– العمل على خلق آليات ومؤسسات جديدة تعمل على تطبيق سياسات أمنية مشتركة.
– تجسيد البرامج التنموية في المجالات المختلفة منها (الموارد المائية، الحفاظ على البيئة، الاهتمام بالزراعة وتعزيز الأمن الغذائي، توليد الكهرباء في المناطق الهشة).
– الاعتماد على الحوار والتعاون في حل الخلافات والنزاعات في المنطقة والابتعاد عن الطابع العسكري.

الخاتمة

إن بناء إستراتيجية أمنية إقليمية تساهم في توحيد الرؤى وتشكيل تكتل السياسي تتحكم فيها مصالح جيوسياسية مشتركة ذات توجه ايديولوجي واحد مما يساهم في تحويل المنطقة الحاضنة للأزمات إلى منطقة آمنة مستقرة، بالإضافة إلى التبادلات الاقتصادية بين دول المنطقة وتعزيز استثمار خارج قطاع المحروقات مع الحفاظ على حركية النمو والتقدم في قطاعات أخرى كالقطاع الزراعي، والصناعي وكذا التركيز على التنمية البشرية باعتبارها الحل البديل في خلق بيئة أمنة في المنطقة.

قائمة الأشكال:

قـائمة الأشكـــال		
الرقم	**المحتوى**	**الصفحة**
(01)	تأثير المناخ على استقرار دول منطقة الساحل الأفريقي	**78**
(02)	مخطط لهيكل لنشاط إجرامي	**160**
(03)	حجم التجارة الصينية- الأفريقية (2000م-2012م)	**315**

قائمة الخرائط

قائمة الخرائط		
الرقم	المحتوى	الصفحة
(01)	تحديد منطقة الساحل الأفريقي	75
(02)	تغير المناخ في منطقة الساحل الأفريقي	77
(03)	انتشار الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي	176
(04)	الموقع الجغرافي للجزائر	190
(05)	الموقع الجغرافي لمالي	222
(06)	مناطق المتنازع عليها من قبل المتمردين والسلطة المركزية	228
(07)	منطقة نزاع مالي	240
(08)	توضح توزيع المعادن والثروات في القارة الأفريقي	290

قائمة الجداول:

قـــــائمة الجداول		
الرقم	المحتوى	الصفحة
(01)	مساعدات المالية لدول الساحل الأفريقي	80
(02)	إيرادات الموارد الطبيعية	83
(03)	الصراع في منطقة الساحل الأفريقي	87
(04)	مسار انهيار الدولة في منطقة الساحل الأفريقي	139
(05)	مؤشرات ضعف الدولة في منطقة الساحل الأفريقي	140
(06)	النتائج مدركات الفساد 2015	146
(07)	وضعية عمليات الخزينة العمومية (مليار دينار الجزائري)	193
(08)	تطور ميزانية الدفاع الوطني	196
(09)	الأقاليم المالية 2014	223
(10)	أزمة مالي: الصراع واللاعبين الرئيسيين	239
(11)	مالي: الجدول الزمني للأحداث مالي في ظل الأحداث الربيع العربي	246
(12)	القواعد والقوات العسكرية الفرنسية في أفريقيا الناطقة بالفرنسية في عام 1970م	292
(13)	اتفاقية الدفاع بين فرنسا وأفريقيا	293
(14)	تطور الوجود العسكري الفرنسي في أفريقيا، 1960- 2014	297
(15)	التدخلات العسكرية الفرنسية في أفريقيا منذ عام 1960	299
(16)	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة التغيير.	306
(17)	مستوى التكامل الإقليمي داخل التجمعات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها من الاتحاد الأفريقي	322
(18)	أجندة أفريقية في تحقيق التنمية في القارة	327

قائمة المصادر

أولاً- المصادر:

أ- القران الكريم:

1- سورة الأعراف، آية112.

2- سورة قريش، آية 4.

ب- الموسوعات:

- باللغة العربية:

1- ابن منظور، لسان العرب، ج1، (بيروت: دار صادر، 2003).

2- لسان العرب، ج 8، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د س ن).

3- قنصوه صبحي، "التحولات الديمقراطية الحالية في إفريقيا الأسباب- الأبعاد- احتمالات المستقبل"، الموسوعة الإفريقية، مجلد 5، (القاهرة: اليوبيل الذهبي معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1997).

- باللغة الأجنبية:

1- Sharon e. nicholson , "Sahel,west africa", encyclopedia of environmental biology. volume3 , Florida: inc.all ,1995.

ثانياً- الكتب:

أ- بالغة العربية:

1- أبو عامر علاء، العلاقات الدولية الظاهرة والعلم الدبلوماسية والإستراتيجية، ط1،(عمان: دار الشروق والنشر والتوزيع، 2004).

2- أديبة محمد صالح، الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2009).

3- الأصفر أحمد عبد العزيز، " الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة"، مكافحة الهجرة غير الشرعية، ط1، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010).

4- الأقداحي هشام محمود ، تحديات الأمن القومي المعاصر – مدخل تاريخي، سياسي، (إسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة إسكندرية، 2009).

5- اكناته ولد النقره، الطوارق من الهوية إلى القضية، (المغرب: طوب بريس الرباط، 2014).

6- الإمارة لمى مضر، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، ط1،(بيروت:مركز الدراسات الوحدة العربية،2009).

7- البار أمين، منير بسكرى، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية.ط1، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)

8- بتران بادي، ماري كلود سموتس، تر:سوزان خليل، انقلاب العالم سوسيولوجيا المسرح الدول، ط1،(القاهرة: دار العالم الثالث مع المركز الفرنسي للثقافة والتعاون العلمي، 1998).

8- برهم هادي محمد حسين ، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991،2010،(الأردن: الأجنبي دار زهران للنشر والتوزيع).

9- ب س لويد، تر: شوقي جلالي ، إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي ،(الكويت: عالم المعرفة، 1980).

10- البشرى محمد الأمين، الأمن العربي المقومات والمعوقات، ط1، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2000).

11- البليلي الطاهر مهدي ، مفهوم الإرهاب في الفكر الإنسان والشريعة الإسلامية،(مصر: دار الكلمة للنشر والتوزيع،2006).

12- بن إبراهيم الشاعر عبد الرحمن، الأساليب الحديثة في التخطيط للتدريب الأمني، (الرياض: جامعة النايف للعربية للعلوم المنية، 2010).

13- بن العجمي بن عيسى محسن، الأمن والتنمية، ط1،(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2011).

14- بن على الشهراني سعد ، إدارة عمليات الأزمات الأمنية، ط1، (عمان : الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014).

15- بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر ، أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، 2005).
16- بن نوى حسان، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، ط1، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015).
17- حقي توفيق سعد ، مبادئ العلاقات الدولية، ط2،(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006).
18- بلقزيز عبد الإله، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، ط1،(لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2008).
19- حميدي جعفر عباس، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط1، (عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002).
20- الخزرجي ثامر كامل، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية وإدارة الأزمات، ط1،(الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005).
21- خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، ط1،(بيروت: دار المنهل اللبناني،2007).
22- جويلي أحمد، "الأمن الغذائي العربي"، تحديات الأمن الغذائي العربي، ط1،(الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2009).
23- روكز يوسف، أفريقيا السوداء سياسة وحضارة، ط1،(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986).
24- الزبيدي سالم محمد، الاتحاد الإفريقي في ظل النظام الدولي الجديد ،(طرابلس: منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة ، 2006).
25- زرواطي اليمين ، تجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1978-2008، (لندن: مطبوعات اي-كتب،2014).
26- سعودي محمد عبد الغني، قضايا إفريقيا، (الكويت: عالم المعرفة، 1980).
27- سكونز اليزابيث، تر: عمر الايوبي وآخرون، " التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي"، تحليل المخاطر على حياة البشر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).

28- السيد محمود ، إفريقيا والأطماع الغربية، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ، 2009)

شوقى عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2،(الرياض: دار الزهراء،2002)

29- الصيفي عبد الفتاح مصطفى وآخرون، الجريمة المنظمة التعريف والأنماط والاتجاهات، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،1999).

30- طشطوش هايل عبد المولى ،مقدمة في العلاقات الدولية، (الأردن : دار الكندي للنشر والتوزيع، 2010).

31- طه بدوي محمد، مدخل إلى علم العلاقات الدولية ، (بيروت: دار النهضة العربية، د س ن).

32- عادل عبد الرزاق، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي " رؤية مستقبلية" دراسة وثائقية وتحليلية في إطار العلاقات السياسية الدولية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007).

33- عبد الحي وليد، "نموذج قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي"، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

34- عبد السلام إبراهيم، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، ط2،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001).

35- عبد الله عبد الرازق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا، (الكويت: عالم المعرفة، 1989).

36- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008)

37- عشقي أنور ماجد، الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة، (رياض: مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية، د س ن).

38- عودة جهاد، صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة، ط1، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2013).

39- غادة كمال محمود سيد، الموقف الإفريقي من قرارات المحكمة الجنائية الدولية تجاه إفريقيا،(مصر: المكتب العربي للمعارف ، د س ن).

40- غالب بكزادة محمد ، الأمن وإدارة أمن المؤتمرات، ط1،(قاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2000).

41- غراب محمد رفيق، دور الجيش في الحياة السياسية في بلدان غرب إفريقيا دراسة تقويمية، ط1، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2016)

42- الغرايبه فصل محمود، أبعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية، ط1، (عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع،2010).

43- فوكوياما فرانسيس، تر: مجاب الإمام، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، (السعودية: مكتبة العبيكان ،2007).

44- فونتانال جاك، تر:محمود براهم،العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيواقتصاد، ط2، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009).

45- فهمي محمد عبد القادر، مدخل إلى دراسة الإستراتيجية، ط1،(عمان: دار مجد للنشر، 2010).

46- قطيش نواف حامد، الأمن "الأزمات"، (عمان: دار الراية، 2009).

47- قوجيلي سيد أحمد، الدراسات الأمنية النقدية مقاربة جديدة لإعادة تعريف الأمن، ط1، (د ب ن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014).

48- قوي بوحنية، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في افريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي"، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الامن الوطني والدفاع الوطني، ط1، (عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2015).

49- كلاوزفيتر كارل فون، تر: أكرم ديري، الهيثم الأيوبي، الوجيز في الحرب، ط2،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1988).

50- كي جوزيف وآخرون، بناء أمة والقيم السياسية المتغيرة ، تاريخ إفريقيا، المجلد 8، (لبنان: د د ن، 1998).
51- لبن علي احمد، المجتمع الإسلامي المعاصر إفريقيا، (القاهرة: وفاء لطباعة والنشر، 1994).
52- لخضاري منصور، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين- التحديات، (رياض: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

ليدل هارت، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، تر: الهيثم الأيوبي، ط4، لبنان: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2000.

53- مادي ابراهيم كانتي ، التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ عام 1991،(القاهرة: المكتب العربي للمعارف، د س ن).

54- مادينالي –تال، تدهور إمبراطورية مالي"، إفريقيا من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر ، مجلد 4، (بيروت: المطبعة الكاثوليكية ش. م. ل، 1988)
55- مارتن غريفيش وتيري او كلاهان، قاموس العلوم السياسية والعلاقات الدولية المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، د س ن).
56- محمود شاكر سعيد، خالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، ط1، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010).
57- محى الدين محمود شيماء، تداول السلطة والاستقرار السياسي في افريقيا (دراسة حالتي نيجريا وموريتانيا، ط1، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015).
58- المخادمي عبد قادر رزيق، النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقت، ط1، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2015).
59- مزروعي علي، تاريخ إفريقيا، المجلد 8، (لبنان: د د ن ، 1998).
60- مصباح عامر، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمن للعلاقات الدولية، (قاهرة: دار الكتاب والحديث، 2011).

61-_____، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، (القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2011).

62- معاطي صلاح، عطيات أبو العينين، البدو أمراء الصحراء، (عمان: مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، 2014).

63- المقداد قاسم، السياسة الدولية، النظرية والتطبيق، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2008).

64- مكنمارا روبرت، تر: محمد حسين يونس، ما بعد الحرب الباردة ، ط1، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1991).

65- الملاح بشار أكرم، التحولات التي أحدثها الإسلام في المجتمع الإفريقي، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2012)

66- منجود مصطفى محمود، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام، ط1،(القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996).

67- منير شفيق، الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008).

68- مهنا محمد نصر، تطور السياسات العالمية والإستراتيجية القومية ، ط1، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007).

69- ميهوبي فخر الدين، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار، ط1، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014).

70- ناظم عبد الواحد الجاسور،موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط1، (بيروت: دار النهضة العربية، 2008).

70- نصر مهنا محمد، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير، (الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2000).

71- نعمان جلال، الإستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول بين الإسلام والمجتمع الحديث، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004).

72- نيوف صلاح، مدخل إلى فكر الاستراتيجي، (الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية العلوم السياسية، د.س.ن).

73- وليم توردوف، الحكم والسياسة في أفريقيا، ط1، تر: كاظم هاشم نعمة،(طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2004).

74- الوهيد محمد بن سليمان، "ماهية الجريمة المنظمة"، الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003).

ب- باللغات الأجنبية:

-باللغة الانجليزية:

1- Arieff Alexis, Crisis in Mali, CRS Report for Congress,(Congressional: Research Service, January 14, 2013)

2- Bruce Baker ,Security in Post-Conflict Africa The Role of Nonstate Policing, (New York: crc press, 2009).

3- d.williams Paul, Security studies, 9/11 and the long war. Security and terrorism, (British,2008).

4- H. Cordesman Anthony, Military Spending and Arms Sales in the Gulf How the Arab Gulf States Now Dominate the Changes in the Military Balance, (center for strategic international studies ,2015).

5- Ian Lye ,Monika Roszkowska ,insurgency, instability, intervention, A snapshot of Mali and the Sahel region threat landscape .Thomson reuters accelus, 2013.

6- J. Shepherd Laura,Critical Approaches to Security An introduction to theories and methodsnn, (London : routledge Taylor francis , 2010).

7- Jablonsky David, Why is strategy difficult? U.s. army war college guide to national security issues. (Volume I, June 2012).

8- Krause Keith ,Michael C.Williams . From Strategy to Security: Foundations of CriticalSecurity Studies . Critical Security Studies,(UK ,1997).

9- Strachan Anna Louise ,conflict analysis of Algeria , GSDRC, applied knowledge services , January 2014.

10- Tor-Gunnar Vågen ,Thomas Gumbricht ,Sahel atlas of changing landscapes tracing trends and variations in vegetation cover and soil condition,(Kenya: World Agroforestry Centre ICRAF ,2012).

- باللغة الفرنسية:

1-Delapalme Nathalie, L'Afrique sub-saharienne : vers un engagement collectif durable Afrique subsaharienne. Gwendolyn Mikel, Africa Policy in an Era of Franco-American Cooperation, AVENIR DE LA RELATION FRANCO-AMERICAINE, Johns Hopkins University, Fondation Robert Schuman, Janvier 2009.

2- Diouf Abdou, La Francophonie en Afrique : quel avenir ?, Colloque organisé à l'Assemblée nationale en partenariat avec l'Institut français des relations internationales (Ifri) , (Paris, le 24 juin 2010).

3-Philippe Arcand, La conservation du patrimoine des sociétés touarègues du Sahara algérien et le tourisme écoculturel : critique des politiques culturelles de l'unesco, (universite de québec à montréal,13 juin 2008).

4- Priscille Guinant, La politique de la France en Afrique subsaharienne après les indépendances,(Toulouse ,I.E.P,2013) .

ثالثاً– المقالات والدوريات:

أ– باللغة العربية:

1– أحمد محمد هيفا ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا:دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، دراسات دولية، العدد46، (العراق: جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، 2010).

2– ب.عميور، "المناطق الحدودية اليقظة تفرض نفسها"، مجلة الجيش، العدد 584، (مارس2012).

3– بن عائشة محمد الأمين، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الاستمرار والتغيُّر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 47،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)

قائمة المراجع:

4- الحربي سليمان عبد الله، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).

5- حمدي عبد الرحمن حسن، "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، قراءات افريقية، العدد1، (المنتدى الإسلامي، أكتوبر 2004).

6- خيري عبد الرزاق جاسم، "التجربة الديمقراطية في موريتانيا: دراسة في الإصلاح السياسي"، دراسات دولية، العدد43، (العراق: جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، 2010) .

7- شبانه ايمن، النفط الإفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد2، (فبراير 2013).

8- شفيعة حداد، "الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة – التنافس في السودان نموذجا"، دفاتر السياسية والقانون، العدد10، جانفي 2014.

9- صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، العدد5، (بسكرة: جامعة محمد خيضر كلية الحقوق والعلوم السياسية).

10- ظريف شاكر، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى: دراسة في الأسباب والانعكاسات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 41-42، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014).

11- العاقل رقية، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على أمن الدول المغاربية، المجلة الجزائرية للدراسة السياسية، العدد4، (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ديسمبر 2015).

12- العبيدي أحمد حامد علي، الأمن الصحي في الوطن العربي بمنظور جيو سياسي"، دراسات إقليمية، العدد5، (العراق: مركز الدراسات الإقليمية).

13- عربي بومدين، فوزية قاسي، المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية، المستقبل العربي، العدد456، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير 2017).

قائمة المراجع:

14- علاق جميلة، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، (ديسمبر).

15- عمار عباس،" محطات بارزة في تطور الدساتير الجزائرية"، مجلة مجلس الدستوري، العدد2، الجزائر، 2013).

16- كتوش عاشور، بلعزوز بن علي، "الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع 2، (الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، 2005).

17- كونتا الشيخ ابراهيم، "النزاع المسلح في مالي"، قراءات أفريقية، العدد16 (المنتدى الإسلامي، يونيو2013).

18- لافي المعايطة صالح "الأمن الوطني الأردني: الأبعاد والتحديات"، مجلة الأردن للشؤون الدولية، ع 1، مجلد 1، صيف 2007.

19- لعجال أعجال محمد لمين، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، مجلة العلوم الإنسانية،ع 12، (بسكرة: جامعة محمد خيضر، نوفمبر 2007).

20- مجدوب عبد المؤمن، ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الأورومغاربية"، دفاتر السياسة والقانون، العدد10، جانفي 2014.

21- محمد سمير مصطفى، "الهجرة غير الشرعية (الموت من أجل الحياة)"، بحوث اقتصادية عربية، العدد48-49، (شتاء 2010).

22- المختار الخليل محمد، "الصحراء الملثمة"، طوارق مالي ملوك الصحراء، مجلة الجزيرة، العدد 50، (أفريل 2016).

23- مرعي نجلاء محمد، الثروة النفطية... والتنافس الدولي"الإستعماري" الجديد في إفريقيا، التقرير الاستراتيجي السابع، مجلة البيان (الرياض: د د ن، 2010).

24- المصري خالد، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد2، 2014.

25- النعيمي صلاح عبد القادر ،"مواصفات المفكر الاستراتيجي في المنظمة"، مجلة العربية للإدارة، مجلد 23،العدد1، (يونيو 2003).

26- نغم ندير شكر،"التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر"، دراسات دولية، العدد 48، (بغداد: جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، 2011).

27- النويني الحفاظ، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، المستقبل العربي، العدد 422، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، أفريل 2014).

ب- باللغات الأجنبية:

-باللغة الانجليزية

1-Bergamaschi Isaline," French Military Intervention in Mali: Inevitable, Consensual yet Insufficient", International Journal of Security , Development , n 20, 2013.

2-Kunle Amuwo, France And The Economic Integration Project In Francophone Africa, Afr. j .pulit. sci,(Vol. 4 No. I, I -20, 1999).

3- Kwesi Aning, Frank Okyere , Mustapha Abdallah, Addressing Emerging Security Threats in Post-Gaddafi Sahel and the ECOWAS Response to the Malian Crisis , POLICY BRIEF 1. May 2012.

4- Laurence Aïda Ammour, Algeria's Role in the Sahelian Security Crisis, International Journal of Security, Development, 2(2): 28, (France: Bordeaux Institute for Political Science,2013).

5- Madi Ibrahim Kanti, The French Intervention in Mali, AfricanPerspectives**, (**Volume 11 - Issue 38 , 2013).

6- Jacob Mundy,"Concerned Africa Scholars US militarization of the Sahara-Sahel Security, Space , Imperialism . AFRICA SCHOLARS",(N°85, 2010).

7- Ole Wæver ,"The political economy of peacebuilding: a critical theory perspective Michael PughCopyright ", International Journal of Peace Studies,(vol.10, no.2, autumn/winter 2005).

8- Patrick Gonzalez, "Desertification and a shift of forest species in the West African Sahel", CLIMATE RESEARCHClim Res . Vol.228, (Washington: US Geological Survey, 2001) .

9- Sıradağ Abdurrahim,Understanding French Foreign and Security Policy towards Africa: Pragmatism or Altruism, Afro Eurasian Studies Journal, (Vol 3. Issue 1, Spring 2014).

10-Stephen Doso Jnr, Land degradation and agriculture in the Sahel of Africa: causes, impacts and recommendations, Journal of Agricultural Science and Applications (J. Agric. Sci. Appl.), Volume 3, Issue 3, (American :V-King Scientific Publishing 2014).

11-Yuka Yoneda, "Addressing Small Arms and Light Weapons Issues in the Sahel Region: Expanding and Utilizing Local Capacities" , POLICY BRIEF , 9 December 2014 .

–باللغة الفرنسية:

1- Barrios Cristina, France in Africa: from paternalism to pragmatism, policy brief, fried aeuropean think tank for globalaction,(Nº 58 , November 2010).

3 -Cherfi Souhila, L’avenir energetique de L’algerie:Qulles seront les perspectives de consommation, de production et D’exportation du petrole et du gaz a L’horizon 2020-2030 ?, Les Cahiers du CREAD, n°96, 2011.

4- Daguzan Jean François, "La politique étrangère de l’Algérie :le temps de l’aventure ?", politique étrangère. 3:2015.

5- Laurence Aïda Ammour, La coopération de sécurité au Maghreb et au Sahel : l’Ambivalence de l’Algérie, bulletin de la sécurité africaine, (centre D’études stratégiques de L’afrique, NO. 18 , FEVRIER 2012).

5- Denis et Walther Olivier, "Guerre au Sahara-Sahel : la reconversion des savoirs nomades" ,L'Information géographique , Vol. 75, 2011.

6- Georg Klute, "Hostilités et alliances. Archéologie de la dissidence des Touaregs au Mali", Cahiers d'études africaines. Vol. 35 N°137. 1995.

7- Lagatta Martina, Ulrich karock, Manuel manrique, Pekka hakala, L'Algérie: un potentiel sous-exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du Sahel, Département thématique, Direction générale des politiques externes,n7,(Bruxelles,2013).

8- LTC Rudolph Atallah, "La révolte des Touaregs et le coup d'État au Mali", ASPJ Afrique Francophonie - 1er trimestre, 2013.

9-Retaillé Denis et Walther Olivier ,"Guerre au Sahara-Sahel : la reconversion des savoirs nomades" , L'Information géographique , Vol. 75, 2011.

10-Yveline Poncet. Jean Yves. Marchal .Edmond Bernus. "Le sahel oublié". Tiers Monde .N134 ,1993.

رابعاً – الوثائق الرسمية:

1- اندرو بيرغ، ادواردو بوريتزتين، الدولرة الكاملة المزايا والعيوب، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، سلسلة 24، 2000.

2- ديفيد بلوم، شكل الصحة العالمية، التمويل والتنمية، ع 51، الرقم 4، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2014.

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009.

4- صندوق النقد الدولي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر، 2014.

5- مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في المنطقة الساحل، 14 جوان 2013.

6- الأمم المتحدة، التقارير الصادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، رقم E/INCB/2013/1 2013.

7- الاجتماع الرابع والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدِّرات، أفريقيا، أديس أبابا، 15-19 سبتمبر 2014.

8- الأمم المتحدة، مفوضية الاتحاد الأفريقي المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، " تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا"، الاجتماع السابع والعشرون، اثوبيا، 26، 29 مارس2008.

الدوريات والجرائد:

1- بلوتشر جوليا، دليلة غرباوي، سارة فيجيل، " كوارث والتهجير في مناخ متغير غرب أفريقيا: قاعدة اختبار للحلول الإقليمية"، نشرة الهجرة القسرية، العدد49، ماي 2015.

2- بيتر فام، " المغرب شريك إقليمي ودولي في مجال مكافحة الإرهاب". العرب، العدد9458، 3 فيفري 2014.

3- الخطيب محمد على، "بدو الطوارق دراسة أنثروبولوجية"، المعرفة، العدد626، تشرين الثاني، 2015.

4- د ك، "بالاعتدال نجح المغرب في تجفيف منابع التطرف"، العرب ، العدد9565، السنة 36، (دراسات والأبحاث،21-05-2014).

5- د .ك، " مدير «المنظمة الفرنكوفونية» يزور سليمان وميقاتي ويوقّع ودياب اتفاقاً لتدريب معلمي المدارس الرسمية"، المستقبل ، العدد4833، 12 أكتوبر 2013.

6- رجب محمد، "التدخل الفرنسي في غرب إفريقيا: محاربة الإرهاب أم حماية للمصالح"، العرب دراسات وأبحاث، 07-05-2015.

7- العسبي لحسن، "ما الذي يحدث بالحدود الجنوبية للجزائر؟ يوم تستفيق دول الطوارق بالمغرب العربي"، الاتحاد الاشتراكي، العدد10047، 25 مارس 2012.

8- ك.حياة، التنسيق الأمني ضروري بين دول الساحل الإرهاب انهزم سياسيا وعسكريا، الشعب، العدد15072، 29ديسمبر 2009.

9- مولود عبد الله، "تحالف طوارق شمال مالي يوزع بيانات عصيان في موريتانيا ويحذر سلطات باماكو من تدهور الأوضاع وتفجرها قريبا"، القدس، العدد5839، 5 ربيع الاول 1429.

خامساً- تقارير:

أ- باللغة العربية:

1- ابلاهيم شابير الدين، تر: الحاج ولد ابراهيم، الأفريكوم... حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة، تقارير، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013).

2- إميجن عبيد، "انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا"، تقارير، (مركز الجزيرة للدراسات، 21أكتوبر 2014).

3- بن عنتر عبد النور، التدخل في مالي : نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي، تقارير، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 27 يناير 2013).

4- تاج مهدي، المستقبل الجيو سياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي، تقارير، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،20 أكتوبر 2011).

5-الحاج ولد إبراهيم، أزمة شمال مالي انفجار الداخل وتداعيات الإقليم، تقارير، (الدوحة مركز الجزيرة للدراسات، 12 فبراير 2012)

6- فاتف مينا، "الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال"، تقرير التطبيقات، (البحرين: العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،2011).

7- العلوي الحسين الشيخ، "منطقة الساحل الإفريقي، ومعبر الموت الدولي"، تقارير، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 31 أوت 2015).

8- _____، الفرنك الإفريقي: وصاية فرنسية طال أمدها، تقارير، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 4 ماي 2016).

9- ولد أبو المعالي محمد محمود، "شمال مالي: بؤرة للتوتر العرقي-القبلي في لبوس سياسي"، تقارير، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 19 يناير 2015).

10- ولفرام لاخر، "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء"، (بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي الشرق الأوسط، سبتمبر 2012).

11- تقرير الأوروبي حول التنمية، التغلب على هشاشة في إفريقيا صياغة نهج أوروبي جديد، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، 2009.

12- تقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، الشباب والمهارات تسخير التعليم لمقتضيات العمل، ط1، اليونسكو، 2012.

ب- باللغة الأجنبية:

-باللغة الانجليزية:

1-Boukhars Anouar, "The Paranoid neighbor Algeria and the Conflict in Mali". Washington Carnegie Endowment for International Peace, (october 2012).

2-J. Francis David," The regional impact of the armed conflict and French intervention in Mali", Noref Report. (Norwegian: peacebuilding resource centre, April 2013).
3-Hans Günter Brauchn, "Concepts of Security Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks. Coping with Global Environmental Change, Disasters and Security" , Hexagon Series on Human, (Berlin Heidelberg ,2011).
4- Mireille Affa'a-Mindzie, Security and Development in the Sahel-Sahara, ipi international peace institute ,(October 2013).
5- stone- Marianne , " Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis", security discussion papers series 1, (Spring 09 ,2009).
6-Vogler sarah," Security Challenges in Libya and the Sahel", workshop report. (International Affairs Group CAN Strategic Studies, December 2012).

-باللغة الفرنسية:

1-Védrine Hubert, "Un partenariat pour l'avenir : 15 propositions pour une nouvelle dynamique économique entre l'Afrique et la France" , rapport au ministre de l'économie et finances ,(Décembre 2013).

سادساً- الندوات العلمية:

أ- باللغة العربية:

1- أبر كان إكرام، "الفراغ الأمني في منطقة الساحل الإفريقي"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، (القالمة، جامعة 8 ماي 1945م، يومي 24-25 نوفمبر 2013).

2- الدهيمي الأخضر عمر، "دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"، ورقة بحثية مقدمة لندوة علمية حول الهجرة الغير مشروعة، (السعودية:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية).

3- زياني صالح ،"مرتكزات العقيدة الأمن القومي الجزائري بين الثبات والتحول،"ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي في جامعة ورقلة"، 12 و13 نوفمبر 2014.

4- صديق الطيب منير، "مفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي"، ورقة مقدمة إلى الندوة العلمية قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية، (رياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008).

5- قريب انتصار سليم، "الأمن حاجة إنسانية أم شأن دولة"، ورقة بحثية مقدم لبرنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، (بيرزيت: معهد الحقوق،2008).

6- محمود عبد المجيد، "الجريمة المنظمة والإرهاب من وجهة التعاون الدولي والتشريع المصري"، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة الإقليمية حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية، (القاهرة: 28،29-مارس2007).

7- كاستليليو كلير، "بناء دولة تعمل من أجل النساء إدماج النوع الاجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع"، ورقة عمل مقدمة حول مشروع بعنوان: تعزيز مواطنة النساء في سياق بناء الدول، (مؤسسة فرايد، 2011).

8- الكيلاني رشاد زيد،"الأمن الاجتماعي مفهومه، تأصيله الشرعي وصلته بالمقاصد الشرعية"، المؤتمر الدولي الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي، جامعة آل البيت كلية الشريعة بالتعاون مع رابطة الجامعات الإسلامية، 3-2012/7/4.

9- مساوي عادل، المواقف الدولية من الأزمة في شمال مالي، قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، (مركز الجزيرة للدراسات، بالدوحة فبراير 2013).

10- الهلي عبد القادر، أمينة بوبصلة، "تحدي الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي"، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، (قالمة: جامعة 8 ماي 24،1945-25 نوفمبر 2013).

ب- باللغة الأجنبية:

1- D. Williams Paul, "The African Union's Conflict Management Capabilities. council on foreign relations", Working paper, International institutions and global governance program, (October 2011).

2- K.Betts Richard, U.S. National security strategy: Lenses and landmarks ", Paper presented for the launch conference of the

Princeton Project Toward a New National Security Strategy, (the Woodrow_Wilson School of Public and International Affairs, November 2004) .
4-Martin Guy, "France's African politcy transition: disengagement and redeployment", Paper prepared for presentation at the African Studies Interdisciplinary Seminar, (Center for African Studies, University of Illinois at UrbanaChampaign, Champaign, Il 3 March 2000).
4- Mesjasz Czesław, "Security AS An analytical concept", Paper presented at the 5th Pan-European conference on International Relations. (Hague, 9-11September 2004).
5- Reitano, Mark Shaw," People's perspectives of organized crime in West Africa and the Sahel", paper 254, (Institute for Security Studies, april 2014).

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
المقدمة	أ – م
الفصل الأول: الإطار النظري للإستراتيجية الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي	
المبحث الأول:الإستراتيجية بين المفهوم والتطبيق	**17**
المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم الإستراتيجية	**17**
المطلب الثاني: الإستراتيجية والمفاهيم ذات الصلة	**28**
المبحث الثاني: المقاربات الأمنية في العلاقات الدولية: الأمن من مفهوم الصلب إلى مفهوم اللّين	**33**
المطلب الأول: ضبط مفهوم الأمن	**33**
المطلب الثاني: الأمن من المنظور التقليدي	**45**
المطلب الثالث: الأمن من المنظور الجديد	**52**
المبحث الثالث: الإستراتيجية الأمنية: بين المفهوم التقليدي والمفهوم الشامل	**57**
المطلب الأول: الإستراتيجية الأمنية في ضوء المتغيرات الدولية	**57**
المطلب الثاني: القوة العسكرية بعد الحرب الباردة: بين تزايد التهديدات الأمنية وتراجع نفقات العسكرية في العالم.	**65**
المبحث الرابع: منطقة الساحل الأفريقي كنموذج لدراسة مفهوم الإستراتيجية الأمنية	**73**
المطلب الأول: مقاربة جيوسياسية لمنطقة الساحل الأفريقي	**74**
المطلب الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي	**84**
المطلب الثالث: إشكالية العلاقة بين الأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي	**87**
الفصل الثاني: منطقة الساحل الأفريقي بين انهيار مؤسسات الدولة وانتشار التهديدات الأمنية	**99**

فهرس المحتويات:

المبحث الأول: المقاربة التاريخية لفهم طبيعة الأزمة في منطقة الساحل الأفريقي	**101**
المطلب الأول: الخلفية التاريخية لتفسير النزاعات في منطقة الساحل الأفريقي	**101**
المطلب الثاني: التعدد الإثني وانعكاسه على الوحدة الوطنية	**114**
المطلب الثالث: السلطة السياسية في منطقة الساحل الأفريقي: بين التداول غير السلمي وانقلابات العسكرية.	**126**
المبحث الثاني: إشكالية بناء الدولة وانعكاسها على الاستقرار السياسي لدول منطقة الساحل الأفريقي	**135**
المطلب الأول: بناء الدولة: بين المفهوم والممارسة	**135**
المطلب الثاني: أزمات النظام السياسي لدول الساحل الأفريقي	**141**
المبحث الثالث: الأزمات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي: دراسة في طبيعة التهديدات اللاتماثلية	**147**
المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على استقرار منطقة الساحل الأفريقي	**147**
المطلب الثاني: الجريمة المنظمة كتهديد لاستقرار الأمني لمنطقة الساحل الأفريقي	**157**
المطلب الثالث: العمليات الإرهابية وامتداداتها في منطقة الساحل الأفريقي و دول المغرب العربي	**169**
الفصل الثالث: الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ودورها في معالجة الأزمات في منطقة الساحل الأفريقي	**186**
المبحث الأول: السياسة الأمنية الجزائرية في ظل التغيرات الإقليمية	**188**
المطلب الأول: الجزائر: القوة الإقليمية	**188**
المطلب الثاني: البيئة السياسية والأمنية في الجزائر	**198**
المطلب الثالث: الحراك العربي وأثره على الأمن الجزائري	**203**
المبحث الثاني: أزمة مالي وانعكاسها على الاستقرار الأمني للدول الإقليمية	**214**
المطلب الأول: التأصيل التاريخي لمشكل الطوارق في منطقة الساحل الأفريقي	**214**
المطلب الثاني: تطور النزاع في مالي وانعكاساته على الاستقرار الأمني للدول الإقليمية	**221**
المطلب الثالث: مالي بين المخاطر الأمنية والانفصال	**234**

فهرس المحتويات:

المبحث الثالث: دبلوماسية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الأفريقي: بين المبدأ والفعل	**248**
المطلب الأول: المبادرة الجزائرية في حل أزمة مالي	**248**
المطلب الثاني: دبلوماسية الجزائرية ودورها في حل الأزمات الإقليمية	**260**
الفصل الرابع: منطقة الساحل الأفريقي بين ضرورة تدخل القوى الدولية وتعزيز التعاون الإقليمي	**270**
المبحث الأول: السياسة الفرنسية تجاه منطقة الساحل الأفريقي بين الانسحاب وإعادة الانتشار	**272**
المطلب الأول: البيئة السياسية والثقافية للدول منطقة الساحل الأفريقي بين القطيعة والتبعية للنظام الفرنسي	**272**
المطلب الثاني: الاقتصاد الأفريقي كآلية لتواجد فرنسا في منطقة الساحل الأفريقي	**283**
المطلب الثالث: الإستراتيجية العسكرية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الأفريقي	**290**
المبحث الثاني: منطقة الساحل الأفريقي ضمن الإستراتيجية القوى الدولية	**301**
المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل الأفريقي: بين تحقيق مصالح الاقتصادية ومكافحة الإرهاب	**302**
المطلب الثاني: تصاعد النفوذ الصيني في منطقة الساحل الأفريقي	**312**
المبحث الثالث: تعاون الإقليمي ودولي كخيار إستراتجي للأمن في منطقة الساحل الأفريقي	**319**
المطلب الأول: التعاون الإقليمي في منطقة الساحل الأفريقي: بين القطيعة والاستمرارية	**319**
المطلب الثاني: نظرة مستقبلية لعلاقة فرنسا مع دول الساحل الأفريقي	**362**
الخاتمة قائمة الخرائط قائمة الأشكال قائمة الجداول	**368**

الملخص:

أدرك الواقع الدولي بعد الحرب الباردة مدى هشاشة الوضع الأمني في العالم نظراً لبروز تهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تجاوزت المسائل السيادية وأصبحت تركز على القضايا ذات طابع دولي كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية، النزاعات الاثنية، البيئة. وأمام هذا التغيير ظهرت منطقة الساحل الأفريقي كمنطقة منتجة للأزمات الناجمة عن غياب مؤسسات الدولة وعدم قدرتها على مواكبة التغيرات المفاجئة سواءً كانت محلياً داخلياً، أو إقليمياً أو دولياً، كما أن توفر الظروف الملائمة (شساعة مساحة الصحراوية، وقساوة المناخ، وضعف المؤسسة العسكرية) سهل عملية تكوين وتنظيم جماعات المتمردة أو الإرهابية في المنطقة.

وأمام عجز السياسات الحكومية من تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة لجأت الدول الإقليمية وبالأخص الجزائر إلى تحريك دبلوماسيتها لفض النزاعات الإثنية في المنطقة وإيجاد آليات السلمية لحل الخلافات بين الأطراف المتنازعة بعيدا عن التدخل العسكري الأجنبي؛ إلا أن التحولات التي شهدتها المنطقة العربية وانهيار الدولة الليبية أدركت فرنسا أن مصالحها في المنطقة معرضة لتهديدات، مما فرض عليها بناء إستراتيجية جديدة قائمة على تعزيز التعاون التنموي لضمان بقاءها وعزل منافسيها في نقاط نفوذها التقليدية .

فالوضع المتأزم في منطقة الساحل الأفريقي فرض على الدول المغاربية وحتى دول الضفة الشمالية من وضع سياسات واستراتيجيات هادفة لتحقيق الأمن والسلم بأساليب سلمية من بينها تفعيل دور وساطة في حل النزاعات الإثنية وتحقيق التعاون الدولي والإقليمي في إعادة بناء مؤسسات الدولة قائمة على مبادئ ديمقراطية في الدول الهشة، ويتجسد ذلك بوجود إرادة قوية لدى النخب السياسية بإدخال الإصلاحات السياسية والاقتصادية وتجسيدها واقعياً لاسترجاع الثقة الشعب.

Abstract:

The international reality after the Cold War and the fragility of the security situation in the world, given the emergence of asymmetrical security threats which exceeded the sovereign issues and focus on the on issues of an international nature, such as terrorism, illegal immigration, ethnic conflicts, ethnic conflicts, and the environment.

In the face of this change emerged the sahel as a producer of crises resulting from the absence of the institutions of the state and its inability to cope with the sudden changes whether internally, locally, regionally or internally , and to provide appropriate conditions (Desert area, the UNBELIEVABLE VASTNESS climate chande, and the weakness of the military institution) Facilitated the process of the composition and organization of the rebel or terrorist groups in the region in the face of the inability of govemmental policies to achieve the security and political and social and economic state of regional states, particularly algeria resorted to moving its diplomacy to resolve the ethnic conflicts in the region, the creation of creation of mechanisms for the peaceful settlement of disputes between the parties to the conflict away from the foreign military intervention ; however the changes in the arab region and the collapse of the libyan State France realized that its interests in the region exposed to threats, which impose upon a new strategy based on the promotion of development cooperation to threats, ensure their survival and isolate the competitors in the score of traditional influence. The critical situation in the sahel imposed on the Maghreb states, even the north bank of targeted policies and strategies to achieve security and peace through peaceful means, including activating the role of mediation in resolving ethnic conflicts and international and regional cooperation in the rebuilding of state institutions based on democratic in fragile states, and this is reflected by the existence of a strong will to the political ELITES intro duce political and economic reforms crystallized actually to restore confidence of the people.

Résumé:

la réalité internationale a réalisé après la guerre froide et la fragilité de la situation en matière de sécurité dans le monde, étant donné l'apparition des menaces de sécurité qui ont excédé les questions souveraines et l'accent des questions d'une nature internationale, comme le terrorisme, l'immigration clandestine, des conflits ethniques et l'environnement.

Face à ce changement a apparu le sahel comme un producteur de crises résultant de l'absence des institutions de l'état et son incapacité de faire face aux changements soudains si intérieurement, localement, régionalement ou internationalement et fournir des conditions appropriées (la zone de Désert, le changement climatique d'IMMENSITÉ INCROYABLE et la faiblesse de l'institution militaire) ont facilité le processus de la composition et de l'organisation des groupes rebelles ou terroristes dans la région. Face à l'incapacité de politiques gouvernementales de réaliser la sécurité et la stabilité politique et l'état social et économique des états régionaux, particulièrement l'Algérie a recouru à déplacer sa diplomatie pour résoudre les conflits ethniques dans la région, la création de mécanismes pour le règlement pacifique de conflits entre les partis au conflit loin de l'intervention militaire étrangère; cependant, les changements de la région arabe et l'écroulement de l'État libyen la France s'est rendue compte que ses intérêts pour la région ont exposé aux menaces, qui imposent à une nouvelle stratégie basée sur la promotion de coopération de développement pour assurer leur survie et isolent les concurrents dans le score d'influence traditionnelle. La situation critique dans le sahel imposé aux états de Maghreb, même les états de la rive nord de politiques ciblées et de stratégies de réaliser la sécurité et la paix par des moyens pacifiques, y compris l'activation du rôle de médiation dans la décision de conflits ethniques et la coopération internationale et régionale dans la reconstruction d'institutions publics basées sur des principes démocratiques dans des états fragiles et c'est reflété par l'existence d'une forte volonté aux ÉLITES politiques pour présenter des réformes politiques et économiques cristallisées en réalité pour reconstituer la confiance des gens.